

قواعد المنهج

عِندَ ابنِ الوزير اليماني

(٧٧٥ - ٨٤٠ هـ)

بين النّظريّة والتّطبيق



الدكتور
سعيد بن أحمد الأفندي

مؤسسة
المختار
للنشر والتوزيع

قواعد المنهج

عند ابن الوزير اليماني

(٧٧٥-٨٤٠هـ)

بين النظرية والتطبيق

اسم الكتاب : قواعد المنهج عند ابن الوزير اليمانى بين النظرية والتطبيق
اسم المؤلف : د. سعيد بن أحمد الأفندى

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإيداع : ٢١٢١ / ٢٠٠٧
الترقيم الدولى: 977-382-129-3

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع

القاهرة: ٦٥ شارع النزهة – مصر الجديدة

تليفون: ٢٩٠١٥٨٣
E-mail:mokhtar_est@hotmail.com

قواعد المنهج

عند ابن الوزير اليماني

(٧٧٥ - ٨٤٠ هـ)

بين النظرية والتطبيق

الدكتور

سعيد بن أحمد الأفندي

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع - القاهرة

سعيد بن أحمد على الأفندى، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدى، سعيد بن أحمد على الأفندى
قواعد المنهج عند ابن الوزير اليمانى بين النظرية والتطبيق مع تحقيق لمخطوط ترجيح أساليب القرآن. / سعيد بن أحمد على الأفندى الغامدى ـ الرياض. ١٤٢٣ هـ

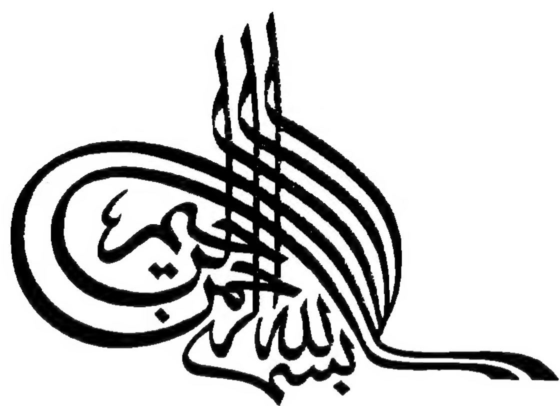
ص؛ سم
ردمك: ٦-٣٢٢-٤٣-٩٩٦

١ - العقيدة الإسلامية ـ دفع مطاعن
٢ - الفرق الإسلامية أ. العنوان
ديوى ٩٠١، ٢٤٠ ١٤٢٣/٥٣٨٠

رقم الإيداع: ١٤٢٣/٥٣٨٠
ردمك: ٦-٣٢٢-٤٣-٩٩٦

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م

عنوان المؤلف
المملكة العربية السعودية – جدة ٢١٣٥١ ص. ب ١٠٨٥٧٦
البريد الإلكترونى: dr_alafandy@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

أهدى هذا العمل إلى والدى صاحب
الفضيلة الشيخ أحمد بن على الأفندى الغامدى

أصل هذا الكتاب جزء من رسالة ماجستير تقدم بها الباحث

إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وأجيزت بتقدير ممتاز

مقـــدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله، فهو المهتدى، ومن يضلل، فلا هادى له، ونصلى ونسلم على رسول الله الهادى إلى أقوم طريق، وأوضح سبيل، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

فمن خلال كشف كنوز الأمة الإسلامية المتأصلة فى العلماء والأئمة الأجلاء، جاء اختيارى لدراسة "قواعد المنهج عند ابن الوزير بين النظرية والتطبيق" خاصة وأن هناك من الدراسات الجادة التى توالت فى السنوات الأخيرة عن عالم اليمن الكبير ابن الوزير، والذى عاش فى فترة متأخرة نسبيا (٧٧٥ – ٨٤٠هـ) فى اليمن، وعلى الرغم من تميزه الكبير واجتهاده العظيم، فقد كان هناك من زمن متاحة لعداء من أهل الزيدية قال الشوكانى: فقد طمس غلاة الزيدية الذى عاش بينهم آثاره، ودفنوا محاسنه، وناصبوه العداء اجتماعيا وثقافيا، حتى قال الإمام الشوكانى عنهم:"لهم عناية كاملة ورغبة وافرة فى دفن محاسن أكابرهم، وطمس آثار مفاخرهم"[١].

ويأتى اهتمامى بابن الوزير وبمؤلفاته كعالم بارز من علماء اليمن، لأسباب كثيرة أهمها: أنه يعتبر – عند كثير من الباحثين – من المجددين للإسلام فى الديار اليمنية، أتى بعد قرون كثيرة من التقليد التى غلبت على تلك الديار واختفاء الاجتهاد والذى يعتبر معلما بارزا من معالم الإسلام، وهو ما آخذ عليه الإمام الشوكانى – عند ترجمته لابن الوزير – العلماء المعاصرين لابن الوزير، وقد كانوا جميعا مقلدين فيقول:"وإنى أكثر التعجب من

(١) الشوكانى: البدر الطالع ج٢ ص٦٠ مطبعة السعادة مصر عام ١٣٤٨هـ.

جماعة من أكابر العلماء المتأخرين الموجودين فى القرن الرابع وما بعده، كيف يَتفِقُونَ على تقليد عالم من العلماء، ويقدمونه على كتاب الله وسنة رسوله؟!"[1].

كذلك كانت لدعوته إلى العودة إلى الأصول والمنابع الأولى للإسلام من القرآن والسنة وفهم الصحابة والسلف الصالح، بعد أن طغى الاتجاه الاعتزالى على زيدية اليمن، الذين قدموا العقل على النقل، وكان للتأويل العقلى عندهم دور بارز، كما هو معروف عن المعتزلة، فضلا عن تشيعهم، وغلوهم وتفضيلهم للأئمة الشيعة على بقية أئمة الإسلام.

ولذلك يعتبر خروج ابن الوزير على السائد من الأفكار والعقائد فى اليمن، ميزة بارزة لعالم وصل إلى مرحلة الاجتهاد بتحصيله ومثابرته ورأى أن توحيد الأمة الإسلامية وجمع شملها لا يتحقق بالمناهج الكلامية والأساليب الجدلية، التى تعدت اليمن إلى بقاع كثيرة من أرض الإسلام، وأدت بالأمة إلى تفرقها وانقسامها إلى أكثر من سبعين فرقة، حيث رأى أن العودة إلى فهم الصحابة وأئمة الإسلام من السلف الصالح وأصحاب الحديث لعقائد الدين يتحقق فيه النجاة وتتوفر فيه السلامة.

فمن أفنى معظم حياته فى الذب عن سنة رسول الله ﷺ ونشرِها والدفاع عنها ومناضلة أهل البدع، مع نشر سائر العلوم الشرعية كما قال الشوكانى:"فى أرض لم يألف أهلها ذلك لاسيما فى تلك الأيام"[2] من كانت هذه حاله فهو جدير بأن تدرس حياته وتحقق مؤلفاته، ويستخلص قواعد العقائد عنده، وهى التى تمثل من الدين جوهره وحقيقته، وما أصدق ما قاله شيخ الإسلام الشوكانى فيه:"والذى يغلب على الظن أن شيوخه لو جمعوا فى ذات واحدة، لم يبلغ علمهم إلى مقدار علمه، وناهيك بهذا، ثم يقول: بعد كلام طويل:"ولو قلت: إن اليمن لم تنجب مثله لم أبعد عن الصواب"[3].

وعلى الرغم من اختيار ابن الوزير لنهج السلف الصالح القائم على الإتباع، فى فهم الدين الإسلامى، إلا أنه تميز فى سلوكه لتحقيق ذلك – فى نظرى – بمنهج نقدى، وجدناه واضحا فى كل مؤلفاته سواء فى "العواصم والقواصم" أو "الروض الباسم" أو "إيثار

---

(١) السابق ج٢ ص٨٢ – ٨٤.

(٢) السابق ج٢ ص٩٢.

(٣) السابق ج٢ ص٩٢.

الحق" أو "ترجيح أساليب القرآن على أساليب المبتدعة واليونان" وهو الكتاب الذى نحن بصدد تحقيقه.

وهو منهج تميز به كل علماء الإسلام العظام مثل شيخ الإسلام ابن تيمية فى كثير من مؤلفاته مثل "الرد على المنطقيين" أو "درء تعارض العقل مع النقل"، ومثل ابن الجوزى فى كتابه "تلبيس إبليس" أو ابن قيم الجوزية فى "أعلام الموقعين عن رب العالمين". وقد اكتشفنا الأخلاق العلمية التى تميز بها ابن الوزير من خلال هذا النهج النقدى متمثلة فى الموضوعية والنزاهة والحياد والبحث عن الحقيقة بتجرد، إضافة إلى الصبر والمثابرة والاجتهاد الكبير فضلا عن التسامح والشجاعة الأدبية.

والمطالع لكتاب من كتبه مثل "العواصم والقواصم" والذى يعتبر كتابا نقديا موسوعيا – وهو قد طبع فى تسع مجلدات ضخمة – يندهش من براعته فى كثرة ما يسرده فى المسألة الواحدة من الوجوه المختلفة، والتنبيهات اللاذعة، والإشكالات المحيرة، والإلزامات المفحمة، والبراهين الصادعة، العقلية والنقلية، ويؤكد كل ما يذهب إليه بعشرات من الأسانيد القرآنية والنبوية والعقلية، ولا يغفل أن يعرض لعشرات من المؤلفات السابقة ولكثير من العلماء والأئمة المتخصصين فى مختلف العلوم الإسلامية.

كما رأينا أن تحقيق مخطوط كتاب ابن الوزير "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" يعتبر مساهمة علمية ضرورية لمؤلفات ابن الوزير المدفون – معظمها – فى مقابر المخطوطات والمصورات، لا يطلع عليه إلا قلة من الباحثين.

وعلى الرغم من أن هذا المخطوط مطبوع عدة طبعات دون تحقيق – أشرنا إليها – إلا أن فيه كثيرا من الأخطاء العلمية الموضوعية والشكلية ذكرناها، وقدمنا للمخطوط بدراسة علمية وقمنا بدارسته وفقا لثلاث نسخ مخطوطة، مع تخريج لآياته وأحاديثه وتعريف بتراجمه ومصطلحاته وأسماء فرقه ومذاهبها، باذلين فيه كل جهد علمى ممكن.

أهداف البحث: التعرف على قواعد المنهج عند ابن الوزير بين النظرية والتطبيق، خاصة بعد أن قام عدة باحثين بدراسة منهجه الكلامى والتعرف على آرائه الاعتقادية[1] استوجب أن نقوم باستخلاص القاعدة، موضحين أصولها، وفقهها، والأدلة المثبتة لها من

---

(١) انظر دارسة الدكتور رزق الحجر: ابن الوزير اليمنى ومنهجه الكلامى. ثم دراسة الباحث على بن على جابر الحربى: ابن الوزير وآراؤه الإعتقادية.

القرآن الكريم والسنة الشريفة وأقوال السلف الصالح والأئمة من العلماء، إضافة للأدلة العقلية عليها. ثم ذكرنا الفوائد المترتبة على الالتزام بهذه القواعد، وبحثنا مدى التزام ابن الوزير بهذه القواعد المبثوثة فى رسائله ومؤلفاته، ومدى أخذه بها فى مناقشة مختلف القضايا العقدية، التى ناقش فيها خصومه وأقام عليهم الحجة فى كثير من المؤلفات التى وضعها للرد على إشكالات دينية أثاروها ومسائل أصولية جادلوه فيها.

بالإضافة لتوضيح-وتحليل منهجه النقدى المتميز، سواء الذى ينقد فيه أساليب المتكلمين ومذاهبهم الجدلية، التى أدت إلى اختلافهم وتفرقهم، أو الذى وضح فيه عقيدته فى وجود الله تعالى ومعرفة صفاته عنده وعند أهل السنة وطرائقهم فى معرفة كل ذلك، وتناولت محاولته المحمودة فى رفع التعارض بين مختلف الفرق الإسلامية، والكشف عن جوانب الاتفاق والالتقاء بينهم من أجل توحيد الأمة عقائديا وثقافيا، فى وقت مبكر، اقتضت الضرورة فيه توحيد الأمة الإسلامية.

المنهج: اتبعت أكثر من منهج علمى وفق مقتضيات الضرورة التى فرضتها موضوعات وفصول ومباحث الدراسة فانتهجت المنهج التحليلى، عند تناولى لنصوص ابن الوزير وأقواله ومعالجاته لمختلف المباحث العقائدية، التى نعرض لها عنده. واصطنعت المنهج التاريخى عند بيان الحالة السياسية أو الدينية أو الثقافية التى عاش فيها أو التى سبقت وجوده فى اليمن. ثم المنهج النقدى المقارن بين أقوال ابن الوزير وآراء من سبقوه من أهل السنة والسلف الصالح وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذيه ابن القيم وابن كثير، أو بين أقواله وأقوال خصومه أو من يرد عليهم فى كتبه ومؤلفاته.

وقد تتبعنا كلام ابن الوزير وأسندناه إلى مصادره قدر الإمكان، وخرجنا الأحاديث النبوية الشريفة وأسندناها إلى كتبها من الصحاح، وتتبعنا مناقشات ابن الوزير الكلامية التى ناقش فيها خصومه ومنتقديه، من أجل استخلاص قواعد المنهج العقدى عنده، وقد اقتطفت الشواهد - أحيانا - من النصوص للاكتفاء والاختصار، كما يفعل الباحثون فى مؤلفاتهم، سالكا - غالبا - عند الاستدلال بالنصوص المذهب القائل: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، واضطررت أحيانا إلى تكرار بعض النصوص بأنواعها عند الحاجة والمناسبة، خاصة وأن بعض الموضوعات تتداخل، وبعضها تتقاطع فى مسائل

بعينها ومشكلات بذاتها. وقد أثبت تاريخ الوفيات لمعظم الأعلام الذين ورد ذكرهم فى البحث وكذلك فى المخطوط سواء بين قوسين أو فى الهامش. وقد قمت بزيارة جامعة اليمن واطلعت على كثير من المخطوطات الخاصة بالبحث والتحقيق، خاصة المكتبة الغربية بصنعاء، وصورت كثيرا من هذه المخطوطات التى اعتمدت عليها فى الدراسة، ولم يبخل علينا علماء اليمن الأجلاء من تقديم كل المساعدات العلمية، فجزاهم الله خير الجزاء.

خطة الدراسة: وقد جاءت الدراسة فى قسمين رئيسيين: الثانى منهما كان تحقيق مخطوط ابن الوزير *"ترجيح أساليب القرآن على أساليب المبتدعة واليونان"* وقد قدمنا له بمقدمة ودراسة وقارنّا بين ثلاث نسخ من المخطوطات له مع الشرح والتحليل لمحتويات ما فى الكتاب الهام من مؤلفات ابن الوزير، والذى يلقى ضوءا ساطعا على قواعد المنهج عنده.

أما القسم الأول: فقد جاء فى ثلاثة فصول:

تناولنا فى فصله الأول: حياة ابن الوزير ونشأته العلمية، واستعرضنا الحياة السياسية والدينية والثقافية فى عصر ابن الوزير، ثم تناولنا نشأته العلمية والدينية، وموقفه من سلفية اليمن.

ثم حللنا خصائص ومميزات ابن الوزير الفكرية والأخلاقية ومنهجه فى البحث والنظر، بعد أن وصل إلى مرحلة الاجتهاد. ولم ننس أن ندرج فى هذا الفصل دراسة ببليوجرافية لمؤلفاته ورسائله المخطوطة والمطبوعة مع تحليل نقدى لأحد مؤلفاته الهامة وهو كتابه "الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم" لنتعرف على أسلوبه فى التأليف ومنهجه فى كتابة مؤلفاته ورسائله، خاصة وأن هذا الكتاب الهام يعتبر تلخيصا دقيقا لمؤلفه الضخم "العواصم والقواصم" كتبه فى آخر حياته ليبسر للقارىء المسلم الإحاطة بمنهج أهل السنة والسلف الصالح، موضحا له المنهج الذى ينبغى أتباعه فى معرفة عقيدة الإسلام دون اللجوء إلى المناهج والأساليب البشرية.

وفى الفصل الثانى: حللنا منهج ابن الوزير النقدى، خاصة اهتمامه بالمصطلح العلمى

وتحديده، وموقفه من علم الكلام والمتكلمين، الذى وضح فيه موقف علماء السلف من هذا العلم وبين موقفه وما ينبغى على المسلمين أتباعه ومدى الحاجة إلى هذا العلم. ثم تناولنا موقفه النقدى من مباحث الإلهيات، خاصة مسألة إثبات وجود الله تعالى، ومعرفة صفاته تعالى، ومعارضته الشديدة لأساليب المتكلمين فى أدلتهم العقلية، وشرحنا مع التحليل الدقيق أدلة ابن الوزير المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية وتأييده لكل ذلك بالعقل الفطرى الذى لم تلوثه أساليب المتكلمين ولا طرائق فلاسفة اليونان. ثم عرضنا لمحاولته الناجحة - والتى اتت فى وقت مبكر - للتوفيق بين الفرق الكلامية المختلفة خاصة الأشاعرة والمعتزلة، فى محاولة صادقة لجمع الأمة الإسلامية عقائديا وثقافيا، وهى محاولة تكشف عن صدق إيمان ابن الوزير الشديد واتساع رؤيته الإسلامية وتسامحه الكبير فى عصر تميز بالتعصب للمذاهب والاندفاع إلى تكفير الخصوم.

وفى الفصل الثالث: الذى تناولنا فيه قواعد المنهج عنده والذى جمع فيه معالم منهج أهل السنة عامة ومنهجه خاصة، والذى يجمعهم فى خصائص عامة تمثلت فى وحدة المصدر، وفى المنهج التوقيفى، وغلبة منهج الوسط عليهم، مما يكشف عن وحدة المنهج العقدى الذى يتبعونه فى معرفة العقائد الإسلامية، حيث إنهم لا يصدرون إلا عن القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، من خلال فهم الصحابة والتابعين الذين عاصروا النبى ﷺ وأخذوا عنه وفهموا منه، وكذلك اجتهادات علماء الأصول وأصحاب الحديث.

وتناولت الدراسة تحليل قواعد المنهج عند ابن الوزير، فوجدناها قواعد منهجية محددة تمثل مرجعية دينية ثابتة، ينطلق منها ابن الوزير، وعامة أئمة أهل السنة، وهى القواعد المنهجية التى توحد بين أهل السنة قديما وحديثا. وهو يطبق هذه القواعد فى كل مؤلفاته، خاصة فى ممارسته لها - حين يناقش خصومه ويناظر أصحاب الفرق المختلفة - فى مختلف المسائل العقائدية.

وقد افردنا لكل قاعدة من القواعد الثمانية التى كشفنا عنها، مبحثا مستقلا حددنا فيه صورة القاعدة والفهم الميسر لها، ثم أثبتنا أدلة القاعدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، وأقوال السلف وعلماء الأمة، وما يثبته العقل.

ثم أوضحت الدراسة مدى التزام ابن الوزير بهذه القواعد فى مختلف المناقشات

والمناظرات التى يديرها فى مؤلفاته، والتى تكشف عن عمق إيمانه بها، ومدى التزامه لها، خاصة وأن كثيرا من مؤلفاته تدور حول هذه القواعد، التى يحاول أن يرسى دعائمها، ويؤكد أصولها فى كل ما يناقشه من مسائل أصولية وعقائد إيمانية تجلت واضحة فى "العواصم والقواصم" و"الروض والباسم" و"إيثار الحق على الحق" فضلا عن "ترجيح أساليب القرآن على أساليب المبتدعة واليونان" ذلك المخطوط الذى قمنا بدراسته وتحقيقه.

ثم ختمت الدراسة بخلاصة للنتائج العلمية التى انتهيت إليها، والتوصيات البحثية التى أرى ضرورة القيام بها من قبل الباحثين، راجيا من الله تعالى أن ينفعنى وينفع المسلمين بهذا البحث. وفى الختام أحمد الله تعالى، وهو للحمد أهل، أن وفقنى لإنجاز هذا العمل، على ما فيه من ضعف البشر، وقصر النظر، فما كان فيه من صواب وتسديد، فهو محض فضله (تعالى) ومنته عليَّ وإن كانت الأخرى فمن نفسى وأستغفر الله.

الفصل الأول

حياة ابن الوزير ونشأته العلمية

أ- عصر ابن الوزير:

١ - الحالة السياسية.

٢- الحالة الدينية.

٣- الحالة الثقافية والعلمية.

ب- نشأة ابن الوزير وحياته العلمية:

جـ- خصائص ومميزات ابن الوزير الفكرية والأخلاقية ومنهجه فى البحث والمناظرة.

د- موقف ابن الوزير من سلفية اليمن.

هـ- مؤلفات ابن الوزير ورسائله.

أ- عصر ابن الوزير

١- الحالة السياسية:

عاش ابن الوزير حياته على أرض اليمن فى فترة شملت الربع الأخير من القرن الثامن الهجرى، وقرابة النصف الأول من القرن التاسع. ولم تكن اليمن خلال هذه الفترة تتمتع بالاستقرار السياسى.

والواقع أن سمة عدم الاستقرار هذه لازمت اليمن منذ انفصالها عن الدولة العباسية وقيام دولة بنى زيادة ثم قيام دولة لبنى يعفر أيام الخليفة المعتمد العباسى، ظل سلطانها محصورا بشبام ثم بصنعاء والجند وما حولها، بينما كان سلطان الدولة السابقة محصورا بتهامة. ثم شهد شمال اليمن قيام دولة جديدة يختلف نظام الحكم وفلسفته فيها عنه فى الدولتين السابقتين: تلك هى دولة الزيدية التى أقامها الإمام الهادى يحى بن الحسين بن القاسم فى صعدة عام ٢٨٤هـ.

وإذا كان تعدد الدول الحاكمة على أرض اليمن ومحاولة كل منها توسيع رقعتها على حساب الأخرى، كان من أكبر العوامل التى حرمت اليمن استقرارها، وزكت الصراعات بين الطوائف الدينية فى اليمن والتى كانت أيضا من أهم العوامل التى حرمت الاستقرار، خاصة تلك الصراعات السياسية والدينية بين الأئمة الزيدية، حكام اليمن الأعلى فى "صعدة" و"صنعاء" و"زمار" وبين السلاطين والأمراء من قبل الأمويين والعباسيين والأيوبيين – حكام اليمن الأسفل وسواحله الجنوبية – فى "عدن" و"تعز" و"زبيد" منذ القرن الثالث الهجرى.

ولقد بلغ الانقسام والتمزق باليمن أوجَهُ، إلى أن كانت تحكمه عدة دويلات فى عصر واحد، وبلغ الأمر فى الديار الزيدية أن يخرج أكثر من إمام يدعو لنفسه فى قطر واحد.

وكانت أول دولة للزيدية، أسست على يد الإمام الهادى يحيى بن الحسين، حينما خرج إلى اليمن فى المرة الثانية عام ٢٨٤هـ بدعوى من أعيان "صعدة" و"صنعاء" و"نجران" حين اشتدت وطأة الفرق الباطنية من الشيعة، على الرغم من المعارضة الشديدة من عمال العباسيين على اليمن[1].

وقد كثر التناحر بين الدول على اليمن لموقعها منذ القرن الثالث الهجرى، فقد توالت هذه الدول على الاستيلاء على اليمن بدءا من الدولية الزيادية ومركزها "زبيد" من سنة ٢٠٥ إلى ٤٠٢هـ حيث كانت تدين بالولاء للعباسيين ثم الدولة اليعفورية، ومركزها "شبام صنعاء" من عام ٢٢٥هـ إلى عام ٣٩٣هـ، وكانت تدين بالولاء للعباسيين أيضا. وواكبتها الدولة الباطنية بزعامة على بن الفضل الخنفرى الحميرى عام ٣٠٣هـ الذى كان أول أمره داعية للمهدى بن القداح ثم أتت الدولة النجاحية، وهى التى خلفت الزيادية من عامة ٤٠٣هـ إلى عام ٥٥٥هـ وينتمون إلى الأحباش.

ثم تغلبت الدولة الصليحية الباطنية على معظم اليمن جباله وسهوله وشماله وجنوبه من عام ٤٣٩ إلى عام ٥٣٢هـ بزعامة على بن محمد الصيدحى داعية المستنصر الفاطمى. ثم دولة بنى مهدى نسبة إلى مؤسسها على بن مهدى الرعينى الحميرى من عام ٥٥٣ إلى ٥٦٩هـ.

ثم الدولة الأيوبية نسبة إلى صلاح الدين الأيوبى من عام ٥٦٩ إلى عام ٦٢٦هـ.

والدوله الرسولية على الساحل والجنوب وعاصمتها "تعز" من عام ٦٢٦ إلى عام ٨٥٨هـ نسبة إلى رسول، لقبًا، واسمه محمد بن هارون أحد وزراء الأيوبيين فى مصر. ودولة بنى طاهر فى جنوب اليمن من عام ٨٥٨ إلى عام ٩٣٣هـ.

وهكذا تعاقبت هذه الدويلات على اليمن، وهى فى صراع وحروب دامية لا تتوقف، ويكفى أن نعلم أنه قد تعاقبت الأئمة الزيدية على اليمن وبلغ عددهم سبعة وستين إماما، آخرهم البدر ابن الإمام أحمد حميد الدين، منهم تسع وخمسون حسنيون واثنان حسينونى

---

(١) انظر أحمد شرف الدين: اليمن عبر التاريخ ص١٨٣ – ٢٤١ مطبعة السنة المحمدية القاهرة عام ١٩٦٣م ود. فضيلة الشامى: تاريخ الفرقة الزيدية ٢٦١ طبعة الآداب النجف عام ١٩٧٤م.

والباقى ينسبون إلى الحسن بن زيد بن على رضى الله عنهم أجمعين[1]. فهذه السلسلة من أئمة الزيدية لم تنقطع دويلاتها حتى قضت عليها الثورة اليمنية الحديثة.

ولا شك أن تعدد الدول الحاكمة على أرض اليمن ومحاولة كل منها توسيع رقعتها على حساب الأخرى، كان من أكبر العوامل التى حرمت اليمن استقرارها السياسى. إضافة إلى ما كان من بعض القبائل اليمنية من ثورات على هذه الدولة أو تلك فى محاولة للاستقلال بنفسها.

ومنها ما يقع بين الزيدية أنفسهم من صراع على الإمامة ومحاولة الاستئثار بها، هذا مع طبيعة أرض اليمن وجبالها الشاهقة المنيعة الوعرة المسالك، حتى على أهلها، والتى قد ساعدت على إغراء كثير من القبائل بالخروج على أئمتها ورؤسائها.

وهكذا استمر الصراع السياسى الدموى فى اليمن حتى السنة التى ولد فيها ابن الوزير عام ٧٧٥هـ والحرب على أشدها بين الإمام صلاح الدين محمد بن على (ت عام ٧٩٣هـ) أحد أئمة الزيدية وبين الملك الأفضل الرسولى من جهة، والأشراف فى "تهامة" و"حرض" من جهة، والباطنية من جهة أخرى. وقد شدد صلاح الدين هذا على الباطنية، فأوقع بهم وقائع نكرة، واستولى على معظم بلادهم وحصونهم وأجلاهم عنها. وأما باطنية "همدان"، فقد وقع الصلح بينهم وبين صلاح الدين عام ٧٧٨هـ[2] على إنهاء الحرب بشروط على الباطنية الهمدانية، منها عدم موالاة الأشراف الذين كانوا يحكمون صنعاء[3].

---

(١) انظر يحيى بن الحسين القاسم الشهارى: غاية الأمانى فى تاريخ القطر اليمانى ج ص ٤٢٣ تحقيق د. سعيد عاشور دار الكتاب العربى القاهرة عام ١٩٦٨م، والعقيلى: المخلاف السليمانى ج١ ص٣٤٣ – ٣٤٤ دار اليمامة الرياض ط٢، وأحمد شرف الدين: اليمن عبر التاريخ ص٨٧ – ٢٤٥ ط٢ مطبعة السنة المحمدية القاهرة عام ١٩٦٣م.

(٢) قال الشوكانى فى الثناء عليه:"ملك غالب اليمن واستقر بصنعاء وعظمت دولته، واشتدت صولته، وغزا إلى بلاد سلاطين اليمن الأسفل، ودوخ بلادهم، وكان جيد الرأى، قوى التدبير، كثير الجنود، حسن السياسة كثير العدل متورعا، متعففا، عالى الهمة... وقد زلزل الباطنية، وهد أركانهم، وسفك دمائهم، ونهب أموالهم واستمر على ذلك حتى مات عام ٧٩٣هـ انظر الشوكانى: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ص٢٢٦ مطبعة السعادة القاهرة ١٣٤٨هـ. والواسعى: تاريخ اليمن ص٢٠٢ طبعة القاهرة عامة ١٩٤٧م.

(٣) انظر الشهارى: غاية الأمانى فى تاريخ القطر اليمانى ج٢ ص٥٢٤ والواسعى: تاريخ اليمن ص٢٠٢ وما بعدها. وللشوكانى: البدر الطالع ج٢ ص٢٦٦.

ولم يستول على صنعاء إلا فى عام ٨٧٣هـ بعد تدابير وحيل عظيمة توصل بها إلى قبض صنعاء بدون قتال ودارت رحى الحرب بين الإمام صلاح الدين وبين الباطنية عام ٨٩٠ هـ هزم فيها جيش الإمام لصعوبة طرقها.

وهكذا استمرت المعارك فى عدة جهات يقود بعضها الإمام صلاح الدين بنفسه ومعه الأعيان ومنهم الهادى الوزير، أخو صاحبنا حتى توفى الإمام على ٧٩٣هـ، وكان وزيرا للإمام صلاح الدين ولابنه على بن صلاح الدين فَسُمِّي ذو الوزارتين.

وقد عاصر ابن الوزير أربعة من أئمة الزيدية المتصارعين على الإمامة التى انشغل بها الناس قديما وحديثا، كما عاصر عددا من ملوك اليمن الأسفل بنى رسول، ومنهم إسماعيل ابن العباس الرسولى، الذى حكم اليمن الأسفل من عام ٧٧٨هـ إلى أن توفى عام ٨٠٣هـ.

وشهد ابن الوزير الصراع الدامى بين شخصين من أسرة واحدة هما المهدى أحمد بن يحيى (٨٤٠هـ) وعلى بن صلاح الدين (٨٤٠هـ) هذا الأخير الذى لم يحرز شروط الإمامة عند الزيدية وهى "الاجتهاد" مع وجود من هو أولى منه بالإمامة، لتوافر شروطها فيه، وهو الإمام أحمد بن يحيى المرتضى – صاحب التصانيف التى عليها مدار مذهب الزيدية عامة – وأهل البيت خاصة، وقد طال الصراع بينهما، وسجل ابن الوزير مناظرة بين الإمامين فى كتاب "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان"[(١)].

وقد تفرغ الإمام المهدى للتصنيف بعد أن خرج من السجن الذى مكث فيه سبع سنين بواسطة من الهادى بن إبراهيم الوزير بعد أن رد الإمام المنصور شفاعة كثير من العلماء لما للهادى الوزير من المكانة عند الحكام، على ما يذكر الإمام الشوكانى.

وأما الإمام على ابن الصلاح فقد تمكنت خلافته فى الديار اليمنية "وعظمت شوكته، وكثرت جيوشه، وبعد صيته"[(٢)]. ولا ننسى أنه عندما رمى بعض العلماء الإمام المنصور

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص٦٥ مصر عام ١٣٤٩هـ والشوكانى: البدر الطالع ج١ ص١٢٢ وما بعدها وص ٣٨١ وما بعدها. والواسعى: تاريخ اليمن ص٢٠٢، ٢٠٣ وما بعدها.

(٢) الشوكانى: البدر الطالع ج١ ص٤٨٧.

بقلة العلم ألف ابن الوزير فى الدفاع عنه ومناصرته كتابه "الحسام المشهور فى الذب عن الإمام المنصور"[1]. وظل ابن الوزير على هذا الولاء، وبقيت له تلك المكانة عند المنصور حتى جمع بينهما الموت عام ٨٤٠هـ بالطاعون الذى مات منه كذلك الإمام أحمد بن يحيى المرتضى فى التاريخ المذكور.

٢- الحالة الدينية:

إذا كان الصراع والاقتتال هو الغالب فى النواحى السياسية فى اليمن، فمن الطبيعى أن نجد صراعا شديدا بين مختلف المذاهب الفقهية والأصولية الاعتقادية فى مختلف أرجاء وأصقاع اليمن. وقد كانت صنعاء مثلا تضم مجموعة من أتباع المذهب السنى، كالحنفية، والشافعية، والحنابلة، بيد أن الغالبية فى صنعاء أتباع المذهب الزيدي[2]، كما انتشر المذهب

---

(١) أحمد ابن الوزير: تاريخ بنى الوزير ترجمة محمد بن إبراهيم الوزير، وانظر الشوكانى: البدر الطالع ج ٢ ص٢٦٦.

(٢) الزيدية: هى فرقة من فرق الشيعة تنسب إلى زيد بن على بن الحسين وتقابل الإمامية، وهما أكبر فرق الشيعة ولا تزالان باقيتين حتى اليوم، وبقدر ما عرف فى الإمامية من تطرف كانت الزيدية معتدلة وأقرب إلى أهل السنة، فمع أنهم يرون الإمام الحق هو على رضى الله عنه فإنهم – فى أصل مذهبهم – لا يتبرءون من أبى بكر وعمر رضوان الله عليهم. انظر الشهرستانى: الملل والنحل هامش الفصل ١ / ٢٠٧ دار القلم القاهرة بدون تاريخ. وكان زيد بن على (٧٩ – ١٢٢هـ) بويع له بالكوفة فى أيام هشام بن عبد الملك، وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر الثقفى، وكان زيد يفضل على بن أبى طالب على سائر الصحابة ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر بالكوفة فى أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن على أبى بكر وعمر فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه، فقال لهم: رفضتمونى، فيقال إنهم سموا الرافضة لقول زيد لهم: رفضتمونى، وبقى فى شرذمة، فقاتل حتى قتل. انظر أبو الحسن الأشعرى: مقالات الإسلاميين ١/ ١٣٦، ١٣ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، والبغدادى: الفرق بين الفرق ص٢٥، ٢٦ دار الآفاق الجديدة والإسفراينى: التبصير فى الدين ص٣٠ تحقيق كمال يوسف الحوت.

والزيدية لم يكفروا أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يرفعوا الأئمة إلى رتبة الإله، أو إلى درجة النبيين. وجوزوا أن يكون كل فاطمى عالما زاهدا شجاعا سخيا راجيًا بالإمامة أن يكون إماما، واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين، وجوزوا خروج إمامين فى قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة الشهرستانى: الملل والنحل ١/ ١٥٤، ١٥٥ وانتشر مذهب الزيدية فى اليمن على يد الإمام الهادى يحيى بن الحسين (٢٤٥ – ٢٩٨ هـ) مؤسس دولة الشرفاء العلويين وواضع أساس الفقه الهدوى فى اليمن.

المالكى والحنفى والشافعى فى سواحل اليمن وجنوبه، وكانت "زبيد" تحتضن أكثر من مذهب إلا أن الغالب هو المذهب الشافعى[1].

وكانت النزاعات الطائفية فى أوجها، الأمر الذى أدى بالشافعية إلى إنكار المذهب الحنفى القائل بالرأى، وربما تسبب – كما يقول أحد الباحثين[2] – بعض الشافعية فى متابعة إتلاف كتب الحنفية، وكانت مدرسة المذهب الشافعى مستقلة عن مدرسة المذهب الحنفى فى زبيد وغيرها فى عهد الدولة الرسولية، لما وقف أحد فقهاء الحنفية للملك المنصور بن رسول قائلا له: ما فعل بك أبو حنيفة حيث لم تبن لأصحابه مدرسة[3].

والشافعية فى اليمن وإن كانوا إلى الحنابلة أميل، إلا أنهم يوافقهونهم فى جميع معتقداتهم فى الصفات وغيرها. ومع هذا كان للمذهب الحنبلى مكانته فى اليمن السافل، فقد ذهب الحبشى إلى أن غالبية فقهاء اليمن كانوا يأخذون بعقيدة الإمام أحمد بن حنبل (عام ٢٤١ هـ) حتى زمن الجندى (عام ٧٩٣هـ) حتى القرن الثامن الهجرى، الذى ولد فيه ابن الوزير وانتقل بعض العلماء إلى اعتقاد المذهب الأشعرى، ولذلك حدثت احتكاكات ومنازعات بين الحنابلة والأشاعرة شديدة أدت ببعض العلماء السنه إلى الهجرة إلى خارج اليمن[4].

أما عقائديا فإننا نجد كثيرا من الفرق الكلامية والمذاهب الدينية قد انتشرت فى مختلف ربوع اليمن، حيث صارت المناطق الجبلية والشرقية مستودعا للتشيع لا ينضب، فظهر بعض غلاة الشيعة الباطنية، وكثير من أئمة الزيدية منذ بدأ تأسيس المذهب الزيدى ودولته على يد الإمام القاسم بن إبراهيم الرسى (عام ٢٤٤هـ) وحفيده الإمام الهادى يحيى بن الحسين بن القاسم (عام ٢٩٨هـ) العلويَّيْن فى صعدة ونجران يومها، وما يليهما.

---

(١) انظر ابن سمرة الجعدى ص٧٩، ٨٠ وما بعدها تحقيق فؤاد سيد بيروت ط٢ عام ١٤١١هـ، محمد حسن الغمارى: الشوكانى مفسرا ص٥٣ دار الشروق للنشر والتوزيع مصر عام ١٤٠١هـ.
(٢) انظر د. على بن على جابر الحربى: ابن الوزير وآراؤه الإعتقادية ج٢٥٧ مكة المكرمة عام ١٤١٧هـ.
(٣) أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدى: طبقات الخواص ص١٧١، ١٧٢ مصر بدون تاريخ.
(٤) انظر طبقات فقهاء اليمن ص١٨٠ وما بعدها والحبشى: حياة الأدب اليمينى ص٥٤.

كما انتشرت فرق الاعتزال بدءا من صعدة فصنعاء إلى ضواحيها وفى سائر المناطق الجبلية الشمالية والشرقية، كما ظهرت الأشعرية فى بعض المناطق الأخرى حيث نجدها فى السواحل والجنوب من البلاد.

وعلى الرغم من كثرة الصراعات بين مختلف هذه المذاهب والفرق إلا أننا نجد فرقة الشيعة الزيدية المتأثرة إلى حد كبير بالمذهب الاعتزالى تغلب على أقاليم اليمن المختلفة. وهى فرقة من فرق الشيعة المعتدلة والقريبة من أهل السنة والتى تنسب - كما ذكرنا - إلى زيد بن على بن الحسين وتقابل الإمامية، وهما أكبر فرق الشيعة، ولا تزالان باقيتين حتى اليوم.

وبقدر انتشار الإمامية فى إيران نجد الشيعة الزيدية ما زالت تحيا فى اليمن، ومع أنهم يرون الإمام الحق هو على رضى الله عنه، فإنهم فى أصل مذهبهم، لا يتبرءون من أبى بكر وعمر رضى الله عنهما[١].

وقد حاول البعض رد اعتدال الزيدية إلى تأثر إمامها زيد بن على بواصل بن عطاء الذى كان شيخا له، فتأثر به فى علمه وقوة حجته وسلامة حكمه[٢]، وهذا ما قرره بعض من أرخوا للزيدية وإمامها، مثل الشهرستاني[٣] الذى ذكر أن زيدا تتلمذ فى الأصول لواصل بن عطاء، وأنه اقتبس منه الاعتزال، وصار أصحابه كلهم معتزلة، وكذلك يسلكه صاحب المنية "والأمل" حيث وضع آل البيت فى الطبقات الأولى للمعتزلة. على الرغم من أننا نجد أبا سعيد الحميرى يقول فى "الحور العين" :"وحكى الجاحظ أنه كان فى الصدر الأول لا يسمى شيعيا إلا من قدم عليا على عثمان ولذلك قيل شيعى وعثمانى.. وكان واصل بن عطاء ينسب إلى التشيع فى ذلك الزمان"[٤].

وهذا ما يؤكده الدكتور السيد رزق الحجر[٥] حيث يرى أن هذا القول يقوى الظن بأن

---

(١) الشهرستانى: الملل والنحل هامش الفصل ١/ ٢٠٧ المطبعة الأدبية القاهرة عام ١٩٧١م.

(٢) انظر الموسوعة العربية الميسرة: مادة زيدية.

(٣) انظر الشهرستانى: الملل والنحل ج١ ص١٣٨ تحقيق بدران ط٢ مصر عام ١٩٥٦م.

(٤) الأشعرى: مقالات الإسلاميين ١/ هامش ٦٥ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة النهضة مصر عام ١٩٥٠م.

(٥) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص٥٩، ٦٠.

واصلا هو الذى أخذ أصول مذهب الاعتزال عن الشيعة، وليس الشيعة هم الذى أخذوا عنه هذا المذهب، فعلى افتراض صحة أن واصلا هو صاحب الأصول الأولى لمقالات المعتزلة فقد قال بها بوصفه شيعيا.

ويقوى ذلك أيضا - على ما يذهب إليه أستاذنا - أننا لو سلمنا أن زيدا نقل الاعتزال إلى الزيدية عن واصل فإننا لا نستطيع أن نفسر انتقال هذا المذهب المعتزلى إلى بقية فرق الشيعة من غير الزيدية.

ولا أدل على صحة هذا من أن ابن الوزير قد سبق القائلين بأن زيدا لم يقلد واصلا فى مذهبه؛ قال:"وأما نقله الشهرستانى فى الملل والنحل من كون زيد قلد واصل بن عطاء وأخذ مذهب الاعتزال تقليدا... فهذا باطل من غير شك ولعله من أكاذيب الروافض، ولم يورد له الشهرستانى سندا ولا شاهدا... ولو كان الشهرستانى كامل المعرفة والإنصاف لذكر مع ما ذكره ما هو مشهور منه فى كتب الرجال وتواريخ العلماء وأئمة السنة وفى الجامع الكافى ثم ذكر الراجح من النقلين وقواه بوجوه الترجيح"[١].

ومعروف أنه من أشهر المبادىء التى خالفت الزيدية فيها بقية فرق الشيعة قول الزيدية إن الإمامة لا تأتى عن طريق النص، بل بالانتخاب الحر، فى أولاد على فقط من نسل فاطمة أى من أولاد الحسن والحسين بشرط أن يخرج الواحد منهم مجاهدا الظالم والسلطان الجائر: ذلك هو رأى إمامهم زيد بن على رضى الله عنهما ومن قالوا بإمامته[٢].

وعلى الرغم من استشهاد زيد بن على فى جهاده ضد الأمويين عام ١٢٢هـ لكن الزيدية لم تخمد بوفاته، فقد قام بالإمامة بعده ابنه يحيى وسار على نهجه حتى قتل عام ١٢٥هـ. ثم تتابعت ثورات الزيدية من بعد ضد الدولة العباسية، وكانت أكبرها وأبقاها حركة الإمام الهادى إلى الحق عام ٢٨٤هـ. وقد استمرت هذه الدولة منذ تأسيسها إلى عصرنا ولا يزال معظم اليمنيين من الزيدية وخاصة سكان المناطق الجبلية[٣].

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ ل١٢ (أ).

(٢) د. فضيلة الشامى: تاريخ الفرقة الزيدية ص٢٨٢.

(٣) انظر د. فضيلة الشامى: تاريخ الفرقة الزيدية ٢١٨ وما بعدها.

وتتعدد فرق الزيدية، فبينما يذكر الأشعرى فى مقالاته أنها ست فرق هى: الجارودية والسليمانية والبترية والنعيمية واليعقوبية وفرقة تتبرأ من الشيخين بالرجعة[1] نجد النوبختى يذكر للزيدية أربعة أصناف هى: الرحوبية والعجيلية والبترية والحسينية[2].

والزيدية مع تعدد أصنافهم لا يختلفون فى أن الإمام فى جميع ولد على من فاطمة، فكل من خرج منهم يدعو إلى الكتاب والسنة وجب عندهم سل السيف معه. كذلك لا يختلفون فى الشروط التى يجب توافرها فى الإمام، وهى أن يكون ذكرا حرا بالغا وأن يكون أفضل أهل زمانه سليم الحواس والأطراف، لم يمارس مهنة مرذولة، وعادلا، ورعا، كريما، حسن الدراية بتصريف الأمور، علويا، فاطميا، شجاعا، مجتهدا[3].

وتنفرد الزيدية عن باقى فرق الشيعة فى القول بأن عليّا لم يكن إماما عن طريق نص الرسول ﷺ عليه بالإسم وإنما كان إماما حين دعا إلى نفسه. أما أكثر فرقهم تطرفا فهى الجارودية لقولهم بكفر الصحابة بتركهم بيعة على، وأكثر الزيدية إعتدالا فهى البترية حيث تصحح بيعة الشيخين ولا تكفر الصحابة وتتوقف فى أمر عثمان رضى الله عنه خاصة أنه من أهل الجنة[4].

والزيدية عامة تتميز عن بقية فرق الشيعة بالاعتدال وعدم التطرف، وإن كانت طوائف من متأخريهم قد مالوا إلى القول بجواز إمامة المفضول وطعنوا على الصحابة طعن الإمامة[5].

وقد تميزت الزيدية عن بقية مذاهب الشيعة بالحرية الفكرية والحض على الاجتاد، بل إنه – كما قال الشوكاني[6] – "يحرم التقليد على من بلغ رتبة الاجتهاد، وأوجب عليه أن يجتهد رأى نفسه، ولم يخص ذلك بمسألة دون مسألة".

---

(١) انظر الأشعرى: مقالات الإسلاميين ١/ ١٣٢ وما بعدها. النهضة مصر عام ١٩٥٠م.

(٢) انظر النّوْنجتى: فرق الشيعة ص٧٧ النجف بدون تاريخ.

(٣) انظر المسعودى: مروج الذهب ٣/ ٢٢ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة عام ١٩٦٤.

(٤) الأشعرى: مقالات الإسلاميين ١/ ١٢٩ والشهرستانى: الملل والنحل ١/ ١٤٠.

(٥) انظر الشيخ أبو زهرة: الإمام زيد ١٩٧.

(٦) الشوكانى: البدر الطالع ٢/ ١٣٥.

ولعل هذا سبب من أسباب ظهور عدد من الأئمة المجتهدين المتحررين الذى خالفوا مذهب الزيدية، واتجهوا نحو مذهب أهل السنة، من أمثال صاحبنا ابن الوزير اليمانى والحسن الجلال (١٠٤١ - ١١٠٨هـ) صاحب التصانيف الجليلة والذى برع فى جميع العلوم العقلية والنقلية، وصالح بن مهدى المقبلى (١٠٤٧ - ١١٠٨هـ) ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى (١٠٩٩ - ١١٨٢هـ) ومحمد بن على الشوكانى (١١٧٣ - ١٢٥٠هـ).

ومن هنا غلب عليهم استخدام العقل، وتوصلوا من خلال منهج المعتزله العقلى إلى فهم أصول الدين، خاصة من خلال التأويل العقلى للسمعيات والذى اشتهرت به المعتزلة، وتقديم العقل على النقل. وكذلك تأثروا بأساليب اليونان تلك التى انتقلت إلى المعتزلة بعد حركة الترجمة عن الفلسفة اليونانية.

ومن هنا لم يكن غريبا أن يقف لهم ابن الوزير بالمرصاد ويصف هذا التيارات الفكرية المنحرفة فى عصره بقوله:"إنه نبغ فى هذا الزمان من عادى علوم القرآن، وفارق فريق الفرقان، وصنف فى التحذير من الاعتماد على ما فيه من التبيان، فى معرفة الأديان، وأصول قواعد الإيمان، وحث على الرجوع فى ذلك إلى معرفة قوانين المبتدعة واليونان، منتقصا لمن اكتفى بما فى معجز التنزيل من البرهان، مقبحا لتلقى كثير من محكماته بالقبول والإيمان، لا جرم أن الله تعالى وأن وصفه بأنه لقوم هدى، فقد وصفه بأنه على قوم عمى، فحسبوه حين عموا عنه وصموا إنه لأمر يرجع إلى ذاته والخلل يعود على بين آياته، ولم يعلموا أن ذلك يخصهم، لما فى قلوبهم من العمه والعمى، والرداءة، والردى، فكأنهم المنافقون ريبا وخبثا وبهتانا حين قالوا:"أيكم زادته هذه إيمانا""[١].

ولذلك يتعجب ابن الوزير من سخافة عقول هؤلاء الذين "يتعاطون العلم بذات الله - جل وعلا - وصفاته وأنهم يعلمونها كما يعلمها علام الغيوب، ويعلمون تأويل جميع المتشابهات، مع منعهم غيرهم من الاعتماد فى التوحيد على الآيات المحكمات وأمهات المتشابهات، فهل هذا إلا مضادة للمعقول، ومناقضة للمنقول"[٢].وهذا حال ابن الوزير فى مواجهة الخصوم وحاله فى الدفاع عن صريح المنقول.

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص٨، ٩.

(٢) السابق ص٩.

٣ـ الحالة الثقافية والعلمية:

على الرغم من كثرة المنازعات والحروب بين مختلف الدول التى نشأت فى اليمن، والصراع الدامى بين مختلف الفرق الكلامية، إلا أن الحياة الثقافية والعلمية لم تمت ولم تخمد فى مختلف أرجاء اليمن، بل يبدو أن الصراعات السياسية والدينية السابقة كانت من أهم العوامل التى أذكت نوعًا من النشاط الثقافى وأدت إلى محاولة الاستئثار بالعلماء واستقطابهم من أجل التحصن بهم أمام الخصوم والاستعانة بهم فى المناظرات والمجادلات العلمية والدينية، لاسيما وأن الكثير من هذه الصراعات دار حول الإمامة، وقد اشترطوا فى الإمام أن يبلغ رتبة الاجتهاد وهذا يكشف عن مذهبيه ثقافية الغرض منها خدمة أصحابها.

ولا أدل على ذلك من كثرة العلماء فى عصر ابن الوزير وما سبقه من عصور، وكثرة المؤلفات التى صنفت فى مختلف العلوم الدينية بمذاهبها المختلفة وهذا الذى كشفته المنافسة بين ملوك الجنوب مثلا أحوجتهم إلى من يؤيدهم ويرد عنهم ما يدعيه خصومهم، فقربوا العلماء وأنزلوهم عندهم منزلة سامية، وشجعوهم على التصنيف والتأليف والمجادلة والمناظرة ونشر العلوم العربية والدينية.

واستمرت هذه النهضة إلى عصر ابن الوزير لاسيما فى الديار الهادوية، من الزيدية، فإن لهم عناية خاصة بالغة بالتأليف، وقلما يرشح عندهم للإمامة إلا من بلغ درجة الاجتهاد والتأليف، مما مثل حافزا كبيرا على وضع المؤلفات وتصنيف الرسائل.

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد كثيرا من أئمة الزيدية ورءوسها أصحاب مؤلفات وتصانيف علمية ودينية مثل الملك الأفضل الرسولى عباس بن داود (عام ٧٨٧هـ) والإمام الناصر لدين الله صلاح الدين محمد بن على (عام ٧٩٣هـ) أحد أئمة الزيدية[1]. وأبو بكر بن على الحداد الزبيدى الحنفى (عام ٨٠٠هـ) وإسماعيل بن العباس بن على الرسولى (٨٠٣هـ)[2] والسيد الهادى الوزير أخو صاحبنا ابن الوزير (عام ٨٢٢هـ)،

---

(١) انظر تقى الدين الفاسى: العقد الثمين ج٥ ص٩٤ – ٩٦ تحقيق فؤاد سيد مطبعة السنة المحمدية عام ١٣٨٥هـ، وانظر العقود اللؤلؤية ج٢ ص١٥٨.

(٢) انظر الشوكانى: البدر الطالع ج١ ص١٥٨.

والشريفة دهماء بنت يحيى المرتضى أخت الإمام المهدى أحمد بن يحيى (عام ٨٣٧هـ) والإمام المهدى أحمد بن يحيى المرتضى أحد أقران ابن الوزير ومنافسيه (عام ٨٤٠هـ) الذى بلغت مصنفاته سبعين مصنفا فى شتى الفنون[١].

ولم يقتصر التأليف فى عصر ابن الوزير على المؤلفات الدينية فحسب، بل وجدنا كثيرا من المصنفات فى مختلف الفنون والعلوم وعلى رأسها الفلك والطب والزراعة والبيطرة، مما حوته كتب التراجم والتاريخ العلمى لليمن.

ولم يقتصر اهتمام الأئمة والحكام بتشجيع العلماء على تأليف الكتب والمصنفات فى مختلف الفنون والآداب، بل إن الكثيرين منهم شاركوا العلماء فى ذلك وساهموا فى إقامة المساجد والمدارس التى تساعد على انتشار العلم وترسخه.

مثل الملك يوسف بن عمر بن رسول ثانى ملوك الدولة الرسولية (٦٤٧ – ٦٩٤هـ) الذى بنى مدرستين بمغربة تعز هما: الوزيرية والعزابية وثلاث مدارس بزبيد ومدرسة بالجند وأخرى بعدن، كما ابتنى فى كل قرية من قرى تهامة مسجدا وأوقف عليه وقفا جيدا. وكان عدد المدارس التى بناها ثمان مدارس، وأما المساجد فلا تكاد تحصى[٢].

وكذلك الملك الأفضل العباس بن المجاهد (٧٦٤ – ٧٧٨هـ) الذى كان من مآثره جامع المملاح خارج زبيد، ومدرسة تعز بناحية الجبل، وكانت له مشاركة فى علم النحو والأدب والإنشاء وكثير من المصنفات، وقد اختصر تاريخ ابن خلكان وتاريخ السيد إدريس بن على الحمزى المعروف بكنز الأخبار[٣].

وفى عصر الوزير حكم اليمن دولتان متنافستان ثقافيا وسياسيا هما الدولة الرسولية فى الساحل والجنوب وعاصمتها "تعز"، والدولة الزيدية وعاصمتها "صنعاء" وهذه

---

(١) السابق ج١ ص١٢٢ – ١٢٦ والحبشى: حكام اليمن ص١٧٣ – ١٩٩ والشهارى: غاية الأمانى ج٢ ص٥٣٨.

(٢) انظر أحمد شرف الدين: اليمن عبر التاريخ ص٢٢٢، ٢٢٣ مطبعة السنة المحمدية مصر عام ١٩٦٣م.

(٣) انظر يحيى بن الحسين القاسم: غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى ٢/ ٢٥٦ – ٢٥٧ تحقيق د.سعيد عاشور دار الكتاب العربى مصر عام ١٩٦٨م.

المنازعة السياسية احتاجت فى - نظرهم - إلى التأييد العلمى والأدبى فى المجادلات العلمية والثقافية.

ومن هنا كانت للعلماء مكانة قد تساوى مكانة السياسيين أو تزيد، وهذا قد دفعهم أيضا إلى بناء المدارس ووقف الأوقاف الكثيرة على أهل العلم وطلابه، سواء فى المساجد أو فى هذه المدارس التى انتشرت فى ربوع الأقاليم المختلفة التى سعوا إلى جلب العلماء إليها من داخل البلاد وخارجها.

وكان إذا فرغ المؤلف من تأليف كتاب أو تصنيف علم يحمل الكتاب على الرءوس فى موكب شعبى ورسمى ملفوفا بين أثواب الحرير فى أطباق الفضة تحفه العلماء من بيت مصنفه إلى باب الملك، الذى يقتنيه فى خزانته بعد الأمر باستنساخه، ويعطى الجائزة الثمينة لمصنفه[(١)].

وهكذا وجدنا معاصرى ابن الوزير فى الديار الزيدية، ودولتها، توافرت لهم الأسباب المشجعة على العلم وطلبه، وممارسة النشاط العقلى، ووضع المؤلفات الدينية وغيرها، ما أكسبها التفوق على الدولة الرسولية وعلمائها.

ومن هنا لا يكون غريبا أن ابن الوزير يذكر "أن الإمام المنصور نشر محاسن كتب الحديث، وجمع نفائسها، وعرف غرائبها، ولم يشتهر التدريس فى الديار الزيدية اليمنية مثل ما اشتهر فى زمانه"[(٢)]. وكان ذلك وأمثاله مما ساعد على النهضة العلمية الحقيقية حتى امتلأت الخزائن والمكتبات من مصنفات الزيدية[(٣)].

ولا أدل على الحالة العلمية والمنافسة فى مختلف العلوم، ما كان يحدث بين ابن الوزير ونظرائه من العلماء والمتكلمين، خاصة منهم الزيدية، فقد اعتنق ابن الوزير - وكما سنعرف - المذهب السلفى واقتنع به، على الرغم من سيادة المذهب الزيدى فى اليمن، ولذلك أخذ فى مناقشتهم ومناظرتهم فى أصول مذهبهم وفروعه.

---

(١) انظر الحبشى: حياةالأدب اليمنى فى عصر ابن رسول ص ٥٠ - ٦٢ وما بعدها. ويحيى بن الحسين: غاية الأمانى ج٢ ص٢٥٦ وما بعدها.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ المقدمة.

(٣) انظر أبى علامة: التحفة العنبرية والشهاوى: طبقات الزيدية مخطوط. والشوكانى: البدر الطالع تراجم كثيرٍ من الزيدية.

ولم يمنعه تتلمذه على العلامة على بن محمد بن أبى القاسم (عام ٨٣٧هـ) أحد شيوخه فى التفسير وأصول الفقه من معارضته برسائل وخاصة بكتابة "العواصم والقواصم". وهذا يكتشف عن براعته وأدبياته فى التصنيف وكأنه جعل للعلوم أخلاقًا قبل أن يبرز الخلاف.

ولا ننسى مؤلفه "الحسام المشهور فى الذب عن الإمام المنصور" ضد منافسه المهدى والذى بلغت مصنفاته سبعون مصنفا فى العلوم الدينية، ورغم ذلك احتدمت المنقاشات العقلية والكلامية بينهما، وتوالت مناظرات وأسئلة وجوابات تتعلق بالإمامة، بل إن ابن الوزير أسكت المهدى بخمسة وعشرين سؤالا وجهها إليه، لم يستطع الإجابة عنها يوم كان المهدى مقيما بثلا[١].

ثم توالت مناقشات ابن الوزير ومناظراته لكثير من أئمة الزيدية ومفكريها[٢] فى معارك فكرية وعلمية تذكرنا بتلك النهضة العلمية الأولى فى صدر الإسلام وعصر الدولة العباسية. ويكشف هذا عن أن أرض الإسلام رحم لا ينضب وأن هؤلاء الرجال صدقوا الله ورسوله فيما عاهدوا لأنهم بحق رجال لا تُلْهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فتعلموا وعلموا وصنعوا تراثًا للأجيال المتلاحقة، ما عليهم إلا أن يقرأوا هذا التراث الحضارى العظيم ويتشبثوا به قبل فوات الأوان رحم الله ابن الوزير.

---

(١) قرية قريبة من صنعاء.

(٢) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ المقدمة وانظر لأحمد بن الوزير: تاريخ بنى الوزير والشوكانى: البدر الطالع ج١ ص٤٨٥ ج٢ ص٩١ – ٩٣.

بـ نشأة ابن الوزير وحياته العلمية

ولد ابن الوزير في شهر رجب عام ٧٧٥هـ بهجرة الظهراوين في شظب، وقد ذكر السخاوى أنه ولد في عامة ٧٦٥هـ[١] وتابعه في ذلك البغدادي[٢]. وقد نبه الشوكاني[٣] على خطأ السخاوى في ذلك مؤكدا التاريخ الأول وكذلك تؤكد المصادر الوثيقة الصلة بابن الوزير ما ذهب إليه الشوكانى، إذ تقرر كلها أنه ولد في عام ٧٧٥هـ[٤].

وهو أبو عبد الله أصغر إخوانه سنا الإمام الكبير العلامة، الأصولى النحوى المتكلم البليغ المحدث الحافظ الحجة المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم بن على بن المرتضى بن المفضل بن محمد العفيف الذى ينتهى نسبه إلى الحسن بن على بن أبى طالب كرم الله وجهه.

واشتهر بلقب ابن الوزير وهذا اللقب كما ذكره إبراهيم بن على الوزير من أحفاد الهادى الوزير المعاصرين - هو أن الإمام محمد العفيف - الجد الخامس لصاحبنا ابن الوزير، لما بويع بالإمامة في الوقت الذى بويع فيه الإمام المنصور عبد الله بن حمزة عام ٦١٤هـ في مكان آخر، تخلى عن الإمامة كى تتفق الأمة على البيعة لابن حمزة المذكور فأطلقت عليه الأمة العفيف، واشترط عليه الإمام المنصور المؤازرة له فكان وزيرا، فأطلق عليه هذا اللقب، ومن هنا نشأت أسرة آل الوزير أجداد صاحبنا[٥] كما يلقب أيضا بعز الدين.

---

(١) انظر السخاوى: الضوء اللامع ٦/ ٢٧٢.

(٢) انظر البغدادى: هدية العارفين ٢/ ١٩٠ - ١٩١ طبعة استنبول.

(٣) انظر الشوكانى: البدر الطالع ٢/ ٨١، ٨٢

(٤) إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص٩٤، ٩٥ وأحمد بن الوزير: ترجمة محمد ابن إبراهيم، وابن العماد: شذرات الذهب ٧/ ١٢٥.

(٥) د. على بن على بن جابر الحربي: ابن الوزير وآراؤه الإعتقادية ج١ ص٤٤.

وقد اشتهرت أسرته بالعلم قديما وحديثا، وأفضل شاهد على ذلك كثرة المؤلفات المخطوطة والمطبوعة لآل الوزير، خاصة مكتبتا الجامع الكبير بصنعاء وغيرهما من مكتبات اليمن ودار الكتب بصنعاء ومكتبة الجامعة، وقد كان والده السيد إبراهيم بن على ابن المرتضى (عام ٧٨٢هـ) والذى ترك خلفه أربعة من الأولاد هم الهادى وصلاح ومحمد صاحبنا، كانت له اليد الطولى فى فنون العلم، وكان شاعرا بليغا وتقيا ورعا ناسكا[١] وله الكثير من الأشعار والقصائد الدينية.

وقد تأثر ابن الوزير بأبيه العالم الصالح المشهور بالصلاح والتقوى والزهد فى ملذات الحياة، مما جعل صاحب كتاب "مطلع البدور" يجمع بين الرجل وأبنائه فى صفات التقوى والزهد والصلاح، إذ يقول فى ذلك :"وكان صاحب الترجمة يؤثر الفقراء بطعامه وطعام أهل بيته، ويلبس شمالة من الصوف، فإذا كان الليل وضعها على أولاده، وكانت زهادته وعبادته وأولاده الصالحة قبلة للصالحين وقدوة للعارفين"[٢]. وفى صفة هذا الأب يقول أحد شيوخه :"لم أر كالسيد صارم الدين فى حسن معرفته وجوده وذكائه ونباهته وإصابة جوابه وألمعيته وشدة فطانته"[٣]. وقد توفى فى شهر رجب على ٧٨٢هـ.

وكذلك اشتهر أخوه الكبير الهادى بن إبراهيم الوزير (عام ٨٢٢هـ) فى عدة علوم وصنف كثيرا من المؤلفات العلمية والدينية فضلا عن كثير من القصائد الشعرية العميقة[٤]. أما أخوه صلاح الدين بن إبراهيم (عام ٨١٠هـ) فقد برع فى فنون العلم: البلاغة والأدب واللغة العربية فضلا عن إسهامه فى الفقه، ولشدة ورعه حج مرتين ماشيا، وانقطع فى آخر عمره للعبادة والذكر .. بل حتى صاحب هذه الدراسة عبد الله بن محمد له حظ وافر من العلم، فقد برع فى الفروع الفقهية وأصولها وله مؤلفات ذكرها صاحب تاريخ بنى الوزير[٥].

---

(١) انظر ابن الوزير (أحمد بن عبد الله): تاريخ بنى الوزير ترجمة إبراهيم بن على الوزير. صورة مخطوط بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم ٩٥٦/ ٢ تاريخ.

(٢) تاريخ بنى الوزير ترجمة إبراهيم بن على المرتضى.

(٣) السابق.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٣١٦ - ٣١٧.

(٥) انظر تاريخ بنى الوزير ترجمة صلاح وملحق البدر الطالع لزبارة ص١٠٤.

وهكذا فقد انتمى ابن الوزير إلى أسرة عريقة علما وحسبا ونسبا وجاها وسلطانا وقد ورث العلم عن آبائه وأجداده وأورثه من بعد لأبنائه. ولا ننسى أن هناك من حكم الديار الزيدية فى اليمن من أسرة آل الوزير وهو الإمام المنصور محمد بن عبد الله الوزير، فقد دعا لنفسه بتكليف من أعيان عصره عام ١٢٧٠هـ إلى أن توفى عام ١٣٠٧هـ وقد وصفه المؤرخ اليمنى الواسعى بأنه بلغ فى العلم درجة الاجتهاد وأنه أعلم أهل عصره وأنه صلح شأن المسلمين على يده، كما نظمه الحبشى فى سلك حكام اليمن المؤلفين المجتهدين[(١)] وذكر مصنفاته وأرقامها.

ومن أسرته أيضا السياسى الكبير الإمام عبد الله بن أحمد الوزير الذى استولى على عرش اليمن فى صنعاء بضعا وعشرين يوما عام ١٣٦٧هـ م قتله الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين (عام ١٣٦٧هـ) مع عدد كبير من أبناء اليمن ثأرا لوالده الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ولا تزال هذه الأسرة تحتفظ بمكانتها السياسية، داخل اليمن وخارجه إلى اليوم[(٢)] وهكذا تربى ابن الوزير فى بيئة علميّة خالصة تعكف على العلم وتهتم بالعلماء، ويبرز كثير من أئمة العلم من بينها، لذلك تشرب ابن الوزير العلم منذ باكورة عمره فقد حفظ القرآن الكريم صغيرا ثم لازم مجالس العلم، متنقلا بين أيدى كبار العلماء، متلقيا لمختلف علوم عصره وآداب ثقافته العربية.

ومن هنا يقول عن نفسه فى "العواصم والقواصم" :"وإنى لما نشأت بين كراسى العلماء الأكابر، وتربيت بين أعين أهل البصائر، رتبت رتوب الكعب فى مجالسة العلماء السادة، وثبت ثبوت القطب فى مجالس العلم والإفادة، ولم أزل منذ عرفت شمالى من يمينى مشمرا فى طلب معرفة دينى، أتنقل فى رتبة الشيوخ من قدوة إلى قدوة، وأتوقل فى مدارس العلوم من ربوة إلى ربوة، لم يزل يراعى للطائف الفوائد نواطف، وبنانى للطائف المعارف قواطف، لم يكن حتما أن يرجع طرف نظرى من المعارف خاسئا حسيرا، ولم يجب قطعا أن يعود جناح لوائح، أشربت قلبى محبة الحديث النبوى فكنت ممن يرى الحظ

---

(١) انظر الواسعي: تاريخ اليمن ص٢٤٧، ٢٥٢ الدار اليمنية للنشر والتوزيع ط٤ عام ١٤٠٤هـ وانظر الحبشي: حكام اليمن ص٢٧٢ وما بعدها بيروت عام ١٣٩٩هـ.

(٢) انظر للواسعي: فرجة الهموم والحزن ص٢٤٧ – ٢٧٢ وأحمد محمد الشامي: رياح التغيير فى اليمن ص٢٣٥ وما بعدها. والزركلي: الأعلام ج٤ ص٧٠.

الأسنى فى خدمة علومه، وتمهيد ما تعفى من رسومه ... والمحاماة عنه والحث على أتباعه والدعاء له"[١].

ويكشف لنا النص الذى يورده ابن الوزير فى كتابه "العواصم والقواصم" وملخصه "الروض الباسم" عن تطلعه الشديد للعلم وشغفه به منذ نعومة أظفاره، بل وبدء ظهور الاتجاه النقدى لمختلف الفرق والمذاهب فى هذه السن المبكرة، مما يذكرنا بمقدمة الغزالى فى "المنقذ من الضلال".

يقول ابن الوزير :"وبعد فإنى ما زلت مشغوفا بدرك الحقائق ومشغولا بطلب المعارف مؤثرا لملازمة الأكابر ومطالعة الدفاتر، والبحث عن حقائق مذاهب المخالفين والتفتيش عن تخليص أعذار الغالطين، محسنا فى ذلك النية متحريا فيه لطريق الإنصاف والسوية متضرعا إلى الله تعالى"[٢].

بهذه الروح المتوثبة الشغوفة بدرك الحقائق يجدّ ابن الوزير فى طلب العلم والسعى سعيا حثيثا فى تحصيله، وقد تحقق لابن الوزير بنيان جسمى سليم خال من الأمراض والعاهات التى تحد أو تعوق تقدمه فى مجال العلم، وهذا نتبينه من كثرة تنقله بين البلدان اليمنيَّة، ورحلاته فى مرحلة الشباب إلى مكة مرات للحج، بل إنه حتى فى المرحلة الأخيرة من حياته كان ينقطع للعبادة فى الأماكن الخالية والمنازل العالية[٣] فى أعالى الجبال بعيدا عن الناس وهذا فى مرحلة عمره الأخيرة، مما يدل على أنه كان صحيح البنية، قوى العزيمة، لا يخشى شيئا، وهى من مقومات الشخصية العلمية الممتازة، خاصة فى تلك الأزمان التى يحتاج فيها العلم إلى سلامة الجسم وقوة الحواس، سواء فى تحصيل العلم أو نشره.

ولا شك أنه قد بدأ بدراسة مؤلفات آبائه ومصنفات أجداده، حيث طالع (المجزي) للسيد أبى طالب و(صفوة الاختيار) للمنصور بالله، ومؤلفات جده يحيى بن حمزة،

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم: ج١ المقدمة. ومختصره الروض الباسم ج١ ص٥ المطبعة السلفية القاهرة عام ١٣٨٥هـ.

(٢) السابق المقدمة. والروض الباسم ج١ ص٣، ٤.

(٣) إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص٩٣، ٩٤ وانظر تاريخ بنى الوزير عند ذكر شيوخه من ترجمته.

و(الجامع الكافي) لأبى عبد الله محمد بن على، و(الجملة والألفة) لمحمد بن منصور المرادى الكوفى[1].

كما سعى ابن الوزير إلى تحصيل الأصول والكلام على أكابر شيوخ عصره فى سائر المدن اليمنية فقرأ فى الأصولين على القاضى العلامة عبد الله بن أبى الخير وقرأ فيهما وفى الفروع على القاضى العلامة عبد الله بن الحسن الدوارى، وفى التفسير على العلامة على بن محمد بن أبى القاسم صاحب أكبر خصوماته – بعد ذلك – وغير هؤلاء كثير.

ولم ينس ابن الوزير فى أثناء ذلك تحصيل علوم اللغة والأدب والبلاغة، وقد كان أخوه الهادى فى مقدمة شيوخه فى هذه العلوم، فقد رحل إليه فى صعده وقرأ عليه فى العربية وجميع الفنون[2].

وقد كان ابن الوزير شاعرا مجيدا، فقد ذكر السخاوى "أنه تعانى النظم فبرع فيه"[3] ويروى أن ديوان شعره مجلد، وأن غالبه فى التوسلات والرقائق وتقييد الشوارد العلمية والمجاوبة لمن امتحن به من أهل عصره[4]، وهذا نلاحظه فى مؤلفاته، فإن نظم الشعر وقصائده الرائعة تخلل كل مؤلفاته، ولو جمعت لصنعت ديوانا شعريا كبيرا ورائعا.

وقد تحصل له من علوم القرآن والسنة ما يضعه فى مصاف مشاهير المفسرين من معرفته لكلام الله تعالى ثم معرفته لقراءاته للمفسرين والنقلة عنهم، وكذلك أسباب النزول وزمانه ومكانه والكثير مما يتعلق بالتفسير وآيات الأحكام[5].

وقد تعددت رحلات ابن الوزير العلمية بين صنعاء وصعدة ومكة وغيرها بحثا عن العلماء والكتب واستكمال ما ينقصه من بعض العلوم سعيا وراء الكمال العلمى الذى كان يسعى إليه. وقد ذكرت لنا المصادر كثيرًا من رحلاته إلى فلله (بلدة باليمن) إلى الإمام على

---

(١) انظر إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص٩٤، ٩٥.
(٢) السابق ص٩٥ وما بعدها.
(٣) السخاوي: الضوء اللامع ٦/ ٢٧٢.
(٤) انظر الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٨٢، ٨٣.
(٥) انظر أحمد بن الوزير: تاريخ بنى الوزير، ترجمته.

ابن المؤيد ثم إلى بعض بلاد الأهنوم مرافقا لهذا الإمام ثم إلى الإمام أحمد بن المرتضى فى ثلا.

وقد رحل ابن الوزير إلى مكة على ما يذكر صاحب "طبقات الزيدية" سنة سبع وثمانمائة، فسمع على العلامة المحدث محمد بن عبد الله بن ظهيرة[١].

ويلخص الإمام الشوكانى حصيلة مرحلة طلبه الأول للعمل بقوله :"والحاصل أنه قرأ على أكبر مشايخ صنعاء وصعدة وسائر المدائن اليمنية ومكة وتبحر فى جميع العلوم وفاق الأقران واشتهر صيته وبعد ذكره وطار علمه فى الأقطار[٢].

أما مرحلة النضج والتدريس والتأليف والمناظرة، فهى المرحلة الثانية، إذا أخذنا بتقسيم كثير من المفكرين الدارسين لحياته العلمية، وهى قد شغلت حوالى ربع قرن من حياته وفيها أتم تحصيل العلوم والاستماع لمشاهير العلماء فى اليمن ومكة وغيرهما وحصل منهم على كثير من إجازات العلم فى كتب الفقه والحديث والتفسير واللغة والسير والعربية والأصول الفقهية وكتب الكلام فضلا عن تعمقه فى مؤلفات كل السابقين عليه من أصحاب المذاهب والمقالات ورءوس الفرق الكلامية ومختلف الاتجاهات الاعتقادية[٣].

ولا أدل على ذلك من تعبير الشوكانى عن هذه المرحلة بقوله :"الذى يغلب على الظن أن شيوخه لو جمعوا جميعا فى ذات واحدة لم يبلغ علمهم إلى مقدار علمه .. لو قلت إن اليمن لم ينجب مثله لم أبعد عن الصواب"[٤]. وهذه شهادة تؤكد موسوعية ابن الوزير فى زمانه حيث كان بحرًا فياضًا فى شتى العلوم على نهج أسلافه من علماء الأمة.

ونجد من خصائص هذه الفترة عكوفه على التصنيف فى شتى العلوم، وشيوع مؤلفاته وشهرتها بين الناس. كما نجد اتجاهه واضحا إلى علوم القرآن والسنة وتركيزه على السنة

---

(١) انظر إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص٩٥٠.

(٢) انظر الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٨١، ٨٢.

(٣) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم: ج١ والروض الباسم ٤/ ١ وإبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص٩٤.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ٢/ ٩٢.

والدفاع عنها بعد أن كان اهتمامه السابق موجها إلى علم الكلام الذى لم يجد فى تحصيله حاصل، بل وجد أن هذا العلم أدى إلى كثير من الفرقة بين المسلمين والتناحر بين عامتهم وخاصتهم، بعد أن استنفد أغراضه.

ولذلك يقول ابن الوزير :"وقد وهبت أيام شبابى وزمان اكتسابى لكدورة على الكلام والجدال، والنظر فى مقالات أهل الضلال.. وسبب إيثارى لذلك وسلوكى تلك المسالك، أن أول ما قرع سمعى ورسخ فى طبعى وجوب النظر والقول بأن من قلد فى الاعتقاد كفر فاستغرقت فى ذلك حدة نظرى وباكورة عمرى، وما زلت أرى كل فرقة من المتكلمين تداوى أقوالا مريضة، وتقوى أجنحة مهيضة، فلم أحصل على طائل.. فرجعت إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وقلت: لابد أن تكون فيها براهين وردود على مخالفى الإسلام، وتعليم وإرشاد لمن اتبع الرسول عليه الصلاة والسلام، فتدبرت فى ذلك.. وانشرح صدرى، وصلح أمرى وزال ما كنت به مبتليا"(١).

وقد بلغ ابن الوزير فى هذه المرحلة المبكرة درجة الاجتهاد التى شهد بها الخصوم قبل الإتباع. ومن ذلك ما قاله العلامة شمس الدين أحمد بن محمد، فقد حكى عنه قوله :"لا يبلغ أحد فى زماننا هذا فى الاجتهاد ما بلغ إليه السيد عز الدين محمد بن إبراهيم، وقد أحسنا كل شئ إلا ما بلغ إليه فلم نقدر عليه لتمكنه من معرفة الحديث ورجاله، وتبحره فى السمعيات"(٢).

بل إن شيخ ابن الوزير وأشهر خصومه، وهو الإمام على بن محمد بن أبى القاسم يقول عنه :"هو أذكى الناس قلبا، وأذكاهم لبا، كأن فؤاده جذوة نار تتوقد ذكاء"(٣).

هذا الذكاء فى تناول العلم وتدوينه والمجادلة به أدى إلى غيرة مختلف المفكرين فى عصره، خاصة وأن ابن الوزير قد خرج على المذهب السائد آنذاك، وهو الزيدية المنتشرة فى ربوع اليمن من مئات السنين، ولذلك ثاروا عليه، وكانت له معهم "قلاقل وزلازل،

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ المقدمة.

(٢) انظر إبراهيم بن القاسم: طبقات الزيدية ص٩٤.

(٣) السابق ص٩٤، ٩٥.

وكانوا يثورون عليه ثورة بعد ثورة وينظمون الاعتراض عليه القصائد.. وكان يجاوبهم ويصاولهم ويجادلهم فيقهرهم بالحجة، ولم يكن فى زمانه من يقوم له لكونه فى طبقة ليس فيها أحد من شيوخه فضلا عن معارضيه"[1].

ومن أهم هذه الخصومات ما كان بينه وبين الإمام المؤيد وثانيها ما جرى بينه وبين الإمام أحمد بن يحيى المرتضى وهو من أعلام أقربائه وعلمائهم فقد وقعت بينهما المراماة والمناضلة فى المنثور والمنظوم، حتى أزف الرحيل ودنا الانتقال، وتحول الحال فاعتذر كل من صاحبه وقبل أعذاره وأوضح اعتذاره[2].

وعلى الرغم من أننا نستشف من تلك الاختلافات السابقة تنافسا سياسيا واجتماعيا تحدثنا عنه المصادر، إلا أن ذلك كله قد يكون مرده التنافس الطبيعى بين العلماء، وهو ما يؤكده الشوكانى بقوله :"كان يجاوبهم ويصاولهم فيقهرهم بالحجة"[3].

أما الاختلاف الشديد فقد كان بين ابن الوزير وأحد شيوخه وهو ابن أبى القاسم، الذى ثار عليه فى جملة القائمين عليه لما اجتهد ورفض التقليد، وقد ترسل عليه كما يقول الشوكانى برسالة تدل على عدم إنصافه ومزيد تعصبه سامحه الله. فرد عليه ابن الوزير بأعظم كتاب وضعه وأعمق رسالة صنفها وهى "العواصم والقواصم" الكتاب المشهور الذى لم يؤلف فى هذه الديار اليمنية مثله[4].

وعامة فذلك التحول الذى حدث فى حياة ابن الوزير بتوجهه إلى علوم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإعلان الاجتهاد ورفض التقليد كان كفيلا بتعريضه للكثير من التهم من جانب بعض علماء الزيدية ولا سيما شيخه.

وفى مقدمة التهم رميه بالخروج عن مذهب آبائه وأجداده من آل البيت خاصة وأن الزيدية لهم فى الأحاديث والآثار – نظرا لاعتزالهم – موقف يختلف عن موقف المحدثين وأهل السنة، الذى اختار ابن الوزير طريقهم ووقف بقية عمره على الدفاع عنهم إضافة

---

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩١، ٩٢.
(٢) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ ص٨٩.
(٣) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩٢.
(٤) السابق ج١ ص٤٨٥.

إلى موقفه – كما يقول د. السيد رزق الحجر[1] – من الخلفاء الأربعة وكذا موقفه من الصحابة رضوان الله عليهم إبان الأحداث التى أعقبت مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه هو عين موقف المحدثين وأصحاب السنن، كان لنا أن نتوقع أن يكون بين ابن الوزير ومعاصريه من الزيدية مثل هذه الخصومات.

وخلاصة هذه المرحلة أنه صنف فيها أعظم مؤلفاته وجادل العلماء وناظرهم وأعلن اجتهاده ورفضه للتقليد وانتصب لتدريس العلم وجاءه الطلاب من كل صوب وبذل جهدا فى إحياء السنة وفى رفع الخلاف بين مذاهب المسلمين، ودفع ما بينهم من التنافر حول قضايا التوحيد ومسائل الكلام.

ومن هنا وجدنا المؤرخ والمترجم الكبير العلامة أحمد بن صالح بن أبى الرجال (عام ١٠٩٢هـ) يثنى عليه بقوله :"هو السيد الحافظ خاتمة المحققين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الوزير المحيط بالعلوم من خلفها وأمامها والحرى بأن يدعى إمامها وابن إمامها، كان سباق غايات وصاحب آيات وعنايات، بلغ من العوم الأقاصى، واقتادها بالنواصى.. ترجم له الطوائف، وأقر المؤالف والمخالف"[2].

أما المرحلة الثالثة والأخيرة من حياة ابن الوزير فقد آثر فيها حياة العزلة والزهد منذ أوائل العقد الثالث من القرن التاسع الهجرى على وجه التقريب، وكان قد قارب الخمسين، واستمرت هذه الفترة إلى وفاته عام ٨٤٠هـ.

وابن الوزير فى هذه المَرحلة كان صادقا مع نفسه إلى حد بعيد، فقد قضى شطرا كبيرا من حياته فى البحث والطلب وتصنيف المؤلفات ومناظرة الخصوم والانتصار عليهم، وبقى عليه أن يحصل من الزهد والعبادة والتفرغ لخدمة الله والتقرب منه ما بقى من عمره.

ولذلك تجنب الخوض من مسائل علم الكلام بل كف عنه، وآثر العزلة فى قمم الجبال

(١) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص٣٧ طبعة الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية بدون تاريخ.

(٢) ابن أبى الرجال: مطلع البدور بالمكتبة الشرقية بجامع صنعاء مخطوط رقم ١٢٢.

العوالى والبوادى الخوالى، البعيدة، بل الخالية من الناس، على الرغم من أنه كان يشتغل أحيانا فى هذه الجبال بتأليف بعض كتبه مثل "العواصم والقواصم" الذى يبدو أنه قد استكمل تأليفه بعد أن بدأه فى المرحلة الثانية، وكذلك تأليفه لملخص هذا الكتاب الكبير الموسوم "بالروض الباسم" وكذلك كتابه "إيثار الحق" الذى أشار إليه ابن الوزير نفسه فى الكتاب[1].

ولذلك يقول الشوكانى عن هذه المرحلة :"ثم بعد هذا إنجمع وأقبل على العبادة وتمشيخ وتوحش فى الفلوات وانقطع عن الناس، ولم يبق له شغلة غير ذل وتأسف على ما مضى من عمره فى تلك المعارك التى جرت بينه وبين معاصريه، مع أنه فى جميعها مشغول بالتصنيف والتدريس والذب عن السنة والدفاع عن أعراض أكابر العلماء وأفاضل الأمة والمناضلة لأهل البدع ونشر علم الحديث وسائر العلوم الشرعية فى أرض لم يألف أهلها ذلك لاسيما فى تلك الأيام.. ولكنه ذاق حلاوة العبادة وطعم لذة الانقطاع إلى جانب الحق، فصغر فى عينيه ما سوى ذلك"[2].

ولعل المتأمل لتجربة ابن الوزير الذوقية ليجد تشابها بين تجربة الإمام أبى حامد الغزالىّ ٥١٥ هـ حينما انقطع للعبادة وصنف الإحياء مع الوضع فى الاعتبار الفروق المنهجيّة فى التصنيف بين كليهما وخاصة أن بضاعة أبى حامد الغزالى فى علم الحديث كانت مزجاه.

وقد وصف محمد بن عبد الله الهادى الوزير حاله قائلا :"ثم إنه بعد ذلك انتصب لنشر هذه العلوم، وتصدّر برهة من الزمان، وهرع إليه الطلبة من كل مكان، فاستناروا بمعارفه واقتبسوا من فوائده، فظهر أمره، وبعد صيته.

فلما رأى أن فى هذا طرفا من الدنيا والرئاسة قدع نفسه وقمعها، ومنعها مما تشوفت إليه وردعها، ثم أقبل على الله بكليته، فلزم العبادة والأذكار، وقيام الليل وصيام النهار، وتأديب النفس وإذلالها للملك الجبار، فألجمها بلجام الزهد، وجرها بعنان التقوى، وأخزاها فى ميدان الورع، وساقها بسوط الصبر، وأدخلها إصطبل الخلوة، وربطها إلى

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق المقدمة ص .

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩٢.

جدار التوكل، وعلقها بالجوع وسقاها الدموع، وألبسها سرابيل الذل والخضوع، وتوجها بتاج التبتل والخشوع، ولم يبق نوع من أنواع الرياضة، ولا طريق من طرق السلوك إلا سلكه بها المسالك، وشرع بها فى جناحه، وكلفها تحمل أعبائه".

كما يقول عن تواضعه وزهده "لقد كان يخصف نعله، ويكتسب لأهله، وربما تظاهر بأنواع التصرفات والحرف كحرف الفدادين والجفاة، ويلبس الصوف الخشن ويفطر على قرص الشعير بلا إدام، ويقصد بذلك رياضة نفسه وتحقيرها وتصغيرها وردعها، ويعرفها بمنزلتها عنده".

ويقول عنه الشهاوى الزيدى :"وكان ابن الوزير متبحرا فى علم الرواية، ومعرفة الرجال، وأحوالهم فى النقد والاعتدال، وغير ذلك، وكأن أذكى الناس.. وكأن فؤاده جذوة نار تتوقد، وهو الخبير فى كل مقصد"[(١)].

أما شيوخ ابن الوزير الذى أخذ عنهم: فقد أخذ على أكابر علماء اليمن "صنعاء" و"صعدة" و"تعز" وسائر المدن اليمنية ثم رحل إلى مكة المكرمة طلبا لمزيد من العلم، وخاصة طلب الحديث وعلومه، وقد أجازه الكثير منهم، ولذلك لابن الوزير أسانيد كثيرة متصلة من شيوخه فى الحديث إلى الأمهات، ذكرها الشوكانى فى كتابه "إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر".

ومن أشهر شيوخه الذى تشد إليهم الرحال:

* محمد بن أحمد بن إبراهيم الطبرى عام ٧٩٥هـ ولد بمكة وسمع بها.[(٢)]
* عبد الله بن الحسن بن عطية بن محمد الوارى الصعدى الزيدى (عام ٨٠٠هـ). الملقب بأمير العلماء الزيدية فى عصره، وله مصنفات منها "شرح جوهرة الرصاص" و"الديباج النظير" ومؤلفات كثيرة أخرى. وقد قرأ عليه ابن الوزير فى أصول الفقه وفروعه[(٣)].
* السيد الناصر بن أحمد بن الإمام المطهر بن يحيى (عام ٨٠٢هـ) كان إماما فى المعقول

---

(١) الشهاوي: طبقات الزيدية مخطوط صنعاء ج٣ ص٣٤٧.

(٢) ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ج٢ ص٣٩٤ تحقيق محمد سيد جاد المولى مطبعة المدنى بدون تاريخ.

(٣) انظر الشوكاني: البدر الطالع ج١ ص٣٨١، ٣٨٢ ج٢ ص٨١ وطبقات الزيدية ج٣ ص٣٤٥.

والمنقول، مرجوعا إليه في الفروع والأصول. عنه أخذ ابن الوزير وغيره وأجازه فيما صح له سماعا ومناولة مثل "أصول الأحكام في معرفة الحلال والحرام" للإمام أحمد ابن سليمان، وأمالي أحمد بن عيسى و"شرح النكت والجمل" للقاضي جعفر بن أحمد الصنعاني، وكثير من المؤلفات والأصول الأخرى[1].

* أحمد محمد بن المرضى إبراهيم المعروف بابن اليمن الشافعي (٨٠٩هـ) أجاز له مجموعة من العلماء من أهل مصر والشام ومكة، ولي الإمامة بمقام إبراهيم بعد أخيه المحب[2].

* أبو الحسين محمد بن الحسين القطب القسطلاني المكي (عام ٨١١هـ).

* نور الدين علي بن مسعود بن علي بن عبد المعطي الأنصاري الخزرجي المكي (عام ٨١٣هـ).

* جار الله بن صالح بن أحمد بن عبد الكريم بن أبي المعالي الشيباني المكي الحنفي الملقب بالجلال (عام ٨١٥هـ) سمع من شهاب الدين الهكاري، ونور الدين الهمداني، وعز الدين بن جماعة وخليل المالكي وغيرهم[3].

* وكان من أجل شيوخه محمد بن عبد الله بن ظهيرة (عام ٨١٧هـ) محدث الحرم الشريف بمكة المكرمة، برع في العلوم وانتهت إليه رياسة الشافعية ببلده، ولقب بعالم الحجاز رحل إليه الطلاب وتزاحموا، وممن أخذ عنه الحافظ بن حجر العسقلاني، وقد أجازه في موسم الحج عام ٨٠٧هـ.

* كما تتلمذ على الهادي بن إبراهيم (٨٢٢هـ) أخيه الذي كان قد رحل إلى مكة وأخذ عن شيوخها، وقد تعلم منه ابن الوزير علم الأدب وعلوم اللغة العربية والمعاني والبيان[4].

* كما أخذ عن الشيخ سليمان بن إبراهيم بن عمر العدناني الزبيدي الحنفي الشهير بنفيس الدين العلوي (عام ٨٢٥هـ) شيخ المحدثين في بلاد اليمن، علم الحديث خاصة وقد

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ ورقة ١٩٥ وملحق البدر الطالع ص٢١٩.

(٢) انظر الشريف الفاسي: العقد الثمين ج٣ ص٢٨٢.

(٣) انظر الفاسي: القد الثمين ج٣ ص٤٠٧.

(٤) انظر طبقات الزيدية ج٣ ص٣٤٥ المخطوط.

أجازه فى كتاب الجمع بين الصحيحين للحميدى الأندلسى الظاهرى، وفى الصحيحين ابن حيان، ومسند الشافعى وغير ذلك من كتب الحديث والرجال[١].

* كما أخذ ابن الوزير عن على بن محمد بن أبى القاسم (عام ٨٣٧هـ) صاحب "تجريد الكشاف" التفسير المشهور، والذى كان شديد الحرص على المذهب الزيدى، أخذ عنه أصول الفقه والتفسير، ولما بلغ ابن الوزير درجة الاجتهاد ورفض التقليد، قام عليه الشيخ وترسل عليه برسالة رد عليها ابن الوزير - كما ذكرنا - بكتابه "العواصم والقواصم".

* كما أخذ علم الحديث عن العالم الزاهد حسين بن محمد القرشى العلفى، شيخ الحديث فى عصره بصنعاء[٢].

* كما أخذ ابن الوزير عن كثير من أئمة العلم وشيوخه مثل على بن أحمد سلامة المكى الشافعى المعروف بابن سلامة (عام ٨٢٨هـ)، والشيخ محمد بن حمزة بن مظفر (عام ٨٣٦هـ) من علماء الزيدية صاحب التصانيف، وعلى بن عبد الله بن أحمد بن أبى الخير اليمنى (عام ٨٣٦هـ) الذى قرأ عليه فى أصول الدين وأصول الفقه، لأنه كان المشار إليه فى صنعاء فى الكلام والأصول، له تصانيف فى الكلام والتصوف بلغت أربعين مصنفا[٣].

* هؤلاء فقط بعض العلماء والأئمة الذين تلقى عنهم ابن الوزير بأسانيده مشافهة، أما العلماء والأئمة وأصحاب المذاهب السابقين، فلا يمكن حصرهم. ونجد ابن الوزير يعرض لكثير منهم فى مؤلفاته ويناقشهم فى مصنفاته، وينقل عن بعضهم كثيرًا من آرائهم وفتاويهم ونصوص كتاباتهم وهو فى كل ذلك يشير إليهم بحب وتقدير واحترام يبلغ درجة التبجيل، على الرغم من اختلافه مع بعضهم أو مناقضته لكثير منهم - على ما سنرى - فلم يكن غرضه إلا طلب الحقيقة والبحث عن اليقين، والعمل وفق شريعة الإسلام وسنة خير الأنام ﷺ.

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ ص١٩٥ والشوكانى ج١ ص٢٦٥.

(٢) البريهي: طبقات صلحاء اليمن ص٢٥، ٢٦.

(٣) الحبشي: مصادر الفكر الإسلامى فى اليمن ص٢٧٨ وابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص١٠٥.

وستتجلى لنا عظمة ابن الويزر فى مؤلفاته حين نجده يحاول التقريب بين وجهات نظر مختلف مذاهب المسلمين، حيث سيحاول أن يجد أوجه الاتفاق، بين أصحاب الفرق الكلامية من أهل سنة ومعتزله وشيعة، خاصة المعتدلين من بين أصحاب هذه المذاهب، فقد كان يؤلمه اختلاف المسلمين وتشتتهم، ورميهم بعضهم البعض بالكفر والضلال، على الرغم من أن كثيرا من آرائهم، ربما لا تختلف إلا من حيث اللفظ، أو يمن الجمع بينهما بصياغات ملائمة، ولذلك سيحاول أن يجد كثيرا من الحلول لبعض المشكلات الكلامية والدينية، التى تجنب المسلمين كثيرا من الصراع الدائر بينهم، على ما سنرى فى الفصل الثانى حين نتحدث عن منهجه النقدى وقد استفاد من منهجه هذا محمد بن عبد الله بن الحسين المرعى ت ١١٧٤هـ حينما صنف كتاب "الحجج القطعية فى اجتماع الفرق الإسلامية"[١].

وقد توفى ابن الوزير فى السابع والعشرين من شهر المحرم عام ٨٤٠هـ عن عمر بلغ أربعا وستين سنة وسبعة أشهر إلا ثلاثة أيام. بعد أن ترك حظا وافرا من المصنفات المفيدة. وقد توفى فى مرض الطاعون الذى اجتاح معظم اليمن حيث مات المشهورون بالعلم والفضل أمثال الإمام المهدى أحمد بن يحيى المرتضى أحد أقران ابن الوزير ومنافسيه ثقافيا، ومنافسه الإمام المنصور صاحب ابن الوزير على عرش الزيدية فى اليمن، كما توفى ابن الوزير وإمام عصره المنصور على بن صلاح الدين فى يوم واحد[٢].

وقد تتلمذ على ابن الوزير كثير من أعيان العلماء مثل حافظ الإسناد السيد محمد بن عبد الله ابن أخيه الهادى. والقاضى عبد الله بن محمد بن المطهر النحوى، والعلامة فخر الدين عبد الله بن محمد بن سليمان، وصلاح بن على بن إبراهيم الوزير، والفقيه الأديب العارف حسن بن محمد الشطب، وأحمد بن عمر الكسيح.

بل إنه ليؤثر على من يأتى فى اليمن بعده بقرنين من الزمان مثل العلامة صالح بن

---

(١) انظر كتاب الحجج القطعية فى اجتماع الفرق الإسلامية ـ تحقيق د. السيد محمد سيد طبعة مركز المخطوطات جامعة المنيا ٢٠٠٣م.

(٢) انظر ترجمة ابن الوزير لمحمد بن عبد الله بن الهادى الوزير، والعواصم والقواصم ج٢ ورقة ١٩٧ وتاريخ ابن الوزير: للهادى الوزير مخطوط صنعاء ورقة ٣٨، وللشهاوي: طبقات الزيدية مخطوط ج ٣ ورقة ٣٤٧ والشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩١.

مهدى القبلى اليمنى الذى يعتبره البعض من المجددين فى الإسلام فى القرن الحادى عشر للهجرة[1] فضلا عن علماء آخرين مشهورين مثل الإمام الشوكانى الذى أرخ له واعتبره قدوة تحتذى من كبار علماء الأمة.

بل يمن أن يكون ابن الوزير صاحب مدرسة ممتدة للفكر الإصلاحى الذى اختطه – رحمه الله – فى تلك المنطقة، متمثلا فى ذلك المنهج الذى أثر فى نخبة من العلماء، لهم مواقف مسطورة، على تفاوت بينهم؛ بين مقل ومستكثر، ومنهم:

* القاضى محمد بن داود النهمى، رفيق ابن الوزير فى الطلب.
* الحسن بن أحمد بن على بن صلاح الجلال (١٠٨٤هـ).
* محمد بن على بن قيس[2] (١٠٦٩هـ).
* يحيى بن الحسين بن القاسم (١١٠٠هـ).
* محمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى (١١٨٢هـ) وهو وارث علوم ابن الوزير وشارح كتبه[3].
* محمد بن عبد الملك الأنسى (١٣١٦هـ).
* أحمد بن عبد الله الجندارى (١٣٣٧هـ).
* عبد الله بن محمد العيزرى (١٣٦٤هـ).
* حسين بن أحمد بن قاسم الحوثى (١٣٨٦هـ).

وإذا كان الإصلاح (الذى اختطه الرائد) يسير ببطء، فليس هو المتسبب فى ذلك، وإنما ذلك يرجع إلى طبيعة الزمان والمكان، وضعف المقتضيات، وقوة الموانع، وحسبه أنه حرك الخامد، وزعزع الجامد، وأجال اليد المصلحة[4].

---

(١) عبد المتعال الصعيدي: المجددون فى الإسلام ص٤١١، ٤١٢ القاهرة بدون تاريخ.
(٢) وقد نسخ كتاب "العواصم والقواصم" وأوقف نسخة من "الروض الباسم".
(٣) شرح عددا من كتبه: شرح "تنقيح الأنظار" ب"توضيح الأفكار". وشرح الديوان المسمى ب"مجمع الحقائق والرقائق فى ممادح رب الخلائق" ب"فتح الخالق..". وشرح عبارة لابن الوزير فى "الروض" برسالة مستقلة وهى "إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد". وله حاشية على "إيثار الحق" سماها "الأنوار على كتاب الإيثار". وله حواشٍ على الروض.
(٤) من كلام الشيخ البشير الإبراهيمى بتصرف، انظر "آثاره" ٣/ ٥٥٠ وانظر مقدمة الروض الباسم ص١٣ – ١٨ تقديم الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد مكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.

ومن نافلة القول أن هذه الدراسات الوصفية لهذه المدارس الفكرية، لن تؤتى أُكُلها، ولن تقوم على سوقها، إلا بدارسة سابقة شاملة عن دور تلك المدارس.

وعلى الرغم من كل ذلك الجهد الإصلاحى الذى قام به ابن الوزير إلا أنه لم يحظ بالترجمة الكافية لا من معاصريه، ولا من بعدهم. أما معاصروه؛ فلم يترجم له أحد منهم فى كتبهم المشهورة كالمقريزى (٨٤٥هـ) فى "درر العقود الفريدة" فقد ترجم فيه لمعاصريه، ولا الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) فى "إنباء الغمر"، ولا العينى فى "عقد الجمان"، ولا الفاسى (٨٣٢هـ) فى "العقد الثمين"، ولا ابن تغرى بردى (٨٧٤هـ) فى "المنهل الصافى".

إلا ابن فهد (٨٧١هـ) فقد ترجم له ترجمة موجزة فى "معجمه" نقل السخاوى فى "الضوء اللامع" (٦/ ٢٧٢) جل ما فيها.

ولذلك قال الشوكانى :"وكذلك السخاوى لو وقف على "العواصم والقواصم" لرأى فيها ما يملأ عينيه وقلبه، ولطال عنان قلمه فى ترجمته، ولكن لعله بلغه الاسم دون المسمى"

ثم قال :"ولا ريب أن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذه الديار لاعتقادهم فى الزيدية ما لا مقتضى له، إلا مجرد التقليد لمن لم يطلع على الأحوال، فإن فى الديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عددا يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح فى الأمهات الحديثية... ولا يرفعون إلى التقليد رأسا، لا يشوبون دينهم بشئ من البدع التى لا يخلو أهل مذهب من المذاهب منها، بل هم على نمط السلف الصالح.."[1].

أما أهل بلده؛ فقد انتصبوا لعداوته، والطعن فيه، والترسل عليه، لا لشئ !! إلا أنه "ذب عن السنة ودفع عن أعراض أكابر العلماء وأفاضل الأمة، وناضل أهل البدع، ونشر علم الحديث، وسائر العلوم الشرعية فى أرض لم يألف أهلها ذلك، لاسيما فى تلك الأيام"[2].

---

(١) البدر الطالع ٢/ ٨٣.

(٢) الشوكاني: ٢/ ٩٢.

والشأن ما قاله الشوكانى :"إن هذه قاعدة مطردة فى كل عالم يتبحر فى المعارف العلمية، ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لابد أن يستنكره المقصرون، ويقع له معهم محنة بعد محنة، ثم يكون أَمْرُهُ الأعلى، وقوله الأولى، ويصير له بتلك الزلازل لسان صدق فى الآخرين، ويكون لعلمه حظ لا يكون لغيره.."[1].

(١) السابق ١/ ٦٥ ونحوه فى "الفضل المبين" لجمال الدين القاسمى ص٣٢٨.

جـ خصائص ومميزات ابن الوزير الفكرية والأخلاقية ومنهجه فى البحث والمناظرة

أولا: منهجه فى البحث والمناظرة:

بعد الدراسة والتمحيص والتعميق فى مختلف المذاهب والمدارس الفكرية الإسلامية فى اليمن وعلى الرغم من سيادة المذهب الزيدى بها، خرج ابن الوزير على المذهب السائد والفكر المسيطر منذ قرون طويلة فى اليمن..ونهج نهجا سلفيا فى معالجة مسائل العقيدة، بل وكل مسائل الدين استنادا إلى أحكام الشريعة ومعتمدًا فى ذلك القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وهو وإن اضطره خصومه إلى الخوض الطويل فى ذلك دفاعا عن أهل السنة، وعما ارتضاه من عقيدة، فإنما كان يهدف إلى محاولة جادة ودقيقة فى تحقيق المذاهب والأقوال ليبطل الكثير مما شاع عن اختلاف المسلمين، ويبين بطريقة علمية وأصولية، اتجاه المسلمين عند تحقيق أقوالهم ودراستهم بمعزل عن تلك الأقوال التى كان الهدف منها التغلب على الخصم لا التوصل إلى الحقيقة.

وعلى الرغم من أن ابن الوزير لم يكن من أعداء العلوم العقلية، فإنه كان يؤثر الاستدلال على العقائد الدينية بالبراهين القرآنية إيمانا منه بأنها براهين عقلية صريحة بسيطة مناسبة لجميع العقول وإيمانا منه كذلك بما انتهى إليه وأثبته سلفه ابن تيمية – الذى تأثر به إلى حد كبير وصدر عنه فى كثير من أعماله – من عدم وجود تعارض بين السمع الصحيح والعقل الصريح.

وهنا يمكن أن نجد كثيرا من أوجه الشبه بين الموقف السلفى عامة وموقف ابن الوزير خاصة، فى تأييد العقائد الدينية بالعقل السليم والفطرة البسيطة والعميقة معا، وموقف

فيلسوف تميز باستخدام العقل والتعويل عليه مثل ابن رشد، وهذا واضح فى مؤلفيه "مناهج الأدلة فى عقائد الملة" و"فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال".

ومن الممكن تلخيص موقف ابن رشد من المتكلمين وطرقهم فى الاستدلال فيما يأتى:

أولا: أن الأدلة التى قررها المتكلمون ليست هى الأدلة البرهانية التى توصل إلى اليقين، "إذا تؤملت وجدت ناقصة عن شرائط البرهان، بل كثير من الأصول التى بنت عليها الأشعرية معارفها هى سوفسطائية.."[(١)].

فالمتكلمون فى إثباتهم لوجود الله تعالى - قد سلكوا طريقين أحدهما: طريق الحدوث، أو دليل الجوهر الفرد. والثاني: دليلا الممكن والواجب. وكل من هذه الطريقين يقوم على عدد من المقدمات التى يرد عليها - كما يقول ابن رشد - شك ليس باليسير[(٢)]. ومعنى ذلك أنها تثير من الشبه أكثر مما تدعو إلى الإقناع.

وإذا أخذنا - كمثال - مقدمتهم الأولى للطريق الأول، ومؤداها أن الجواهر لا تنفك عن الأعراض، لوقفنا على ما تثيره من شبه وما يرد عليها من شكوك كثيرة. منها أن وجود جوهر لا ينقسم ليس معروفا بنفسه، وفيه أقاويل متضادة شديدة التعاند، وليس فى قوة صناعة الكلام تخليص الحق منها. ثم إذا سلمنا بحدوثه، فإنه يرد عليهم هذا السؤال: "ما المقابل لنفص الحدوث؟ "فإن الحدوث عرض من الأعراض، وإذا وجد الحادث فقد ارتفع الحدوث؛ فإن من أصولهم أن الأعراض لا تفارق الجواهر، فيضطرهم الأمر إلى أن يضعوا الحدوث من موجود ما، ولموجود ما.

وأيضا فقد يسألون :"إن كان الموجود يكون من غير عدم، فبماذا يتعلق فعل الفاعل؛ فإنه ليس بين العدم والوجود وسط عندهم، وإن كان ذلك كذلك، وكان فعل الفاعل لا يتعلق عندهم بالعدم، ولا يتعلّق بما وجد وفرغ من وجوده، فقد ينبغى أن يتعلق بذات متوسطة بين العدم والوجود. وهذا هو الذى اضطر المعتزلة إلى أن قالت: إن فى العدم

---

(١) فصل المقال.. حققه مع كتاب الكشف عن مناهج الأدلة لجنة إحياء التراث العربى فى دار الآفاق الجديدة، بيروت سنة ١٩٨٢م ص٣٦ وانظر مناهج الأدلة ص١٣٦.

(٢) انظر مناهج الأدلة ص١٣٨، ١٤٩.

ذاتا ما. وهؤلاء أيضا يلزمهم أن يوجد ما ليس بموجود بالفعل موجودا بالفعل. وكلتا الطائفتين يلزمهم أن يقولوا بوجود الخلاء"[1].

فإذا كانت هذه المقدمة مثارا هذه الشكوك، موردا لتلك الإلزامات؛ فيكف يصح أن تكون مبدأ لمعرفة الله تعالى "فهذه الشكوك – كما ترى – ليس فى قوة صناعة الجدل حلها. فإذن يجب ألا يجعل هذا مبدءا لمعرفة الله تبارك وتعالى، وبخاصة للجمهور، فإن طريق معرفة الله تعالى أوضح من هذه.."[2].

هذه الفكرة التى ألح ابن رشد على بيانها، وما يترتب على طرق الاستدلال الكلامية من شبه وإلزامات وشكوك عويصة تجعلها أخفى مما ينصبونها للاستدلال بها عليه. أقول هذه الفكرة تتفق تماما مع ما قدمه علماء المدرسة السلفية – خاصة ابن الوزير – من نقد لمناهج المتكلمين. وقد توسع فيها من بعد ابن رشد أعلام هذه المدرسة كابن تيمية وابن القيم وأخيرا ابن الوزير فى مؤلفيه "إيثار الحق" وترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان".

فابن تيمية فى تعليقه على طريقة المتكلمين فى الاستدلال على حدوث العالم يقرر أنها عن المحققين "طريقة باطلة"، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقا، ولهذا نجد من اعتمد عليها فى أصول دينه، فأحد أمرين لازم له: إما أن يلطع على ضعفها ويقابل بينها وبين القائلين بقدم العالم، فتتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذه تارة، وهذه تارة، كما هو حال طوائف منهم وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد فى الشرع والعقل، كما التزم "جهم" أجلها فناء الجنة والنار، والتزم لأجلها "أبو الهذيل العلاف" انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها – كالأشعرى وغيره – أن الماء والهواء والتراب والنار لها طعم ولون وريح ونحو ذلك، والتزم قوم لأجلها ولأجل غيرها أن جميع الأعراض – كالطعم واللون وغيره – لا يجوز بقاؤها بحال؛ لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله، مع الاستدلال على

---

(١) السابق ص١٤٠ وقارن ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل "تحقيق د. رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ج١ ص٣٨.

(٢) مناهج الأدلة ص١٤٠.

حدوث الأجسام بصفاتها، فقالوا: صفات الأجسام أعراض، أى أنها تعرض فتزول، فلا تبقى بحال، بخلاف صفات الله فإنها باقية"[١].

وكما هو واضح، فإن ما يقوله ابن تيمية هنا لا يبعد فى مضمونه عما يقرره من قبل ابن رشد، ومن بعد ابن الوزير، فنقد كليهما لمنهج الاستدلال الكلامى فى هذا الموضع يقوم على أساس أن المقدمات التى تتكون منها الأدلة الكلامية تؤدى إلى الكثير من الشبه والشكوك، وحين يحاول المتكلمون دفع هذه الشبه والشكوك فإنهم لا يقعون فحسب فى إلزامات ومحظورات أكثر، وإنما ينتهون بأدلتهم إلى درجة من الخفاء والغموض يصعب معها فهم هذه الأدلة على أمهر علماء المعقولات فضلا عن جمهور المسلمين، ومعلوم أنه لا يجوز فى الدليل أن يكون أخفى مما يستدل به عليه[٢].

وقد عبر ابن الوزير اليمنى عن هذا المعنى أوضح تعبير حين قرر "أن خوض جميع المتكلمين فى عقائدهم الخلافية بين الفرق الإسلامية يتوقف دائما أو غالبا على الخوض فى مقدمات لتلك العقائد، وجميع تلك المقدمات مختلف فيها أشد الاختلاف بين أذكياء العالم وفحول علم المعقولات من علماء الإسلام، ودع عنك غيرهم، ومن شرط المقدمات أن تكون أجلى، وألا تكون بالشك والاختلاف أولى. فلينظر بإنصاف من كان من أهل النظر من علماء الكلام فى تلك القواعد الدقيقة، والمباحث العميقة، والمعارضات الشديدة والمناقشات اللطيفة فى أحكام القدم، ومتى يصح من الله تعالى إيجاد الحوادث، وما لزم كل خائض فى ذلك، حتى التزم بعض شيوخ الكلام نفى القدرة على تقديم الخلق عن وقته، وبعضهم أن الحوادث لا نهاية لها فى الابتداء كما لا نهاية لها فى الانتهاء. وقال جمهورهم أنه قادر فى القدم ولا يصح منه الفعل فيه مع قدرته. وكذلك اختلافهم فيما يتعلق به العلم فى القدم وفى أحكام الوجود والموجود، وهل هما شئ واحد على التحقيق، أو بينهما فرق دقيق.."[٣]

والنتيجة التى ينتهى إليها ابن الوزير هنا – ومن قبله ابن تيمية – تكاد لا تختلف عما قرره ابن رشد، بل إنه يتفق معه تماما حين يقول :"وقد أجمع أهل الملل الدينية، وأهل

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ج١ ص٣٩.
(٢) د. السيد رزق الحجر: مسائل العقائد ودلالتها بين البرهنة والإستدلال الكلامى، ص٢٨، ٢٩ دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة عام ١٩٩٠م.
(٣) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص١٥.

الفرق الإسلامية، على وضوح الطريق إلى معرفة الله سبحانه وتعالى، واشتد اختلافهم في "الأكوان" وعلمت دقته بالضرورة عند من حققه، فكيف يكون ما اشتد اختلافهم فيه، وعلمت دقته وغموضه كاشفا وموضحا ومجليا لما أجمعوا على وضوحه وسهولته"[1].

ثانيا: أن الطرق الاستدلالية الكلامية كذلك ليست - فيما يرى ابن رشد - هي الطرق الشرعية التي نصبها الشرع لجميع الناس، أو السواد الأعظم منهم. فالمتكلمون - كما يرى ابن رشد - لم يعرفوا أي الطرق هي الطرق المشتركة للجميع التي دعا الشرع من أبوابها جميع الناس، وظنوا أن ذلك طريق واحد فأخطأوا مقاصد الشارع وضلوا وأضلوا.."[2].

وفي هذه النقطة يلتقي ابن رشد مرة أخرى مع الموقف السلفي كما نقف عليه، عند ابن الوزير ومن قبل عند ابن تيمية وتلاميذه، الذي أعلن - كما أعلن ابن رشد - أن الطرق الكلامية بالاضطرار أن محمدا ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه، ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها باطلة.."[3].

وهكذا يتفق ابن رشد وابن الوزير في القول بأن مسالك الاستدلال لدى المتكلمين - فضلا عن كونها غير برهانية - فهي مخالفة للطرق العقلية التي جاء بها الشرع. فالمتكلمون إنما أخطأوا - كما يقول ابن الوزير - لكونهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التي لا تتضح والسير في الطرق التي لا توصل، والوزن بالموازين التي لم ينزلها الله تعالى، ولا علمتها رسله، ولا اجتمعت عليها عقول العقلاء، وفطن الأذكياء، وما خرج عن ذلك كله فمن الوضوح حتى يكون له ميزان يميز به الحق من الباطل عند الخفاء والاختلاف الشديد.."[4].

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص٩٤.

(٢) ابن رشد: فصل المقال ص٣٦، وانظر مناهج الأدلة ص١٣٦.

(٣) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ج١ ص٣٩.

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص١٩، وسوف نلقى مزيدا من الضوء على هذه النقطة حين نعالج موقف ابن الوزير من علم الكلام، ونقده لمختلف الفرق الكلامية، حين نعالج اتجاهه النقدي في الفصل الثاني.

ثالثا: أن الطرق الكلامية بما سبق فى وصفها لا تصلح - كما يقول ابن رشد - لا للجمهور، ولا للخواص :"أما مع الجمهور فلكونها أغمض من الطرق المشتركة للأكثر. وأما مع الخواص لكونها - إذا تؤُمِّلَتَ - وجدت ناقصة عن شروط البرهان.."[١]. ويؤكد ابن رشد هذا المعنى حين يتناول بالنقد مسالك المتكلمين فى الاستدلال على وجود الله تعالى، ويكشف عما فى مقدماتها من شكوك وما يكتنفها من غموض لينتهى إلى أن هذه الطرق "قد جمعت بين هذين الوصفين معا، أعنى أن الجمهور ليس فى طبعهم قبولها، ولا هى مع هذا برهانية، فليست تصلح لا للعلماء ولا للجمهور.."[٢].

ومعنى أن هذه المسالك ليست برهانية أنها ليست جارية على قواعد البرهنة الصحيحة وإنما تقوم - كما يقول ابن الوزير موافقا ابن رشد على مقدمات ظنية أو مغالطية، وهذه كلها عند ابن الوزير طرائق مبتدعة، وهم بهذه التأويلات المبتدعة قد خاضوا بالمسلمين فى "محارات ومجاهل لا هداية للعقول فيها إلى اليقين... ثم إن المتكلمين كثيرا ما يقفون المعارف الجلية الواضحة على أدلة دقيقة خفية، فيتولد عن ذلك مفاسد، منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال، وتكلفه وتكليفه المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك، أو تأثيمه ومعاداته، وذلك مع تحريمه يؤدى إلى حرام آخر هو التفرق الذى نص القرآن الكريم على النهى عنه. ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفى أمثاله، ومنها الابتداع وتوسيع دائرته. وما أحسن قول أمير المؤمنين على - رضى الله عنه - فى مثل ذلك: العلم نكتة يسيرة كَثَّرَها أهل الجهل"[٣].

فإذا أردنا تبين منهجه العلمى فى البحث والنظر، فإننا يمكن أن نستخلص ذلك من أهم مؤلفاته وأعظمها وهو كتابه "العواصم والقواصم" وكذلك مختصره "الروض الباسم" وهما مؤلفان يكشفان عن قدرة عقلية كبيرة، وأمانة علمية نادرة لا يتصف بها إلا كبار العلماء والمحققين من الأئمة العظام من أمثال الأشعرى أو أبى حامد الغزالى.وممن يبغون معرفة الحقيقة وتحرير المسائل دون إفحام الخصوم بمختلف المسالك، أو تكفير المسلمين لأوهى الأسباب.

---

(١) ابن رشد: فصل المقال ص٣٦.

(٢) ابن رشد: مناهج الأدلة ص١٣٨.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق على الحق ص١٦.

وقد سلك ابن الوزير مسلك المناظر المجيب الذى يسلك طريقة من ابتدأه، ويتكلم بلغته، واصطلاحه، حذو القذة بالقذة، من أجل تقرير المسألة كما يوردها الخصم دون زيادة أو نقصان، يقول ابن الوزير عن الرسالة التى اعترض بها عليه شيخه جمال الدين (عام ٨٣٧هـ) :"وإنما المجيب يقفو آثار من ابتدأه، ويتكلم على كلامه بمقتضاه، فحين يتكلم المبتدئ فى المواضع الخطابية والمسالك الجدلية، أعزو كلامه معزاه، وأسير فى مجراه، وحين يتكلم فى الأدلة القطعية والبراهين القوية أقفو على آثاره، وأعشو على ضوء ناره، وهذا هو حكم المجيب، فليس بملوم على ذلك ولا معيب"(١). وهذا يعبر عنه فى أخلاق العلم الحديث "بالموضوعية" التى ينبغى أن يتحلى بها العالم والمفكر أيا كان موضوع العلم الذى يشتغل به.(٢)

وهذا يحقق مبدأ "الحياد" فى العلم بمعنى أن العالم يعطى كل رأى من الآراء المعارضة حقه الكامل فى التعبير عن نفسه، ويزن كل الحجج التى تقال بميزان يخلو من الغرض أو التحيز. فالموضوعات التى يعالجها والأفكار التى تقدم إليه، تقف كلها أمامه على قدم المساواة دون أية محاولة سابقة من جانبه لتفضيل إحداها على الأخرى.

وعندما ينحاز العالم آخر الأمر، فلابد أن يكون انحيازه هذا مبنيا على تقدير موضوعى بحت لإيجابيات الحجج وسلبياتها(٣).

* ويسلك ابن الوزير أيضا المنهج المتبع فى أساس المناظرة والمحاورة وهو إيراد كلام الخصم، ثم التعرض لنقضه. وهذا شئ لا يغفل عنه أهل الدربة، وإنما تختلف مذاهب النقاد فى ذلك، ولهم فيه مذهبان ذكرهما ابن الوزير فى مقدمة كتابه "العواصم والقواصم": المذهب الأول: إيراد كلام الخصم بنصه، ليتخلص من التهمة بتغييره ونقضه، فإن ترك كلام الخصم ظلم ظاهر، وحيف واضح، لأنه إنما تكلم ليكون بكلامه موازنا لكلام خصمه فى كفة الميزان الذهنى، وموازيا فى جولة الميدان الجدلى، لأن المنفرد يرجح فى الميزان وإن كان خفيفا، ويسبق فى الميدان وإن كان ضعيفا.

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ المقدمة ص١٢، ١٣.

(٢) د. بركات محمد مراد: أسس وأخلاقيات البحث العلمى عند البيرونى ص١٨٦ مجلة المسلم المعاصر العدد ٥١ الكويت عام ١٩٨٨م.

(٣) د. فؤاد زكريا: التفكير العلمى عالم المعرفة العدد ٣ ص٢٩٦ الكويت عام ١٩٨٧م.

ولكن هذه الطريقة إذا كان للخصم كلام يحفظ، واختيار يصح أن ينقض، وعلى هذا المذهب سلك ابن الوزير - غالبا - في كتابه "العواصم والقواصم" ومختصره "الروض الباسم". يذكر كلام خصمه أولا ثم يتعرض لنقضه ثانيا، وإن لم يكن الخصم من طائفة معلوم مذهبها بالتواتر، فإنه يجيز لنفسه أن يروى بالمعنى.

* أما المذهب الثاني: من مذاهب النقاد في نقض كلام الخصوم أن يحكوا مذاهبهم بالمعنى، وهذا ما لا يرضاه ابن الوزير، إذ يقول :"وفي هذا المذهب شوب من الظلم، لأن الخصم قد اختار له لفظا، وحرر لدليله عبارة ارتضاها لبيان مقصده وانتقاها لكيفية استدلاله، وتراكيب الكلام متفاوتة، ومراتب الصنع متباينة، مع أن قطع الأعذار من أعظم مقاصد النظار، وهذه الأمور، وإن لم تكن مظالم شرعية، وحقائق حسية، فهي آداب بين المتناظرين رائعة، ولطائف بين المتأدبين لائقة، ومراق إلى العدل والتناصف، ودواع إلى الرفق والتعاطف"[1].

كما سلك ابن الوزير طريقة التقريع، وهو يختص بأهل العلم والفضل، وهو "ما يكون على جهة التنبيه لأهل الفضل والعلم، بقوارع الكلام الموقظة، على سبيل الحدة في الموعظة وهذا قد يدخل منه شئ في الجواب، لأنه ليس أحد أحقر من أن يقول لغيره اتق الله، ولا أحد أكبر من أن يقال له اتق الله"[2].

فالحاصل أن لكل مقام مقالا يليق به، وقد ورد الأمر باستخدام اللين تارة والشدة تارة: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[3]. ﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾[4].

وقد استخدم ابن الوزير لهذه المسالك الجدلية السابقة كلها في سبيل الذب عن سنة رسول الله ﷺ وعن حملتها من أئمة الحديث، عما وصمهم به المعترض الزيدى المعتزلي من الجبر والتجسيم وعدم الذكاء والفطنة لعجزهم - كما يزعم المعترض - عن ممارسة علم الكلام وجمودهم على الحديث وعلومه.

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ المقدمة.
(٢) السابق المقدمة.
(٣) سورة طه آية ٤٤.
(٤) سورة التوبة آية ١٢٣.

وعلى الرغم من أن ابن الوزير يحاول حمل الأمة الإسلامية متمثلة فى أئمتها وعلمائها عن ممارسة علم الكلام والإقلاع عنه، إلا أنه وجد نفسه مضطرا إلى خوض هذا العلم لإقناع خصومه بذلك، والرد عليهم بمثل سلاحهم، وعلى الرغم من ذلك فقد كان شديد الأمانة معهم، متصفا بكل صفات الأخلاق العلمية النبيلة، وليس المقصود من الأخلاق هنا، هو تلك الأخلاق الشخصية التى تتعلق بطريقة سلوك العالم من حيث هو إنسان، وإنما المقصود هو الأخلاق المتصلة بعمله العلمى، سواء بطريق مباشر أم بطريق غير مباشرة[1].

وهذا نجده واضحا فى جدله مع مختلف الاتجاهات الكلامية التى يناقشها، ويحاول أن يبين لها بعدها عن صريح الحق، وتجنبها لطريق الرشاد والصدق. وقد رد على الرازى ردودا باهرة، كما رد على الزيدية والمعتزلة، وسفه بعض آرائهم، كما رد على غلاة الأشعرية فى مواضع كثيرة من مؤلفاته.

بل إننا لنجد كتابه "العواصم والقواصم" بمجلداته الأربعة يعتبر كتابا نقديا سخره للدفاع عن السنة ورجالها والثقاة من رواتها، وتوثيق ما طعن على المحدثين بروايته من الأحاديث الصحيحة – خاصة وقد كان بارعا فى علم الحديث وله فيه مصنفات أصلية – وكشف تهافت الشيعة فى طعنهم على المحدثين بروايتهم عن بعض الصحابة والخلفاء، وكذلك من قدح فى الأحاديث من المعتزلة – وقد كان ابن الوزير عارفا بعلوم الرواية والدراية خبيرا بمسالكها – كما دافع فى كتابه هذا عن أئمة المذاهب الفقهية دفاع خبير بما قدح عليهم من الشيعة والمعتزلة والزيدية المتشددة، وقد كان ابن الوزير بصيرا ودقيقا بطرق الرد عليهم وكشف عوارهم وتهافت دعاويهم، وسنوضح كل ذلك فى فصل تال إن شاء الله تعالى.

ومن هنا حق لابن الوزير أن يرتضى منهج السلف منهجا لدعوته وطريقة إلى فهم شريعة الله والعمل وفقا لها، ولذلك يقرر أن الإهمال لكتاب الله تعالى، هو المدخل الوحيد لعلم الكلام، وأهله غير متهمين بالتقصير – فى نظر ابن الوزير – وإنما أتوا من أنهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[2].

---

(١) د. بركات محمد مراد: أسس وأخلاقيات البحث العلمى عند البيرونى ص١٨٧.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص١٤.

ولذلك سلك ابن الوزير فى كتابه "إيثار الحق على الخلق" الطريقة الآتية:

١- جعل الكتاب والسنة المصدر الأساس لاستنباط العقائد.

٢- ترك كل ما يخاف من القول فيه العذاب الأليم كالتشبيه والتعطيل، والتأويل الذى حرف الكلم عن مواضعه. (وسنعرض من بعد لمعانى التأويل عنده).

٣- الوقوف عند المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله تعالى ورد علمه إلى الله سبحانه وتعالى.

٤- القول بعد المجاز إلا عند وجود القرائن الثلاث الآتية:

أ- القرينة العقلية: التى يعرفها المُخَاطَب والمُخَاطِب، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[1]. أى أهلها، وفى موضع آخر قرر أن هذا من باب حذف المضاف.

ب- القرينة العرفية: مثل ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾[2] أى مر من يبنى، لأن مثله فى العرف لا يبنى، أو بنى السلطان المدينة.

ج- القرينة اللفظية: مثل أسد يرمى، أو على فرسه ونحو ذلك[3].

وهذه من المسائل المختلف فيها فبعض العلماء منع هذا التقسيم، ومنهم شيخ الإسلام، وبعضهم يمنعه فى القرآن ويجيزه فى غيره، وبعضهم يجيزه مطلقا، ومنهم السيوطى وغيره[4]. من علماء البلاغة والأصول.

ولذلك سيرى ابن الوزير أن الأولى والأحوط عدم القول بالمجاز فى نصوص الوحى، لأنه العصا العوجاء التى يتوكأ عليها المؤولون، وهو الذى أدى بهم إلى تأويل الأسماء والصفات وتعطيلها، فأولوا الاستواء بالاستيلاء، واليد بالقدرة وغير ذلك.

٥- خلق قيود العصبيات المذهبية وترك التقليد فى تكفير الخصوم، وترك جميع العبارات المبتدعة. وهذا يشبه الأصنام والأوهام التى دعا "فرنسيس بيكون"[5] فى العصر الحديث إلى إزالتها وتحطيمها حتى لا تحول دوننا والمعرفة العلمية الحقة.

---

(١) سورة يوسف آية ٨٢.

(٢) سورة غافر آية ٣٦.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص١٤٤ - ١٦٦ والروض الباسم.

(٤) انظر التفاصيل لابن تيمية فى كتابه الإيمان ص٧٥ والسيوطي: الإتقان فى علوم القرآن ج٢ ص٣٦.

(٥) انظر فرنسيس بيكون: الأورغانون الجديد بالموسوعة الفلسفية تأليف د. عبد المنعم الحنفى ص١٢٨، ١٢٩ بيروت بدون تاريخ.

وكان قد سبقه إلى إدراكها البيرونى العالم المسلم الذى يقول :"إن العصبية تعمى الأعين البواصر وتصم الآذان السوامع وتعدو إلى ارتكاب ما لا تسامح باعتقاده العقول"(١).

٦- الأخذ بالأحوط فى الدين، مخافة الوقوع فيما يؤول إلى عذاب الله - عز وجل - كالقول بحكمة الله تعالى فى تدبيره ومخلوقاته، وأقواله، وذلك أحوط من النفى لها. وإثبات صفات الكمال لله تعالى وحده، ونفى صفات النقص، والوقوف عند الخفى.

٧- إن الكلام فى ذات الله تعالى على جهة التفصيل والتصور أو الإحاطة على حد علم الله تعالى باطل، بل من المتشابه الممنوع الذى لا يعلمه إلا الله تعالى لقوله "ولا يحيطون به علما"(٢).

٨- عدم النظر فى سر القدر السابق، فهو من المتشابه، فقد تحير الملائكة الكرام مع قربهم من الله عز وجل، واستفسروا "أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك" فكان الجواب الجملى ﴿ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾(٣) فاعترفوا بما قرره عليهم من قصور علمهم وقالوا :﴿ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾(٤). وإذا كفى الملائكة العلم الجملى كفى كثيرا من المسلمين(٥).

٩- سلك ابن الوزير فى إثبات وجود الله - عز وجل - طريقة القرآن التى وصفها بأنها أصح الطرق، وأوضحها وآمنها من المهالك، وأنها طريقة السلف الصالح، وهي:

١ - دلالة الفطرة.

٢- دلالة الأنفس.

٣- دلالة الآفاق.

٤- دلالة المعجزات.

وسنتناولها بالتفصيل فيما بعد.

---

(١) البيروني: الآثار الباقية ص٦٦ تحقيق سخاو ليبزج عام ١٨٧٨م.

(٢) جزء من أية فى سورة طه ١١٠.

(٣) سورة البقرة آية ٣٠.

(٤) سورة البقرة آية ٣٢.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ص٢١٩.

١٠- سلك ابن الوزير على توحيد الأسماء والصفات طريقة السلف: إمرارها كما جاءت في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة، على الوجه اللائق بجلال الله تعالى وعظمته، بلا تعطيل ولا تشبيه، ولا تأويل على ضوء قوله تعالى :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[1].

١١- وضع ابن الوزير قاعدة أساسية لمن يريد الحكم على مذهب معين، أن يدرسه من مصادره الأصلية المنتسبة إلى أهله، ويطلع على جزئياته، ولا يأخذه من كتب خصوم هذا المذهب، لأنه قلما يصورونه بصورته الحقيقة، فقد وجد - ومعه كل الحق - كثيرا من الأقوال والآراء هي من لوازم المذهب التي يلزمها الخصوم دون أن يقر بها أصحاب المذهب. وهذا هو التثبت والتبين اللذان حث عليهما القرآن الكريم[2] ولذلك نجد ابن الوزير يقول في كثير من المواضع "ولكن لم يحضرني تأليفه فأنقل ألفاظه في ذلك"[3].

١٢- الإنصاف، فهو لا يغمط أحدا حقه، بل يضع كل شخص في مكانته اللائقة به، فلا يمنعه من ذلك الإنصاف، مخالفة ذلك الشخص له في الرأي لمجرد كراهة أو عداوة.

١٣- الأحاديث التي يحتج بها من السنة النبوية الصحيحة، فقلما يوجد فيها حديث ضعيف أو موضوع، وإن وجد، فلا يفوته التنبيه عليه، وهذا يدل على أن ابن الوزير على علم تام بما يستند إليه ولذلك يقول عنه الشوكاني هنا :" ويتكلم في الحديث بكلام أئمته المعتبرين، مع إحاطته بحفظ غالب المتون، ومعرفة رجال الأسانيد شخصا، وحالا، وزمانا، ومكانا"[4].

---

(١) سورة الشورى آية ١١.

(٢) يقول الله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ سورة الحجرات آية رقم ٦. وانظر ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص٦٦ وقد اعتمدنا على النسخة المطبوعة التي نرجع إليها هنا لأننا لم نشرع في التحقيق إلا بعد الانتهاء من دراسة قواعد المنهج عند ابن الوزير.

(٣) انظر ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص٩٨ تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٨٤.

ولا أدل على صحة هذا من تصفح كل من العواصم ومختصره الروض الباسم، حيث يدل على تعمق كبير فى علم الحديث ورجاله، ولا ننسى أنه له كتابا فى علوم الحديث سماه "تنقيح الأنظار فى علم الآثار" شرحه الصنعانى بـ"توضيح الأفكار" وقد حقق هذا الكتاب وطبع.

ومن هنا لم يكن غريبا أن يقول إمام كبير مثل الإمام الصنعانى يمدح ابن الوزير وكتابه "العواصم والقواصم" :".. ووشحه بفوائد وفرائد لا توجد إلا فيه، ولم تخرج إلا من فيه"[1].

وكذلك يتفق معه الإمام الشوكانى حين يقول فيه "يشتمل – أى العواصم – على فوائد فى أنواع العلوم، لا توجد فى شئ من الكتب.. وقد يأتى فى كثير من المباحث بفوائد لم يأت بها غيره، كائنا من كان"[2].

ويعود هذا إلى قدرة ابن الوزير النقدية فى الاعتراض على الخصوم وذكر أوجه للمسألة الواحدة كثيرة، مع استعراض مختلف وجهات نظر المذاهب واستعراض كل الاحتمالات الممكنة فى المسألة الواحدة أو الإشكال، ففى مسألة القدر مثلا ووجوب الإيمان به نجده يورد فى "العواصم" سبعة وثلاثين حديثا ومائتى حديث من غير الآيات القرآنية التى تقارب المائة[3].

وفى مسألة رواية كفار التأويل وفساقه، حين يتابع كلام المعترض، أورد عليه مائتى إشكال أو تزيد، ذكرها ابن الوزير أكثر من مرة، وذكر الشوكانى والصنعانى أنها تزيد على مائة وسبعين إشكالا، وقد رشح هذه الإشكالات بفوائد وفرائد لا توجد فى غيره[4].

كما يدلنا عمق ابن الوزير وتتبعه لتداعيات المسائل الكلامية خاصة منها المتصل بالإشكالات الإعتقادية، بسطه للكلام فى مسألة الرؤية فى مقدار ثمانين ورقة فى العواصم. ونقل عن ابن القيم من حادى الأرواح تسعا وأربعين صفحة على التوالى –

---

(١) الصنعاني: توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار لابن الوزير ج٢ ص٢١٣.

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩١.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص٢٠٦ – ٢٧٢.

(٤) ابن الوزير: العواصم ج٣ ص٢٠٥.

وهو يشير إلى ذلك – وسبعة وعشرين حديثا، عن سبعة وعشرين أو ثلاثين صحابيا، من الصحاح والسنن والمسانيد ويكتشف أمانته فى النقول عن علماء الأمة فى استدلالاته ذكره ذلك ولم يقف عند هذا الحد بل كما سرد أقوال كبار التابعين والأئمة الأربعة ونظرائهم، كل هذا فى معرض الرد على المعتزلة الزيدية النافين رؤية الله تعالى فى الآخرة.

كما ذكر أقوالهم وأدلتهم من الأصول الخمسة، وأسهب فى هذه المسألة ليؤيد مذهب السلف وأهل الحديث فى إثبات رؤية الله – عز وجل – فى الآخرة. ومما يدل على قوة حفظه واستدلاله إيراده فى إثبات حكمة الله تعالى فى أقواله وأفعاله ما يقارب مائة آية فى العواصم[١] ردا على من ينفيها من غلاة الأشعرية[٢].

ثانيا: مميزاته الفكرية وخصائصه العلمية والأخلاقية:

ومن هذا يتبين لنا مميزات ابن الوزير الفكرية وتتجلى لنا – من تصفح مؤلفاته – صفاته النفسية والخلقية، ومن أهم هذه المميزات:

* استخدامه للعقل وتعويله على النظر والاستدلال: على الرغم من أن ابن الوزير يقدم النقل على العقل، ويستأثر النص الدينى من قرآن وسنة بفكره، إلا أن العقل كان دائما مدخله إلى تأييد ذلك، خاصة العقل المستند إلى الشرع، فإن العقل عنده يستضىء دائما بنور الشرع، فالعقل والشرع عنده لا يتعارضان، بل يؤيد كل منهما الآخر، وسوف نجد أن ابن الوزير يستخدم العقل كثيرا فى فهم النصوص الدينية، فيما للعقل فيه مجال، لأن الله خلق فى العقل أداة الفهم والتعقل فجعله مدركًا للنص عاملاً به، فعقل النص فهمه لا للقفز فوقه.

يبدو ذلك واضحا فى قوله مثلا :"ولما وقف المشار إليه – أى خصمه – على أبياتى هذه التى فيها: أصول دينى كتاب الله لا العرض... وليس لى فى أصول غيره غرض. حسب أنى استدللت بالسمع على السمع، وظن أن مرادى أصول دينى السمع لا العقل وظن أن أهل السنة لا يرون العقل شيئا كأنه لا يعلم إجماع المسلمين أنه لا تكليف على صبى ولا

(١) السابق ج٣ وهم ٢٨.

(٢) انظر الآمدي: غاية المرام فى علم الكلام ص٢٢٣ تحقيق حسن عبد اللطيف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مصر عام ١٩٧١م.

مجنون، ولابد من نظر العقل، وكذلك أمر الله – عز وجل – بتدبر كتابه، فبأى شئ يتدبر إلا بالعقل، وإنما منعوا من وضع النظر فى غير موضعه، ومن الطرائق المبتدعة"[١].

* كما اتصف ابن الوزير بالذكاء وحضور البديهة وسعة الذاكرة التى مكنته من كتابة بعض المصنفات اعتمادا عليها دون وجود أوراقه حين كان معتكفا فى عزلته بالجبل، ويدلنا على هذا الذكاء الوقاد شهادة خصمه ابن أبى القاسم فى قوله عنه أنه اذكى الناس لبا وازكاهم قلبا، وأن فؤاده جذوة نار تتوقد. وتراث ابن الوزير وإنتاجه الفكرى أكبر شاهد على صحة هذا على ما سنرى فى بقية الدراسة.

ولا أدل على صحة هذه أيضا من بلوغه مرتبة الاجتهاد فى عصره، فى سن مبكرة، بل كان من أبرز علماء اليمن المجتهدين على الإطلاق. وقد وصف العلامة أحمد ابن عبد الله الوزير فى كتابه "الفضائل" مكانة اجتهاده وعلو مرتبته بقوله:

"وله فى علوم الاجتهاد المحل الأعلى والقدح المعلى، وبلغ مبلغ الأوائل، بل زاد، واستدرك، واختار وصنف، وألف وأفاد وجمع وقيد، وبنا وشيد، وكان اجتهاده كاملا مطلقا، لا كاجتهاد بعض المتأخرين، فإن ذلك إنما يسمى ترجيحا لأدلة بعض المستنبطين على بعض، لا ابتداء اجتهاد واستخراج للحكم كما عرف من غير معترف إنتهاض ذلك المستنبطين على بعض، الدليل عليه بعد معرفته للحكم نفسه وللدليل، ولكيفية الدلالة، وانتفاء المعارضين، وشروط الاستدلال فى العقليات والسمعيات، والتبحر فى علم الرواية، ومعرفة الرجال وأحوالهم فى النقد والاعتدال والوفيات والأنساب والشيوخ، والتعمق فى علم الأصولين والعربية، والتوغل فى معرفة الكتاب العزيز، والإطلاع السديد على تفسيره وكلام المفسرين.. وشهد له بذلك جميع أهل زمانه من الأقارب والأباعد والمخالف له فى الاعتقاد والمساعد، ولقد كان آية فى زمانه لم يأت الزمان بمثلها"[٢].

كما يؤكد العلامة أحمد ابن الوزير على قوة حجة ابن الوزير وأداته العقلية بقوله :"وله القوة والملكة فى تقوية بعض الأدلة الطريق التى يقويها على اختلاف أنواع ذلك بوجه

(١) ابن الوزير: العواصم ج٢ وهم ١٥ ورقة ١١٤.
(٢) أحمد بن عبد الله الوزير: كتاب الفضائل ص٧٩٠.

صريح، وتصريف صحيح ولفظ فصيح، وحجة لازمة وأدلة جازمة عقلية ونقلية، وفى تضعيف بعض الأدلة مثل ذلك لا يتبع فى ذلك إلا محض الدليل"[١].

ويمكننا أن نجد بعض مميزات ابن الوزير الفكرية وتحريه للحقيقة الشرعية فى حدود شروط الأمان والبحث عن اليقين المضمون، وترجيح كفة الإيمان على الكفر، حين يوجه طالب العلم توجيها علميا وأصوليا دقيقا فيقول:

"ما اختلف فيه اختلاف مضرته فى الآخرة، وكان الخوض فيه ليس بواجب شرعا، لاسيما إذا عظم الخطر فى الخوض فيه، فاضرب عنه وطالب من دعاك إليه بالدليل الواضح على لاوجوب، واعرض ما أورد عليك فيه من الأدلة على النصحاء والأذكياء من العلماء حتى تعرف الوجوب يقينا من غير تقليد ثم حرر النية الصحيحة بعد ذلك فى معرفة الحق. ومن القواعد المقربة إلى النجاة كل قولين مختلفين يخاف الكفر والعذاب الأخروى فى أحدهم دون الآخر، فأبعد عنه واحذره، ألا تر أنك تخاف الكفر فى جحد العلوم لا فى ثبوتها، وفى جحد الرب لا فى الإيمان به، وفى جحد النبوات لا فى إثباتها، وفى التفريق بين الرسل لا فى الإيمان بجميعهم، وفى عدم الإيمان بما جاء به القرآن والسنة، لأن خلاف السمع المعلوم كفر إجماعا لا فى خلاف العقل المعلوم، لأنه ليس بكفر إجماعا، وبالفطرة تدرك القوى من الضعيف فى تلك المباحث إلا ما دق وغمض، فاتركه لاسيما مع دقة الشبه المعارض كما تترك ما دق على بصرك فى المرئيات"[٢].

هذه النصيحة التى يقدمها ابن الوزير تذكرنا ببرهان "باسكال" الفيلسوف الفرنسى فى القرن ١٧م وهو الرياضى العبقرى مكتشف علم حساب الاحتمالات والذى يرى أن هذا العلم يحتم عليه الإيمان بالله تعالى، بوجوده وبالروح وبالآخرة، واحتمالات الكسب هنا دائما أكبر من احتمالات الخسارة، لذلك فالمؤمن غير معرض لخسارة ذلك الأحمق الذى لا يؤمن بالغيبيات فى الحياة الدنيا[٣].

* وإذا ما قارنت مصنفات ابن الوزير ورسائله وتبعت أسلوبه فى المناقشة والمحاورة

---

(١) السابق ص.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص٣٣، ٣٤.

(٣) أندريه كريسون: باسكال حياته وفلسفته ص٥٦ – ٥٩ ترجمة نهاد رضا بيروت عام ١٩٨٢م.

ومصنفات أهل عصره، بل شيوخه، فإنك لا تجد وجها للمقارنة سواء فى الأسلوب، أو الأفكار أو قوة الحجة وشدة المعارضة، ويمكن أن تدرك بسهولة مدى تأثره بأئمة الإسلام وأصحاب المذاهب الكبار من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وابن حزم، لما بين كلامهما من الشبه، فى سلاسة الأسلوب وقوة الحجة.

وقد أدرك ذلك الإمام الشوكانى وأشار إليه :"وكلامه – أى ابن الوزير – لا يشبه كلام أهل عصره، ولا كلام من بعده، بل هو من نمط كلام ابن حزم وابن تيمية"[1].

* ومن أبرز صفاته النفسية والخلقية حبه للحقيقة وأمانته العلمية فى التعبير عنها: فقد كان سعيه كله طلب الحقيقة، ومحاولة دائبة مخلصة للوصول إليها، لا يقلد فيها ولا يمارى ولا يتعصب، لأنه كان على وعى تام بأن ذلك أخص خصائص العلماء. فهو يقول فى بيان من يعتنى بهم العلماء ويصنفون لهم التصانيف.

لقد كان لدى ابن الوزير هذا الولع بالمعرفة، وحياته كلها دليل على ذلك، وحسبنا أن نعلم أنه كان يهاجر أهله وذوى رحمه، وينقطع فى أعالى الجبال المدد الطويلة ليفرغ من تصنيف كتاب أو ينتهى من حل مشكلة دينية مستغلقة[2].

أما الأمانة العلمية فإنها تستلزم الإخلاص والتصميم والتضحية والصبر والتواضع، وكل هذه الخلال تجمعت لأبن الوزير وتحققت فى شخصيته[3].

فهو لا يحكى فى كتبه رأيا لأحد العلماء إلا ويشير إلى موضعه من تآليفه ويحدد مكانه تحديدا دقيقا، وذلك كقوله عن بيان موقف المعتزلة فى مسألة الذات والصفات :"وذكر الشيخ مختار فى "المجتبي" فى المسألة السادسة والأربعين خاتمة أبواب العدل ما لفظه..."[4].

فبهذا التحقيق الدقيق تكون دائما إشارته إلى المصادر التى ينقل عنها، وينصح طالبه

---

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص١١٠.

(٣) انظر د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص٧٧، ٧٨.

(٤) أحمد ابن الوزير: تاريخ ابن الوزير. ترجمة ابن إبراهيم.

بنصائح يرى أنها يمكن أن تحقق مبدأ الموضوعية فى معرفة المعتقدات والمذاهب والإحاطة بكل ما يتفرع منها من مسائل بقوله:

"ولا تستعن فى ذلك إلا بمن يوثق بورعه وتقواه وما أقلهم. ولكن استعن بالنظر فى تآليف العلماء الحافلة الجامعة لأدلة الفرق، فإن لم تجد كتابا كافلا جامعا لأدلة الفرق طالعت المسألة فى كتب الفرق ورأيت حجة كل فرقة فى كتبهم لا فى كتب خصومهم الذين يسمون أدلة من خالفهم شبها، ويوردونها غير مستوفاة ويجيبون عنها بأجوبة محتملة للنقض، ولا يذكرون ما يرد على أجوبتهم، وهذا عند الاضطرار إلى ذلك"[١].

كما ينبه إلى ضرورة "الإنصاف" وتحقق العدالة فى إيراد الآراء والمذاهب ومحاولة بذل جهد من الاهتمام بالمسائل، خاصة فيما يتصل بالمعتقدات والأصول الدينية، التى يحاول الإنسان كشفها عند المخالفين له فى المذهب، فيقول :"وإنما طولت القول فى هذا لأنى علمت بالتجربة الضرورية فى نفسى وغيرى أن أكثر جهل الحقائق إنما سببه عدم الاهتمام بتعرفها على الإنصاف لا عدم الفهم"[٢].

ونجد ابن الوزير أيضا لا يتردد فى كشف أخطاء العلماء وإن كان له بهم نسب أو قرابة أو انتماء لطائفة، كما رأينا فى موقفه من شيخه ابن أبى القاسم وهو من الزيدية الذين أخذ عنهم وتتلمذ لهم، كما أنه يلتقى معه فى النسب[٣].

وهو حين يذكر اختلاف فرق المسلمين يقر أن التمييز الصحيح للمحق من المبطل من هذه الفرق لا يكون إلا بعد بلوغ الغاية القصوى فى طرق جميع هذه الطوائف حتى يعترف له بالأمانة فى كل علم أو من تلك الفنون كل إمام بها وعارف، ويتقن علم كل فرقة مثل إتقان كل من أئمتهم لدعواهم وحقائقهم مميزا لمعارفهم ومزالقهم[٤]. ويحترم ابن الوزير التخصص ولذلك يقول: "لأن المعلوم من الفرق الإسلامية على اختلاف طبقاتها: الاحتجاج فى كل فن بكلام أهله، ولو لم يرجعوا إلى ذلك لبطلت العلوم.... ألا

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص٣٦.

(٢) السابق ص٢٩.

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص١٢٣.

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص٣، ٤.

ترى أنك لو رجعت فى تفسير غريب القرآن والسنة إلى القراء، وفى القراءات إلى أهل اللغة، وفى المعانى والبيان والنحو إلى أهل الحديث.. وأمثال ذلك لبطلت العلوم، وانطمست منها المعالم والرسوم"(١).

كما أن ابن الوزير يصرح دائما بأن الواجب على كل مكلف "أن يطرح العصبية بصحيح النية، ويستعمل النظر بالفطرة التى فطر الله الناس عليها، ولا يقدم عليه ما لقنه مذهبه فإنه إذا نظر كذلك فى كل أمرين متضادين يجد ترجيح الحق منهما على الباطل بينا لا يدفع، مكشوفا لا يقنع"(٢).

ويضع لنا ابن الوزير الخبير بمعادن الرجال ومراتبهم فى الإدراك والفهم فيقول "وعموم التفاوت الذى يدور عليه، وميزانه الذى يعتبر به فى أغلب الأحوال هو: التفاوت فى صحة الفهم، وصفاء الذهن، واعتدال المزاج، وسلامة الذوق، ورجحان العقل، واستعمال الإنصاف، فهذه الأشياء هى مبادئ المعارف، ومبانى الفضائل، ولأجلها يكون الرجل غنيا من غير مال، وعزيزا من غير عشيرة، ومهيبا من غير سلطان إلى غير ذلك من الصفات الحميدة والنعوت الجميلة، ومن هاهنا حصل التفاوت الزائد، حتى عد ألف بواحد"(٣).

* كما اتصف ابن الوزير بالشجاعة الأدبية: ظهر هذا فى رده على رسالة شيخه ابن أبى القاسم فقد كانت شجاعته من جهتين؛ الأولى: من جهة اجترائه على الرد عليه، وهو شيخه وشيخ أقرانه وصاحب المكانة العلمية المرموقة بين معاصريه من العلماء والمتصدرين لِمجالس العلم والتدريس.

والثانية: من جهة أنه لم يخض وقوف معاصريه من العلماء على ما قد يقع فيه من تقصير فى رده على هذا الشيخ الكبير(٤).

ومن هنا يقول د. السيد رزق الحجر(٥) أنه بهذه الروح المُحِبَّة للحق والمُضحيِّة فى سبيله

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص١٥٦.

(٢) السابق ج١ ص٣٢.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ ص٨١.

(٤) انظر ابن الوزير: الروض الباسم ج١ المقدمة.

(٥) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص٨١.

واجه ابن الوزير صولات خصومه وجولاتهم، وبهذه الروح ذاتها تحمل مشاق الرحلة إلى مشاهير العلماء، وضحى بالحياة بين أهله مؤثرا عليها أعالي الجبال ورمال الصحراء ينقطع فيها لتصنيف كتاب، أو تدبيج رد على مناظرة، أو حل مسألة مستغلقة عليه.

إلا أن مناقشات ابن الوزير لهم كانت تجرى فى جو من الاحترام والتقدير والحب فى إرشادهم إلى جادة الحق، فقد كان مدركا لفضل كل عالم وجهد كل مفكر، خاصة وهو المجتهد والداعى إلى إعمال الاجتهاد ومحاربة التقليد، ولذلك وجدناه فى أحد كتبه يقول:

"إن لأهل كل فن من الفنون الإسلامية مِنَّة على كل مسلم توجب توقير هذه الفن وشكرهم والدعاء لهم والثناء عليهم، فقد مهدوا من قواعد علمهم، وذللوا من صعوبة فنهم، وكثروا من فوائده، وقيدوا من شوارده، فبئس ما جازيت من أحسن إليك، بارتكاب ما لا يحل وترك ما يجب عليك، ومن آداب العلماء أن يفتتحوا القراءة فى مجالس العلم بالدعاء لمشايخهم ومُعَلِّميهم وأهل كل فن هم مشايخ العلم فيه، وأدلة المتحير فى خوافيه"[1].

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ص١٠.

د – موقف ابن الوزير من سلفية اليمن

كانت اليمن قلعة من قلاع السنة لاتصالهم برسول الله ﷺ، وبأصحابه منذ وقت مبكر، فقد وفدت منهم وفود إلى النبى ﷺ، واستمعوا إلى أقواله وخطبه، كما اطلعوا على طرق من سيرته وأفعاله، وقد شهد لهم رسول الله ﷺ، حين قال لأصحابه :"أتاكم أهل اليمن، هم أضعف قلوبا، وأرق أفئدة، الإيمان يمانٍ، والحكمة يمانية، والفقه يمان"[1].

كما أتاح لهم الحج فرصة للاجتماع بكبار الصحابة، وأخذ الحديث والفقه عنهم، الأمر الذى جعل منهم أئمة – فى رواية الحديث ونقله – معتمدين على الأخبار. منهم على سبيل المثال طاوس ومعمر بن راشد، ووهب بن منبه، الذى دخل عليه سفيان بن عيينه فى داره بصنعاء، فأطعمه من جوزة فى داره[2]. وهمام الصنعانى، وهشام بن يوسف الصنعانى، وعبد الرزاق الصنعانى وغير هؤلاء كثير.

وقد قصدهم كثير من أئمة الإسلام مثل الإمام الشافعى والإمام أحمد بن حنبل، وابن المبارك، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيى النيسابورى، وغيرهم من الفقهاء وأساتذة أهل الحديث[3].

ومن هنا نجد الإمام الشوكانى (١٢٥٠هـ) يصف السلفية فى اليمن إلى عصره، أثناء ترجمته لابن الوزير فيقول :"إن فى الديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عددا يجاوز الوصف، يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح فى الأمهات الحديثية،

(١) مسلم ج١ كتاب الإيمان باب تفاضل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمن ص٧١ – ٧٣ من حديث أبى هريرة – رضى الله عنه–.

(٢) الذهبى الميزان ج٤ ص٣٥٣ بيروت.

(٣) انظر أحمد حسين شرف الدين: تاريخ اليمن الثقافى ج٤ ص٢٥ وابن حجر: تهذيب التهذيب ج١١ ص٥٧، وابن سمرة الجعدي: طبقات فقهاء اليمن ص٥٦، ٥٧.

وما يلتحق بها من دواوين الإسلام، المشتملة على سنة سيد الأنام، ولا يرفعون إلى التقليد رأسا، لا يشوبون دينهم بشئ من البدع التى لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شئ منها، بل هم على نمط السلف الصالح فى العمل بما يدل عليه كتاب الله - تعالى - وما صح من سنة رسول الله ﷺ"[1].

وعلى الرغم من انتشار المذاهب الكلامية فى اليمن خاصة منها الشيعة المائلة إلى الاعتزال مثل الزيدية، الذى رسخت أقدامهم لقرون عديدة، إلا أن وجود الاتجاه السلفى، وأئمة أهل الحديث، لا ينكره أحد، وعلى رأس هؤلاء الإمام المقبلى، والأمير الصنعانى، والإمام الشوكانى، وصاحبنا ابن الوزير وآخرين، ظلوا يدافعون عن مذهب أهل السنة والجماعة.

ولا ينبغى أن ننسى أن علم الحديث، كان العلم الأساس بعد القرآن الكريم، لنشر الإسلام، فى ربوع اليمن، منذ وقت مبكر على يد الرعاة المبعوثين من قبل النبى ﷺ أمثال على بن أبى طالب وأبى موسى الأشعرى، ومعاذ بن جبل، وخالد بن الوليد، ثم على أيدى رواة أهل اليمن، الذى شاهدوا الرسول ﷺ وصحبوه طويلا، أمثال أبى موسى الأشعرى، وعمه عبيد بن وهبة الاشعرى أبى عامر، وكعب بن عاصم، والحارث الأشعرى، وأبيض بن حمال المأربي[2]، وفروة بى مسيك المرادى وغيرهم[3].

وكذلك ساعد على نشر الإسلام فى اليمن، من تخرج على يد العبادلة، وغيرهم من التابعين اليمنيين كطاوس بن كيسان، وعطاء بن أبى رباح، والإمام مالك بن أنس الأصبحى إمام دار الهجرة[4] والقاضى عامر بن شُراحيل الشاعر، ومسروق الهمدانى، وإبراهيم النخعى المذحجى، وعمرو بن دينار وغيرهم[5].

ثم خفتت أضواء هذه المدرسة السلفية لما تعددت المذاهب، وتعصبت كل فئة لمذهبها،

---

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٨٣.

(٢) انظر ابن أبى حاتم: الجرح والتعديل ج٢ ص١٣١١ الهند عام ١٣٧١هـ.

(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب ج٥ ص٧٦، ٢٠١.

(٤) ابن حجر: الإصابة مع الاستيعاب لابن عبد البر ج٦ ص٩٥ تحقيق طه الزين مكتبة الكليات الأزهرية.

(٥) أحمد شرف الدين: تاريخ الفكر الإسلامى فى اليمن ص١٤ - ١٧ وأحمد عبد الله الرازي: تاريخ مدينة صنعاء ص٢٩٦ - ٢٩٨.

فانتشر المذهب المالكى، والحنفى، والشافعى فى سواحل اليمن وجنوبه. وكانت مدينة "زبيد" آنذاك قد ضمت جماعة كثيرة من أصحاب هؤلاء، وغلب عليها المذهب الشافعى، فأصبحت ثالث المدن العلمية فى الجزيرة العربية بعد مكة والمدينة[١].

أما فى القرن الثامن الهجرى، الذى نشأ فيه ابن الوزير، فقد غلبت على اليمن العلوم العقلية، خاصة بعد انتشار المذهب الزيدى المعتزلى الذى تعصبوا له كثيرا، وتنكروا للمنهج العلمى السلفى، حيث انتشرت فيهم البدع الإعتقادية، وساد فيهم التأويل العقلى، وشاع بينهم التعصب والتقليد، فى القرون المتأخرة – على الرغم من دعوة المذهب الزيدى إلى الاجتهاد وإعمال العقل – فتجمد العقل لديهم، وغفلوا عن النقل، بل غفلوا عن المزية التى خص بها النبى ﷺ طلاب الحديث وحفاظه وناقليه إلى من بعدهم من الأجيال، بدقة وأمانة بقوله :"نضر الله آمرءًا سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع"[٢].

ومن هنا كان هجومهم على أهل السنة والسلفيين شديدا، فخيم عليهم التعصب والجمود والإعراض عن الاجتهاد وحرية الرأى، وساد الاهتمام بالعلوم العقلية على النقلية، ولولا حفظ الله تعالى لدينه، لانطمست معالم الإسلام، لولا أنه تعالى يبعث الأئمة والصالحين ليجددوا لهذه الأمة دينها، كما أخبرنا النبى صلى الله عليه وسلم الصادق بقوله: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"[٣].

وقد كان ابن الوزير أحد هؤلاء العلماء والأئمة فى القرن الثامن الهجرى حيث وجد معالم السنة تكاد أن تنطمس بتنكب علماء الزمان طريقها إلى الطرق الملتوية والعوجاء من كلامية وفلسفية إلى جدلية يونانية، فنهض للدعوى بالرجوع إلى كتاب الله – تعالى –

---

(١) الجعدي: طبقات فقهاء اليمن ص٦٦.

(٢) مسند أحمد ج١ ص٤٣٧ ص٢٢٥ ج٤ ص٨، سنن أبى داود مع عون المعبود ج١٠ كتاب العلم باب فضل نشر العلم ص٩٤ – ٩٥، سنن ابن ماجة ج١ مقدمة ص٨٤ – ٨٩، سنن الدرامى ج١ ص٦٥ – ٦٦، سنن الترمذى ج٧ كتاب العلم ص٤١٦، ٤١٧ وقد روى هذا الحديث بعدة ألفاظ وهذا لفظ الترمذى وقال: حسن صحيح".

(٣) سنن أبى داود ج١١ كتاب الملاحم ص٢٨٥ – ٢٨٦ من حديث أبى هريرة رضى الله عنه اتفق الحافظ على تصحيحه كما فى المرجع ذاته.

وسنة رسوله ﷺ وترك الجمود والتعصب للمذاهب، والدعوى إلى حمل لواء الاجتهاد ثانية ونبذ التقليد، لأخذ المدلول من الدليل الثابت الصحيح.

وعندها قام عليه علماء عصره، وعلى رأسهم شيوخه يرمونه بكل القبائح ويناظرونه بالمراسلات فى معارك كلامية طاحنة، مما دفعه إلى تأليف الرسائل والمؤلفات للرد عليهم وإفحامهم، وكانت ردوده عليهم تتوالى حتى وهو فى فترة اعتزاله لهم فى الجبال العوالى، وكانت ثمرة هذه الردود العلمية كتابية "العواصم والقواصم" وملخصه "الروض الباسم" ثم مؤلفه الدقيق والعميق "إيثار الحق على الخلق فى رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد".

وبفضل جهود ابن الوزير وأمثاله من العلماء ظهر تيار قوى أظهر رجحان الحديث وعلومه، على الجدل والكلام، فكانت ذروته ابن الوزير إضافة إلى المقبلى والصنعانى والشوكانى ومن سار على نهجهم[١].

ومن هنا فليس غريبا أن نجد ابن الوزير يمدح علم الحديث وعلماءه والمؤلفات المشهورة فيه بقوله :"ومن أحب أن يعرف حق المحدثين واجتهادهم فى التحرى للمسلمين فليطالع تآليف نقادهم فى الرجال والعلل والأحكام، مثل :"ميزان الاعتدال فى نقد الرجال" للذهبى، و"التهذيب" للمزى، و"العلل" للدارقطنى و"علوم الحديث" لابن الصلاح، وزين الدين العراقى وغير ذلك، ثم ليطالع بعد ذلك كتب "الصحاح"، "والسنن" لاحظا لما فيها من اختيار أصح الأسانيد، والإشارة إلى مهمات ما يتعلق بالأحاديث: من العلل القادحة والمرجحات الواضحة، ثم ليوازن بينها، وبين مصنفات سائر الفرق فى الحديث، يجد الفرق بين التصانيف واضحا، والبون بين الرجال نازحا[٢].

وهكذا سنجد أن ابن الوزير لم يكن مصدر إشعاع، أو امتداد للدعوى السلفية فى بلده اليمن فحسب، بل كان وسيكون نبراسا، يهتدى به دعاة الفكر الإسلامى الاجتهادى، فى

---

(١) انظر الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩٢ والحبشي: دارسات فى التراث اليمنى ص٤٥ وما بعدها. وأحمد صبحي: الزيدية ص٦٢٨.
(٢) ابن الوزير:العواصم والقواصم ج١ ص٢٣٦.

سائر البلاد الإسلامية، حيث حمل دعوته من بعده فى تصحيح الاتجاه الإسلامى وتجديده بالدعوة إلى العودة إلى منابع الإسلام الأولى من الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، الأمير الصنعانى فى القرن الثانى عشر الهجرى والشوكانى فى القرن الثالث عشر الهجرى، وما زالت مؤلفاته ورسائله مصدر نور وإلهام لمن يطلعون عليها، ويسبرون أغوارها البعيدة.

ومن هنا لم يكن غريبا أن ينظم ابن الوزير كثيرا من الشعر ليؤكد على التزامه بالسنة النبوية وحبه الشديد للمصطفى ﷺ فى قصيدة أنشأها عام ٨٠٨هـ مطلعها:

ظَلَّتْ عواذِلُهُ تَروحُ وتَغتَدى ... وتُعيد تَعْنيف المحِبّ وتَبْتَدي

يا صاحِبَى على الصَّبابَة والْهَوى ... مَنْ مِنْكُما فى حُبِّ أَحْمَدَ مُسْعِدِ

حَسْبِي بأنّى قَدْ شهِرْتُ بِحُبِّه ... شَرَفا بِبُرْدَتِه الجميلة أرْتَدي

إلى أن قال:

يا حبذا يَوْم القيَامةِ شَهْرتى ... بَيْن الخَلائق فى المقام الأَحْمَدي

بِمَحَبّتى سُنَنَ الشَّفيع وإنّنى ... عَصيب مُعَنِّفى وَمُفَنِّدي

وتَركْتُ فيها جيرَتى وعَشِيرَتي ... ومكان أَتْرابي ومَوْضِع مَوْلِدِي[1]

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص٨ والعواصم والقواصم ج٢ فى الترجمة فى آخره ورقة ١٨٨.

هـ: مؤلفات ابن الوزير ورسائله

صنف ابن الوزير كثيرا من المؤلفات والرسائل المستوعبة لكثير من فنون العلم، والدالة على سعة اطلاعه، ونفاذ بصيرته، وشدة معارضته لخصومه، وقوة حجته فى مجادلته ومناظرته. وهى كافية لإعطاء صورة واضحة جلية لمذهبه وفكره واتجاهه العقائدى، فضلا عن شرح واف لكثير من المسائل والآراء الفقهية والأصولية والكلامية التى برع فيها، بل واستعراض متعمق لكثير من مطالعاته لمؤلفات السابقين عليه فى مختلف فنون العلم وفروعه.

وسنعرض لهذه المؤلفات التى وصلت إلينا، سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة بحسب الحروف الهجائية، مستعينين بجهود الباحثين السابقين الذين سبقونا فى دراسة هذه المؤلفات من ناحية(١)، إضافة إلى ما تمكنا من العثور عليه من طبعات حديثة، أو تحقيقات علمية هامة لبعض المخطوطات، التى حققت فى الوقت الراهن، بذل فيها أصحابها مجهودا علميا مشكورا. ثم نعرض باختصار لمنهج ابن الوزير الذى اتبعه فى تأليفه لأحد هذه الكتب، وكذلك لمصادره التى رجع إليها فى تأليفه، ولغرضه من هذا التأليف، كأنموذج لهذه النوعية من الأبحاث العلمية عند ابن الوزير.

١- (الآيات البينات لقوله تعالى "يضل من يشاء ويهدى من يشاء". مخطوط فى صنعاء مكتبة الجامع الكبير الغربية رقم ٥٣ – ١١٩ مجاميع.

٢- (الإجادة فى الإرادة) قصيدة تزيد على ألف بيت ذكرها ابن الوزير فى عدة مواضع من

---

(١) أحدث من قام بدراسة هذه المؤلفات المخطوطة والمطبوعة د. على بن على جابر الحربى فى بحثه للدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وتم طبع الرسالة بعنوان "ابن الوزير وآراؤه الإعتقادية بمكة المكرمة عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦.

كتبه ولم أطلع عليها، كاملة حسب هذا العدد، وإني وجدت منها أبياتًا متناثرة كثيرة، يذكرها ابن الوزير عند مختلف المناسبات.

٣- (الأجوبة المذهبية عن المسائل المهدية) مخطوط فى مكتبة الجامع الغربية، صنعاء رقم ٧٥ – ١٣٧ – ١٥٩ مجاميع.

٤- (الأمر بالعزلة فى آخر الزمان) مخطوط صنعاء مكتبة الجامع الغربية رقم ٥٨ – ٩١ – ٩٦ مجاميع، أوله بعد البسملة والحمد لله وبعد فهذا مختصر مفيد فى مرجحات العزلة، فى بعض الأوقات والأزمان. وتوجد نسخة أخرى فى المكتبة ذاتها رقم ٨٣ تصوف، واشتهر هذا الكتاب بعنوان (أنيس الأكياس فى الاعتزال عن الناس) وقد طبع بتحقيق القاضى إسماعيل الأكوع.

٥- (إيثار الحق على الخلق فى رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد) ألفه عام ٨٣٧هـ، توجد منه عدة نسخ فى مكتبة جامع صنعاء رقم ١٧، وأخرى رقم ١٨ علم الكلام. وهذا الكتاب، كما قال الشوكانى :"غريب الأسلوب مفيد فى بابه"[١] وقد طبع هذا الكتاب عام ١٣١٨هـ بدار الكتب العلمية ببيروت ونشره دار الباز.

وقام بتحقيق مقدمته أحمد مصطفى حسين صالح لنيل درجة الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم طبعتها ونشرتها الدار اليمنية للنشر والتوزيع عام ١٤٠٥هـ، وطبع أيضا فى بيروت طبعة أولى عام ١٤٠٣/ ١٩٨٣م، وطبع ثانية عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦- (بحث عما ذكره الله تعالى فى القرآن الكريم، من الآيات الدالة عليه عز وجل وصدق أنبيائه من الخوارق) ذكره صاحب مطلع البدور وغيره[٢].

٧- (البرهان القاطع فى إثبات الصانع، وجميع ما جاءت له الشرائع) صنفه عام ٨٠١هـ هكذا عنوانه كما فى النسخة التى بأيدينا المطبوعة بالمطبعة السلفية بالقاهرة هام ١٣٤٩هـ وذكره الشوكاني[٣] بـ(البرهان القاطع فى معرفة الصانع) وهو الصواب، لأن مصنفه سماه بهذا العنوان فى كتابه "العواصم والقواصم" و"الترجيح"[٤].

---

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٢٩١.
(٢) ابن أبى الرجال: مطلع البدور ومجمع البحور مخطوط ترجمة ابن الوزير رقمها ٣٦٧.
(٣) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩١.
(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ المقدمة ورقة ٧ ترجمة ابن الوزير والترجيح ص١٠٧.

٨- (التأديب الملكوتي) وهو مختصر، فيه عجائب وغرائب، هكذا فى ترجمة ابن الوزير[١] وذكره صاحب كتاب الزيدية[٢] كما ذكره محمد محيى الدين فى مقدمة توضيح الأفكار[٣] شرح تنقيح الأنظار.

٩- (التحفة الصفية شرح الأبيات الصوفية) الأبيات للهادى بن إبراهيم الوزير، والشرح لابن الوزير مخطوط فى مكتبة الجامع صنعاء رقم ١٩ مجاميع ونسخة أخرى رقم ٥٣، وأخرى رقم ٨٣ تصوف فى المكتبة ذاتها، وقد كان سمى هذا الشرح (النسمات النجدية فى النغمات الوجدية".

١٠- (تحرير الكلام فى مسألة الرؤية، وذكر ما دار بين المعتزلة والأشعرية) مخطوط مكتبة الجامع الغربية رقم ٣٥ - ١١٥ - ١١٧ - ١١٩ مجاميع.

١١- (تخصيص آية الجمعة) مخطوط فى مكتبة الجامع الغربية صنعاء رقم ٩٧ - ٢١٤ - ٢١٦ مجاميع.

١٢- (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان) الذى قال عنه الشوكانى فى "غاية الإفادة والإجادة على أسلوب مخترع لا يقدر على مثله إلا مثله"[٤].

ويوجد منه عدة نسخ وقد ذكره ابن الوزير فى مؤلفاته الأخرى مثل "العواصم والقواصم" كما ذكر الشوكانى وآبن أبى الرجال نسخ من المخطوطات الأولى بعنوان (ترجيح أساليب القرآن لأهل الإيمان على أساليب اليونان فى أصول الأديان) موجودة فى المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموعة رقم ١١٩ وتاريخ نسخها عام ١١٥٨ هـ بخط يحيى بن محمد أمين أبى النجم.

والنسخة الثانية بنفس العنوان السابق، موجودة فى مكتبة الأوقاف فى صنعاء ورقمها ٧١٨٠، والنسخة الثالثة بنفس العنوان السابق موجودة فى مكتبة آل الوزير بالسر من بنى حشيش بصنعاء نسخت عام ١٣٢٤هـ والنسخة الرابعة بعنوان (ترجيح أساليب القرآن

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢/ ١٨٦.
(٢) أحمد صبحيك الزيدية ص٢٠٧.
(٣) ابن الوزير: العواصم المقدمة ٦٩.
(٤) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩١.

على منطق اليونان) موجودة فى مكتبة المؤرخ محمد محمد زبارة بصنعاء نسخت عام ١١٣٠هـ.

والنسخة الخامسة: بعنوان (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان) طبعتها مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية مصر عام ١٣٤٩هـ واشتملت على إخراج النص فقط. والنسخة السادسة بنفس العنوان السابق طبعتها دار الكتب العلمية ببيروت بلبنان ونسخت من طبعة المعاهد. وتم تخريج الآيات فقط.

لذلك آثرنا تحقيق هذا المخطوط بمقابلة نسخ منه أصلية حتى يتسنى لنا توثيقه توثيقا علميا، وتخريج أحاديثه ورجاله، مع بحث مسائله المذكورة، وشرح غريبة وتعريف بالمذاهب والفرق الواردة به، مع تعريف بالبلدان والكتب والقبائل الواردة به ووضع فهارس كاملة له.

وقد تم ذلك فى دراسة مستقلة عن بحثنا هذا، بعد أن انتهينا من دراسة قواعد المنهج عند ابن الوزير، حتى تكون دراسة هذه الشخصية العظيمة المجهولة للكثير من الباحثين مرتفقة بأحد مؤلفاته الهامة، والتى ينص فيها على كثير من القواعد التى نقوم بدراستها هنا، ولكن ننبه إلى أننا كنا نرجع فى كتابة بحثنا هذا إلى النسخة المطبوعة من الكتاب فى مصر عام ١٣٤٩هـ قبل أن نقوم بتحقيق المخطوط، الذى اقتضى منا جهدا كبيرا بحمد الله تعالى.

١٣- (التفسير النبوي) مخطوط فى المكتبة الغربية بالجامع رقم ٨٥/ ٩١/ ١١٩ مجاميع.

١٤- (تنقيح الأنظار فى علوم الآثار) صنفه عام ٨١٣هـ، وشرحه الأمير الصنعانى (عام ١١٨٢هـ) بـ(توضيح الأفكار لمعانى تنقيح النظار) فى مجلدين، وحققه محمد محيى الدين عبد الحميد، وقدم له بمقدمة طويلة[1].

١٥- (جواب محمد بن إبراهيم الوزير على فقهاء أبيات حسين فى تقدير الدرهم والأوقية) مخطوط فى مكتبة الجامع الغربية رقم ٤ مجاميع.

١٦- (الحسام المشهور فى الذب عن الإمام المنصور) ألفه عام ٨٠٥هـ دفاعا عن الإمام على بن صلاح الدين مخطوط بمكتبة الجامع الغربية بصنعاء رقم ٩٦ – ١١٩

---

(١) انظر مقدمة توضيح الأفكار/ لمحمد محيى الدين عبد الحميد ج١ ص٧٦.

مجاميع، ويعتبر كتاب "غاية الأماني" المصدر الوحيد الذى يذكر تاريخ تأليف هذا الكتاب وهو عام ٨٠٥هـ[1].

١٨- (ديوان المرتضي) مخطوط المكتبة ذاتها رقم ١٢٠ - ١٣٠ مجاميع فيه شعر حسن منه فى الدعاء إلى السنة وترك البدعة، والرد على من عجز الرب سبحانه عن اللطف بهداية العصاة.

١٩- (حصر آيات الأحكام الشرعية) جمع فيه إبن الوزير الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام الشرعية ستا وثلاثين ومائتى آية. مخطوط فى المكتبة الغربية بجامع صنعاء رقم ٨٥ - ٩١ - ١١٩ وقد شرحه العلامة الحسين بن محمد بن القاسم فى مؤلف "منتهى الغرام".

٢٠- (رسالة جليلة فى ثلاث مسائل: الفطرة من البر: حمى الأراك: نكاح اليتيمة) مخطوط مكتبة الجامع الغربية بصنعاء رقم ٣٢ مجاميع.

٢١- (رسالة زكاة الفطر) مخطوط المكتبة ذاتها رقم ١٨٤ - ٢٣٧ - ٢٤٤ مجاميع.

٢٢- (رسالة شريفة) جواب سؤال يتعلق بحديث "إن الله لا ينام ولا ينبغى له أن ينام" مخطوط فى مكتبة الجامع الغربية رقم ١١٩ مجاميع.

٢٣- (رسالة فى تقرير حَمْد الله تعالى على الإيمان) مخطوط المكتبة ذاتها رقم ٣٥ مجاميع.

٢٤- رسالة تعقب فيها "ابن حجر فى علم الأثر" مخطوط المكتبة ذاتها رقم ٤٧ مجاميع.

٢٥- (رسالة فى إقامة الجمعة بغير إمام) مخطوط المكتبة ذاتها رقم ٣ مجاميع وفى الشرقية رقم ٧٥ مجاميع.

٢٦- (الروض الباسم) مختصر كتاب "العواصم والقواصم" وهو جزءان فى مجلد واحد، عنيت بنشره وتصحيحه جماعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية بمصر وقد طبع عام ١٣٨٥هـ فى المطبعة السلفية ونشره قصى الدين محب الدين، وعلق عليه بتعليقات خفيفة جمع فيه المؤلف ما بين علم الحديث والكلام والجدل وهو

---

(١) يحيى بن الحسين بن القاسم: غاية الأمانى ٢٠/ ٥٦٠.

اسم دال على مسماه. وقد رد على هذا الكتاب بعنوان (الغضب الصارم فى الرد على صاحب "الروض الباسم") لمجهول، تاريخ تأليفه عام ١٢١٤هـ وهو مخطوط فى المكتبة الغربية بجامع صنعاء رقم ٩٤ حديث.

وقد بين إبن الوزير السبب الذى دعاه إلى اختصار العواصم فى الروض الباسم، بأنه قد صنف الأصل وهو قوى النشاط متوفر الداعية، فاستكثر فيه من الاحتجاج وبالغ فى إيراد الإشكالات على خصمه حتى زادت فى بعض المسائل على مائتى إشكال، كما مر بنا – فلما تأمله بعد ذلك وجد فيه من التطويل والتدقيق ما يصرف الأكثرين عن التأمل له والتحقيق، فاختصر منه هذا الكتاب مقتصرا فيه على نصره السنة النبوية والدفاع عنها وعن أهلها من حملة الأخبار المصطفوية، تاركا التعمق فى الدقائق، والتقمقم فى المضائق، راجيا أن ينتفع بهذا المختصر المبتدى والمنتهى والثرى والنظري[1] وكان انتهاؤه من الكتاب يوم الأربعاء الثالث من شعبان عام ٨١٧هـ كما أخبر هو بذلك، وسوف نعرض باختصار لهذا الكتاب فى أخر هذا الفصل لنقف على الكيفية التى كان يؤلف بها إبن الوزير كتبه ومؤلفاته.

وقد ذكر البغدادى أن نسختين منه فى مكتبة "سبهسالار" بطهران[2]. وقد تم تحقيقه وطبعه بقلم بكر بن عبد الله أبو زيد وعلى بن محمد العمران بدار علم الفوائد بالسعودية فى مجلدين عام ١٤١٩هـ مع تقديم له بدراسة جيدة عن ابن الوزير.

٢٧- (العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم ﷺ) ألفه عام ٨٠٨هـ وهو فى العزلة جمع فيه بين علم الحديث والكلام والجدال. هو أربعة أجزاء ضخمة فى أصله ويوجد مخطوطه فى مكتبة الجامع الغربية بصنعاء رقم ٧٦ وأخرى فى المكتبة ذاتها رقم ٤٣٥ كلام، وثالثة فى مكتبة الشيخ العبيكان بالرياض ورابعة فى مكتبة أحمد الثالث بتركيا وأخرى مصورة عن مكتبة جامعة استانبول بتركيا ج١ رقم ٢٤٣ ج٣ رقم ٢٢٥ ج٤ رقم ٢١٠ الفن الحديث. وخامسة فى جامعة محمد بن سعود. وقد طبع فى تسعة مجلدات بتحقيق شعيب الأرْناؤوط مؤسسة الرسالة عام ١٤١٢هـ.

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ١/ ١١.

(٢) البغدادي: هدية العارفين ٢/ ١٩١.

وهذا الكتاب الجليل هو نتيجة الاعتراضات، والمراسلات، والمناظرات بين ابن الوزير وخصمه السيد العلامة على بن محمد ابن أبى القاسم (عام ٨٣٧هـ) أحد شيوخ ابن الوزير. وقد اشتمل على فوائد من العلوم قد لا توجد فى غيره من الكتب، ووصفه ابن أبى الرجال بقوله :"يشتمل على ما لم يشتمل عليه كتاب ولا يحتاج الناظر فيه إلى غيره"[١].

وقد نعته الشوكانى (عام ١٢٥٠هـ) بقوله "يشتمل على فوائد فى أنواع من العلوم لا توجد فى غيره من الكتب ولو خرج هذا الكتاب إلى غير الديار اليمنية لكان من مفاخر اليمن وأهلها ولكن أبى لهم ما جبلوا عليه من غمط محاسن بعضهم لبعض، ودفن مناقب أفاضلهم"[٢].

وقد تمكنا بفضل هذا الكتاب ونصوصه من معرفة الجانب النقدى عند إبن الوزير، وردوده على مختلف الاتجاهات والمذاهب التى تخالف السلف الصالح وأهل السنة. وهو خير زاد لمن يريد دراسة ابن الوزير وآراءه الاعتقادية.

٢٨- (فتح الخالق فى ممادح رب الخلائق) مخطوط وقد شرحه الأمير الصنعانى شرحا بعنوان "مجمع الحقائق والرقائق" والجميع فى مكتبة الجامع بصنعاء الغربية رقم ٦٩ تصوف وطبع منه مختارات بعنوان (المدائح البهية) تحقيق المؤيد والجرافى طبع بالقاهرة عام ١٣٨١هـ.

٢٩- (الفلك الدوار فى المحيط بأطراف دلائل المختار) مخطوط فى مكتبة الجامع الغربية رقم ٤٩ مصادرة مجاميع من ص٦ – ٨٦. ويرى الباحث د. على بن جابر الحربى أنه لصارم الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الهادى الوزير عام ٩١٤هـ[٣]، ونحن نؤيده فى ذلك، خاصة وأن وجه الالتباس أن صاحبه من أسرة ابن الوزير نفسه، ويتشابه إسمه معه.

٣٠- (قبول البشرى بالتيسير لليسرى) فى الرخص طبع فى مصر عام ١٣٤٩هـ ومخطوط فى صنعاء المكتبة المغربية رقم ٩٦ – ١١٤ – ١١٩.

---

(١) ابن أبى الرجال: مطلع البدور ج٤ ترجمة ابن الوزير رقمها ٣٦٧.

(٢) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩١.

(٣) انظر د. على بن على جابر الحربي: ابن الوزير وآراؤه الإعتقادية ص٩٩.

٣١- (القواعد فى أصول الفقه) مخطوط فى المكتبة الغربية بجامع صنعاء رقم ٦٢ - ٩٦ - ١٠٠ مجاميع، وتوجد منه نسخة فى المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.

٣٢- (كتاب العزلة) مخطوط مكتبة الجامع رقم ٢٨ مجاميع ويرى الباحث د. على الحربى أنه غير كتاب "الأمر بالعزلة فى آخر الزمان" ولا يستبعد أن يكون للمؤلف أكثر من كتاب فى موضوع العزلة ونحن نوافقه على ذلك.

٣٣- (كتاب الرد على صاحب النهاية والمحصول) ذكره ابن الوزير فى كتاب "إيثار الحق على الخلق" كما ذكره تلميذة محمد بن عبد الله بن الهادى الوزير فى ترجمته فى أواخر المجلد الثانى فى العواصم والقواصم ورقة ١٧٩ والمراد بصاحب النهاية والمحصول الرازى (٦٠٦هـ) أحد أئمة الأشعرية.

٣٤- (كتاب المبتدأ) أشار إليه ابن الوزير بل صرح باسمه هذا فى العواصم والقواصم ج ١/ ١٦٢.

٣٥- (للآلئ المتسقات فى نظم الورقات) مخطوط بمكتبة جامع صنعاء الغربية رقم ١٢ - ٢٤٧ - ٢٥٢ تصريف.

٣٦- (مجمع الحقائق والرقائق فى ممادحة رب الخلائق) مخطوط بالمكتبة الغربية الجامع رقم ١١ - ٨٥ - ٩١ مجاميع.

٣٧- (مختصر علم الحديث) مخطوط بالمكتبة ذاتها رقم ٧٣ - ١١٩.

٣٨- (مختصر فى علم المعانى والبيان) لا يوجد إلا فى بعض الفهارس.

٣٩- (مسائل شافيات وبالمطالب وافيات) فيما يتعلق بآيات كريمات قرآنية تدل على الله المعبود وصدق نبيه. مخطوط فى مكتبة جامع صنعاء الغربية رقم ٩٢ - ١١٩ مجاميع.

٤٠- (نصر الأعيان على شر العميان) وهو رد على أبى العلاء المعرى كما قال صاحب مطلع البدور فى ترجمة ابن الوزير فى تعداد مصنفاته، وذكره محقق "مقدمة إيثار الحق على الخلق" لأبن الوزير[1].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق تحقيق أحمد مصطفى حسين المقدمة ص١٨.

تحليل نقدى لأحد مؤلفات ابن الوزير:

(الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم)

سبق أن ذكرنا أن شيخ المصنف على بن محمد بن أبى القاسم (٨٣٧هـ) قد ترسل على المؤلف برسالتين؛ إحداهما فى الرد على قصيدته فى التمسك بالسنة، والرسالة الأخرى هى المردود عليها "بالعواصم والقواصم" و"الروض الباسم".

وقد اتفقوا على أن المعترض لم ينصف فى رسالته تلك، ولا استعمل أساليب أهل العلم فى الاعتراض والرد بل اعتسف وحاد واستعمل أساليب أهل اللجاج والعناد[١]. فكان ثمرة هذه الرسالة الكتاب العظيم المشهور "العواصم والقواصم" الذى لم يؤلف فى الديار اليمنية مثله – كما عبر الشوكانى – وقد بلغ حجمه أربعة مجلدات ضخمة تعالج كثيرا من المسائل الكلامية والإشكالات العقائدية المتصلة بأصول الدين.

ثم إن هذا الجواب لما تم اشتمل على علوم كثيرة؛ أثرية ونظرية، دقيقة وجلية، وحجج متكاثرة للمسائل التى نصرها، وإشكالات قد تبلغ المئين على المسائل التى ينقضها، فدعاه ذلك لاختصاره حيث يقول :"ثم إنى تأملت الكتاب – بعد ذلك – فوجدت ما فيه من التطويل والتدقيق؛ يصرف الأكثرين عن التأمل له والتحقيق، لاسيما والباعث لداعيه النشاط إلى معرفة مثل هذا إنما هو وجود من يعارض أهل السنة، ويورد على ضعافهم الشبه الدقيقة، ومن عوفى من هذا ربما نفر عن مطالعة هذه الكتب نفرة الصحيح عن شرب الأدوية النافعة، وألم المكاوى الموجعة؛ فاختصرت منه هذا الكتاب"[٢]. وقد انهى المؤلف كتابه هذا فى يوم الأربعاء، الثالث من شهر شعبان الكريم من شهور سنة سبع عشرة وثمان مئة للهجرة[٣].

فإذا أردنا معرفة المصادر التى يعود إليها ابن الوزير فى تأليفه لها الكتاب، فإننا نجد ثبتا

---

(١) انظر تاريخ ابن الوزير ق/ ٣٧ب – ٣٨أ، والبدر الطالع ١/ ٤٨٥.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ١/ ١٨ – ١٩.

(٣) هذا ما جاء عن المؤلف فى آخر النسخة التى بخطه، كما جاء فى خاتمة الطبعتين المنيرية والسلفية، حيث اعتمدوا على نسخة منقولة عن نسخة نقلت عن نسخة بخط المؤلف. انظر تحقيق الروض الباسم العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد ج١ ص٨٩ عالم الفوائد مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

ضخما من المصادر والمراجع والوثائق التى يستشهد بها ويوثق أفكاره ومعلوماته عنها، وهى دائما الأصول التى تمثل أساس كل العلوم الشرعية والفقهية والاصولية، فيما يتصل بالدين الإسلاميين كما تمثل أيضا أصول ومصادر مؤلفات الخصوم الذين يحتج عليهم ابن الوزير، فهو لا يعتمد فى نقده للمذاهب والآراء إلا على أصول ومؤلفات أئمة المذاهب. وكذلك لا يحتج إلا بناء على مؤلفات أهل السنة والجماعة. ومن هنا استفاد ابن الوزير من جميع العلوم الإسلامية المتمثلة فى مصنفات علماء الإسلام الحافلة، من تفسير، وفقه وأصول، ولغة وعقائد.

وقد ضرب المؤلف - رحمه الله - للدارسين مثلا أعلى، وهمة تحتذى، لا تعرف الكلل ولا السأم، فلقد كان حريصا كل الحرص على الإفادة والاقتباس من كل ما وقع تحت يده من مصنفات أهل السنة لنقل أقوالهم منها، مع بعده عن الديار وعن مصنفاتهم الحافلة، كما صرح بذلك فى مواضع[1].

كما بيّن المؤلف عن سعة اطلاع كبيرة، فبلغ به الاستيعاب فى النقل أن كاد يستوعب معاصريه وشيوخهم، فهو ينقل عن ابن تيمية (٧٢٨هـ)، والمزى (٧٤٢هـ)، والذهبى (٧٤٨هـ)، وابن القيم (٧٥١هـ)، وابن كثير (٧٧٤هـ)، وابن الملقن (٨٠٤هـ)، والعراقى (٨٠٦هـ)، وشيخه النفيس العلوى (٨٢٥هـ)، بل تعدى ذلك كله فنقل عن الحافظ الذى مات بعده باثنى عشر عاما[2]. ويذكر محقق الروض الباسم[3] أنه كان للمصنفات الحديثية القدح المعلى فى ترتيب موارده، وتليها الكتب الأصولية، وهذا ذكر أهم الكتب التى اعتمدها المؤلف:

---

(١) ومع بعد المؤلف عن ديار أهل السنة وعن مصنفاتهم، فقد جمع إلى ذلك اعتزاله عن الناس حيث أنشأ الجواب وهو فى "بواد خوالى، وجبال عوالي:

فحينًا بِطَوْدٍ تمْرط السُّحْب دونِهِ ... أَشَـمّ منيـفٍ بالغمـام مُؤَزّر

وحينًا بَشِعْبٍ بَطـن وادٍ كَـأَنّهُ ... حشـا قَلَم تُمْسى بِهِ الطَيْر تَصْفِرُ

(الروض الباسم ١/ ١٦)

(٢) بل وصفه بحافظ العصر (الروض ١/ ١٦٩).

(٣) انظر كتاب الروض الباسم ص٦٢ - ٨٣، تحقيق الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد مكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.

أهم كتب الحديث[1]:

١- الاستيعاب: لابن عبد البر.

٢- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: لابن كثير.

٣- أسْدُ الغابة: لابن الأثير.

٤- الأربعون: للنفيس العلوى.

٥- البدر المنير: لابن الملقن.

٦- التمهيد: لابن عبد البر.

٧- التبصرة: للعراقى.

٨- تذكرة الحفاظ: للذهبى.

٩- جامع الصول: لابن الأثير.

١٠- جوامع السيرة: لابن حزم.

١١- جامع الترمذي: للترمذى.

١٢- سير أعلام النبلاء: للذهبى.

١٣- السنن: لأبى داود.

١٤- شرح مسلم، للنووى.

١٥- شفاء الأوام: للأمير الحسين.

١٦- صحيح البخاري: للبخارى.

١٧- صحيح مسلم: للإمام مسلم.

١٨- علوم الحديث: للعراقى.

١٩- علوم الحديث: لابن الصلاح.

٢٠- العلل: للدارقطنى.

٢١- ميزان الاعتدال: للذهبى.

٢٢- الموطأ: لمالك.

٢٣- مسند أحمد للإمام أحمد.

---

(١) ويدخل فيها كتب الرجال والتاريخ.

كتب الفقه والأصول:

١ - الانتصار: ليحيى بن حمزة.

٢ - البرهان: للجوينى.

٣ - تعليق الخلاصة: للدوارى.

٤ - جوهرة الأصول: أحمد بن محمد الرصاص.

٥ -الخلاصة: للرصاص.

٦ - الدرر المنظومة: للمنصور.

٧ -روضة الطالبين: للنووى.

٨ - الزيادات: للمؤيد بالله.

٩ - شرح العيون: للحاكم الجشمى.

١٠ - شرح مختصر المنتهى: للشيرازى.

١١ - المجموع شرح المهذب: النووى.

١٢ - صفوة الاختيار: للمنصور.

١٣ - عمدة الأمة فى إجماع الأئمة: للريمى.

١٤ - قواعد الأحكام: للعز بن عبد السلام.

١٥ - اللمع: على بن الحسين.

١٦ - المجزئ: لأبى طالب.

١٧ - المعتمد: لأبى الحسين البصرى.

١٨ - مختصر المنتهى: لابن الحاجب.

١٩ - المحصول: للرازى.

٢٠ - نهاية المجتهد: لابن رشد.

علوم متفرقة:

١ - أسباب النزول: للواحدى.

٢ - الإحياء: للغزالى.

٣ - الأذكار: للنووى.

٤ - تفسير القرطبي: للقرطبى.

٥- حادى الأرواح: لابن القيم.

٦- رياض الصالحين: للنووى.

٧- الشفاء: للقاضى عياض.

٨- الصحاح: لمسلم والبخارى.

٩- ضياء العلوم: للحميرى.

١٠- عقود العقيان: لمحمد بن المطهر.

١١- العلم المشهور فى فضائل الأيام والشُّهور: لابن دحية الكلبى.

١٢- الكشاف: للزمخشرى.

١٣- المدهش: لابن الجوزى.

١٤- النهاية: لابن الأثير.

١٥- نهاية العقول: للرازى.

١٦- الوسيط: للواحدى.

هذه أشهر الكتب الواردة فى كتاب الروض الباسم لابن الوزير، وغيرها كثير، وزادت جملتها على المئة وخمسين مصدرا، هذا فيما صرح باسمه، ومن أراد الاستقصاء فليرجع إلى "كشاف الكتب" و"كشاف الأعلام" فيمن لم يصرح باسم كتابه.

وقد وقع كتاب "الروض الباسم" موقعه من علماء السنة، فأثنوا عليه واغتبطوا به. فمن أثنى عليه الإمام العلامة المبدع شرف الدين إسماعيل بن أبى بكر المقرى الشافعى (٨٣٧هـ) حيث كتب لمؤلفه :"ولقد وقف المملوك على "الروض الباسم" فما هو إلا الحسام القاصم، ولقد وقع من القلوب موقع الماء من الصادى والنجح من الغادى، والراحة من المخمور، والصلة من المهجور، ولقد نصرت الحديث على الكلام، والحلال على الحرام، وأوضحت الصراط المستقيم، وأشرت إلى النهج السليم، ولم تترك شبهة إلا فضحتها، ولا حجة إلا أوضحتها.." إلخ[١].

وأثنى عليه العلامة إسحاق بن يوسف بن المتوكل[٢] فقال فى نسخة من كتبه :"انتهى

(١) انظر ترجمته فى انباء الغمر ٨/ ٣٠٩ والضوء اللامع ٢/ ٢٩٢ والبدر الطالع ١/ ١٤٢.

(٢) ترجمته فى البدر الطالع ١/ ١٣٥ وهجر العلم ١ ص١٤٢٦.

ما أردت من مطالعة هذا السفر الجليل، الذى هو برئ العليل وشفاء الغليل، فرحم الله مؤلفه رحمة واسعة، وحشره فى زمرة حبيبه الشفيع.."

وأثنى عليه الصنعانى فى "فتح الخالق" فقال بعد أن ذكر رسالة المعترض :"واحتاج الناظم – رحمه الله – أن يشمر عن ساعد الجد والاجتهاد، ويجلب الأدلة من الأغوار والأنجاد، وأتى بما لم يأت به الأولون، وبما يعجز عنه المتأخرون، وألف العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم واختصره بكتابه الروض الباسم".

وأثنى عليه العلامة القنوجى (١٣٠٧هـ) فى "أبجد العلوم" فقال :"وللسيد الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير اليمانى كتب ورسائل مستقلة فى هذا الباب منها كتابه المسمى بـ"الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم" فإن شئت الزيادة فعليك بها".

وقد أبان ابن الوزير عن الغرض من تأليفه فقال :"وقد اقتصرت فى هذا المختصر على نصرة السنن النبوية، والذب عن أهلها من حملة الأخبار المصطفوية، سالكا من ذلك فى محجة جلية، غير عويصة ولا خفية.."[١].

أما منهج ابن الوزير فى تأليفه للكتاب فيمكن تلخيصه فيما يلي:

١- سلك المؤلف فى نقضه على المعترض مسالك الجدليين فيما يلزم الخصم على أصوله، فقال :"وقد سلكت – فى هذا الجواب – مسالك الجدليين فيما يلزم الخصم على أصوله، ولم أتعرض فى بعضه لبيان المختار عندى، وذلك لأجل التقية من ذوى الجهل والعصبية، فيتنبه الواقف عليه على ذلك، فلا يجعل ما أجبت به الخصم مذهبا، ثم إنى اختصرت هذا الكتاب "العواصم" فى كتاب لطيف سميته "الروض الباسم" وهو أقل تقية من هذا ولن يخلو، فالله تعالى المستعان"[٢].

وقال أيضا :".. إذا المقصود إلزام الخصم ما يلزمه على مقتضى مذهبه"[٣].

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ١/ ١٩.

(٢) ابن الوزير: العواصم ١/ ٢٢٥.

(٣) ابن الوزير: الروض ١/ ٢٧.

٢- حرص أن ينصر ما يرجحه بالطرق التى يتفق عليها الفريقان[١] فقال :"وقد اجتهدت فى هذا الكتاب فى نصرة الحديث الصحيح بالطرق التى يتفق الفريقان على صحتها أو يتفقون على قواعد تستلزم صحتها، كما يعرف ذلك من تأمل هذا الكتاب كله"[٢].

٣- يورد المؤلف كلام المعترض المتعلق بمسألة واحدة ثم ينقضه، فيبين له أولاً مخالفته لأصحابه من الزيدية والمعتزلة، وأنهم قائلون بها أنكره أو أكثرهم؛ فهو لازم لأصحاب المعترض، فما كان جوابه عن أصحابه كان جوابنا عن أهل السنة.

والمعترض على أحسن الأحوال قد جهل تلك الأقوال، ومثل هذا المعترض كما قال شيخ الإسلام :".. حتى إن كثيرا من هؤلاء يعظم أئمة، ويذم أقوالا، قد يلعن قائلها أو يكفره، وقد قالها أولئك الأئمة الذين يعظمهم، ولو علم أنهم قالوها لما لعن القائل، وكثير منها قد قاله النبى ﷺ، هو لا يعرف ذلك"[٣].

والمؤلف متثبت فى نقله، فهو ينقل مذاهب الزيدية والمعتزلة من كتبهم المعتبرة[٤]، من طرق مختلفة ووجوه متغايرة فيها مقنع للمنصف والمتعسف! ثم إن ساق المعترض دليلا على قوله؛ نقضه ببيان ضعفه، أو ضعف الاستدلال به، أو قلب دليله عليه.

ثم إن نسب المعترض لأهل السنة قولا لم يقولوا به؛ بيّن خطأه فى ذلك بنقل قولهم من كتبهم – مع بعده عن ديارهم، وقلة مصنفاتهم الحافلة – والاستدلال بها من الأصلين، حتى إذا لم يبق بين يديه دليل ولا شبهة؛ انهال عليه بوابل من الإشكالات، وسيل من الإلزامات، من جنس ما يورده هو على أهل السنة، وهذه من أحسن طرق المناظرة، فتجعله يتملص من قوله لكثرة الواردات عليه!

قال شيخ الإسلام :"ومن الطرق الحسنة فى مناظرة هذا (أى الحِلِّي) أن يورد عليه من جنس ما يورد على أهل الحق وما هو أغلظ منه، عما يورده على الحق، وإن وقع فى الحيرة

---

(١) أى السنة والشيعة.

(٢) ابن الوزير: الروض ٢/ ٥٢٣.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٨١.

(٤) وكثيرا ما يشير إلى ذلك بقوله "وهذا في" مدرس "الزيدية...".

والعجز عن الجواب؛ اندفع شره بذلك، وقيل له: جوابك عن هذا هو جوابنا عن هذا"[١].

وقد اعتذر المؤلف – رحمه الله – عن التحقيق فى بعض المسائل، واكتفى فيها بإيراد المعارضات، وذكر الجواب المجمل :"أما التحقيق؛ فلا مكانه ولا زمانه، ولا فرسانه ولا ميدانه"[٢].

وينبغى التنبيه هنا على أن هذه المعارضات والأسئلة لا تلزم المورد لها، بل يورد السؤال والمعارضة وإن كان ضعيفا عند المورد بل باطلا، وذلك لأمرين:

أ- ليدفع المورد عن نفسه ما يرد عليه من ذلك القبيل، فيدفع الباطل بالباطل، ويكتفى بالشر من غير خروج من حق، ولا دخول فى باطل.

ب- تعريف الخصم بضعف قوله الذى استلزم تلك الأشياء الضعيفة، فإن القوى لا يستلزم الضعيف"[٣].

حتى أن المؤلف من شدة انتصاره على خصمه ودفاعه عن الحديث الذى هو من رواية المرجئة الثقات قال – تنبها للقارئ من وهم قد يقع فيه.

"وقد أكثرت من الانتصار لظن صدقهم وقبول روايتهم، حتى ربما توهم بعض الضعفاء أنى أميل إلى رأيهم، ومعاذ الله تعالى من ذلك! فعقيدة أهل السنة أصح المبانى وأوضح معانى، وحسبك أنها جامعة لمحاسن العقائد.."[٤].

٤- لم يتعرض المؤلف لجميع المسائل العقدية أو الأصولية التى يمكن أن تورد، لأن المعترض قد أعرض عن ذكرها فأعرض المؤلف عن إيرادها؛ لأنه مجيب لا بمتدئ، قد نبه على ذلك حتى لا يتوهم من يقف على كلامه أنه ينصر قولا مبتدعا، أو يسوى بين أهل السنة وأهل البدعة فيما لم يذكره من القضايا[٥].

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٢٨٣.

(٢) ابن الوزير: الروض ٢/ ٤٤٦.

(٣) ابن الوزير: العواصم ٨/ ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٤) ابن الوزير: الروض ٢/ ٥٢٢.

(٥) السبق ٢/ ٣٦٥ وانظر العواصم ١/ ٢٣٥.

ومن الملاحظ أن المؤلف لم يفتأ يحذر من الدخول فى علم الكلام أو تعلمه أو استعماله فى مواضع كثيرة من هذا الكتاب، لو افردت لكانت كتابا مستقلا[1]. إلا أنه اضطر أحيانا للولوج فيه لنقض كلام المعترض، ومع ذلك فهو يعتذر عن الخوض فيه[2].

وقد اعتذر "الإمام الصنعاني"[3] للمؤلف وغيره ممن اضطر للدخول مع المبتدعة فى مباحثهم وعلومهم، فقال :"إلا أن عذر الناظم (ابن الوزير) أنه بلى بالمبتدعة وبلسع عقاربهم، فاحتاج أن يدافع عن نفسه ودينه وعقيدته بالخوض معهم فى ابتداعهم، دفعا لشرهم، ومداواة لعللهم، فهو معذور بل مأجور مشكور، وجزاهُ الله خيرا، وهذا عذره وعذر كل من ألجأه الحال إلى الخوض فى الابتداع ضرورة مع أهل الجدال".

---

(١) منها فى الروض ص٨، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٤، ٥٧٠، ٥٨٩.

(٢) ابن الوزير: العواصم ٣/ ٤٤٩.

(٣) الصنعاني: فتح الخالف ق/ ١٦ نسخة الجرافى.

الفصل الثانى

ابن الوزير ومنهجه النقدى

أ- ابن الوزير والمنهج النقدي

الاهتمام بتحديد المصطلحات.

الطرق الجدلية المختلفة.

ب- ابن الوزير وموقفه من علم الكلام والمتكلمين.

أولا: المتكلمون ومن يؤيدون هذا العلم.

ثانيا: خصوم الكلام.

ثالثا: موقف ابن الوزير من علم الكلام.

١- نقد ابن الوزير للمتكلمين.

٢- منشأ البدع فى الإسلام.

النقص فى الدين.

الزيادة فى الدين.

٣- موقف ابن الوزير من تأويل نصوص السمع.

٤- ابن الوزير ومدى الحاجة إلى علم الكلام.

ج- ابن الوزير وموقفه النقدى من مباحث الإلهيات.

١- إثبات وجود الله تعالى.

٢- موقف ابن الوزير من الصفات الإلهية.

د- توفيق ابن الوزير بين الفرق الكلامية المختلفة.

أـ ابن الوزير والمنهج النقدى

يلاحظ من يدرس الاتجاهات الفكرية الإسلامية لأصحاب المذاهب الكبرى فى الإسلام، أنها دائما اتجاهات نقدية فى الأساس، وهذا بسبب أن الإسلام يعطى مساحة كبيرة لاستخدام العقل والاعتماد عليه، بل والتعويل عليه فى كشف وتحليل وتأييد الآراء الدينية والمبادئ الإعتقادية[1].

والإسلام بخلاف كثير من الديانات الوضعية أو الديانات السماوية التى أصابها التحريف والتبديل، يؤمن لأتباعه هذه المساحة من حرية النظر وإعمال الفكر واستخدام الدليل والبرهان، وهذا شئ متوقع من دين يعتبر هو الدين الكامل والذى يصلح للإنسانية فى كل زمان ومكان. ومن هنا فنحن نرى ونتيجة للدراسة والبحث أن الاتجاه النقدى فى الفكر والثقافة والفلسفة، بل والدين، الذى يعتقد بعض الناس خطأ أنه وليد الفكر الأوروبى خاصة بدءا من "كانط" وانتهاء بالاتجاهات النقدية المعاصرة، قد ظهر قديما على يد المفكرين والفلاسفة المسلمين، كما هو واضح عند الإمام أبى حامد الغزالى صاحب "تهافت الفلاسفة" و"فضائح الباطنية" وابن رشد صاحب "تهافت التهافت"، بل وابن تيمية الأصولى السلفى الذى هو إمام من أئمة أهل السنة الملتزمين بالنصوص الدينية من قرآن كريم وسنة نبوية شريفة وصاحب "نقض المنطق" و"الرد على المنطقيين" وغيرهم من أصحاب المدارس النقدية الإسلامية، على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية ومجالاتهم الثقافية والدينية.

بل إننا حتى لو فتشنا بين الصوفية أصحاب المذاهب الكشفية، والطرائق الوجدانية،

---

(١) د. بركات محمد مراد: الاتجاه النقدى عند الحكيم الترمذى.المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد ٥٠ الكويت ديسمبر عام ١٩٩٥م.

والمعتمدين على الحدس والإلهام، سنجد لبعضهم اتجاهات نقدية مثل المحاسبى، والنابلسى تعول على العقل، وتجعل منه مرتكزا لتأويل التجربة الصوفية عقليا، ورقيبا ومرجعا معياريا، يحفظ تجاربهم القلبية من الشطط والغلو، وكذلك نجده واضحا عند الحكيم الترمذى – مثلا – الذى يمثل – فى التصوف – ريادة فى هذا الشأن، خاصة حين تنبثق أفكاره وآراؤه – هو صاحب مدرسة إشراقية – عن اتجاه يمحص ويدقق ويختبر صحة الأفكار والآراء قبل اعتناقها والدفاع عنها، وهو يمثل بذلك اتجاها غير مسبوق (٢٥٠ – ٣٢٠هـ) وقد أثر فى بعده من المفكرين الذى كانوا أصحاب اتجاهات نقدية واضحة مثل ابن تيمية وابن الجوزى وابن القيم الجوزية[1].

وكذلك كان ابن الوزير، صاحب اتجاه نقدى واضح، خاصة بعد أن وصل إلى مرحلة الاجتهاد، واتخذ طريقا مختلفا عن طريق أئمته وشيوخه الزيدية، حيث وجد عقيدته الصحيحة فى اتباع السلف الصالح وفى السير وفقا للكتاب والسنة. فكان عليه أن يكون صاحب منهج نقدى، فيما يتصل بموقفه من خصومه ونظرائه، وموقفه من بقية فرق الأمة خاصة منها المعتزلة والروافض والشيعة والخوارج، وبقية الفرق التى كثرت فى عصره وتناحرت، واتخذ بعضها من العقل وسيلة لتحديد المعايير ومنهجا لتأويل الدين، مثل المعتزلة.

هذا المنهج النقدى تتمثل فيه آراء ابن الوزير النقدية التى توجه بها إلى مذاهب خصومِهِ ومخالفيه، وما أكثرهم فى عصره ومصره، انتصارا لمذهبه الحق من ناحية، ودحضا لمذاهب الخصوم والكشف عن عَوارها ومثالبهامن ناحية أخرى.

ونحن نعتقد بأن الآراء التقريرية للمفكر إذا كانت تكشف عن مضامين مذهبه وأفكاره الإيجابية التى تحدد إطار هذا المذهب ومحتواه، فإن الآراء النقدية من شأنها أن تدعم هذا المذهب، وتؤكد أحقية وثبات تلك الآراء والأفكار التى تعد ثوابت فيه – خاصة حين تتصل بقواعد المنهج العقائدى عنده وأصول الديانة كما آطمأُنَّ إليها وتمثلها – فضلا عن أنها تمثل جبهة الدفاع الحقيقية عن المذهب – أى مذهب – ضد خصومه ومخالفيه.

---

(١) السابق ص.

بالإضافة إلى أن الآراء النقدية تكشف عن قدرات خاصة للمفكر مثل القدرة على مواجهة الخصوم، وكشف عورات مذهبهم، والقدرة على التطوير والتجديد التى تدفع بالمذهب إلى الأمام، حيث يزداد وضوحا وتتأكد أركانه.

ولا ننسى أنه من خلال النقد تبرز أيضا ذاتية المفكر وتفرده من حيث يصبح نقده - إذا كان موضوعيا - خصوصية من خصوصيات فكره، وسمة بارزة من سمات شخصيته العلمية إضافة لكشفها عن قدرة المفكر على الصبر والمثابرة، وتحمل مشاق البحث والمناظرة.

وعلى الرغم من أهمية وعمق الإضافات الفكرية والإسهامات المذهبية التى يقدمها كثير من مفكرى الإسلام وأئمته الأجلاء فى مختلف العلوم الإسلامية، إلا أننا سنجد قليلا من هؤلاء المفكرين من أصحاب الاتجاهات النقدية، ونظن أن هذا الاتجاه الفكرى المتميز يقتصر على كبار أصحاب المذاهب والمجددين فى الإسلام، والذين كانوا دائما على رأس كل مائة سنة كما أخبرنا الحديث النبوى الشريف.

وفى هذا الفصل نتوقف للكشف عن الجوانب النقدية فى فكر الإمام ابن الوزير، ونتابع معه معاركه الكلامية ومجادلاته الدينية، خاصة وأن مؤلفاته تتسم بالثراء والعمق ولا تخلو من آراء تجديدية تثرى الاتجاه السلفى وتعمق مفاهيم أهل السنة والجماعة الذى شاع عنهم - خطأ - أنهم يبتعدون عن المناقشات الفكرية ويتجنبون المجادلات الكلامية.

ويمكن أن نتبين المنهجَ النقدى بوضوح فى مؤلفات ابن الوزير خاصة، وقد وصفه المؤرخون بأنه يزاحم أئمة المذاهب الأربعة، فمن بعدهم من المجتهدين، ويضايق أئمة الأشعرية والمعتزلة فى مقالاتهم، ويتكلم فى الحديث بكلام أئمته المعتبرين، مع إحاطته بحفظ غالب المتون، ومعرفة رجال الأسانيد، شخصا، وحالا، وزمانا، وتبحره فى جميع العلوم العقلية والنقلية على حد يقصر عنه الوصف.

ولقد حكم الشوكانى وعدل حين قال :"ومن رام أن يعرف حاله، ومقدار علمه فعليه بمطالعة مصنفاته، فإنها شاهد عدل تدل على علو طبقته، فإنه يورد فى المسألة الواحدة من

الوجوه ما يبهر لب مطالعه، ويعرفه بقصر باعه بالنسبة إلى علم هذا الإمام كما يفعله في "العواصم والقواصم" فإنه يورد كلام شيخه السيد العلامة على بن محمد ابن أبى القاسم فى رسالته التى اعترض بها عليه، ثم ينسفه نسفا، بإيراد ما يزيفه به من الحجج الكثيرة التى لا يجد العالم الكبير فى قوته استخراج البعض منها"(١).

وابن الوزير على ما سنرى فى نقده لخصومه من المعتزلة والأشاعرة والشيعة لا يألو جهدا فى أن يستخدم كل مراتب النقد وصوره، سواء تمثل ذلك فى اعتراض أو نقض إجمالى أو تفصيلى مستهدفا دحض مقالة لهم أو إبطال دعوى أو نقض حجة، أو دفع شبهة، أو رد إشكال أو حل إلزام(٢).

وابن الوزير مثل أستاذه شيخ الإسلام ابن تيمية من قبل، يستند إلى قواعد منهجية تعد أصلا من أصول منهجة النقدى، يمكننا تبينها من خلال النقد، ولذلك لن يجد حرجا فى أن يستخدم الأدلة العقلية والأقيسة الأصولية، والإلزامات إلى جانب الأدلة النقلية (الشرعية) من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة فضلا عن الإجماع المتواتر عن العلماء والأئمة.

وعلى الرغم من اعتماده على النصوص الدينية، فى البرهنة والإثبات إلا أنه كان يلجأ إلى استخدام خصمه وأدواته فى البرهنة على عدم صحة دعواه، فضلا عن الأدلة التوقيفية من كلام العرب ولغتهم المعروفة إلى جانب الاستشهاد بأخبار وآثار الأئمة والعلماء

---

(١) الشوكاني: البدر الطالع ج٢ ص٩٠، ٩١.

(٢) يعتبر كل من الاعتراض والنقض مرتبة من مراتب النقد أو درجة من درجاته، غير أن الاعتراض أقل درجات النقد إذ هو دحض جزئى للدعوى، ويكون بإقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم، أو إظهار ما فى مقدمات دليل الخصم من خلل يمنع من قبول دعواه. أما النقض فهو أقوى من الاعتراض، ويتمثل فى إقامة البرهان على بطلان دعوى الخصم، فإن كان نقضا إجماليا، أى يرجع حاصله إلى منع شئ من مقدمات الدليل على الإجمال؛ فقد يقترب فى درجته من الاعتراض. أما إن كان نقضا تفصيليا فإنه يكون فى أعلى درجات النقد، إذ يؤدى إلى دحض تام ونهائى للدعوى من حيث يهدم بالكلية دليل الخصم بمقدماته، ومن ثم يسقط الدعوى التى قام هذا الدليل لإثباتها. انظر الجرجاني: التعريفات ص٢١٩ القاهرة عام ١٩٣٨م ود. جميل صليبا: المعجم الفلسفى ج٢ ص ٥٠٢ بيروت عام ١٩٧٩م.

السابقين والمعاصرين له، خاصة منهم المتبعين للسلف الصالح والملتزمين بمنهج أهل السنة والجماعة، بهدف إبطال دعوى الخصوم والكشف عما فى آرائهم ومذاهبهم من ضعف وفتور وتهافت وضلال.

ومما تجدر الإشارة إليه، أننا نجد ابن الوزير فى كل موقف من مواقفه النقدية يضرب فى اتجاهين: أولهما اتجاه تقريرى يعرض فيه رأيه ومعتقده فى المسألة المطروحة، ويقرره فى بعض كتبه بمنظور أهل السنة والسلف الصالح، بالصورة التى آل إليها عنده، ثم يدلل على صحة هذا الرأى والمعتقد بأدلة عقلية ونقلية تثبيتا ودعما لما ذهب إليه وآطمأنّ قلبه عليه.

وهو بهذا يمهد للسير فى الاتجاه الثانى، وهو اتجاه نقدى واضح فى بعض مؤلفاته مثل "العواصم والقواصم" و"ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" وغيره من المؤلفات التى يتناول فيها بالتفنيد آراء وأفكار أصحاب المذاهب والفرق المخالفة، مستخدما فى ذلك كل مقومات النزعة النقدية والقائمة على أسس المنهج النقدى التى راقت له وآتَّسَقَتْ مع توجهاته العلمية والدينية.

ولعل الدافع أحيانًا فى إستخدام ابن الوزير للمنهج الجدلى لإلزام الخصم، دون أن يكون معتقدا لعكس ما يثبته هذا المنهج، تقية، وهو هنا يوهم القارىء – أثناء الكلام على قول معين – أنه يتبنى ذلك القول أيضا، لكثرة ما يورد فيه من البراهين العقلية والنقلية. وهكذا حتى يخرج من المسألة تاركا القارئ يختار ما يشاء من المذاهب فى المسألة.

وهذا ما سلطه فى "العواصم والقواصم" من الأسلوب الجدلى المبنى على مقدمات مسلمة عند الخصمين، أو عند الناس، بغض النظر عن كون النتائج مُحِقَّة أو باطلة، والغرض من ذلك إقناع القاصر وإلزام الخصم أو إفحامه.

ورغم كل ذلك فلم يسلم ابن الوزير من اضطهاد أهل الجهل والعصبية، فقد اضطره غلاة المعتزلة والزيدية فى اليمن للخروج من صنعاء إلى رءوس الجبال فى عزلته المعروفة فى آخر حياته. وفى الواقع كان للحركة النقدية دورٌ فى إثراء الحياة العلمية والثقافية ومقام

معلوم. ذلك أن المنافسات التى كان قائمة بين المذاهب الكلامية بعضها وبعض، وبينها جميعا وبين التيارات والمذاهب الفلسفية، إلى جانب إسهامات المتصوفة واقتراب مذاهب بعضهم من مذاهب المتكلمين، ثم المناقشات الدائرة بين المذاهب الدينية الفقهية بعضها وبعض، كل ذلك أدى بلا شك إلى ازدهار الحركة العلمية والثقافية، فى أصقاع اليمن فى زمن ابن الوزير، على الرغم من الصراعات السياسية الطاحنة والحروب الدائرة بين مختلف القبائل والجهات، حيث كان كل أصحاب مذهب ينتقدون أصحاب المذاهب المخالفة، سواء فى مؤلفاتهم ورسائلهم، أو فيما يعقدونه من مناظرات ومجادلات فى مجالس المدارس أو المساجد، حيث يطالع الجميع مختلف وجهات النظر.

إضافة إلى المناقشات التى كانت تتم على صفحات الكتب، وبين سطور الرسائل، كما حدث مع ابن الوزير الذى وردت عليه رسائل تنقده وأشعار تهاجمه وتهاجم توجهاته الدينية، فيرد عليها بمؤلفات كبيرة وعميقة مثل كتابه العواصم هذا الذى استغرق تأليفه بضع سنوات كتبه ما بين الحضر والبادية حيث الجبال العوالى.

كما كان ابن الوزير دائما يرى – وفى كثير من المناسبات العلمية – بأن الواجب على كل مكلف أن "يطرح العصبية، ويصحح النية، ويستعمل النظر بالفطرة التى فطر الله الناس عليها ولا يقدم عليه ما لقنه أهل مذهبه، فإنه إذا نظر كذلك فى كل أمرين متضادين.. يجد ترجيح الحق منهما على الباطل بَيِّنًا لا يدفع، مكشوفا لا يقنع"[(١)].

ويوضح لنا ابن الوزير بحسه النقدى – عندما ينتقد المتكلمين ويبين أخطاءهم – أنه "لا يكاد يسلم من هذه الأغلاط إلا أحد رجلين: إما رجل ترك البدعة كلها والتمذهب والتقليد والاعتزاء إلى المذاهب والأخذ من التعصب بنصيب، وبقى مع الكتاب والسنة كرجل نشأ قبل حدوث المذاهب، ولم يعبر عن الكتاب والسنة بعبارة مبتدعة، واستعان بالله وانصف ووقف فى مواضع التعارض والاشتباه ولم يدع علم ما لا يعلم ولا تكلف ما لا يحسن..

ورجل أتقن العلمين العقلى والسمعى، وكان من أئمتهما معا، بحيث يرجع إليه أئمتهما

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ٣٢.

فى وقائعهما ومشكلاتهما، مع حسن قصد وورع وإنصاف وتحر للحق، فهذا لا تتخلَّف عنه هداية الله وإعانته"[1].

ومن هنا فعندما يشتبه الأمر على ابن الوزير ويكون الحق، فى أحد احتمالين، فإنه لا يسارع إلى القطع بأحدهما[2]. مما يدل على إنصافه، وعدم القطع فى المسألة إلا بعد التثبُّت، وهو من أهم خصائص الأمانة العلمية عند العالم.

فإذا أردنا التوقف عند البواعث التى دفعت ابن الوزير إلى هذا الاتجاه النقدى، خاصة وأنه قد اختط لنفسه طريقا هو طريق السلف الصالح، والتزم بمنهج الأخذ عن القرآن الكريم والسنة النبوية مباشرة دون التمذهب بمذهب، وخرج على قومه وأهله الذين كانوا يعتنقون المذهب الزيدى منذ مئات السنين، فلا نجد عنده أقوى من الباعث الدينى، ونقصد به تلك العاطفة القوية والجياشة، والتى تمكنت فى شخصيته.

فالعاطفة الدينية - وهى من أقوى العواطف الإنسانية - التى ترقى بصاحبها إلى مستوى الإيمان العميق، والتى تعززها وتدعمها المعرفة الدينية والعلمية الواسعة، فلا شك أنها تلزم صاحبها إلزاما قويا يرقى إلى مستوى الواجب الذى لا مندوحة عنه، الدفاع عن عقيدته الدينية بكل ما أوتى من قوة.

على أن هذا الدفاع يضرب فى اتجاهين: أحدهما، دعم هذه العقيدة بالدليل والبرهان سواء كان برهانا عقليا أو دليلا سمعيا، والثانى، مجابهة خصوم هذه العقيدة ومخالفيها من أصحاب العقائد والملل الأخرى - أو من أصحاب المذاهب المخالفة والتى ارتضت فهما للإسلام لم يرد عن صاحب الشريعة ولا عن صحابته وتابعيه، وذلك بتقديم أصول عقيدته تقديما منطقيا يتسق وفطرة العقل، ودحض دعاوى الخصوم وشكوكهم التى يثيرونها ضد هذه العقيدة، وبيان تهافتها.

وقد تتجاوز هذه المجابهة هذا الحد إلى حيث يتناول المدافع عقيدة الخصم ومذهبه بالنقد والتفنيد فيكشف عما فيها من ضعف وقصور وتناقض وما يتضمَّنه من باطل، كما يكشف فى الوقت نفسه عن أحقية معتقده وصحة مضامينه فيما يذهب إليه.

---

(١) السابق ص١٢٨.

(٢) السابق ص١٢٨ وانظر د. رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص٨٣، ٨٤.

ولا يتحقق ذلك للناقد – فى نظرنا – إلا بتوفر شرطين على الأقل، أحدهما، أن يكون هذا الناقد من ذوى الاهتمامات الدينية والعلمية، إن لم يكن متخصصا فى فرع أو أكثر من فروع العلوم الدينية، كالفقه والأصول والحديث مثلا، والشرط الثانى، أن تكون ظروف العصر والحياة الثقافية والعلمية على درجة من الرقى والازدهار تسمح بحرية الفكر وطلاقة الحوار والمناظرات بين الفرق والمذاهب المتباينة.

ونعتقد أن هذين الشرطين قد توافرا لابن الوزير، ومن ثم لم يجد مندوحة عن تحمل مسئولية الدفاع عن عقيدة أهل السنة الجماعة، على الرغم مما سيجلبه ذلك عليه من نقمة كثير من أهله وأساتذته المعتنقين للمذهب الزيدى، الذى هو شيعى مصبوغ بصبغه الاعتزال وسرعان ما نقموا عليه تنكبه لطريقتهم، وانخلاعه عما ألفوا من مذاهب ومعتقدات، فانبرى لهم ابن الوزير يوجه لهم بدوره سهام النقد تلبية لهذا الباعث الدينى القوى.

ومن البديهى أنه كان للقرآن الكريم – الذى يجعل له ابن الوزير دور الصدارة ومحور الاهتمام – أثر كبير فى تقوية الباعث النقدى لدى ابن الوزير ولدى غيره من علماء الإسلام كابن تيمية ومن قبل الإمام أحمد بن حنبل.

وذلك من خلال ما يتضمنه القرآن الكريم من ردودٍ وانتقادات لأصحاب المذاهب والملل المخالفة لدين الإسلام، لقد أشار القرآن الكريم إلى العقائد المخالفة للإسلام وأصحابها من الصابئة والمجوس واليهود والنصارى والدهريين، ورد على هؤلاء جميعا وأبطل مذاهبهم بحجج وأدلة غاية فى الإعجاز رغم إيجازها، وفى بيان قويٍّ يلائم عقول العامة والخاصة، ومن هنا كان تعويل ابن الوزير على القرآن الكريم فى ردوده المفحمة.

ومن المسلَّم به أن القرآن الكريم قد عرض لمسائل عقائدية كثيرة ومهمة تهم الإنسان فى كل زمان ومكان مثل وجود الله ووحدانيته وصفاته، والحساب والثواب والعقاب، وكثير من المسائل التى سيعرض لها ابن الوزير، وسنرى كيف استمد ابن الوزير كثيرًا من أدلته التى اعتمد عليها من القرآن الكريم وآياته إلى جانب السنة النبوية الشريفة.

ورغم المعارك الكلامية والمجادلات الفكرية التى دارت بين المعتزلة والأشاعرة، وكان المعتزلة والرافضة والقرامطة من الشيعة قد اعتبروا خصوما لكل من الأشاعرة

والماتريدية، ومع ذلك فإن الأشاعرة لم يجدوا حرجا فى الاستعانة بها لدى الماتريدية من أفكار نقدية وردود واعتراضات على مذاهب هؤلاء الخصوم، خاصة وأن لأبى منصور الماتريدى مؤلفات نقدية كلامية مثل كتابه "الرد على الكعبى المعتزلي" وكتاب "أوهام المعتزلة" و"الرد على الرافضة" وكتاب "الرد على القرامطة".

كما وجدنا مؤلفات للأشاعرة كثيرة تدور حول مفاهيم نقدية ومعارك كلامية ذات أهمية بالغة فى مجال المجادلات العقائدية مثل كتب الأشعرى التى كشف فيها عن عورات مذهب المعتزلة، وكتاب "الشرح والتفصيل فى الرد على أهل الإفك والتضليل" وكتاب "الفصول" فى الرد على الملحدين والخارجين على الملة كالفلاسفة والطبائعيين والدهريين وأهل التشبيه، و"كتاب الموجز" فى الرد على الشيعة خاصة، وكتاب فى الرد على المجسمة إلى جانب مؤلفات نقدية أخرى للأشعرى يذكرها له ابن عساكر[1].

كما أن الغزالى قد كشف غلاة الشيعة وبين عورات مذاهبهم بكتابه النقدى المعروف "فضائح الباطنية[2] وفى كشف كفر وتهافت الفلاسفة اليونان ومن تابعهم من فلاسفة مسلمين بكتابه الأشهر "تهافت الفلاسفة"[3].

ولا شك أن ابن الوزير وقد اطلع على كل التراث النقدى السابق إضافة إلى مؤلفات ابن تيمية الهامة فى هذا المجال مثل كتاب "نقض المنطق" وكتاب "الرد على المنطقيين" قد تأثر بها إلى حد كبير، وأخذ عنها وتسلح بكثير من أساليبها وطرائقها، بل إنه يضع مؤلفات فى نقد أساليب اليونان وطرائقهم على شاكلة مؤلفات شيخه ابن تيمية وهو "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان".

مما يدل على استفادة ابن الوزير من كل التراث الإسلامى النقدى، وهو قد أشار بالفعل إلى كثير من المؤلفات السابقة، بل ونقل عن بعضها، وأشار إلى فصول وأبواب من النقد الهام والتحليل الصائب الذى استفاده من كل من ابن تيمية وحجة الإسلام الغزالى، لأنه لا يرى بأسا فى الاستعانة بالحجة الصحيحة وبالرأى السديد فى مناصرة الحق

---

(١) ابن عساكر: تبين كذب المفترى ص١٢٨، ١٢٩ وابن النديم: الفهرست ص٥٧.

(٢) انظر الغزالي: فضائح الباطنية تحقيق د. عبد الرحمن بدوى مصر عام ١٩٦٤م.

(٣) الغزالي: تهافت الفلاسفة تحقيق د. سليمان دنيا مصر عام ١٩٧٣م.

والدفاع عنه ضد خصومه ومناوئيه، فالحكمة ضالة المؤمن. ولقد قام منهج ابن الوزير النقدى على طرائق وأصول وقواعد أسهمت فى إحكامه وتميزه وتحقيق ما أراد صاحبه تحققه من وراء اتباعه والسير على هداه. فنجده يتهم بتحديد المصطلحات التى يستخدمها فى المناظرة والمناقشة لآراء خصومه تحديدا يخلص منه إلى الآراء التى يريد أن يبثها ويقررها.

وقبل أن يتم عرض ذلك، علينا أن نعى أن ابن الوزير كان على علم واضح بالمسالك التى ينبغى اتباعها فى المسائل الإعتقادية، فهو يبين لنا المناهج المتبعة فى توضيح المسائل الإعتقادية، والطرائق المتعددة التى على المجتهد سلوكها مع مختلف المسترشدين.

فيقول :"الكلام فى المحاضرات والمراسلات والمناظرات والمحاورات وإن تفاوتت مراتبه، وطالت مساحبه، وتباينت مراكبه، وتنوعت أساليبه، واستنت فرسانه فى ميادينه الرحيبة، وافتنت نقاده فى أساليبه العجيبة، فمسالكه المستجادة:

أربعة مسالك، ولا يليق التعدى إلى وراء ذلك:

المسلك الأول: الدعاء إلى الحق بالحكمة البرهانية، والأدلة القطعية، وهى أجل المراتب وأدفعها، وأقطعها للتشغيب، وأنفعها، وعليها الدار فى القطعى من علم المعقول، وعلم المنقول.

المسلك الثاني: الجدلية: وهى عبارة عن أقيسة مؤلفة من مقدمات مشهورة غير يقينية، وهى قضايا يحكم بها لاعتراف الناس لمصلحة عامة، أو رقة، أو حمية، أو عادات، أو آداب. ولو خلى الإنسان ونفسه – مع قطع النظر عما وراء العقل – لم يحكم بها، مثل قول البرهمي:

"كشف العورة مذموم" وقول الفلسفى "تعذيب العاصى قبيح" مستندين فى ذلك إلى مجرد العادة، والرقة، وقد تصدق وتكذب، والغرض من الجدل إقناع القاصر عن درك البرهان، وإلزام الخصم، وهكذا ذكره علماء هذا الفن.

المسلك الثالث: الخطابية. قال المنطقيون: وهى قياسات مؤلفة من مقدمات مقبولة من شخص معتقد، أو مظنونة، وهى قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه مزيد عقل أو دين، كالموجودات من أهل العلم والزهد، أو مظنونات من سائر القرائن، مثل: فلان يطوف

بالليل فهو سارق. والغرض من الخطابية؛ ترغيب السامع فيما ينبغى من تهذيب الأخلاق، وأمر الدين.

المسلك الرابع: الوعظية وهى نوعان: التأليف والترغيب، والتخويف والترهيب، ولكل منهما مكان يليق به، وحال يصلح لها، ومن ثم اختلف السمع فى ذلك؛ فى موضع يقول: ﴿**فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا**﴾[1]، ﴿**فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ**﴾[2].

وفى موضع: ﴿**وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗ**﴾[3] ﴿**وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا**﴾[4]، ﴿**قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِيّٞ مُّبِينٞ**﴾[5] ومن ثم مدح المؤمنين بالذلة فى موضع، وبالعزة فى موضع"[6].

ولا يرتضي ابن الوزير من الأساليب السابقة والمناهج المتبعة فيما يتصل بأمور العقيدة وإثبات أركانها، وتثبيت مبادئها إلا المسلك الأول البرهانى، والمعتمد على الحكمة البرهانية والأدلة القطعية، حيث إنها أجل المراتب وأرفعها، وعليها المدار فى القطعى من علم المعقول وعلم المنقول[7] ولكن ابن الوزير قد يستخدم الأساليب الأخرى مع مختلف خصومه ليلزمهم الحجة أو ليحاربهم بنفس أساليبهم، خاصة منها الجدلية.

الاهتمام بتحديد المصطلحات:

ويعد تحديد المصطلحات سمة من أهم سمات أى منهج علمى قويم، إذ من شأنها أن ترفع ما يمكن أن يقع فى الأذهان من لبس أو خلط فى المفاهيم والآراء والأفكار التى بنى عليها، فضلا عن أنها تحقق ما يمكن تسميته باللغة الواحدة المشتركة بين الباحثين أو المتناظرين فى موضوع أو مسألة ما. وفوق هذا وذاك، فإن هذه السمة يمكن أن تكون – فى

---

(١) سورة طه آية ٤٤.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(٣) سورة التوبة آية ١٢٣.

(٤) سورة النساء آية ٦٣.

(٥) سورة القصص آية ١٨.

(٦) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ ص٢٢٨، ٢٢٩.

(٧) ابن الوزير: السابق ج١ ص٢٢٧، ٢٢٨.

نظرنا – منطلقا لتوجهات نقدية عديدة تلزم الخصم أحيانا بإلزامات لا يستطيع منها فكاكا ولا يملك إلا التسليم بها.

هذا الالتزام بالمصطلحات العلمية الثابتة لكل من العلوم التى يتناولها ابن الوزير نجدها واضحة فى علم الحديث الذى يستخدمه للتدليل على صحة ما يذهب إليه، خاصة وأن الحديث النبوى الشريف يعد المصدر الأول مع القرآن الكريم كمرجعين لمذهب ابن الوزير السلفى، وقد تلقى علوم الحديث فى شبابه وبرع فيها، وتمكن من اكتساب الرجوع كثيرا إلى كل كتب الحديث ومسانيده المختلفة – على الرغم من كثرتها – لتأييد مذهبه.

وقد أشرنا إلى أن لابن الوزير كتابا فى الحديث النبوى الشريف. ولذلك نجده يتهم كثيرا بمصطلحات علم الحديث مثل لفظ "الصحابي" الذى يورد له كثيرا من المعانى عند أهل الحديث وعند غيرهم من العلماء ولفظ "الكلام" عند اللغويين وعلماء الكلام وفى العرف "أن الأمور العرفية تختلف بحسب اختلاف أهل العرف أزمانا وبلدانا وأديانا، فقد يصطلح كل من الطوائف، وأهل الفنون على اصطلاح، ويصطلح آخرون على خلافه، فيكون المفهوم من اصطلاح كل طائفة ما قصد به".

أما مصطلحات المتكلمين فإننا نجد ابن الوزير يوردها كما وجدت فى مؤلفات علماء الكلام على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم كما نجد اهتمامه واضحا بالمصطلح العلمى والالتزام به فى حديثه عن الصفات الإلهية كما وردت فى القرآن الكريم، حين يناقش مختلف الفرق فى صفات الله، تلك التى سعت مختلف الفرق إلى تأويلها، على تفاوت فيما بينها، وتوقف ابن الوزير عن التأويل، حيث يرى أنه لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى، وسنتوقف عند موقفه هذا حين نعرض لهذه المشكلة.

كما سنجد اهتماما بالغا عنده بتحديد المصطلحات الكلامية حين يناقش خصومه فى مسألة الإرادة الإلهية وإرادة المعاصى والشرور فيحدد معنى الإرادة عند كل فريق ويبين الفرق بينهما وبين المشيئة والمحبة ونحوها من المصطلحات التى يقع الخلط بينها، ظهر هذا واضحا فى محاولته التوفيق بين مختلف وجهات النظر، عند الفرق الكلامية، كما نجد هذا واضحا فى تناوله للحكمة الإلهية وإثباتها اعتمادا على النقل وكذلك على أدلة العقل فى

مقابلة نفاة الحكمة، وكذلك معالجته لمشكلة الجبر والاختيار وتناول حقيقة الأفعال الإنسانية ومناقشة الكسب الأشعرى وأقوال مختلف فرق أهل السنة.

وعلى الرغم من صدور ابن الوزير فى استدلالاته عن القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث هو يجعل منهما مصدرا أساسيا للتدليل على وجهة نظر أهل السنة وتأييد عقائد السلف الصالح، فإنه يستخدم العقل ويعمل بالاستدلال، ولكن من خلال النصوص الدينية التى يرى أنها يجب أن تفهم وتدرك فى ضوء فهم الصحابة والتابعين وأصحاب اللغة العربية فى بيئتها الأولى دون تأويل، وقبل أن تدخل المفاهيم اليونانية عليها.

كذلك يلجأ ابن الوزير للتدليل اللغوى التوقيفى، من حيث إن القرآن الكريم والسنة النبوية باللغة العربية التى يدركها أهلها إدراكا تاما واضحا وبينا، وهذا يوقفنا على مدى ثقته بدلالة ألفاظ اللغة على معانيها، وكيف يمكن للمسلم أن يستغل فهمه الصحيح للغة العربية فى إدراك كثير مما يرمى إليه الشرع، ويذهب إليه المشرع.

طريقة الإلزامات: ولن نعدم أن نجد ابن الوزير وخاصة فى مؤلفاته النقدية مثل "العواصم والقواصم" يلجأ إلى طريقة "الإلزامات" يقول عنها الشهرستانى بأنها من أبلغ الحجج وأوضح المناهج، إذ إنها تفيد فى إبطال مذهب الخصم وسقوط دعواه(١).

ويقرر الفخر الرازى فى كتابه "نهاية العقول فى دراية الأصول" أن الإلزامات، من أنواع القياس الحقيقية، وأنه يكون أحيانا على صورة "قياس الطرد" أى طرد حكم الأصل فى الفرع، سواء كان الحكم ثبوتا فيكون الطرد فى الإثبات، أو عموما فيكون الطرد فى النفى.

أو بمعنى آخر، هو الاستدلال القياسى بتحقيق الملزوم على تحقيق اللازم، ويكون تارة على صورة قياس العكس.. أو هو الاستدلال القياسى بانتفاء الملزوم(٢).

---

(١) الشهرستاني: الملل والنحل ج١ ص١١١ وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢، ٣، ٥.
(٢) د. على سامى النشار: مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ص١١٦، ١٣٧ ونجد لابن الوزير كثيرًا من الإلزامات لخصومه فى مختلف مؤلفاته خاصة كتابه "العواصم والقواصم" وتلخيصه "الروض الباسم".

طريقة رد الإشكال بإشكال:

ومن الطرق التى سلكها ابن الوزير أيضا طريقة رد الإشكال بإشكال مثله. وهذه الطريقة تقوم على أساس ان يثير المُناظِر إشكالا على دعوى، فيقوم هذا برد الإشكال بإشكال مثله على دعوى الأول بحيث يجعله بين أمرين:

إما أن يتخلى عن إشكاله الذى أثاره ويسلم بالدعوى، أو يتمسك بإشكاله فيؤدى ذلك إلى تسليمه بدعوى الخصم ويسلم الخصم بدعوى خصمه الأول، فيصير الرأيان صحيحين مُسَلَّمينِ.

وهى طريقة لا تفيد يقينا وإثباتا قاطعا لأى من وجهتى النظر اللتين قام الإشكال ضدهما، وإن كانت تفيد حسم المناظرة أو الجدال القائم بين المتناظرين[1]. فى الوصول إلى النتيجة.

طريقة الجدل:

كما لا ننسى استخدام ابن الوزير للمنهج الجدلى، فى مناقشاته ومناظراته لمخالفيه من أصحاب المذاهب الأخرى. والجدل بمفهومه العام، ذلك الحوار والنقاش الذى يدور بين طرفين متخاصمين أو متنازعين حول مسألة أو موضوع معين أو دعوى بعينها، يرى كل منهما فيها رأيا خاصا مخالفا لرأى الأخر.

والجدل فى اصطلاح المناطقة، قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة والغرض منه إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان، بمعنى أن طرفا من الطرفين المتخاصمين يحاول الدفاع عن دعواه ودفع خصمه عن إفساد هذه الدعوى بحجة أو شبهة أو إلزام، ولا يمكن أن تلزم الخصم بنتيجة القياس إلا إذا استخرجتها من مبدأ أو قول مسلم به عنده ولا يمكنك أن تخطو خطوة واحدة إلى الأمام من دون أن تتيقن أن الخصم يتبعك[2].

---

(١) وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ حين يورد كثيرا من إشكالات الخصم ثم يرد عليها إشكالاً إشكالاً بردود مفحمة، خاصة فى مسألة مصادر الشرع عند أهل السنة، وعصمة الأنبياء.

(٢) انظر الجرجاني: التعريفات ص٦٦ ود. جميل صليبا: المعجم الفلسفى ج١ ص٣٩١، وقد أورد ابن الوزير كثيرا من المسائل العقائدية الإيمانية ودافع عنها مستخدما أساليبا برهانية، ثم استخدم فى مواضع أخرى أساليب جدلية. انظر "العواصم والقواصم" ج٧، ٨، ٩ و"ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان".

وعلى هذا، يعتبر الجدل إحدى الوسائل التى تسلكها العقول المتصارعة، ويصب فيها أصحابها أفكارهم وآراءهم التقريرية والنقدية، ومن هنا كانت المناظرات والمجادلات هى الميدان الفسيح والعلنى الذى يبرز فيه قيمة الجدل وجدواه، من حيث تظهر به خلالها مواطن القوة ومكامن الضعف فى الآراء المطروحة، ويكون ذلك واضحا جليا وعلى رءوس الأشهاد. ولعل من أعظم المصنفات التى تناولت موضوع الجدل ما صنفه الإمام أبو المعالى الجوينى الموسوم بالكافية فى الجدل.

وقد يكون الجدل هادفا جادا وإيجابيا بما يقدمه المتناظرون أو المتجادلون من دعاوى ووجهات نظر يحاول كل منهم أن يؤيد ما يذهب إليه منها بالحجة والدليل.

وقد كان ابن الوزير الذى بلغ منذ وقت مبكر درجة الاجتهاد والنظر بارعا فى فن الجدل، عالما بأصوله، كما كان متقنا لفن المناظرات واسع العلم بآدابها ومتحليا بهذه الآداب ملتزما بها فى الوقت نفسه، وستتضح لنا براعته هذه حين نتناول نقده لعلم الكلام وجدله مع خصومه، خاصة زيدية اليمن، الذين أوردوا عليه كثير من الاعتراضات وأثاروا فى وجهه كثير من المسائل.

وقد وظف الجدل ليحقق هدفين رئيسين:

أحدهما: إثبات صحة ما يذهب إليه من آراء وأفكار بخصوص المسألة المطروحة.

والثانى: نقد آراء الخصوم وتفنيد دعاواهم للكشف عن فسادها وإثبات بطلانها إما بأدلة مباشرة من جانبه، أو بإبطال أدلة الخصم التى يقدمها لإثبات دعواه.

وكان ابن الوزير ذا مهارة فائقة فى تحقيق هذين الهدفين، ومن ثم فقد كانت الغلبة والانتصار على الخصم معقودين له غالبا فيما شارك فيه من مناظرات بينه وبين خصومه، بشهادة المؤرخين، وكذلك وضح انتصاره عليهم بكتبة التى استخدم فيها الجدل إلى إبراز الحق وتوضيح الحقيقة فى كل المسائل الدينية التى تناولها وعرض لها.

وسنعرض لموقفه من علم الكلام والمتكلمين، ليتضح لنا منهجه النقدى، وكذلك موقفه من المنطق اليونانى عامة، وكذلك بعض مسائل الإلهيات التى وضحت جوانب من قدرته النقدية وبراعته فى إفحام الخصوم والانتصار عليهم لتأييد مذهب أهل السنة والجماعة، والبرهنة على صحة اتجاه السلف الصالح فى فهم الدين الإسلامى.

ب ـ ابن الوزير وموقفه من علم الكلام والمتكلمين

قبل أن نعرض لموقفه من علم الكلام[1]. ومشروعيته، ومدى الحاجة إليه، نعرض آراء مفكرى الإسلام بالنسبة لهذا العلم، فقد سبق ابن الوزير، تراث إسلامى ضخم، لابد من معرفة أهم أركانه، خاصة وأن المسلمين قد انقسموا حول هذا العلم إلى فريقين، أحدهما يناصره ويبرز الدور الذى قام به فى الدفاع عن العقيدة الإسلامية. وثانيهما يقف منه موقف الخصومة والمعارضة ويقيم الأدلة على فساد منهجه، يبيْن الآثار الضارة لأتباعه.

أما الفريق الأول: فمثله المتكلمون أنفسهم على اختلاف اتجاهاتهم، وأما الفريق الثانى فمثله السلف من الفقهاء والمحدثين، وبعض الصوفية، وكثير من الأصوليين.

أولا: المتكلمون ومن يؤيدون هذا العلم:

وهؤلاء يؤكدون مشروعيته وأهمية وضرورة الاشتغال به، ويسوقون كثيرا من الأدلة، أهمها:

١ - أن علم الكلام أفضل العلوم الدينية، لأنه يتعلق بالبرهنة والإثبات لوجود الله سبحانه وتعالى ومعرفة صفاته، ولـذلـك فهـو أسـاس غيـره من العلوم الدينية، فإنه ما لم

---

(١) أورد التهانوى الآراء التى قيلت فى تعليل أن التسمية بعلم الكلام، منها أنه يورث قدرة على الكلام بالشرعيات، ومنها أن أبوابه عنونت أوّلاً بالكلام فى كذا، ومنها أن مسألة الكلام أشهر أجزائه حتى كثر فيه التقاتل، كما سمى كذلك بأصول الدين، لأنه الأصل الذى تبنى عليه العلوم الشرعية، وسماه أبو حنيفة (الفقه الأكبر) لأنه الاشتغال بأصول الدين، لا بالأحكام الفرعية العملية. ويسمى أيضا بعلم النظر والاستدلال ويسمى بعلم التوحيد انظر التهانوى: كشف اصطلاحات الفنون ص ٣٠ -٣٣، د.مصطفى حلمى: منهج علماء الحديث والسنة ص٦٤ دار الدعوة الإسكندرية عام ١٩٨٢م.

يثبت وجود صانع مختار، لم يثبت شيء منها، وكذلك فإن الحاجة إليه أشد وبراهينه أقوى، كما أن ضد علم الأصول هو الكفر والبدعة، وهما من أخس الأشياء فوجب - كما يقول الرازى - أن يكون أشرف الأشياء[1].

٢- أنه قد ثبت بالأدلة العقلية والنقلية أن تحصيل هذا العلم من الواجبات. ودليل ثبوت ذلك بالعقل أن المسلمين قد أجمعوا على وجوب معرفة الله سبحانه وتعالى، مع اتفاقهم على أنها من أعظم القرب وأعلى موجبات الثواب، فإذا ثبت وجوب ذلك بالإجماع "فمن ضرورة ثبوت وجوب وجوبه وجوب ما لا يتوصل إليه إلا به"[2].

كذلك فإن تقليد البعض ليس أولى من تقليد الباقى، فإما أن يجوز تقليد الكل فيلزمنا تقليد الكفار، وإما يجب تقليد البعض دون البعض من غير أن يكون له سبيل إلا أنه لم يقلد أحدهما دون الآخر. وإما ألا يجوز التقليد أصلا وهو المطلوب، فإذا بطل التقليد لم يبق إلا هذه الطريقة النظرية. وقد دل القرآن الكريم على ذلك حيث ذم التقليد وندب الناس إلى النظر والاستدلال والرجوع إلى الاعتبار، وأمر بمجادلة المشركين بالدلائل العقلية[3].

ودليل النقل قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[4] والحكمة هى البرهان والحجة، وقوله تعالى: ﴿ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ " أن الجدل مأمور به" فوجب كوننا مأمورين بذلك الجدل.[5]

كما أمرنا الله تعالى بالنظر فقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[6]

وقال: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[7] مما يدل على وجوب الاعتبار والنظر.

---

(١) انظر الرازى: مفاتيح الغيب ١/ ٧٥١ مصر عام ١٣٢٥هـ والإيجى: المواقف ١/ ٢٥١

(٢) أنظر الجوينى: الشامل فى أصول الدين ١/ ٣٠، ٣١

(٣) انظر الإيجى: المواقف ١/ ٢٥١ والرازى: مفاتيح الغيب ١/ ٣٠٧

(٤) سورة النحل آية ١٢٥

(٥) الرازى: مفاتيح الغيب ١/ ٣٠٧

(٦) سورة النساء آية ٨٢

(٧) سورة الغاشية آية ١٧.

إن دلائل علم الكلام لإثبات العقائد مأخوذ من القرآن الكريم، فقد تضمن أدلة إثبات وجود الصانع سبحانه، ،أدلة التوحيد والصفات وإثبات النبوة والمعاد.

أما وجود الصانع فقد دل عليه القرآن، بخلق المكلفين وخلق من قبلهم السماء والأرض والثمرات، وكل ما ورد فى القرآن من عجائب السموات والأرض، فالمقصود منه كذلك إثبات ذلك.

وأما التوحيد فالذى يدل عيه قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [(١)] وأمثالها. ومما يدل على الصفات ما جاء فى الاستدلال على العلم وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [(٢)]. وقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [(٣)].

٤- وقد حكى الله تعالى فى كتابه الكريم الاستدلال بهذه الدلائل على الملائكة وأكثر الأنبياء، فهؤلاء جميعا قد أخذوا بها واعتمدوا عليها. فالله تعالى قد أجاب ملائكته إذ سألوه: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ بقوله تعالى: ﴿ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [(٤)]

فالمراد بسؤالهم أن خلق مثل هذا الشئ قبيح، والحكيم لا يفعل القبيح، ومعنى جوابه تعالى إلى أننى لما كنت عالما بكل المعلومات كنت قد علمت فى خلقهم وتكوينهم حكمة لا تعلمونها، ولا شك أن هذا هو المُنَاظِر ومثل مناظرته تعالى من إبليس.

وأما الأنبياء فأولهم آدم عليه السلام، وقد أظهر الله تعالى حجته على فضله بأن أعلمه علمًا، وذلك محض الاستدلال، كذلك استدل إبراهيم عليه السلام لنفسه وعلى أبيه وعلى قومه وعلى ملك زمانه[(٥)].

وأما محمد عليه الصلاة والسلام، فقد كان اشتغاله بالدلائل على التوحيد والنبوة والمعاد والرد على الكفار باختلاف مللهم أظهر من أن يحتاج معه إلى تطويل، كما أن القرآن

---

(١) سورة الأنبياء آية ٢٢

(٢) سورة آل عمران آية ٥

(٣) سورة الملك آية ١٤

(٤) سورة البقرة آية ٣٠

(٥) الأشعرى: رسالة فى استحسان الخوض فى علم الكلام ص ١٩

مملوء بالردود على هذه الطوائف. وإذا اثبت أن هذه الحرفة حرفة كل الأنبياء والرسل عليهم السلام، علمنا أن الطاعن فيها إما أن يكون كافرا أو جاهلا[1].

٥- هذا العلم ضرورى لرد شبهات الملحدين والمبتدعة " وفيه حراسة العقيدة على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدعة" وهو من فروض الكفايات كالقيام بحراسة الأموال وسائر الحقوق[2].

٦ - وما يدل على أهمية هذا العلم أن بعض من نهوا عن الاشتغال به قد خاضوا فيه وتكلموا فى مسائله وصنفوا فى ذلك، وأشهرهم أبو حنيفة، حيث صنف كتاب الفقه الأكبر وكتاب العالم والمتعلم اللذين صرح فيهما بأكثرِ مباحث علم الكلام[3]

والنتيجة أن هذا العلم لما كان يقوم بهذا الدور الذى لا غنى للإسلام عنه كان الاشتغال به ضرورة لا تنكر لاسيما وأنه قد ورد فى السمع ما يدل على وجوب البيان على العلماء[4].

ثانيا خصوم الكلام:

أما خصـوم علم الكلام، فيمثلهم كثير من الفقهاء والمحدثين ومن ساروا سيرة السلف ونهجهم ونصروا طريقهم، ينكرون عليه أشد النكير ويوجهون إليه سهام النقد وينهون عن الخوض فيه والاشتغال به ويقدمون على ذلك عديدًا من الأدلة فى أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن المتكلمين يعتمدون فى أدلتهم على طريقة القياس أو الاستقراء أو الاستدلال على انتفاء المدلول لانتفاء دليله أو الجدل، وهى كلها طرق لا تؤدى إلى اليقين[5].

أما طريقة القياس: فلا تفيد فى الإلهيات، أن الله سبحانه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[6]، فلا

---

(١) انظر الرازى: مفاتيح الغيب ١/ ٣٠٨

(٢) انظر طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ٢/ ١٦١

(٣) السابق ٢/ ١٥٩، ١٦١

(٤) السابق ٢/ ١٦٢

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ٢/ ١٣٢، ١٣٣

(٦) سورة الشورى آية ١١

يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز – كما يقول ابن تيمية: " أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوى أفرادها"[١].

ولذلك يقول ابن تيمية بأنه " لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكملة مثل هذه الأقيسة فى المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين وغلب عليهم – بعد التناهى – الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها"[٢].

أما طريقة الاستقراء: فقد بين الآمدى فساد الاستدلال بها فى المباحث الإلهية، كما فعل ذلك بالنسبة لطريقة الاستدلال على انتفاء المدلول لانتفاء دليله، وهى الطريقة التى أثبت الإمام الغزالى بطلانها فى قوله:

" أما ترى أن صحة الصلاة يلزمها لا محالة كون المصلى متطهرا، فلا جرم يصح أن تقول: إن كانت صلاة زيد صحيحة فهو متطهر، ومعلوم أنه غير متطهر وهى نفس اللازم فلزم منه أن صلاته غير صحيحة وهو نفس الملزوم، وكذلك إن قلت ومعلوم أن صلاته صحيحة، وهذا وجود الملزوم، فليزم منه أنه متطهر وهو وجود اللازم، أما إن قلت ومعلوم أنه متطهر ، فليزم منه أن صلاته صحيحة فهذا خطأ، لأنه ربما بطلت صلاته بعلة أخرى، فهذا وجود اللازم ولم يدل عليه وجود الملزوم، وكذلك إن قلت ومعلوم أن صلاته ليست بصحيحة، فهو إذن كان غير متطهر، وهذا خطأ غير لازم، لأنه يجوز أن يكون عدم صحة الصلاة لفقدان شرط سوى الطهارة، فهذا نفس الملزوم، ولم يدل على نفس اللازم"[٣].

أما طريقة الجدل: فهى تعتمد على مسلمات الخصم وتتسم بالتدقيق وتعديد الاحتمالات والفروض وتهدف أساسا – فى الجدل الفاسد والمذموم – إلى التغلب على الخصم، فهى أكثر الطرق السابقة تعرضا للنقد، بل إنها – وكما يرى أستاذنا د.السيد رزق الحجر[٤] كانت السبب المباشر فى جلب العدواة إلى علم الكلام بما أنتجت من خصومات وخلافات.

---

(١) ابن تيمية: موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ومحمد الفقى ١/ ١٤١، ١٤٢ مطبعة السنة المحمدية مصر عام ١٩٥٢م.

(٢) السابق ١/ ١٤، ١٥

(٣) الغزالى: القسطاس المستقيم ص ٣٩، ٤٠ والتفتازانى: شرح العقائد النسفية ٥١

(٤) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير وآراءه الكلامية ص ١٢٥ وما بعدها.

وممن نقدها ابن حزم فى قوله: " فإن تعلق المرء بما يقول خصمه ضعف، وإنما يلزم المرء أن يخلص قوله مجردا لا أسوة له فى تناقض خصمه، بل لعل خصمه لا يقول ذلك"[1].

وقد أشار ابن الوزير إلى أن من أسباب فساد الأدلة الكلامية اعتماد المتكلمين فيها على مقدمات مختلف فيها، ولما كان شروط المقدمات ~أن تكون حلية غير مشكلو فيها، وكانت الأدلة الكلامية قائمة على مقدمات مشكوك فيها مختلف عليها،كان ضروريا أن تأتى النتائج محلا للشك وكثرة الخلاف"[2].

الوجه الثانى: ويتعلق بالنتائج والآثار التى ترتبت على الاشتغال بعلم الكلام. وأهم هذه الآثار ما حدث من اختلاف المتكلمين فيما بينهم، مما فرق الأمة شيعا وأحزابا، يرمى بعضها بعضا بالكفر والضلال، ولذلك نعى ابن رشد على المتكلمين ما وقع بينهم من خلاف، وبين أن سببه ما عرض لهم من الضلال عن فهم مقاصد الشريعة. وذكر أن من طبيعة المتكلمين وأصنافهم المختلفة أن "كل واحد منهم يرى أنه على الشريعة الأولى وأن من خالفه إما مبتدع وإما كافر مستباح الدم والمال، وهذا كله عدول عن مقصد الشارع"[3].

كذلك يصف الغزالى أتباع المذاهب الكلامية بأن دارستهم كثيرا ما تنتهى "إلى نوع من التعصب وسوء الفهم" لكل من يخالف رأيهم، فتطفئ لديهم جذوة التفكير ويغلق باب الاجتهاد... وأكثر من ذلك ، فإن هؤلاء المقلدين قد يرون فى مخالفة مذهبهم نوعا من الكفر الصريح، وهكذا يفتح باب التكفير على مصراعيه ما دام المقلد يمتلك معيارا أو مقياسا يفاضل به بين آراء الباحثين فى العقائد[4]. ولعل رسالة إلجام العوام عن علم الكلام للغزالى دليلٌ على موقفه من أصحاب هذه المذاهب.

الوجه الثالث: إن القرآن الكريم قد اشتمل على البراهين العقلية على أصول الدين، فإذا ثبت ذلك وثبت معه أن البراهين العقلية الواردة فى القرآن خير من أدلة المتكلمين ولا تثير بين المسلمين ما أثارته الأخيرة من خلاف وشتات وتكفير للمسلمين، إذا ثبت هذا، صح المنع من الاشتغال بهذا العلم ودلائله.

---

(١) ابن حزم الفصل ١/ ٢٠

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١

(٣) ابن رشد مناهج الأدلة ص ١٣٤ الأنجلو المصرية القاهرة عام ١٩٦٩م

(٤) د. محمود قاسم: دراسات فى الفلسفة الإسلامية ص ١٧٢، ١٧٣

وقد أكد الغزالى على أن الأدلة القرآنية أكثر إقناعا من غيرها وأنها لذلك أكثر فائدة حيث تصلح للعامة ولأهل المعرفة اليقينية فى آن واحد. فالأدلة القرآنية فيما يرى الغزالى كالماء الذى ينتفع به الصبى الرضيع والرجل القوى وسائر الأدلة كالأطعمة التى ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينتفع بها الصبى أصلا" فمن الجلى أن من قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدر، كما قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [1] وأن التدبير لا ينتظم فى دار واحدة بمديرين فكيف ينتظم فى كل العالم؟ وأن من خلق علم كما قال تعالى ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [2].

" فهذه الأدلة تجرى للعوام مجرى الماء الذى جعل منه الله كل شئ حيا، وما أحدثه المتكلمون وراء ذلك من تنقير وسؤال وتوجيه وإشكال ثم اشتغال بحله فهو بدعة، وضرورة فى حق أكثر الخلق ظاهر ينبغى أن يتوقى[3]". والذى يريد أن يستفيد لا يغفل مصنف الإمام الغزالى ميزان العمل.

وهذا الذى أكده الغزالى أيده ابن رشد، فعنده أن الشرع قد اشتمل على جميع أنحاء طرق التصديق وأنحاء طرق التصور، وأن أكثر الطرق المصرح بها فى الشريعة هى الطرق المشتركة للأكثرين فى وقوع التصور والتصديق[4].

وقد أفاض ابن تيمية فى بيان هذه النقطة كثيرا وتتبع المسائل الأصولية وناقش أدلتها القرآنية وما أستدل به المتكلمون عليها من أدلتهم، وأنتهى إلى أن القرآن الكريم والحكمة النبوية فيهما عامة أصول الدين من المسائل والدلائل، وأن نهاية ما ذكره المتكلمون من ذلك فى جاء القرآن خلاصته على أحسن وجه[5].

الوجه الرابع: أن الاشتغال بعلم الكلام بدعة

وما دام كذلك فإنه لا يجوز الاشتغال به والدليل على ذلك ما يلى: ما جاء فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، من النهى عن التكلف والجدال. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [6] وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ

---

(١) سورة الروم آية ٢٧

(٢) سورة الملك آية ١٤

(٣) الغزالى: إلجام العوام عن علم الكلام ص٨٨، ٨٩

(٤) ابن رشد: فصل المقال ص ١٩.

(٥) انظر ابن تيمية: موافقة صريح لصحيح المنقول ص ١٤ - ٢٠ ومجموع الفتاوى جـ ١/ ٣٧٢ - ٣٧٧

(٦) سورة الزخرف آية ٥٨

﴿يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦ﴾[1] وأمثال ذلك كثير.

ومن السنة النبوية[2] ما روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ "العلم ثلاثة فما سوى ذلك فهو فضل، آية محكمة، أو سنة قائمة أو فريضة عادلة "، وقال فيه عبد الله بن عروة: الفريضة العادلة ما اتفق عليه المسلمون، ومن ذلك حديث عائشة رضى الله عنها قالت: "قال ﷺ من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" أخرجه الشيخان[3].

ومنه حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ: "إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم" وحديث أبى إمامة رضى الله عنه عن النبى ﷺ: "ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا رسول الله "ما ضربوه لك إلا جدلا".

وقد أورد الهروى الأنصارى فى كتابه "ذم الكلام الكثير" من هذه الأخبار، ونقل عنه السيوطى من ذلك ما يكفى ويشفى فى هذا الباب[4].

وهنالك الكثير من الآثار المروية عن النبى ﷺ وصحابته وعن سلف الأمة وأئمتها يفيد النهى عن الجدل والمراء، والنهى عن التفرق والاختلاف، والنهى عن الجدل فى القرآن وعن الجدل فى القدر خاصة، وكل ذلك يدل على أن علم الكلام بدعة[5].

ولهذا نجد الإمام أبا حنيفة ينص على أن " المتقدمين من أصحاب النبى ﷺ، والتابعين

---

(١) سورة الأنعام آية ٦٨

(٢) السنة عند المحدثين: ما أثر عن النبى ﷺ من قول أو عمل أو تقرير، أو صفة خلقية،أو سيرة، أكان ذلك قبل البعثة، أم بعدها. إذ غرضهم معرفة ما كان عليه النبى ﷺ، فى أقواله كلها، سواء أفاد حكما شرعيا أم لم يفد. (انظر مصطفى السباعى: السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ص ٤٧ بيروت عام ١٩٧٨) والسنة عند الأصوليين: ما نقل عن النبى، ﷺ، من قول ، أو فعل ، أو تقرير، حيث إنهم عنوا بمصادر التشريع ومناهج استنباط الأحكام وأخذها من النصوص، ولذلك يطلقون عليها أسم "الدليل" (انظر حاشية التفتازانى ٢/ ٢٢ تصحيح شعبان محمد إسماعيل بيروت عام ١٩٨٤

(٣) البخارى: صحيح البخارى ٣/ ١٦٠ ومسلم: صحيح مسلم ١٢/ ١٦

(٤) انظر الهروى الأنصارى: ذم الكلام، السيوطى: صون المنطق ص ٣٣ وما بعدها والرازى: مفاتيح الغيب ١/ ٣٠٨ وابن تيمية: مجموع الفتاوى ١/ ٣٨١

(٥) الغزالى: إحياء علوم الدين ١/ ١٦٤

وأتباعهم لم يكن يفوتهم شئ مما ندركه نحن... ثم لم يتهيأوا فيه متنازعين ولا مجادلين، ولم يخوضوا فيه، بل أمسكوا عن ذلك ونهوا عنه أشد النهى"[1].

إضافة إلى أن الله تعالى قد أتم لنبيه الدين ،أنه ﷺ بَلّغَهُ البلاغ المبين وبين أصول الدين بيانا شافيا، وهذه الحقيقة قد قررها وأكدها كثير من علماء الأمة كابن تيمية وأصحابه، وصاحبنا ابن الوزير الذى تأثر هنا بابن تيمية الذى يقول:

" وقد أوجب الله على نبيه ﷺ البلاغ المبين وانزل عيه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليه، فلابد أن كون خطابه وبيانه وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره، فكيف يكون مع هذا لم يبين الحق، بل بينه من قامت الأدلة الكثيرة على جهله أو نقص علمه وعقله؟"[2].

ثالثا: موقف ابن الوزير من علم الكلام:

والقارئ لمؤلفات ابن الوزير يدرك على الفور كراهته وذمه لتلك الأدلة الكلامية التى أتى بها المتكلمون، لا المسائل التى اعتبرها الشرع أصولا للدين والتى تمثل موضوع علم الكلام، ولذلك يقول: "ليس القصد بهذا إنكار صحة علم الكلام، فإن فيه ما يعلم صحته بالضرورة، وإنما فيه إنكار اعتماد الأنبياء ومن عاصرهم من المؤمنين على أدلة الكلام الملخصة، وبيان أن الذى كانوا يكفى المسلمين"[3].

ولذلك كان نقد ابن الوزير موجها إلى المتكلمين وطرائقهم لا إلى الكلام نفسه، ومن هنا ينحصر نقده فى الموضوعات التالية:

١- نقد المتكلمين.

٢- بيان بطلان الأسس التى أدت إلى نشأة البدع فى الإسلام.

٣- تأويل نصوص السمع.

٤- مدى الحاجة إلى علم الكلام.

---

(١) طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ٢/ ١٥٣ - ١٥٤

(٢) ابن تيمية: موافقه صحيح المنقول ١/ ١٠، ١١ ومجموع الفتاوى ١/ ٣٧٣

(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥٦ المطبعة السلفية القاهرة عام ١٣٤٩هـ.

١ـ نقد ابن الوزير للمتكلمين

إضافة إلى المطاعن التى يوردها خصوم علم الكلام عليه، رأى ابن الوزير أن هناك كثيرًا من الأخطاء المنهجية التى وقع فيها المتكلمون، وأدت إلى اختلافهم الشديد:

١ - أنهم قد خاضوا فى عقائدهم الخلافية معتمدين - غالبا - على الخوض فى مقدمات لتلك العقائد، وجميع هذه المقدمات مختلف فيها أشد الاختلاف بين أكياس العالم وفحول علم المعقولات، ولذلك تكون النتائج المستخلصة منها محل اختلاف كبير.

لأنه " من شروط المقدمات أن تكون أجلى، وألا تكون بالشك والاختلاف أولى، فلينظر بإنصاف ما كان من أهل النظر من علماء الكلام فى تلك القواعد الدقيقة والمباحث العميقة والمعارضات والمناقشات اللطيفة فى أحكام القدم ومتى يصح من الله تعالى إيجاد الحوادث وما لزم كل خائض فى ذلك حتى التزم بعض شيوخ الكلام نفى القدرة على تقديم الخلق على وقته، وبعضهم قال إن الحوادث لا نهاية لها فى الابتداء كما لا نهاية لها فى الانتهاء... فعلى قدر ما فى تلك القواعد من الشكوك والاحتمالات تعرف ضعف ما تفرع عنها"[(١)].

٢ - أنهم جدوا فى البحث عما لا يُدرك "فبحثوا أمورا لا يوصل البحث عنها إلى يقين ولا إلى الوفاق، وهى مع ذلك لم تظهر للخوض فيها - مع طوله - ثمرة نافعة، لا باليقين صادعة، ولا لافتراق جامع ولا روى عن أحد من الأنبياء عليهم السلام، ولا صح عن أحد من السلف الكرام"[(٢)].

٣ - إن المتكلمين كثيرا ما استدلوا على معارف واضحة الجلية بأدلة دقيقة خفية، مما أدى إلى مفاسد كثيرة، منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليفه المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك أو تأثيمه، ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفى أمثاله.

وهذا واضح فى موقف البهاشمة فى الاستدلال على وجود الله تعالى، فهو لا يرتضون الاستدلال على وجوده بما هو معلوم بالفطرة بالضرورة، أن سبحانه أوجد الموجودات

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠، ١١

(٢) المصدر نفسه ص ٤، ٥

وخلق العوالم ودبّرها، ويذهبون إلى أننا بعد العلم بذلك كله نشك فيما إذا كان سبحانه وتعالى موجودا أو معدوما، ونحتاج لإثبات وجوده إلى النظر الدقيق" وغفلوا عن كون وجود الخالق القيوم بخلقه أقوى فى التعريف بوجوده من الدليل الذى يتكلفونه على ذلك فى فطر العقلاء، وأنه إن أمكن الشك فى هذه الفطرة فى دليلهم عليها، إذا لا يمكن أن يكون أقوى منها بل هو أخفى بغير شك"(١)

٤- إن الكثير من المتكلمين تركوا الاعتماد على تعلم الحق من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ذلك الكتاب ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ (٢).

وفيه معايير الحق وموازين الصدق ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ (٣) .. فترك الأكثرون الاعتماد عليه... وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التى لا تتضح، والسير فى الطريق التى لا توصل، والوزن بالموازين التى لم ينزلها الله تعالى ولا علمتها رسله ولا اجتمعت عليها عقول العقلاء"....

ولذلك ينعى عليهم فقدانهم المعيار الواضح بقوله: "ومن خرج عن ذلك كله فمن أين له الوضوح حتى يمكن أن يكون له ميزان يميز له الحق من الباطل عند الدقة والخفاء والاختلاف الشديد"(٤). ومن هنا يجب الاتباع(٥)، لا الابتداع.

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١، ١٢

(٢) سورة فصلت آية ٤٢

(٣) سورة الشورى آية ١٧.

(٤) السابق ص ١٤ وترجيح أساليب القرآن ص ص ٨

(٥) وينبغى التميز بين لفظى التقليد والاتباع، فالتقليد هو قول الغير بلا حجة، أما الاتباع فإنه السير على منهاج رسول الله ﷺ بعد قيام الأدلة: على نبوته، المنقولة إلينا بواسطة أهل الإتقان والثقات وما لا يعد كثرة من المعجزات والبراهين والدلالات، وأهملوا تعليمهم الدلائل وتعليمهم كيفية حل الشبه، ولو فعلوا لنقل إلينا تصانيفهم كما نقل إلينا كتب الفلاسفة والمتكلمين من علماء المسلمين.
ويذهب ابن الوزير إلى أبعد من هذا فيرى أنه لا ينقل أن اثنين اختلفا فى شئ قط، ولا كذب أحدهما الآخر ولا غلطه ولا خطأه، ولو كانوا اكتسبوا ذلك بالنظر لقضت العادة باختلافهم كما اشتد الاختلاف بين الفلاسفة والمتكلمين، فإن كثيرا منهم قد تفردوا بمقالات حتى قيل اجتماع العلماء فى النظريات محال. ويضيف إلى ذلك دليلا آخر، هو انقطاع الأذكياء فى تحصيل الكلام، دقيقه وجليله، مستفيدا بما انتهى إليه الرازى معترفًا بالقصور عن بلوغ غايته ومنتهاها فقرر فى وصيته التى مات عليها "ولقد اجتزت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوى الفائدة التى وجدتها فى القرآن العظيم " ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥٥ ود.مصطفى حلمى: منهج علماء الحديث والسنة ص ٧٤، ٧٥ الإسكندرية عام ١٩٨٢م

٥- إن المتكلمين - بسبب اختلافهم - قد رمى بعضهم بعضا بالكفر، ومع ما فى تكفير المخطئ فى هذه الدقائق من مفاسد ومخاطر على الدين، فإنه قد أدى إلى مفسدة فى العلم ذاته، وهى عدم جرأة الناظر على المخالفة، خوف أن تلصق به تهمة الكفر، فقد صارت المخالفة كالردة فى الدين، ولولا ذلك لاتضح كثير من الدقائق " فلما كفروا المخالف كتم بعضهم المخالفة وتكلف بعضهم الموافقة بالتأويل البعيد وفسد الأكثرون"[١].

٢ـ منشأ البدع فى الإسلام:

ويرى ابن الوزير أن منشأ البدع فى الإسلام يرجع إلى أمرين واضح بطلانهما.

أحدهما: الزيادة فى الدين بإثبات ما لم يذكره الله ورسوله من مهمات الدين الواجبة.

وثانيهما: النقص فى الدين بنفى بعض ما ذكره الله تعالى ورسله بالتأويل الباطل أو بالتصرف فى الدين بالعبارات المبتدعة.

أ- الزيادة فى الدين: تمثل الزيادة فى الدين بدعة، وقد نهى الإسلام عن الإبتداع فى الدين والبدعة ضد السنة. وفاعل البدعة يسمى مبتدعا، والفعل مبتدعا.

وفى صحيح مسلم عن جابر مرفوعا".. وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة"[٢] ومعلوم شرعا أن كل بدعة ضلالة و"من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"[٣]. وهناك الكثير من الأحاديث التى تنهى عن الابتداع فى الدين.

وقد أفاض ابن الوزير فى قضية الابتداع فى الدين ومنشئه ومرجعه، بل فصَّل القول فيه بدقة تبين أن منشأ معظم البدع التى تسربت إلى أهل الإسلام كلها ترجع إلى أمرين واضح بطلانهما، أحدهما: الزيادة فى الدين بإثبات ما لم يذكره الله ورسله من مهمات الدين الواجبة.

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥ والبرهان القاطع ص ٥٥، ٥٦ وما بعدها وانظر د. مصطفى حلمى: قواعد المنهج السلفى ص ٨٢، ٨٣ دار الدعوة ط٢ مصر عام ١٩٨٤م.

(٢) مسلم ج٢ كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطب ص ٥٩٢. والابتداع فى الدين صنفت فيه مؤلفات عديدة كالاعتصام للشاطبى، وتلبيس إبليس لأبن الجوزى، والسنن والمبتدعات للشقيرى، وبيان تلبيس الجهمية فى بدعهم الكلامية لابن تيمية الذى فندها وردها بالبراهين النقلية والعقلية.

(٣) متفق عليه من حديث عائشة رضى الله عنها - البخارى ج٣ كتاب البيوع. ومسلم ج٣ كتاب الأقضية. وسنن ابن ماجة ج١ المقدمة ص٧.

وثانيهما: النقص منه بنفى بعض ما ذكره الله ورسله بالتأويل الباطل[1] ويلحق بهما التصرف فى الدين بالعبارات المبتدعة بعد رسول الله ﷺ.

والزيادة فى الدين أنواع:

١- رفع المظنون من العقليات أو الشرعيات إلى مرتبة العلوم وهذا حرام بالإجماع، كما حكاه ابن الوزير، وإنما يختلف الناس فى التفطن لأسباب[2] منها:

أ- هل الأدلة العقلية الموجبة للتأويل قطعية أم لا؟

ب- ومنها أنهم أسرفوا فى التقصير فى علم السمع.

جـ- ومنها أن طائفة من أهل السمع أتقنوه، ثم نازعوا علماء المعقولات المقصرين فى السمع، فى نفى الشفاعة للموحدين، ونفى الرجاء للمذنبين، وإيجاب خلودهم فى النار مع المشركين، فظن أولئك الذين أتقنوا ما علموا من السمع أن العلوم العقلية معارضة للسمع الحق فى ذلك، لشبهة أن معارضيهم يدعون التحقيق فى المعقولات، فعادوا علم المعقولات وأهله، وظنوا أن النظر فيه يستلزم البدعة لا محالة. ولو نظروا بعين التحقيق لعلموا أن خصومهم إنما أتوا من التقصير فى علم السمع وإقلال البحث عنه، وما شابوا به جدالهم من المعقولات، فإنهم ادعوا على العقل ما هو برئ منه.

٢- أن يُدخِل فى الدين ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، وعهد أصحابه -رضى الله عنهم- مثل القول بأنه لا موجود إلا الله كما هو قول الاتحادية[3]. وأنه لا فاعلَ ولا قادر إلا الله كالجبرية، وكالقول بأن لله صفة لم ترد فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله، ولا هى من أسمائه الحسنى، وأن معرفة هذه الصفة المخترع اسم لها واجبة، وهى الصفة الأخص عند بعض المعتزلة، فيسمونها أيضا صفة المخالفة، وأنها المؤثر فى سائر صفات الكمال الذاتية الأربع، وهى كونه حيا، قديما، قادرا، عالما، لا بعلم، وقدرة

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق على الخلق ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) راجع تفاصيل الأسباب فى الصور الأربع التى ذكرها فى كتابة إيثار الحق ص ١١٧، ١١٨

(٣) نسبة إلى القول بالاتحاد وهو قول بوحدة الوجود أن كما يقول ذلك أهل الوحدة كابن عربى وبن سبعين وغيرهم من غلاة الصوفية.

وحياة، هى صفات قديمة، ومعان قائمة به، عللوا ذلك بأنه لو شاركته الصفات فى القدم الذى هو أخص أوصافه لشاركته فى الإلهية[1].

أما عند أهل السنة فالصفة الأخص مثل كونه تعالى رب العالمين، وأنه بكل شئ عليم، وأنه على كل شئ قدير، وغير ذلك مما لا يجوز أن يتصف به غيره سبحانه وتعالى. كذلك ما انفردت به الأشعرية من دوام وصف الله تعالى بالكلام ووجود ذلك فى القدم والأبد وجعله مثل صفة العلم وهو خلاف ما ورد به الشرع، فالشرع ورد بأن الله متكلم، وأنه كلم موسى تكليما، ونحو ذلك، فما زاد عن هذا فهو فى نظر ابن الوزير، بدعة فى الدين قد أدت إلى التفرق المنهيِّ عنه.

٣- ذب فى الدين عمدا، وهو كما قال ابن الوزير " يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسير والتواريخ، ولا يتوقف على نقدهم فيه بحيث لا يفرق بين ما يتواتر عند أهل التحقيق وبين ما يزوره غيرهم[2].

أما علاجه عند ابن الوزير " وليس له دواء إلا إتقان هذا الفن والرسوخ فيه، وعدم المعارضة لأهله بمجرد الدعاوى الفارغة، وهو علم صعب يحتاج إلى طول المدة ومعرفة علوم الحديث[3].

أما السبب الرئيس للزيادة فى الدين فى نظر ابن الوزير فيمكن إجماله فيما يلى:

"تجويز خلو كتب الله وسنن رسله الكرام – عليهم الصلاة والسلام – عن بيان بعض مهمات الدين اكتفاء بدرك العقول لها، ولو بالنظر الدقيق ليكون ثبوتها بعد رسول الله ﷺ، بطريق النظر العقلى، هذا مذهب أهل الكلام ومذهب أهل الأثر أنه ممنوع"[4] لعدة أوجه منها:

١- قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾[5]. والقول بوجوب ما أوجبه أهل الكلام يلزم منه أنه بقى أهم الدين من

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٣، ١٠٤

(٢) ابن الوزير: السابق ص ١٢٨.

(٣) السابق ص ١٢٨، ١٢٩

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧

(٥) سورة المائدة آية ٣

تقرير القواعد التى يجب بها تأويل السمع على التفصيل فى آيات الصفات وكثير من الأسماء الحسنى. وهذا يتناقض مع مدلول الآية الكريمة السابقة.

٢- أن الزيادة فى الشريعة لما لا يدركه العقل لا تجوز اتفاق، وإنما النزاع فيما تدركه العقول مثل نفى الولد عن الله تعالى ونفى الثانى، وأمثال هذه الأمور لم يخل السمع ببيانها.

فقد أجمع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد معرفة أدلة التوحيد من غير ظن أو تقليد وإذا كان المتكلم ينظر فى كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد، فإن القرآن العظيم هو الذى تعلم منه المتكلمون النظر، لكنهم غالوا فى النظر ولم يقتصروا على القدر النافع المذكور فى كتاب الله تعالى[١].

٣- قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾[٢] ولا معنى للإرسال" إلا البيان وإلا صح أن يرسل الله رسولا أبكم غير ناطق... وقد نص الله تعالى على أنه أرسل كل رسول بلسان قومه ليتم لهم البيان"[٣]، يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[٤].

٤- إن الله وصف القرآن بأنه تبيان لكل شئ فقال: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[٥] وقال تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾[٦].

وفى هذا دلالة على أن القرآن الكريم لم يترك شيئا من مهمات الدين الاعتقادية، وإن كانت عقلية ويدخل فيه ما بيَّنه النبى ﷺ: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[٧]. وقال للنبى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[٨] وهذا بيان جملى. أما الفروع العملية فيرى ابن الوزير "أنه لا حرج فى الخوض فيها بالظنون بالنص والإجماع"[٩].

---

(١) ابن الوزير ترجيح أساليب القرآن ص ١٠٧، ١٠٨

(٢) سورة الإسراء آية ١٥

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٩

(٤) سورة إبراهيم آية ٤

(٥) سورة النحل آية ٨٩

(٦) سورة الأنعام آية ٣٨

(٧) سورة الحشر آية ٧

(٨) سورة النحل آية ٤٤

(٩) إيثار الحق ص ١٠٩، ١١١ وترجيح أساليب القرآن ص ١٧

٥-الإجماع على تحريم البدعى فى الدين، وما زال الصحابة والتابعون لهم بإحسان يحذرون من ذلك وقد قامت الحجة بموافقة المتكلمين والغلاة على ذلك فى الجملة حتى رمى بعض المتكلمين بعضًا بذلك كما يقول ابن الوزير: " عند الضجر من الخوض فى المباحث الشنيعة".

٦- قوله ﷺ فى الصحيحين "دعونى ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم"[١]، وفى هذا المعنى أحاديث جمة مجموعها كما يقول ابن الوزير " تفيد العلم بأن الشرع ورد بحصر الواجبات والمحرمات ،إن السؤال عما لم يرد به حرام"[٢].

٧- إن الدين قد جاء به الرسول ﷺ وفرغ منه ولم يبق بعد تصديقه به بدلالة المعجزات الباهرات إلا اتباع الدين المعلوم، الذى جاء به لاستنباطه بدقيق النظر، كما صنع الفلاسفة الذين لم يتبعوا الرسل.

وعلى هذا درج السلف، ولذلك قال مالك: "أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا لجدله ما أنزل الله على محمد ﷺ. ولو كان الدين مأخوذا من النظر لكنا قبل النظر غير عالمين ما هو دين الإسلام وإنما نخترعه نحن، وهذا باطل ضرورة. كما أن الأمة أجمعت على تكفير من خالف الدين المعلوم بالضرورة، فلو كان الدين مستنبطا بالنظر لم يكن جَاحِدُه كافر[٣].

٨- إن العقول بريئة مما ادعوا عليها من معرفة وجوب ما لم يرد به كتاب الله تعالى ومن معرفة صحة ما يناقض القرآن الكريم، فقد وضح للمحققين من نظار العقلاء وأذكيائهم أنه لا تعارض بين صحيح السمع وصحيح العقل، وأن أصل البدع كلها يوهم التعارض بينهما[٤].

---

(١) متفق عليه البخارى جـ٨ كتاب الاعتصاب باب الإقتداء بسنة رسول الله ﷺ ص١٤١ مسلم واللفظ له جـ٢ كتاب الحج باب فرض الحج مرة فى العمر.

(٢) ابن الوزير: العواصم ص١١٥

(٣) ابن الوزير: العواصم ج٢ الوهم الخامس عشر.

(٤) السابق ص١١٦، ١١٧ وانظر د. رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص ١٤٢، ١٥٠

٩- إن الله – سبحانه – قد أمر بالتحاكم عند النزاع إلى الله ورسوله فى عدة مواضع من القرآن لا فى الأحكام الفرعية العملية فقط، بل فى جميع المجالات، والاعتقادات أولى، إذ الفروع الفقهية مجال الاجتهاد فيها واسع، ولا يقال للمخطئ فيها كافرا، وإنما سمعنا التكفير فى الخطأ بين أهل الكلام الخائضين فى أصول الدين.

وقد نفى الله – تعالى – الإيمان عن المعرضين عن ذلك بقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ ولم يكتف بذلك بل لابد من الإذعان والقبول ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [(١)].

يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [(٢)].

النقص فى الدين وأسبابه:

وقد وضحه ابن الوزير بقوله: أنه رد حقائق النصوص والظاهر إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل إلا مجرد التقليد لبعض أهل الكلام فى قواعد لم يتفقوا عليها..." [(٣)].

وقد أطال ابن الوزير فى هذا المقام، ونختصر بعض أقواله فيما يأتى:

١- القرامطة فى تأويل الأسماء الحسنى كلها ونفيها عن الله – تعالى – كما يزعمون، على سبيل التنزيه له عنها، وتحقيق التوحيد بذلك، وزعموا أن إطلاقها عليه يقتضى التشبيه، وهذا غلو شديد، بل بالغوا حتى قالوا إنه لا يقال: أنه موجود ولا معدوم، وأن المراد بها إمام الزمان عندهم. وهذا متواتر عنهم.

وكل مسلم يعلم أن هذا كفر صريح، وأن ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف المذكور فى قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [(٤)]. أى أهل القرية وأهل العير كذا قرره ابن الوزير [(٥)].

---

(١) سورة النساء آية ٦٥

(٢) سورة النساء آية ٥٩

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٠

(٤) سورة يوسف آية ٨٣

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٠

٢- طريقة بعض المتكلمين فى تأويل بعض أسماء الله الحسنى وصفاته العُلْيا، وردها إلى المجاز كالرحمة والرحيم، والسميع والبصير والحكيم، فقد عظمت الشناعة فى إنكار حقيقتها والتمدح بها حين وافق ذلك مذهب القرامطة الباطنية وأسلافهم من المشركين، خاصة وأن الله تعالى عظم اسمه الشريف حيث قال: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1].

أما السنة الصحيحة فكثيرة شواهدها ففى حديث سلمان الفارسى رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ" إن لله مائة رحمة فمنها رحمة بها يتراحم الخلق بينهم، وتسعة وتسعون ليوم القيامة"[2] وحديث أبى هريرة أيضا مرفوع: "إن رحمتى تغلب غضبى" وفى روايه" سبقت غضبى"[3].

٣- التصرف فى عبارات الكتاب والسنة بالعبارات المبتدعة: يقرر ابن الوزير أنه قد تفاحش الأمر فى التصرف فى عبارات الكتاب والسنة، بظن المترادف واعتقاده من غير يقين، والاختلاف فى معانى كتاب الله تعالى، ورواية ما قال الله ورسوله بالمعنى. قد أدى ذلك إلى الحرام المنصوص..

ويرى باحث معاصر[4] أن تشدد ابن الوزير هنا يحمل على قاعدته المعروفة وهى الأخذ بالأحوط فى الدين، وهذه القاعدة التى التزمها، لاشك أنها مأمونة الخطر الناتج عن التصرف فى عبارات الكتاب والسنة الواضحة، لاسيما إذا كانت فى باب الأسماء والصفات التى لم يؤثر الخوض فيها عن السلف الصالح، لا بطريقة التأويل إلى المؤدى إلى التعطيل، ولا بالتشبيه المؤدى إلى مماثلة المخلوق، ولا بطريقة المقدمات والنتائج.

وإذا اعترض البعض على ابن الوزير فى مؤلفاته لاسيما "العواصم والقواصم" و"الروض الباسم" أنه قد خاض فى التأويل بتبديل عبارات الكتاب والسنة فى حديث

---

(١) سورة الإسراء آية ١١٠

(٢) مسلم ج٤ كتاب التوبة باب فى سعة رحمة الله، وسنن ابن ماجة من حديث أبى سعيد الخدرى ج٢ ص ١٤٣٥

(٣) متفق عليه البخارى ج٨ كتاب التوحيد، ومسلم ج٤ كتاب التوبة وابن ماجة ج٢ كتاب الزهد ص ١٤٣٥

(٤) د.على بن على بن جابر الحربى: ابن الوزير وآرؤه الاعتقادية ص ٥٨٣

الشفاعة الطويل وفيه ذكر المجيء والرجل والقدم والرؤية وغير ذلك، فإن ذلك في الحقيقة ليس إلا من باب الجدل المبنى على مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الناس أو الخصم، والغرض منه – كما هو معروف على إلزام الخصم وإفحامه، وإقناع القاصر عن درجة البرهان، سواء كانت المقدمات والنتائج حقيةً أم باطلة بخلاف ما قرره ابن الوزير هنا فى كتابه "إيثار الحق على الخلق" فإنه المختار عنده بدليل أنه شدد النكير على من يخالف هذا المنهج[1] إضافة إلى أنه من آخر الكتب التى كتبها فى حياته.

أما الأسباب: الزيادة والنقص فى الدين:

وهما منشأ معظم البدع، فأصلان عقلى وسمعى: الأول بسبب "الخوض فيما لا تدركه العقول من الخفيات التى أعرض عنها السلف، نحو ما عرض للبراهمة الذين حكموا برد النوبات من إيجاب أمور سكت الشرع عن بعضها ونهى عن بعضها واستقباح أمور ورد الشرع بتحسينها؛ ولكنهم خالفوا البراهمة فى أنهم صدقوا قواعد الشرع فى الجملة، وصدقوا هذه القوادح فى تفاصيل الشرع، وراموا الجمع بينهما، فوقعوا لذلك فى أشياء واهية.. ولزمهم ما التزموا من أن رسل الله قصروا فى البيان عمدا امتحانا للمكلفين وتعريضا للعلماء الراسخين للثواب العظيم فى التأويل لكلام رب العالمين"[2].

ومن هنا علينا-فى نظر ابن الوزير-أن نعتقد أن الحق فى تلك القوادح التفصيلية هو فيما جاء من عند الله تعالى، بدليل المعجزات الباهرات، ونعلم أن للبصائر أوهاما فى الخفيات من الأحكام مثل ما ثبت للأبصار فى الخفيات من الأوهام،فلا نتبع فى الخفيات وهم البصائر،ولا وهم الأبصار، والجلى من المنقول والمعقول أولى بالاتباع، ورد ماخفى على العقول إليه، وننتفع بالجلى ونقف فيما دق ونصنع فى الانتفاع بالبصائر كما صنعنا فى الانتفاع بالأبصار، ولا نقف الجلى على الخفى، ولا نرجحه على الجلى، وبهذه الطريقة نكون قد أغلقنا منافذ يتسرب منه الاختلاف والابتداع فى الدين[3].

أما الثانى من هذه المنافذ الذى يتسرب منها الاختلاف والابتداع فى الدين تأويل

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥٠، ١٥٢.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٨٧

(٣) السابق ص ٧٨، ٨٨

المتشابه وهذا هو الذى لا يرضاه ابن الوزير، ومن هنا أكثر الكلام على قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ وقرر الوقف على لفظ الجلالة، كما قرر أن قوله تعال: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ جملة مستأنفة لا معطوفة كما يقول البعض، ذكر ذلك فى معرض الرد على المعتزلة الذين ادعوا العلم بتأويل المتشابه.

كما استدل بكلام ابن تيمية فى القاعدة الخامسة من التَّدْمُرِيَّة فى وجوه التأويل الثلاثة.

كما ذكر أدلة القائلين أيضا بأنهم يعلمون تأويل المتشابه ثم رد عليهم بأن الراسخين لا يعلمون تأويل المتشابه الذى هو مذهبه، بل معتقده من ستة أوجه أيدها باثنين وعشرين دليلا[1].

وسوف نتناول التأويل عن ابن الوزير فى مباحث لاحقه. وعامة فالدليل السمعى يجمل فى أن اختلاف المتكلمين فى أمرين:

أحدهما: معرفة المحكم والمتشابه أنفسهما والتميز بينهما حتى يرد المتشابه إلى المحكم.

ثانيهما: اختلافهم هل يعلمون تأويل المتشابه، ثم اختلافهم فى تأويله على تسليم أنهم عرفوه، وقد فصل ابن الوزير فى ذلك على ما سنرى من بعد[2].

أما علاج كل ذلك فى نظر ابن الوزير فيتخلص فى أمور:

١- الامتناع عن الكلام فى ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل، أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى، فالكلام فى ذلك من المتشابه الممنوع الذى لا يعلمه إلا الله تعالى﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[3] وقول تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[4] فإنما تتصور المخلوقات وما هو نحوها. وقد روى عنه نهيه عن التفكر فى ذات الله تعالى والأمر بالتفكر فى الآئه

وحاصل هذا الأمر أنه من التحكم بالنظر فى ذات الله – تعالى – وهو من المتشابه، والخوض فى ذلك من البدع المحرمة، فالعلم بكيفية الصفات غير حاصل لنا، إذ العلم

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ٢ ١٤١ – ١٦٧ وإيثار الحق ص ٨٨، ٨٩

(٢) إيثار الحق ص ٨٨، ٩٣

(٣) سورة طه آية ١١٠

(٤) سورة الشورى آية ١١

بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية الموصوف، فإذا امتنع العلم بكَيْفِيَّة الموصوف فكذلك كيفية الصفة[1].

ومن باب التفكر فى ذات الله، دخل كثير من البدع المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته، مثل قول البهاشمة من المعتزلة: "إن الله – تعالى عن قولهم – لا يعلم من ذاته غير ما يعلمون، وكذلك قول المشبهة والمعطلة على اختلاف أنواعهم؛ فالفريقان المشبهة والمعطلة إنما أتوا من تعاطى ما لا يعلمون، ولو أنهم سلكوا مسالك السلف فى الإيمان بما ورد من غير تشبيه لسلموا"[2].

٢- الامتناع عن الكلام فى سر القدر السابق فى الشرور:

فإنه من المتشابه الواضح تشابهه والمنع منه. وإذا كان الملائكة الكرام مع قربهم من الله تعالى قد تحيروا واستفسروا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فكان الجواب الجملى ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[3] فاعترفوا بما قرره عليهم من قصور علمهم وقالوا: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾[4] وإذا كفى الملائكة العلم الجملى كفى كثيرا من المسلمين.

وعامة يؤكد ابن الوزير أن الله تعالى لم يخلق الشر كونه شرا محضا، بل فيه من الخير الكامن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، بل لا يريده لكونه شرا قطعا، ومثل بأم الصبى التى ترى الحجامة شرا محضا، والغبى الذى يرى القصاص شرا محضا يقول:

والسر فى ذلك أن الله تعالى لا يريد الشر لكونه شرا قطعا، وإنما يريده وسيلة إلى الخير الراجح كما قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[5].

وقد جمع ابن الوزير فى " العواصم والقواصم" فى مسألة القدر كثير من الأقوال والردود، وعلى الرغم من نهيه عن الكلام فى سر القدر وسره، إلا أنه عالجه بإسهاب لا

---

(١) شيخ الإسلام فى مجموع فتاويه ج٦ ص ٣٩٩
(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٥، ٩٦ والعواصم والقواصم ج٢ ص الوهم ١٥
(٣) سورة البقرة آية ٣٠
(٤) سورة البقرة آية ٣٢
(٥) سورة البقرة آية ١٧٩

مزيد عليه فى الوهم الثامن والعشرين، تقصى البراهين فى الرد، على المعترض المعتزلى وغيره، وبلغت أحاديث وجوب الإيمان بالقدر اثنين وسبعين حديثا، وأحاديث صحته مائة وخمسة وخمسين حديثا، غير الآيات القرآنية الكثيرة التى استشهد بها[1]

كما أشار ابن الوزير إلى مصنفات ابن تيْميَّة وتلميذه ابن قيم الجوزية فى بيان الحكمة فى العذاب الأخروى وهى تتفق مع وجهة نظر ابن الوزير.

٣- الامتناع عن الجدل حول معانى الحروف المقطعة أوائل السور:

فذلك من المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله تعالى. ودليل ذلك أن الجهل بهذه الفواتح معلوم كالألم والصحة، والفرق بينها وبين ﴿ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[2] ونحوها ضرورى، ودعوى التمكن من معرفة معانيها تستلزم جواز أن ينزل الله تعالى سورة كلها كذلك أو كتاباً من كتبه، وتستلزم جواز أن يتخاطب العقلاء بمثل ذلك، ويلوم من طلب بيان مقاصدهم.

وهذا – كما يقول ابن الوزير – هو اختيار زيد بن على عليه السلام، وأماقول من خاضوا فى بيان معانيها بأنا مخاطبون بها فيجب أن نفهمها، فهو قول مقلوب، وصوابه أنا لا نفهمها فيجب إلا نكون مخاطبين بفهمها.[3]

٤- المجمل الذى لا يظهر معناه بعلم ولا ظن سواء كان بسبب الاشتراك فى معناه أو لغرابته أو عدم صحة تفسيره فى اللغة والشرع وغير ذلك:

وقد وقع الوهم فى المجمل لنوح عليه السلام، فكيف لغيره، وذلك فيما أخبر الله تعالى عنه بقوله: ﴿ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾[4]

ويعلق باحث معاصر على هذه الأمور الأربعة التى اختارها ابن الوزير ونبه عليها على أنها من المتشابه، وذلك بعد ذكره لوجوه المتشابه الثلاثة التى نقلها عن ابن تيمية وإضافة

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ وهم ٢٨، ٢٩، ٣٠ والإيثار ص٩٩

(٢) سورة الأنعام آية ٧٢

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠١

(٤) سورة هود آية ٤٥، ٤٦ وانظر الإيثار ص١٠١

رابع إليهما بقوله: " إذا تأملت ذلك تجده موفقا من حيث الجملة للقاعدة التى نهجها فى أصول الدين، بل فى كتابه " إيثار الحق" الذى هو آخر مؤلفاته وهى الأخذ بالأحوط، وهو كذلك لأنه مأمون الخطر على من اعتقد هذا من الزلل فى الدنيا ومن العذاب فى الآخرة"[١].

وما يراه الباحث صحيحا فإننا نجد ابن الوزير يضع لنا قاعدة للنجاة فى هذه الأمور الصعبة، خاصة منها المتصلة بالسمعيات وهى: أن كل قولين مختلفين يخاف الكفر والعذاب الأخروى فى أحدهما دون الآخر، فابعد عنه واحذره، ألا تراك تألفه الكفر فى جحد العلوم لا فى ثبوتها، وفى جحد الرب لا فى الإيمان به، وفى جحد النبوات لا فى إثباتها، وفى التفريق بين الرسل لا فى الإيمان بجمعيهم، وفى عدم الإيمان بما جاء به القرآن والسنة، لأن خلاف السمع المعلوم كفر إجماعا، لا فى خلاف العقل المعلوم، لأنه ليس بكفر إجماعا.

وبالفطرة تدرك القوى من الضعيف، فى تلك المباحث إلا ما دق وغمض فاتركه لاسيما مع دقة الشبه المعارضة كما تترك ما دق على بصرك من المرئيات[٢].

٣- موقف ابن الوزير من تأويل نصوص السمع: يرى المتكلمون وجوب تقديم الأدلة العقلية على أدلة السمع عند وجود تعارض بينهما، لأن العقل – كما يقولون–" أصل النقل، والقدح فى أصل الشئ قدح فيه فكان تقديم النقل قدحا فى النقل والعقل معا، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض"[٣].

وقد نص الغزالى على ذلك، وسبقه إلى ذلك الباقلانى والجوينى حيث قررا تقديم العقل على السمع عند التعارض. وإنصافا للغزالى ينبغى أن نذكر أنه قد عنى ببيان مذهب السلف فى ذلك، وبرهن على أنه هو الحق الصريح الذى لا مراء فيه[٤].

كما صرح بالكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات وأن ذلك هوالأسلم[٥].

---

(١) د. على جابر الحربى: ابن الوزير وآراوءه الاعتقادية ص ٦٠٥، ٦٠٦

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٣، ٣٤

(٣) انظر ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ص ٥، ٦

(٤) الغزالى: إلجام العوام عن علم الكلام ص ٦٢ وما بعدها (مجموعة القصور العوالى).

(٥) الغزالى: قانون التأويل ص ١١

وكان الرازى أكثر المتكلمين إلحاحا فى بيان قانونهم فى التأويل وتقديم على النقل وحمل الظواهر النقلية على التأويل[1].

ولقول المتكلمين بوجوب تأويل النصوص السمعية عند التعارض المزعوم جلبوا كثيرا من الخلاف والتعارض والابتداع إلى الدين.

ومن هنا حاول ابن الوزير بيان تهافت هذا التعارض المزعوم بين العقل والنقل، ورأى أن هذا وهم نشأ لأسباب هى:

أ- التقصير فى علم المعقول: "فإن جماعة من المشتغلين بعلم المعقول لم يتقنوه، فتوهموا فى بعض الأمور أنه صحيح بدليل عقلى توهموه قاطعا وليس بقاطع، وفى معرفة القاطع وشروطه اختلاف بين المنطقيين وبعض المتكلمين"[2] فهؤلاء قد اختلفوا فيما إذا كان الواجب بناء الدليل على الضرورة فيما ينتهى إليه النظر، أو بنائه على سكون النفس؛ فالمنطقيون وأبو الحسين البصرى وأكثر المحققين على أنه لابد من الانتهاء إلى الضرورة، التى تؤدى إلى التسلسل ، بينما جمهور المعتزلة على أنه يكفى أن ينتهى إلى سكون النفس.

وقد اعترض ابن الوزير على المعتزلة بأنه يرد عليهم هنا سكون نفوس المبطلين ببواطلهم، وقد قصد من هذا الاعتراض إلى بيان أمرين:

أولهما: أن كون الدليل العقلى قاطعا من المواضع الدقيقة التى اختلف فيها مُدَّعُو الذكاء وكمال التدقيق. **ثانيهما:** أنه يجوز أن يقع الخطأ على المحققين فى مثل هذا، وينبغى على المنصف أن يحذره "فإن كثيرا من أهل العقول يقصر فى هذا الموضع، فيظن فى بعض العقليات أن دليله قاطع وليس بقاطع فى نفس الأمر. ولو لم يكن فى ذلك عبرة للمعتبرين إلا ما جرى لموسى الكليم حيث قطع بالنظر العقلى على قبح ما فعله الخضر، فانكشف له خلاف ما قطع عليه.. فإذا كان هذا فى حق أرفع الشر مرتبة، فمن الناس بعدهم"[3].

وجانب الحذر الذى يلتزم به ابن الوزير هنا، ويراه فى ترك التأويل، لأنه الأحوط يعتمد على:

---

(١) الرازى: المطالب العالية ص ٣٠٩، ٣١٠ ومحصل الأفكار ص ٣١ وأساس التقديس ص ١٧٢.
(٢) ابن الوزير: إيثار ص ١١٧
(٣) السابق ص ١١٩

١- ما علم من الاختلاف فى أن الأدلة العقلية موجبة للتأويل عند المتأولين قطعية أم لا، وقد تقدم مثال ذلك.

٢- أن الإجماع قد انعقد على أن مخالفة العقل إذا تجرد عن السمع ليست بكفر ولا فسق وإن كان فيها مخالفة ضرورة العقل.

٣- أن أحدا لا يشط فى أن الفوز بالأمان من الكفر الذى يوجب الخلود فى النار أرجح من الفوز بالظفر بالحق فى دقائق الجواهر والأعراض ونحوها.

وإذا كانت الأدلة الموجبة للتأويل قد انتهت إلى غاية الدقة ووردت عليها الشكوك الصعبة حتى اختلف فى صحتها أئمة العقول، فإن مخالفتها لا تكون كفرا ولا فسقا على جميع قواعد العقلاء. وما دام قد ثبت أنه لا تعارض بين صحيح السمع وصحيح العقل، فإنه لا موجب للتأويل الذى أدى إلى الاختلاف والابتداع.

ب – **التقصير فى علم السمع**: فإن المتكلم قد يتقن بعض الأدلة حتى لا يشك فى صحتها، وتكون هذه الأدلة صحيحة بالفعل، ولكنه لتقصيره فى علم السمع يعتقد أنه ورد بنقيض ذلك الأمر المعلوم عنده، ولذلك وقع الكثيرون فى الكفر الصريح كابن الراوندى وبعض الفلاسفة وأكثر البراهمة، إذ اجتمعت كلمتهم على أن عذاب الآخرة خال من المصلحة والحكمة، وأن ذلك لا يجوز على مختار عليم مختار حكيم.

ويضيف ابن الوزير "وقد زاد إسراف البعض فى التقصير فى علوم السمع، تارة فى معرفة نصوصه وألفاظه وطرق صحتها، وتارة فى كيفية الجمع بين المتعارض، فقدموا العموم على الخصوص والظواهر على النصوص.. فوقعوا فى "البدعة" وهؤلاء كالنواصب والروافض وكثير من الوعيدية، ومن هذه الجهة كذلك كان خبط كثير من الناس فى مسألة القرآن"[١].

ج – **معاداة العلوم العقلية**: وهذا السبب يقوم على تقصير من جانبين: جانب أهل المعقولات وجانب أهل السمع. أما الأول فجماعة منهم قصروا فى السمع كبعض المعتزلة، فذهبوا إلى نفى الشفاعة للموحدين ونفى الرجاء للمذنبين منهم، وأوجبوا خلودهم فى النار من المشركين.

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٣، ١٢٤

أما أهل السمع فظنوا أن العلوم العقلية التى ينفى المشتغلون بها الشفاعة والرجاء ونحوها هى المعارضة لما عرفوه من السمع الحق فى ذلك، فعادوا فى ذلك عالم المعقول ومن خاض فيه حتى من أهل السنة[1].

وقد لاحظ الدكتور السيد رزق الحجر بحق فارقا هاما بين ابن الوزير وغيره من بعض أهل الحديث الذين لزموا جانب السمع ونهوا عن الخوض فى العقليات، فهو لا يمنع من ذلك شريطة أن يتسلح الخائض فيها بالإتقان الكامل لعلوم العقل وعلوم السمع معا، بحيْث يكون كواحد من الأئمة فى كلا العِلْمَيْن.

ومن هنا يقول ابن الوزير بعد أن بين هذه الأغلاط التى وقع فيها جماعات من المتكلمين، وبعد أن بين أن بعض أهل السنة يتحمل نصيبا من هذه الأغلاط:

"و اعلم أنه لا يكاد يسلم من هذه الأغلاط إلا أحد رجلين: إما رجل ترك البدعة كلها والتمذهب والتقاليد.... وبقى مع الكتاب والسنة كرجل نشأ قبل حدوث المذاهب.. ورجل أتقن العلمين العقلى والسمعى، وكان من أئمتهما معا بحيث يرجع إليه أئمتها فى وقائعها ومشكلاتها، مع حسن قصد وورع وإنصاف وتحرٍّ للحق.

وأما من عادى أحد هذين العِلْمَيْن وعادى أهله، ولم يكن على الصفة الأولى من لزوم ما يعرف وترك مالا يعرف، فإنه لابد أن تدخل عليه البدع والأغلاط والشناعات"[2].

د. ابن الوزير ومدى الحاجة إلى علم الكلام

يعرِّف الإيجى علم الكلام بأنه "علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه"[3]. ويعرفه ابن خلدون بأنه: "علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنصرفين فى الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة" ولا يخرج تعريف كل من التهانوى والفارابى عن ذلك[4].

ويتبين لنا من هذه التعريفات وظيفتان إحداهما توضيح العقائد الإسلامية وتقديم

---

(١) السابق ص ١٢٣، ١٢٧

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص١٢٨

(٣) الإيجى: المواقف ١/ ٣٤، ٣٥

(٤) التهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون. الفارابى: إحصاء العلوم ص ٧١ مصر عام ١٣٥٠هـ

الأدلة العقلية التى تؤيدها. والثانية الدفاع عن هذه العقائد فى مواجهة الشبهات والشكوك التى توجه إليها. ولكن ألا يمكن توضيح العقائد الدينية وإثباتها بطريق آخر غير طريق الكلام والمتكلمين؟

يجيب ابن الوزير على ذلك بالإيجاب، ويستدل على ذلك بأن صحابة النبى ﷺ وغيرهم ممن سبقوا نشأة هذا العلم، قد عرفوا هذه الأمور،ولم تكن لديهم هذه المعرفة غير كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

فالصحابة لم تتوقف معرفتهم بأصول العقيدة على براهين المتكلمين، كما أنهم قاموا بدورهم فى الدعوة إلى الدين والذود عنه فى مواجهة شبهات الملحدين، متبعين رسول الله ﷺ والأنبياء السابقين. وهذا ما أكده ابن الوزير ويرى كفاية القرآن الكريم فى البرهنة على عقائد التوحيد من غير حاجة إلى أدلة المتكلمين[١].

ويؤيد ما ذهب إليه ابن الوزير الإمام يحيى بن حمزة فى كتابه "التمهيد" على أن القرآن مشتمل على ذكر الأدلة وشرحها[٢]. بل صرح بذلك مشاهير المتكلمين والمعتزلة والأشاعرة بل ترى القاضى عبد الجبار المعتزلى يقول: "إن الله سبحانه ينبه على المعانى التى يستخرجها المتكلمون بمعاناة بألفاظ قليلة تحتوى على معان كثيرة"[٣].

فإذا كان القرآن –كما شهد بذلك أعلام العلماء وأئمة المتكلمين– متضمنا لأدلة أصول الدين مع سهولة أدلته وجلائها، لم تكن هناك حاجة إلى معرفة ذلك من أدلة الكلام.

كما أن النبى ﷺ والصحابة و السلف الصالح لم يشتغلوا بالنظر كما عرف لدى المتكلمين، ولم يأخذوا عقائدهم أو يبنوها من هذا الطريق.

ويبرهن ابن الوزير بكثير من الأدلة والبراهين فى كتبه ورسائله على ثبات الأنبياء على اعتقادهم بينما لا يسلم المتكلمون من طروء الشبهات على معتقداتهم[٤] ولا وقع بينهم من الخلاف والاختلاف مثل ما وقع بين الفلاسفة والمتكلمين الذين اختلفوا فى كثير من

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٧.

(٢) السابق ص ١٩.

(٣) السابق ص ٢١.

(٤) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥١و ٥٢ والروض الباسم ٢/ ١٣٦ وإيثار الحق ١١٤.

البديهيات كالتواتر والتحسين والتقبيح وأفعال العباد وغير ذلك. ويكفينا أن نقف على كلام الطائفة الواحدة منهم بعضهم فى بعض، وما فيه من وصف كل منهم للآخر بالكفر والبدعة[1].

كما أن الفرق الكلامية مجانبة لطريقة النبى ﷺ، فى بيان العقائد والبرهنة عليها، على الرغم من وجود اليهود والنصارى والمشركين فى زمنه، وقد ناظروه فلم يأت فى مناظرته لهم بشئ من جنس علم الكلام[2].

كذلك كان موقفه من الزبعرى الذى زعم أن المسيح والملائكة ممن يعبدون، وأنه يلزم من ذلك أنهم معذبون، أو موقفه من أبى سفيان عندما لم يشهد له بالنبوة فى بادئ الأمر أو بدليل عقلى واكتفى بالدليل السمعى، وكذلك فعل عندما سئل عن الروح.

وقد أمر أحدنا أن يقول عندما يكثر سؤال الناس "آمنت بالله ورسله" كما ثبت ذلك فى الصحيح عن أبى هريرة وفى معناه قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾[3]

وقد عرضت مثل هذه المواقف للصحابة من خلال براهينهم عليها وما أمكن تحقيقه من غير حاجة إلى تنظير المتكلمين، بدليل أن كل من سبقوا نشأة علم الكلام قد عرفوا تلك العقائد ووقفوا على أدلتها من القرآن الكريم، مع تميز أدلة القرآن بجلائها وسهولتها ونفعها للخواص والعوام.

أما الدفاع عن الدين ورد شبهات الملحدين "فلا يغنى علم الكلام هنا، وإنما ينفع علم الغيب، ومن الجائر بالإجماع أن ترد هذه الشبهات على دقائق الكلام وتحير المبرز فيه، وتبلد المعجب به، وربما تولدت من تدقيقه على قدرة، وكان بالنظر كالباحث على حتفه بظلفه"[4].

كما أن الأدلة الكلامية لا تصلح فى حق شبهات الملحدين، لأن الحجة لله تعالى عليهم

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١١، والبرهان ص ٥٢.
(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٥٣ والبرهان ص ٥٧ والروض الباسم ٢/ ١٣٩.
(٣) سورة آل عمران آية ٥٩ - ٦١.
(٤) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٤٥٣ .

قد تمت قبل تحرير هذه الأدلة بما خلق لهم العقول وأرسل إليهم الرسل وبين لهم ما فى كتبه الكريمة من الأدلة، فإذا كانوا قد جحدوا آيات الله وبراهين القرآن الجلية فهم لدقائق الكلام أجحد ومن قبولها أبعد. ويدل على أن المعول هنا إنما هو فيما أقامه الله تعالى على الكفار من حجة لا فيما يحرره المتكلمون من أدلة[1]. كما أن العلم بصحة الإسلام فى قلوب الكفار غير مقدور للمسلمين، لا بأدلة الكلام ولا بأدلة السلف، لأن وجود العلم بذلك متوقف على نظر الكفار على الوجه الصحيح أو على خلق الله تعالى له، وكلاهما غير مقدور لنا.

فلم يبق لنا إلا أن نأمرهم "بأن ينظروا فيما نظرنا فيه على مقتضى ما خلق الله فى عقولهم السليمة ومقتضى ما علمهم الله السنة أنبيائه الكرام عليهم السلام، فبمجموع العقل وبعثة الرسل تمت الحجة عليهم بإجماع العقلاء المنصفين قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[2].

وهكذا يورد ابن الوزير كثيرا من الأدلة والبراهين على أن الخوض فى علم الكلام وطرائقة خاصة تلك الأدلة التى يسوقها للبرهنة على أن الخوض فى علم الكلام على وجه التقصى للشبهة والإصغاء إليها والتفتيش عن مباحث الفلاسفة والمبتدعة المشكلة فى كثير من الجليات يؤدى إلى أضرار عظيمة ويمرض الكثير من القلوب الصحيحة" ورفع المضرة المظنونة واجب عقلا، وقد شهدت بذلك التجارب مع النصوص وضل بسببه اثنتان وسبعون فرقة من ثلاث وسبعين فرقه[3].

والنصوص التى يشير إليها ابن الوزير كثيرة وتتمثل فيما ورد فى الكتاب والسنة من النهى عن البدع والنهى عن المراء مطلقا، وعن المراء فى القرآن، وفى القدر خاصة،

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ٢/ ١٣٠، وترجيح أساليب القرآن ص ٤٦، ٤٧.

(٢) سورة النساء آية ١٦٥.

(٣) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٥٢، ٥٣ وحديث افتراق الأمة مشهور وهو فى رواية ابن عمر مرفوعا: "وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة، كلهم فى النار إلا ملة واحدة، قال: من هى يا رسوله الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابى" (سنن الترمذى بتحفة الأحوذى ج١٧ الإيمان ص ٣٩٩ - ٤٠٠) وفى رواية عن أبى هريرة مرفوعا: "افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقه، وتفرقت النصارى على إحدى وسبعين فرقة، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة".

والأكبر النهى عن التفكر فى ذات الله تعالى، وما ورد فيهما بالأمر عند الوسوسة بما ينافى طرائق أهل الكلام، وذلك كما يقول فى خمسة عشر حديثٍ فى كتب السنة ومجمع الزوائد.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلا يغيب عنا أن إبن الوزير ومعه أهل الحديث والأثر لا يستنكرون النظر مطلقا" وكيف قد أمر الله تعالى به، ونحن إنما دفاعنا عن الكتاب والسنة، ولكننا نبطل مبتدع النظر بمسنونه ونبطل من النظار ما أدى إلى القدح فى أصحابه رضى الله عنهم وإلى القطع فى صفات الله تعالى بغير تقدير ولا هدى ولا كتاب منير"[(١)].

فالذى يبطله إبن الوزير وأهل السنن من النظر نوعين: **أحدهما**: ما كان متوقفا على المراء واللجاج الذى لا يفيد ويثير الشر.

وثانيهما: الانتصار للحق بالخوض فى أمور يستلزم الخوض فيها الشك والحيرة والبدعة لما فى تلك الأمور من الكلام بغير علم[(٢)].

فابن الوزير وأصحاب الحديث عامة لا يبطلون النظر ولا يقبحونه ما دام خاليا من الآفتين السابقتين، وإنما يبطلون النظر على طريقة المتكلمين والتعمق فى دقائقهم لأنه لا يخلو عنها.

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ص ٢/ ١٣٦

(٢) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥٦، ٥٧، والروض الباسم ج ٢ص ١٧

جـ - ابن الوزير وموقفه النقدى من مباحث الإلهيات

إذا كان نقد ابن الوزير لمختلف مدارس علم الكلام يمثل فى مذهبه الاعتقادى الجانب السلبى فإن هناك جانبا إيجابيا لابد من استشرافه وتوضيحه، لأنه يبين لنا أن الهدف من هذا النقد ليس الهدم ولكن البناء، فلكل منهج نقدى دور فى الهدم وكذلك دور فى البناء، وقبل أن يقوم صاحب المذهب بتوضيح مذهبه وتقريره، لابد أن ينقد مذهب خصومه ومخالفيه، هذا ما وجدنا عند كثير من الأئمة وأصحاب المذاهب.

وما علينا إلا تصفح مؤلفات الأشاعرة أو مؤلفات المعتزلة وعلى رأسهم القاضى عبد الجبار، حتى تطالعنا تلك المؤلفات النقدية التى يناقض فيها أصحاب المذاهب الأخرى، بل حتى أهل السنة من أمثال ابن قيم الجوزية وابن الجوزى ومن قبلهم أستاذهم العظيم شيخ الإسلام ابن تيمية، نجد لهم كثيرا من المؤلفات النقدية التى أشرنا إليها فى الفصل السابق.

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد ابن الوزير يسير على دربهم، خاصة وانه قد بلغ درجة الاجتهاد فى بقعة من العالم، سادها مذهب المعتزلة من الشيعة الزيدية، بل كان شيوخه وآباؤه على هذا المذهب، فكان لابد من تأكيد هذا الجانب النقدى وتوضيحه حتى يكون تأسيسا صحيحا لما اعتقه من آراء أهل السنة والسلف الصالح، وحتى لا يظن أنهم يقبلون إيمانهم بالمذهب تقليدا ودون إعمال الفكر والنظر فيه أو فى المذاهب الأخرى السائدة فى أصقاع اليمن، خاصة منهم الزيدية، وقد انتشرت بينهم مقالات أهل الكلام الذين يقدمون العقل على النقل

مطلقا، كما هو منهج المعتزلة والزيدية[1]، أو عند التعارض كما هو منهج الأشاعرة أو بعضهم.[2]

أما منهج أهل السنة فمعلوم أنهم يقدمون النقل على العقل، ويستخدمون العقل فى فهم النصوص، وأن النقل الصريح الصحيح لا يتعارض مع العقل الصحيح، الذى لم تلوثه مقالات الفلاسفة ولا أساليب المتكلمين.

وأهل السنة يقولون بالإثبات المفصل - فى الصفات - والنفى المجمل، وأهل الكلام عكس هذا فيقولون ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، ولا جثة ولا صورة ولا شبح ولا.... ولا إلخ، وهذا هو النفى المذموم وهو النفى الذى لا مدح فيه، ومن هنا فَلِمَنْهَجِ أهل السنة ضوابط أو أصول متفق عليها، فمنهجهم فى الصفات، يثبتون ما أثبته الله - عز وجل - لنفسه من الأسماء والصفات، ويصفونه بما وصفه به رسول الله ﷺ من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل.

وكذلك ينفون عن الله - عز وجل - ما نفاه عنه رسول الله ﷺ ينهجون فى الصفات الأسس الثلاثة المعروفة عندهم:

الأول: تنزيه الله - عز وجل - أن يشبهه شئ من مخلوقاته كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3] وفيها رد على المشبِّهة.

الثانى: الإيمان بما وصف الله - سبحانه - به نفسه، وبما وصفه به رسول الله ﷺ كما دَلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[4] وفيها رد على المعطلة.

الثالث: قطع الطمع عن إدراك الكيفية، كما يفيده قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ

---

(١) ويتضح ذلك عند كبار أئمة المعتزلة أنظر القاضى عبد الجبار فى مؤلفه الأصول الخمسة ص ٧٦٨ وما بعدها.

(٢) انظر الرازى: أساس التقديس ص ٢١٠ - ٢٢١ بغداد عام ١٣٢٨هـ

(٣) سورة الشورى آية ١١

(٤) سورة الشورى آية ١١

﴿عِلْمًا﴾[1]. والمعتزلة يجمعهم القول بالأصول الخمسة المعروفة التى سيأتى الحديث عنها، مع وجود الخلاف الشديد فى غيرها.

والأشعرية يجمعهم الإيمان بالصفات الذاتية، فقط، وتأويل ما سواها من الخبرية، أما من اعتقد ما تضمنته (الإبانة) و (مقالات الإسلاميين) للأشعرى، ولم يقل بالتأويل فهو من أهل السنة ويشبه السلف الصالح.

كما يجمع الشيعة القولَ بتقديم عليٍّ وأفضليته على جميع الصحابة والقول بإمامته، وولديه الحسنين رضى الله عنهم، والزيدية فرقه من فرق الشيعة يتفق الجميع فى هذه المسألة تماما[2].

وأهل السنة يقولون بأفضلية الأربعة الخلفاء رضى الله عنهم، وتفاضلهم على حسب ترتيبهم فى الخلافة أبو بكر ثم عمر، ثم عثمان، ثم على ، على أصح القولين فى تفضيل عثمان على على، وفى هذه المسألة تتفق الأشعرية مع أهل السنة تماما.

كما تختلف الشيعة مع أهل السنة تماما، فإطلاق أهل السنة هنا يراد به المعنى الأعم، وهو يقابل الشيعة، فالأشعرية بهذا المعنى من أهل السنة، أما المعنى الأخص، وهو ما يقابل البدعى فليس الأمر كذلك لما سبق فى المقارنة.

ولا ننسى أن كل طائفة تتفرق إلى عدة فرق يُخَطِّىءُ بعضها بعضا، وقد تكفرها، وهذا ما دعا ابن الوزير إلى رفض الكلام جملة وتفصيلا، وأراد المنهج النبوى الخالص البعيد عن المخالفة والمنجذب للكثير من البدع، ومن هنا فهو يقول:

"فإما المبتدعة، فإنما أعنى بهم أهل البدع الكبرى الغلاة أيا كانوا، فأما البدع الصغرى فلا تسلم منها طائفة غالبا، وأما أهل السنة فقد أُريد بهم أهلها على الحقيقة، وقد أريد بهم من تسمى بها وانتسب إليها، فتأمل مواقع ذلك"[3] والمبين لهذا هو سياق كلامه.

---

(١) سورة طه آية ١١٠

(٢) انظر المهدى المرتضى: القلائد فى تصحيح العقائد ضمن مقدمة البحر الزاخر ج٣ص ٩١، ٩٤.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص٨٦

وأهل السنة[1] عند ابن الوزير، هم الفرقة الناجية، التى ليس لها متبوع تتعصب له، إلا كتاب الله -عز وجل- وسنة رسوله ﷺ وهم أهل السنة والحديث، فهم أعلم الناس بأقوال الرسول ﷺ، وأحواله، وأعظمهم تمييزا بين صحيحها وسقيمها، وأعرف الناس بمعانيها، وأشدها اتباعًا لها.

يردون المجمل المبين من الكتاب والسنة، يجعلون ما جاء فيهما هو الأصل الذى ثابتة فى الوجهين، ويردون ما اختلف فيه من مسائل العقيدة، وغيرها إلى الكتاب والسنة، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن إتباع الظن جهل، واتباع الهوى بغير هدى من الله ظلم وهما جماع الشر[2].

---

(١) نشأ مصطلح أهل السنة والجماعة، لاسيما بعد ظهور البدع والفرق - استنادا إلى الأحاديث والآثار الداعية إلى الارتباط بالجماعة، والتمسك بالسنة، والمحذرة من الفرقة والاختلاف فى الدين، والابتداع فيه. (انظر د.مصطفى حلمى: ابن تيمية والتصوف ص ٨ دار الدعوة مصر عام ١٩٨٢م) كقوله ﷺ: "...عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين تمسكوا بها، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة" (رواه أبو داود ٥/ ١٣ - ١٨ كتاب السنة باب لزوم السنة رقم الحديث ٤٦٠٧ وانظر: سنن الترمذى ٧/ ٣١٩ - ٣٢٠ كتاب العلم وسنن ابن ماجه تعليق وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى/ الحلبى.)
ومعنى السنة فى اللغة الطريقة والسيرة: حسنة أم سيئة (لسان العرب ١٣/ ٢٢٥ مادة سن) ومعناها الاصطلاحى عند المشتغلين بتقرير مذهب السلف فى الاعتقاد: هى ما كان عليه النبى ﷺ وأصحابه اعتقادا، واقتصادا، قولا وعملا (أبى الفرج شهاب الدين بن رجب الحنبلى: جامع العلوم والحكم ص ٢٣٠ دار الفكر بيروت) ومصطلح أهل السنة له إطلاقان: عام وخاص أما العام: فالمراد به ما يكون فى مقابل الشيعة، فتدخل جميع الفرق المنتسبة إلى الإسلام - عدا الشيعة - فى مفهوم أهل السنة، وعليه يصح تقسيم المسلمين إلى سنة وشيعة، قال شيخ الإسلام "فلفظ السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل فى ذلك جميع الطوائف، إلا الرافضة " (ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٢٢١) وأما الخاص: فالمراد به ما يكون فى مقابل أهل البدع والمقالات المحدثة، كالشيعة، والخوارج، والجهمية، والمعتزلة، والمرجئة، والأشاعرة، وغيرهم من أهل البدع، فهؤلاء لا يدخلون فى مفهوم السنة بإطلاق الخاص، قال ابن تيمية "وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحض، فلا يدخل فيه إلا من أثبت الصفات لله تعالى، ويقول إن القرآن غير مخلوق، أن الله يرى فى الآخرة، ويثبت القدر،و غير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة" (ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٢٢١).
ويسمى أهل السنة بأسماء أخرى منها أصحاب الحديث والأثر (مقالات الإسلاميين للأشعرى ١/ ٢٩٠) والسلف الصالح (ابن حجر: العقائد السلفية ١/ ١١) والفرقة الناجية والمنصورة (الحاكم: مستدركه ١/ ١٢٨) كتاب العلم) وهذا كله يطابق مذهب ابن الوزير ويرتضيه، بل هو شائع فى كتبه ومؤلفاته.

(٢) ابن تيمية: مجموع فتاوى ابن تيمية ج٣ ص ٣٤٧ - ٣٤٨

ومن الأمور الجديرة بالنظر أن ابن الوزير حين يتناول مذهب أهل السنة وأصحاب الحديث والأثر[1] بالشرح والتحليل، يتناوله بمنهج نقدى واضح، فهو لا يسرد أقوال مذهب أهل السنة سرا، ولا يقرر قضاياه تقريرا سلبيا، بل يتناوله من خلال الأدلة والبراهين، ويعرضه وهو ينظر إلى مذاهب خصومه بعين بصيرة وحس نقدى.

ولذلك يسوق البيانات الواضحة على صحة مذهبه من خلال منهجه التى اختاره، فيأتى بالدليل بعد الدليل، ويناقش فى أثناء ذلك مختلف الفرق الإسلامية من معتزلة و أشاعرة ورافضة، مستعرضا أدلتهم، وناقدا لها، وموضحا لمذهب أهل السنة وأسسه القوية معتمدا فى كل ذلك على نصوص القرآن الكريم أحيانا وموضحا ومؤكدا لها بالسنة النبوية الشريفة أحيانا أخرى وهو لا ينسى فى كل ذلك تأييد العقل وإثباتات الفطرة الإنسانية التى لا تخطئ.

وهذا هو الفارق بين المذهب التقريرى، الذى يسلم به العالم حين يكون تناوله تناولا سلبيا، والمنهج النقدى فى تناول العالم للمذهب، حين يعرض له وهو يضع نفسه فى موضع الخصم، يفترض كل الاحتمالات الممكنة، التى يمكن للخصم الاعتراض بها عليه، فيتفذها واحدا إثر الآخر. وهو لا يريد فى كل ذلك إلا الحقيقة الخالصة.

ومن هنا كان توضيحه وتحليله للإلهيات التى يعرض لها مذهبه نقديا، ولذلك سنعرض لبعض جوانبه مذهبه، والتى تمثل الأصول الاعتقادية لأهل السنة والجماعة، كما آمن بها ابن الوزير ودافع عنها فى كتبه ورسائله، وهى مرتبطة كل الارتباط بقواعد المنهج عنده والتى سنعرض لها فى فصل مستقل.

وعلى الرغم من اعتماد ابن الوزير فى إثبات العقائد الإسلامية على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إلا أنه لا ينكر النظر والاستدلال، ولا يرفض استخدام العقل، فى فهم نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، بل يرى أن عليهما معولا كبيرا فى

---

(١) أصحاب الحديث لاشتغالهم بحديث رسول الله ﷺ وآثار أصحابه (رضى الله عنهم): تمييزا، وفهما، وعملا، واحتجاج بها، وقد ذكر عبد القادر الجيلانى (ت٥٦١هـ) أن أهل السنة لا أسم لهم إلا أسم واحد، وهو أصحاب الحديث، وأهل الحديث يجمعون بين رواية الحديث، واعتقاد ما فيه، والعمل به. انظر ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٧ والسير للذهبى ٢٠/ ٤٣٩ وما بعدها ترجمة رقم ٢٨٦.

ذلك، وكتبه خاصة "العواصم والقواصم" مشحونة بذلك. إلا أن الفكر والاستدلال العقلى عنده محكوم بضوابط.

١- أنه ينكر الاعتماد على النظر العقلى فى معرفة العقائد الإلهية ويدعوا إلى طريقة الرسل عليهم السلام وطريقة السلف الصالح.

٢- أنه ممن يستخدم النظر، ولكن فى فهم نصوص الكتاب والسنة، وفيما للعقل فيه مجال كالتفكر فى الكون وما فيه من الآيات المشهودة حيث ندب الشرع، إلى ذلك، بل أثنى على مستخدمى العقل، كما ذكرنا من قبل - فى معرفة عجائب المخلوقات، لأنها بدورها موصلة إلى الإيمان بوجود صانع حكيم، وهو الله سبحانه وتعالى - خالق السموات والأرض - ولا يخفى كيف رفع القرآن الكريم من شأن العقلاء والمفكرين فى كثير من آياته فى مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۝١٩٠ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ (١).

وأمثال ذلك فى القرآن الكريم كثير. بخلاف التفكر فى ذات الخالق، فإنه منهى عنه شرعا لحديث أبى هريرة: "يأتى الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته" (٢).

٣- أن ابن الوزير لا يجعل النظر أول واجب على المكلّف كما يفعل الحكم والمتكلمون ولذلك يقول إن أول واجب على المكلف الإيمان بالله تعالى، ثم يأتى النظر فى مراحل متأخرة فى أمور تحتاج إليها كرد شبه المخالفين، ونقض أدلتهم.

ويضرب ابن الوزير لهذا بمثلين: "إنه حين يرشد الطفل، ويأتى لنبى زمانه، فإن هذا النبى لا يكلفه بالنظر، وإنما يلقنه الاعتقاد بوجود الله سبحانه، المثل الثانى: أنه ما ثبت أن مشركا أتى نبى زمانه، ثم كلفه هذا النبى بالنظر، ولكن يلقنه الاعتقاد الصحيح. والمتكلمون والحكماء على نقيض هذه الحال" (٣).

---

(١) سورة آل عمران آية ١٩٠، ١٩١.

(٢) مسلم كتاب الإيمان باب الوسوسة ج١ ص ١٢٠ والبخارى ج٤ بدء الخلق ٢٩٢ ومسند أحمد ج٢ ص ١٦١

(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٣٧، ٣٨

ومن هنا يقول ابن الوزير:

"فإن قيل ففيم النظر؟ قلت: فى أمرين: الأول: فى المخلوقات البديعة الصنعة، اللطيفة الحكمة، من سماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج وحيوانات، ذوات آلات وأدوات، منها آلات النظر والشم والسمع والطعم، كالأذن والعين والأنف والفم... فإنك عندما تنظر إلى ذلك تعلم ضرورة عقب النظر أن لها صانعا عالما حكيما قادرا.

الأمر الثانى: مما يفيد النظر فيه العلم هو قصص الأنبياء وأحوالهم"[1].

ومن هنا يمكننا أن ندرك كيف سيستدل ابن الوزير على معتقداته الدينية ولماذا سينقد كلا من المتكلمين والفلاسفة فى أدلتهم على وجود الله ومعرفته بصفاته سبحانه وتعالى.

١- إثبات وجود الله تعالى.

سبق ابن الوزير تراث إسلامى ضخم، سواء عند الفلاسفة أو المتكلمين لإثبات العقائد الدينية، وخاصة البرهنة على وجود الله تعالى، والبرهنة على معرفة صفاته. ووجدنا بعض المفكرين قد استخدم الجانب العقلى وحده، قدمه على الجانب السمعى، وذلك عن طريق المقدمات والنتائج المنطقية والفلسفية.

وقد برروا مسلكهم هذا بأن العقل – عندهم – وهو المنطلق الأساسى الذى يجب أن يصدر عنه إثبات مسائل العقيدة، ومن أهمها إثبات الصانع ومعرفة أسمائه وصفاته، وهذا هو المشهور عند جمهور المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة[2]

وقد انتقد هذه الطرق كثير من المفكرين منهم ابن رشد (عام ٥٩٥هـ) فى كتابه "مناهج الأدلة"[3] وشيخ الإسلام ابن تيمية (عام ٧٢٨هـ) فى كتابيه "تلبيس الجهمية"[4] و"النبوات"[5].

---

(١) السابق ص ٦٧، ٦٨

(٢) انظر الغزالى: الإحياء ج١ ص ١٠٦ والتفتازانى: شرح العقائد النسفية ج١ ص ٨٣ وما بعدها مطبعة كردستان العلمية مصر عام ١٣٢٩هـ.

(٣) انظر ابن رشد: مناهج الأدلة تحقيق د.محمود قاسم. ص ١٥٠

(٤) انظر ابن تيمية: تلبيس الجهمية ج١ ص ٥١، ٥٢ مكة المكرمة.

(٥) انظر ابن تيمية: النبوات ص ١٤٧، ١٤٨ طبعة الرياض الحديثة.

وأخيرا ابن الوزير فى كتابه "البرهان القاطع فى معرفة الصانع"(١). ومن هنا سينقد ابن الوزير كلا من طرق الفلاسفة والمتكلمين، لاعتمادهم على أدلة عقلية منطقية بعيدة عن البداهة والفطرة التى اعتمد عليها أنبياء الله، بل سنجد فى كتب الله تعالى وطريق الأنبياء سبيلا واضحة يقينية تغنى عن كل هذه الأدلة المنطقية التى تكلفها الحكماء والمتكلمون.

يقول ابن الوزير: "إنهم – أى الأنبياء – مهملون للأنظار الكلامية، مجانبون لطرائق المتكلمين المنقطية، لم يدرسوا على أحد من أهل صناعة الاستدلال كتابا، ولا سمعوا من واحد كلاما، يجلس الواحد منهم اربعين سنة لا يخوض فى شئ من الإلهيات، ولا يكسب المطالب النظريات، ثم يخوض دفعة واحدة فى الأحكام الأزلية، والنعوت الخفية، والأمور التى احتجبت عن الأذكياء البرية، بحيث لو اجتمع عليه جميع الفلاسفة وشُعَلِ الذكاء المتقدة، من المتقدمين والمتأخرين والفلاسفة المسلمين، يوردون عليه الشبه التى تتحير فيها إفهام الفطناء، وتدحض فى مزالقها أقدام الأذكياء، ما أصغى إلى كلامهم، ولا مال إلى مقالاتهم، ولا قدحت قويات شبههم نار الشك فى قلبه، ولا تردد فى الحزم على اعتقاده"(٢).

ثم يؤكد ابن الوزير خطأ الطريقة التى سلكها المتكلمون فى إثبات الصانع وأمثالها من المسائل الإلهية العويصة بأن الأنبياء لم يسلكوها، ولو كان كذلك لنقل إلينا، يقول: "ولو كان ذلك هو طريق الأنبياء إلى معرفة الله –تعالى – لكانت الكتب التى جاءوا بها – كالقرآن الكريم وغيره – مشحونة بذكر الأعراض والدليل على أنها أمور ثبوتية حقيقة، لا خيالية إضافية"(٣).

أدلة المتكلمين على وجود الله تعالى:

أما أدلة المتكلمين على وجود الله تعالى، والتى سوف ينقدها ابن الوزير، قبل أن يقدم طريقته التى ارتضاها فى معرفة وجود الله تعالى، فتقوم أساسا على حدوث العالم واحتياجه

---

(١) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥١ – ٥٣ المطبعة السلفية مصر عام ١٣٤٩هـ
(٢) ابن الوزير: السابق ص ٥١ – ٥٢.
(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٥٣ – ٥٤

إلى محدث هو الله سبحانه وتعالى، وقد بذلوا جهدا كبيرا فى إثبات حدوث العالم، والرد على من قال بقدمه، وأشهر أدلتهم باختصار هى:

١- دليل الجوهر الفرد: ومضمونه أن موجودات هذا العالم، جواهره وأعراضه، حاضة لحدوث الأعراض بدلالة التغير، وملازمة الجواهر لها، وحدوثها على أساس أن مالا يلازم الحادث فهو حادث مثله. وإذا ثبت حدوث العالم بجواهره وأعراضه ثبت احتياجه لمحدث وهو الله تعالى.

وقد كلف هذه الاستدلال أصحابه جهدا كبيرا، إذ لزمهم أن يطيلوا البحث فى صفات الجوهر، ذلك الجزء الذى لا يتجزأ، وفى إثبات الأعراض، وأنها حادثة، وأن العرض لها يقوم بعرض مثله، ولا يقوم بنفسه، وأنه من المستحيل أن تعرى الجواهر عن الأعراض، كل ذلك ليتهم لهم إثبات حدوث العالم بكل ما فيه. رغم كثرة الصعوبات التى كانوا يجدونها فى ذلك، وكثرة الإشكالات التى كانوا يتعرضون لها.(١)

٢- دليل الممكن والواجب: وينسب هذا الدليل إلى الجوينى، ويتلخص فى أن هذا العالم أجسام محدودة متناهية المنقطعات، وأعراض قائمة بها كألوانها وهيئاتها فى تركيباتها وسائر صفاتها؛ وهذه الموجودات يسرى عليها جميعا حكم الجواز لما تتميز به الأجسام من صفات متغيرة فالعالم" بما فيه من موجودات مجوز غير ممتنع تقديره بخلاف ما هو عليه، فإذا لزم العالم كله الجواز استحال قدمه وثبت افتقاره إلى محدث وهو الله تعالى"(٢).

٣- دليل الأشياء الحية وغير الحية: ويقوم على أساس أن أحياء هذا العالم جميعها حادثة، وذلك أمر مشاهد لا ينكر، والأحياء تستخدم الأشياء غير الحية، فجميع الأشياء غير الحية هى الأخرى حادثة. وإذا ثبت حدوث العالم بأحيائه وغيرها ثبت احتياجه إلى محدث هو الله تعالى.

أما أبرز أَدِلَّة الفلاسفة على وجود الله تعالى فهى:

١- دليل التناهى: وقد استدل به الكندى واعتمد فيه على مبدأين اثنين عن أرسطو

---

(١) الإمام الجوينى: الشامل ص ٣٤ - ١١٧، والإرشاد ص ٢٠١ وما بعدها والغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٣ وما بعدها.

(٢) الجوينى: الإرشاد ص ٢٨

أحدهما معقول وهو أن اللامتناهى لا يمكن البتة ألا يتحقق كله بالفعل، أى أنه لا يخرج كله إلى الوجود.

والثانى: هو أن الجسم والزمان والحركة مرتبطة فى الوجود لا يسبق أحدها الآخر. ثم يطبّق الكندى هذين المبدأين تطبيقا مستقيما، بحيث ينتهى إلى أن الجسم والحركة والزمان كلها متناهية ولها بداية فهى حادثة[١].

وبعد أن يصل الكندى إلى ذلك على أساس مقدمات رياضية كثيرة، يقرر أنه إذا كان العالم حادثا له أول وبداية فى الزمان، لأنه متناه من كل وجه، فلابد أن يكون له محدث "فالجرم إذًا حدث اضطرارا والمحدث محدث المحدث، إذ المحدث والمحدث من المضاف فالكل محدث اضطرارا عن ليس"[٢]. وقد فصل ابن حزم فكرة تناهى العالم فى الابتداء والانتهاء وأثبت بناء عليها حدوث العالم واحتياجه إلى محدث[٣].

٢- دليل الإمكان والوجوب: يثبت هذا الدليل الوجود عن طريق تأمل فكرة الوجود نفسها وتحليها تحليلا عقليا بعيدا عن النظر إلى العالم المحسوس، خاصة وأن الفلاسفة يقسمون الوجود إلى ممكن الوجود، والواجب الوجود.

وقد عبر عن هذا الدليل ابن سينا (عام ٤٢٨هـ) بقوله: "لا شك أن هنا وجودا وكل وجود فإما واجب وإما ممكن؛ فإن كان واجبا فقد صح وجود الواجب وإن كان ممكنا، فإنا نوضع أن الممكن ينتهى وجوده إلى واجب الوجود". [٤]

ويعلق د. السيد رزق الحجر على هذا الدليل بقوله: "ولا يخفى أن هذه التفرقة بين الممكن والواجب إنما جاءت كوسيلة للتوفيق بين الفلسفة والدين بحيث يمكن وصف العالم بالقدم مع عدم تناقض ذلك مع انفراد الله سبحانه وتعالى بالقدم الحقيقى[٥].

---

(١) د. محمد عبد الهادى أبو ريدة: الكندى وفلسفته ص ٦٩ وما بعدها دار الفكر العربى القاهرة عام ١٩٥٠م

(٢) السابق ص ٧٦

(٣) ابن حزم: الفصل ١/ ١٤، ٢٣

(٤) ابن سينا: النجاة ص ٣٨٣ مطبعة الكردى القاهرة عام ١٣٣١هـ والإشارات تحقيق د.سليمان دنيا ط ٣/ ٤٣٥ دار المعارف مصر عام ١٩٦٨م. وكذلك تناول الفارابى هذا الموضوع فى كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة.

(٥) د. كمال جعفر: دراسات فلسفية وأخلاقية ص ١٦٣ مكتبة دار العلوم مصر عام ١٩٧٧م ود. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص ١٩٤، ١٩٥

٣- دليل الحركة: يتلخص دليل الحركة – وهو ما اعتمد عليه أرسطو – فى إثبات الواجب – فى أن هذا العالم يتحرك حركة أبدية دائمة، فلابد له من محرك وهو الله تعالى، وقد أخذ ابن رشد عن أرسطو هذا الدليل، لكنه لم يذهب مذهبه فى القول بأن حركة الأفلاك السماوية فى هذا العالم قديمة، بل كان يرى أن الأفلاك وحركاتها مخلوقة لله تعالى من العدم وفى غير زمان لأن الزمان لا يمكن أن تسبقه الأشياء المتحركة، ما دمنا قد اعتبرناه مقياسا لحركاتها. فالحركة تتطلب إذن محركا أو لا أو سببا يخرجها من العدم إلى الوجود[١].

ومن الملاحظ أن هناك كثيرا من المفكرين والعلماء قد نقدوا كلام المتكلمين والفلاسفة فى أدلتهم السابقة مثل ابن تيمية وابن رشد والرازى.

بل إن ابن رشد ينقد طريقة المتكلمين والفلاسفة، ويعلل ذلك بأنها ليست الطريقة الشرعية التى نبه عليها الكتاب العزيز، ووصفها بأنها الصراط المستقيم الذى دعا الله الناس منها إلى معرفة وجوده، ونبههم على ذلك بما جعل فى فطرهم من إدراك هذا المعنى.

ولذلك يقول ابن رشد أن "أحدهما: طريق الوقوف على العناية بالإنسان، وخلق جميع الموجودات من أجله. ولنسم هذه العناية. والثانى: ما يظهر من اختراع الأشياء الموجودات مثل اختراع الحياة فى الجماد، والإدراكات الحسية والعقلية ولنسم هذه دليل الاختراع"[٢].

وينبنى هذا البرهان الجديد على أساسين بديهيين لا يحتاج المرء فى إلزام الآخرين بهما إلى استخدام طريقة الجدل أو سلوك مسلك التفريع والتشعيب الذى برع فيه أهل الكلام والفلاسفة من المسلمين. أما الأساس الأول فهو أن نظام الكون يكشف لحواسنا وعقولنا عن تناسق عجيب بين أجزائه وبين الكائنات والظواهر التى يحتوى عليها، ويرينا أن هذا التناسق نافع للإنسان، ولكل كائن حى فى العالم، أما الأساس الثانى فهو أن هذه الغايات الواضحة لا يمكن أن تكون وليدة الصدفة، إنما هى نتيجة لما أرداه الخالق لها[٣].

---

(١) د. محمود قاسم: ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٩٦، ٩٧ الأنجلو المصرية ط٣ عام ١٩٦٩م.

(٢) ابن رشد: منهج الأدلة ص ١٥٠ – ١٥٢

(٣) انظر د. محمود قاسم: ابن رشد وفلسفته الدينية ص ٩٨ وما بعدها.

وقد مثل ابن رشد وابن تيمية للعناية بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ۝ وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا ۝ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ۝ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ۝ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ۝ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا ﴾[1]

وبقوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ۝ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾[2]. وبقوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴾ الآيات[3].

ومثلا للاختراع بقوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾[4]، وبقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ الآيات[5].

ومثلا للجمع بين الدلا لتين بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[6]

فالأولى على دلالة الاختراع، والثانية على العناية، وأكثر الآيات الواردة فى هذا المعنى يوجد فيها نوعان[7].

ومن هنا نقد ابن الوزير منهج المتكلمين فى الاستدلال على وجود الله تعالى وساق العديد من الأدلة على فساد طريقهم فى الاستدلال بالأكوان.

ومن أهم أدلته على ذلك:

١- إن القول بثبوت الأكوان يخالف ما عليه أكثر العقلاء وجماهير الأمة، بل إننا نجد أكثر

---

(١) سورة النبأ آية ٦ – ١٦.

(٢) سورة الفرقان آية ٦١– ٦٢

(٣) سورة عبس آية ٢٤ – ٣٢

(٤) سورة الطارق آية ٥– ٦

(٥) سورة الغاشية آيات ١٧ – ٢٠

(٦) سورة البقرة آية ٢١، ٢٢

(٧) انظر ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ج١ ص ١٧٤ وابن رشد: مناهج الأدلة ص ١٥٣ – ١٥٤

شيوخ المعتزلة من البصرية والبغدادية يقولون بانتفاء الأكوان إلا أبا هاشم وأصحابه[1].

فلما كانت الأكوان غير ذوات حقيقية فإنه لا يصح الاعتماد عليها فى الاستدلال على وجود الله تعالى، وهو الذى علمنا بالضرورة الفطرية أنه الذى أوجد الموجودات وخلق العوالم وقدرها أحسن تقدير ودبرها أفضل تدبير.

٢- وما يستدعى الشك فى الأكوان، أن المثبتين لها اضطربوا فيها غاية الاضطراب، فإن أبا هاشم كان يقول إن الأكوان ثابتة بالضرورة، كما ذلك "ابن متويه" فى كتابه "المحيط". وقد بين ذلك ابن الوزير فى قوله مخاطبا من استنكر الشك فى الأكوان: "وإذا جاز الخطأ على أبى على فيما يقطع فيه أنه من المشاهدات، وعلى أبى هاشم فيما يقطع على أنه من الضروريات، فالخطأ عليها فى الاستدلاليات الخفيات أقرب وحصر الطرق إلى الله تعالى فى هذا الأمر الخفى أغرب وأعجب"[2].

٣- ولو استعرضنا الآيات القرآنية الدالة على وجود الخالق سبحانه وتعالى، ما وجدنا بينها آية واحدة تنبنى صحة الدلالة فيها على ثبوت العرض الكونى، بدليل خلو تفاسير القرآن الكريم من التنبيه على ذلك فى تفسير هذه الآيات بخصوصها" فكيف يشتمل الكتاب الذى جاء به على أدلة قاصرة، وما فيها دليل واحد يشفى؟ وكيف لم يقدح أحد من أهل عصره لا من أعدائه ولا من أصدقائه؟"[3]

٤- كذلك لو تأملنا ما استدل به الأنبياء، صلوات الله عليهم، على وجود الله تعالى لوجدناه جاريا على طريقة الأحوال والآيات دون الأكوان، وعلى ذلك سار الصدر الأول والأئمة الغالبة من المسلمين، فقد استدلوا جميعا بالأجسام المحكمة المعبر عنها بالصنع المحكم بما تحكم به العقول من دلالة المصنوع المحكم على صانعه دون أن يعتمدوا فى شئ من ذلك على دليل الأكوان يقول ابن الوزير:

ألا ترى أن الله تعالى احتج على بطلان ربوبية العجل بأنه ﴿أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[4]،

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٧٥ - ٧٦

(٢) السابق ص ٧٥- ٧٦

(٣) السابق ص ٨٤، ٨٥

(٤) سورة طه آية ٨٩

وإبراهيم احتج على قومه بقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [1] وبقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾ [2].

وكذلك الأئمة وأولهم على رضى الله عنه فى "نهج البلاغة" يقول:

"فبعث فيهم رسله ليستادوهم ميثاق فطرته، ويروهم آيات المقدرة من سقف فوقهم مرفوع، ومهاد تحتهم موضوع، ومعايش تحييهم، وآجال تفنيهم، وأوصاب تهرمهم، وأحداث تتابع عليهم". كما احتج ابن أبى الحديد فى شرح الخطبة الأولى هذه بدلالة التركيب كما احتج بها علىّ عليه السلام، ولم يتعرض للأكوان بتصريح ولا تلويح" [3].

ومن هنا فالاستدلال بالأجسام المحكمة – لا بالأكوان – هو ما كان عليه الصدر الأول الذين شهد لهم الرسول الصادق الأمين بأنهم خير القرون... وقد اجتمع المختلفون على أنهم كانوا على صواب [4].

٥- ثم إن الاستدلال بالعرض الكونى ليس من الأدلة التى تعرض بالفطرة التى فطر الله الناس عليها، يقول ابن الوزير:

" إنا كنا قبل إن نتلقى كلام المتكلمين والأكوان لا نعرفها بالفطرة ولا يخطر ببالنا على ذلك الترتيب الذى يفيد معرفة الأدلة والحدود" [5].

٦- كذلك فإن الاستدلال بهذه الأدلة القائمة على الأكوان يتنافى مع الإجماع على وضوح الطريق إلى معرفة الله" واشتد اختلافهم فى الأكوان، علمت دقته بالضرورة عند من حققه، فكيف يكون ما اشتد اختلافهم فيه، وعلمت دقته وغموضه، كاشفا موضحا لما أجمعوا على وضوحه وسهولته؟" [6].

ومن هنا يذم ابن الوزير الذين سلكوا الطرق الملتوية من علماء الكلام ويعرضون عن كتاب الله تعالى وسنة [رسوله] ﷺ، وعن الفطرة التى فطر الله الناس عليها قائلا: "فتعين

---

(١) سورة الصافات آية ٩٥، ٩٦

(٢) سورة الأنبياء آية ٦٣

(٣) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٨٥، ٨٦

(٤) السابق ص ٨٦

(٥) السابق ص ٨٦

(٦) السابق ص ٩٤

حينئذ طلب الطريقة القريبة الممكنة التى هى فطرة الله التى فطر الناس عليها كما نص على ذلك فى كتابه الكريم وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، ولولا ما وقع فيها من التغيير، لما احتاجت إلى طلب ولكنه قد وقع فيها التغيير كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ، فى الحديث المتفق على صحته عند أهل النقل، وفيه تفسير الفطرة وتقريرها من المبلغ المبين لما أنزل عليه من الهدى والنور حيث قال: "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يَمَجِّسانه"(١).

ويقرر ابن الوزير أيضا أن الفطرة التى فطر الله الناس عليها متضمنة سبعة أمور وهى كالآتى:

١ - إثبات العلوم الضرورية التى يُبنى الإسلام على ثبوتها.

٢- ثبوت الرب عز وجل.

٣- توحيده سبحانه وتعالى.

٤- كماله بأسمائه الحسنى.

٥- ثبوت النبوات وصحتها فى الجملة.

٦- الإيمان بجميعهم وعدم التفريق بينهم.

٧- ترك الابتداع فى دينهم بالزيادة على ما جاءوا به والنقص منه.

فإذا أمعنت النظر فى هذه الأمور بالفطرة الأولى، السليمة من التغيير بالعادات والطوارئ المغيرات لم تشك أن الخطر المخوف من عقاب الآخرة مأمون فيها.

أما الستة الأولى فمجموعها هو دين الإسلام الذى فطر الله عباده على معرفته، والخلاف فى كل واحد منها كفر مجمع عليه. والأدلة عليه جلية وفاقية بين المسلمين ولا يمكن وجود أحوط منها ولا أولى ولا أخرى كما قال تعالى: ﴿ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾(٢) أى طلبوا لأنفسهم النجاة.

---

(١) البخارى كتاب الجنائز ج٢ ص ١٠٤ ومسلم كتبا القدر ج٤ ص ٢٠٤٧ وسنن أبى داود مع عون المعبود ج١٢ ص٤٨٦ وسنن الترمذى الأحوذى ج٦ ص ٣٤٤.

(٢) سورة الجن آية ١٤.

وأما السابع وهو عدم الزيادة والنقص فى الدين فهو العصمة من البدع المفرقة بين المسلمين، وهو لا حق بما قبله فى ثبوته فى الفطرة، ولكن لا يثبت فيه حق التكفير غالبا[1].

وهذا يعنى أنك إذا عرفت أن التدين أمر فطرى[2] فى الإنسان وأن الأنبياء – عليهم السلام – قد جاءوا ببيان ذلك، وأن القول بوجود الله عز وجل أمر فطرى أيضا لم يشذ بجحده من الأمم السباقة غير فرعون اللعين والدهريين السابقين والملاحدة المحدثين، عرفت أن ابن الوزير سلك فى استدلاله على إثبات وجود الله – عز وجل – طريقة الأنبياء، عليهم السلام، ووصفها بأنها أصح الطرق وأوشجها وأجلاها وآمنها وأشفاها، حتى نأمن بالسلوك فيها من الضلال فى الطريق التى تبعد عن مقصوده، والعياذ بالله، وإلى تلك الطرق الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[3].

وقد وصف ابن الوزير طريقته التى سلكها فى الاستدلال على وجود الله لأربعة أصناف وسماها دلالات وكلها دل عليها القرآن الكريم الذى وصفه الله سبحانه بأنه يهدى للتى هى أقوم[4].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٧، ١٨ بتصرف وانظر د. على بن على بن جابر : ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ج٢ ص ٣٥٨ – ٣٥٩

(٢) الفطرة هى السلامة من الاعتقادات الباطلة، والقبول للعقائد الصحيحة، وهذا فطرة الإسلام التى فطر الله الخلق عليها يوم قال: "ألست بربكم قالوا بلى" فإن حقيقة الإسلام أن نسلم لله لا لغيره، وهو معنى "لا إله إلا الله". وهذا أيضا ما انتهى إليه شيخ الإسلام حيث يرى أن معرفة الخالق سبحانه فطرية، وإنما تكون نظرية عند من فسدت فطرته، فاحتاج إلى النظر والبرهان (انظر مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية ٢/ ٣٤٧ – ٣٤٨) ومن المعلوم بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ، أنه لم يوجب هذا النظر على الأمة، ولا أمرهم به، بل ولا سلكه هو، أو أحد من سلف الأمة فى تحصيل هذه المعرفة، ولو كان النظر واجبا لكان أول ما يجب على الرسل دعوة قومهم إليه، وهذا مما علم فساده من دين الإسلام (السابق ١/ ٣٤٨ والفتاوى ١٦/ ٣٣٠). فالفطرة تعرف الخالق بدون الآيات والأدلة العقلية، لأن معرفة الدليل تستلزم تصور المدلول عليه قبل ذلك، كما أن معرفة الاسم تقتضى تصور المسمى من قبل حتى تمكن المطابقة وتتم المعرفة والقلوب مفطورة على الإقرار به سبحانه، أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل: "أفى الله شك فاطر السموات والأرض" (سورة إبراهيم آية ١٠. أنظر ابن الوزير : إيثار الحق ص ٤٢).

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٣

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٤٣.

وهذه الأدلة هى:

١ - دليل الفطرة:

تتجلى قدرة ابن الوزير النقدية فى برهنته البسيطة والعميقة على استخراج أدلة وجود الله من القرآن الكريم، ومن الطبيعة الإنسانية البسيطة، وهو بذلك يسفه الحلول العقلية البعيدة عن بساطة القرآن الكريم العميقة.

فهو يرى أن أهم أقوى دليل على وجود الله تعالى هو الفطرة وما تشهد به، ولذلك فالمتكلمون فى نظرة قد "غفلوا عن كون وجود الخالق القيوم بخلقه أقوى فى التعريف بوجوده من الدليل الذى يتكلفونه على ذلك فى فطر العقلاء، وأنه إن أمكن الشك فى هذه الفطرة أمكن الشك فى دليلهم عليها، إذ لا يمكن أن يكون أقوى منها، بل هو أخفى بغير شك[١].

وهذا الدليل من الأدلة التى نبه عليها القرآن، بل إنه جعلها فى مقدمة تلك الأدلة وأساس لها. فالفطرة السليمة مجبولة على الإقرار بوجود الرب الخالق، والإيمان به تعالى مغروز فى طبيعة البشر وفى شعور كل عاقل وضميره، ولذا فإن هذا الإيمان أجل وأرفع فى نظر الإسلام من أن يكون موضع شك أو ارتياب يقول الله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٢].

ويؤيد ذلك أن كل إنسان يلجأ إلى الله فى لحظات الشدائد والمحن، على الرغم من إعراضه - أحيانا - عن الله فى الرخاء والأمن، فكل إنسان يعترف بوجود الله تعالى فى أعماقه أو يكشف عن هذا الاعتراف حين يسقط فى يده وتحاصره الأهوال.

ولذلك قال كثير من العلماء والأولياء: إن الإيمان بالله ضرورى لا يحتاج إلى نظر. وقال آخرون: "إنما يحتاج إلى تذكر يوقظ من سنة الغفلة كتذكر الموت، الذى تقع الغفلة عنه وهو ضرورى، حتى قال تعالى فى مخاطبة العقلاء ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[٣].

---

(١) السابق ص ١١ وترجيح أساليب القرآن ص ٤٥

(٢) سورة إبراهيم آية ١٠

(٣) سورة الزمر آية ٣٠

وقد بين الله تعالى هذه الحقيقة فى كتابه فى كثير من الآيات كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾[2].

ومن هنا لن يكون غريبا أن نجد تلميذا لابن الوزير هو الشوكانى يقول فى تفسير هذه الآية: "وليس هذا من أجل الإيمان بالله وحده، بل لأجل أن ينجيهم مما شارفوه من الهلاك، لعلمهم أنه لا ينجيهم سوى الله سبحانه، وفى هذا الدليل على أن الخلق جبلوا على الرجوع إلى الله فى الشدائد"[3].

٢- دليل الأنفس:

وتعتمد دلالة هذا الدليل من جهة على ما يعرض للإنسان فى حياته من أطوار الخلقة، كما تعتمد من جهة أخرى على أن الإنسان خلق فى أحسن تقويم، وذلك كله مشاهد لا يخفى على أحد، فكل عاقل يعرف من أحوال نفسه، ويشاهد أطوار الجنين أنه كان نطفة فصارت النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما وعظاما وآلات وحواس موافقة لمصالحه، ثم بعد الانفصال من قرار مكين تعاقبت عليه الأحوال من كبر وصغر، وضعف وقوة، ومرض وصحة.

يقول ابن الوزير: " فإنا نعلم بالضرورة وجودنا أحياء قادرين عالمين ناطقين بعد أن لم نكن شيئا، وأن أول وجودنا كان نطفة قذرة مستوية الأجزاء والطبيعة غاية الاستواء، بحيث يمتنع فى عقل كل عاقل أن يكون منها بغير صانع حكيم ما يختلف أجناسا وأنواعا وأشخاصا"[4]. ولو جاز أن يكون الإنسان بغير صانع لجاز – كما يقول ابن الوزير – " أن

---

(١) سورة يونس: آية ١٢

(٢) سورة يونس آية ٢٢

(٣) الشوكانى: فتح القدير ج٢ ص ٤٣٥ الحلبى مصر عام ١٣٨٣هـ

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٤٤.

تصبح لنا دور معمورة أو مصاحف مكتوبة أو ثياب محوكة بغير بان ولا كاتب ولا حائك، فما خص خير الخالقين بأن يكفر ولا يدل عليه أثر صنعته العجيبة وخلقته البديعة"[1].

هذا من جهة ومن جهة ثانية فما نراه من مظاهر الإحكام والعناية والإبداع فى خلق الإنسان وتركيب حواسه، ووضع كل عضو فى موضعه المناسب لأداء وظيفته وتحقيق مصلحة الإنسان مما لا يمكن معه الشك فى وجود الخالق المبدع.

ولنضرب مثلا واحدا مما استشهد به ابن الوزير من دلالة الأنفس حيث يقول: "ثم انظر إلى موضع العينين... بعيدا مما يؤذيهما مرتفعا للتمكن من إدراك المبصرات فى الوجه الذى لا يحتاج إلى تغطية... ولو كان فى الرأس أو فى الظهر أو فى البطن أو غير ذلك ما تمت الحكمة، ولا النعمة بهما"[2].

وأن لمن بديع صنع الله تعالى حقا ما نراه من استمساك البول فى حالة الغفلة بل فى حال النوم حتى نختار خروجه ونرضى به من غير رباط ولا سداد فى مجراه ولا مانع محسوس ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[3].

وقس على ذلك نعم الله تعالى وآلائه فى خلقه الإنسان، التى لا تتناهى فى الإعجاز والإبداع مما لا يحصيه الإنسان، ولا يدركه أو يدرك بعضه إلا كبار العلماء.

وقد جمع الله تعالى ذكر دلالتى النفوس والآفاق فى قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾[4].

ويستشهد ابن الوزير بكثير من الآيات القرآنية التى تتحدث عن أطوار الخلقة الإنسانية وأحوال الترقى فى التكوين والتى لابد لها من صانع حكيم مدبر بديع، بل نجد ابن الوزير يحيل إلى كتب مؤلفين فى علم التشريح[5] ليقف من أسرار خلق الإنسان على ما يضطره إلى التصديق الجازم بوجود إله خالق قادر عليم حكيم.

---

(١) السابق ص ٤٦

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ج١ ص ٤٧

(٣) السابق ج١ ص ٤٥ سورة المؤمنون آية ١٤

(٤) سورة فصلت آية ٥٣

(٥) مثل كتاب لغط المنافع لابن الجوزى.

ولا يفوت ابن الوزير أن يرد على اعتراض يمكن أن ينشأ فى نفس القارئ – كما يزعم بعض الفلاسفة – أن يكون هذا كله راجعا إلى الطبع والطبيعة، وليس إلى الإله الحكيم؟! ويدلل على فساد هذا الاعتراض بوجهين:

الأول: أن هذا الأثر لو كان عائدا إلى الطبع لكان أثرا واحدا " كما لو جمدت النطفة بطبع البرد أو أنتنت". الثانى: أن آدم عليه السلام هو أب البشر وذلك معلوم بالضرورة لتواتره من جهة وللدليل الواضح عليه من جهة أخرى، فلو كان خلقه أثرا للطبيعة من غير صانع لرأينا فى كل زمان خلقا من طين كخلق آدم عليه السلام، فلم توقف أثر الطبيعة على هذا المثال الوحيد؟[1].

٣- دلالة الآفاق:

أما دلالة الآفاق فهو الدلالة المذكورة أيضا فى القرآن الكريم والمستمدة من تأمل الكون، وما فيه من دقة الإحكام وبديع الصنعة التى تدل على الخالق البديع سبحانه، وقد تكلم عن هذا الدليل أيضا الإمام الغزالى وابن رشد وابن تيمية وسموها هى ودلالة الأنفس أدلة الإختراع والعناية. وهم فى هذا يصدرون عن القرآن الكريم مباشرة.

يقول ابن الوزير: "وأما دلالة الآفاق فما يحدث ويتجدد فى العالم من طلوع القمرين والكواكب وغروبها عند دوران الأفلاك الدائرات... والرياح والذرايات، والنجوم الثوابت منها والمعالم"[2].

كذلك نلمس اختلاف الليل والنهار والفصول والأحوال ونحس تباين القمر بين حرارة وبرودة مع علمنا باستخدام القمر وتغير فى الأحوال مع الأجسام عنها، علمنا أن لهذه الآيات والمشاهد خالقا مخالفا للأجسام الأخرى"[3].

ويذكر ابن الوزير فى أثناء تدليله هذا الذى يستمده من القرآن الكريم الكثير من الآيات الدالة عليه مثل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٩١، ٩٢ وإيثار الحق ص ج١ ص ٤٨

(٢) السابق ج١ ص ٤٩ – ٥٠ وترجيح أساليب القرآن ص ١١٠

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ج١ ص ٤٩ والبرهان القاطع ص ١٧

﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾[1].

كما جمع الله تعالى هذا الدليل فى بعض آياته مثل: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[2].

ألا تدل هذه الأشياء المحكمة على أن لها صانعا حكيما صنعها وأتقنها؟ هو الله سبحانه ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾[3].

هذا وقد أورد ابن الوزير فى كتابه "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" خمسا وعشرين آية دالة على هذه المعانى وغيرها، كما ذكر أنه اختارها من بين خمسمائة آية من القرآن الكريم.

وقد سرد تلك الآيات فى معرض الرد على القائلين بدلالة الأكوان فى إثبات الصانع من المعتزلة وغيرهم، فمنهجه كما وضحه فى كل مؤلفاته[4] الاستدلال على أصول من القرآن الكريم بما فيه من الإعجاز وإحكام خلق المخلوقات لجلائهما، لا العرض الكونى لاستغنائه من كثرة الشبه فيه[5].

وكيف ينكر هذا ويستبعد، وقد حكى الله سبحانه – عن الهدهد وهو من العالم البهيمى – أنه وحد الله، واحتج على صحة توحيده بهذا الدليل المذكور فى الآفاق، قال الله تعالى حاكيا عنه : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[6] يعنى المطر والنبات.

فاحتج بحدوث هذين الأمرين العجيبين المعلوم حدوثهما مع تكرارهما بحسب

---

(١) سورة الرعد آية ١٢، ١٣

(٢) سورة البقرة آية ١٦٤، وانظر إيثار الحق ج١ ص ٥٠

(٣) سورة لقمان آية ١١

(٤) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٧٥

(٥) السابق ص ٨٤

(٦) سورة النمل آية ١١

حاجة الجميع إليهما. وكذا قيل لبعض الأعراب: لم عرفت ربك؟ فقال: البعرة تدل على البعير، وآثار الخطا تدل على المسير، فسماء ذات بروج وأرض ذات فجاج، كيف لا تدل على العلى الكبير"[1].

ولا نستطيع أن نتابع ابن الوزير فى كثرة استشهاداته على هذا الدليل من القرآن الكريم، واستعراضه لمختلف أوجه الآفاق ذكرها فى القرآن، من أجل أن يثبت أن الاعتماد على آياته وحدها يكفى المستدل دون مناهج المتكلمين ومسالكهم الصعبة وغير الواضحة.

٤- دلالة المعجزة:

وهذه الدلالة سبقه إليها كثير من الأصوليين فى الاستدلال على وجود الله تعالى مثل البيهقى (عام ٤٥٨هـ) فى كتابه "الاعتقاد"[2] وابن تيمية وكذلك ابن القيم، ولكن ابن الوزير توسع فى هذا الدليل، ودعمه بالأسانيد العقلية واستمد قرائنه من القرآن الكريم والسنة النبوية. وهذه الطريقة تدل على إثبات وجود الله تعالى من جهتين:

إحداهما: إخبار الأنبياء جميعا بوجود الخالق سبحانه، إذ اتفقوا جميعا من لدن آدم إلى خاتم المرسلين على استناد هذا العالم إلى رب عظيم ومدبر حكيم، ولا مجال للطعن فيما أخبروا به، خاصة وأن عددهم يزيد على مائة ألف نبى ورسول، أوطانهم متفرقة وأزمانهم متباعدة وأنسابهم مختلفة.

فإذا اتفقوا "على القطع بصحة أمر لا مجال للعقول فى معرفته كالشرعيات المحضة، أو عقلى نظرى كإثبات صانع العالم.. لعلمنا علما عاديا أنهم ما تواطأوا على التعمد والمباهتة.. وأنه ما جمع متفرقات أنظارهم وألَّف نوافر طباعهم، إلا صدق ما ادعوه من علمهم، باستناد هذا العالم إلى رب عظيم ومدبر حكيم"[3].

وهناك قرائن كثيرة تدل على صدقهم وتؤكد هذا الدليل:

١- وهو ما عرف واشتهر من أحوالهم وتواتر من صفاتهم من عدل وصدق ووقار وزهد

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ج١ ص ٥٠، ٥١

(٢) البيهقى: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ص ٤٥ بيروت عام ١٤٠١هـ

(٣) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ٧، ٨، ٥٢

فى المال والجاه، وصلابة تقوى على الزمن تضعف إلى جانبها المحن، ولا أدل عليه من صبر نوح على قومه ألف سنة إلا خمسين عاما، وقوة محمد ﷺ وصلابته حيث عرضت عليه قريش المال والزوجة والجاه والرياسة، فلم يرفع إلى كلامهم رأسا ولم يلتفت إلى مقالاتهم أصلا[1].

٢- معاداتهم لقرابتهم وأرحامهم الذين جبلت الطباع على محبتهم، وكذلك ترك مناهج آبائهم التى ولع الطبع باتباعها ومعاداتهم لعشيرتهم الأقربين فى سبيل تبليغ دعوتهم، فهذا نوح عليه السلام ترك ابنه وفلذة كبده مع الغرقى واستغفر من دعائه ألا يكون مع الهلكى.

وهذا إبراهيم – عليه السلام – تبرأ من أبيه لما تبين أنه عدو لله وعزم على ذبح ولده الذى هو قرة عينه وأحب الناس إليه حين أُمر. وهذا محمد ﷺ، الذى شهد العدو والصديق بأنه أبر الخلق بعامة أمته دع عنك خاصة رَحِمِه، حتى إن الله عاتبه على كثرة رحمته، ترك الثناء على أبويه والذكر لهما والترحم عليهما وولع بذكر النجاشى وصلى عليه، وأثنى على سلمان الفارسى وأهدى ثمرات الدعاء الجميل إليه[2].

وقد أجمع الأصدقاء والأعداء على أن الأنبياء – عليهم السلام – كانوا أعقل الناس وأوقرهم، فكيف ترى هؤلاء العقلاء يعادون أرحامهم ويصادقون من لم تتصل وشيجة نسب بينه وبينهم، ويتحملون مضار عدواة عشيرتهم، لغير غرض يعود عليهم، ولا فائدة ترجع إليهم[3].

٣- إنهم قد وقفوا – وهم الفقراء والمساكين – فى وجه أعتى القوى وأشدها بغيا بلا خوف ولا وجل، كما وقف موسى وهارون فى وجه فرعون الطاغية، وكما وقف محمد ﷺ فى وجه قريش وكُبرائها.

ورغم كل ذلك حفظوا مع ضعفهم ونصروا عليها، ورغم أن الدنيا قد دانت لهم، فقد كانوا زاهدين فيها موقنين بمواعيد الله تعالى مسلمين أنفسهم لما أمر به، فإذا كانوا مع ذلك

---

(١) ابن الوزير" البرهان القاطع ص ٣٥.

(٢) السابق ص ٦ – ١٠

(٣) السابق ص ١٠

لم يهزموا ولم يقض عليهم، أفلا يدلنا ذلك على أنهم مؤيدين بقوة قاهرة حفظتهم وأهلكت أعداءهم وأنهم صادقون فى إخبارهم عن الله تعالى؟

٤- كما أن تأييد الله لأنبيائه بالأسباب الظاهرة وما كان منه تعالى لبعض أعدائهم من عقوبات خارقة كَمَسْخِ أهل السبت قردة، فهذان يدلان بذاتهما على أن الله تعالى أوضح الدلالة أما الأول فدلالته على قدرته الباهرة التى جمعت خرق العادات فى النصرة بالأسباب الظاهرة والباطنة.

وأما الثانى فلأنه مما لا يحدث بالطبع وهو متواتر مع اليهود وثابت فى القرآن الكريم، قد خُوطب اليهود به، ولو كان عندهم أدنى ريب لبادروا إلى التكذيب والتشنيع، ومثل ذلك نطق الجبل، وفلق البحر، وخسف قارون، وهلك أصحاب الفيل وغيرها.

٥- وفوق ذلك فإن آدم عليه السلام أول من ادعى النبوة، ولم يكن هناك ما يدفعه إلى الكذب فى دعواه، فقد كان وحده وليس معه إلا من هو طوعه وفرعه ومتبعه.

٦- كذلك عجز من عاصرهم عن إظهار كذبة واحدة لواحد منهم فى جميع حياته فى جميع الأمور التى ادعاها تشهد بصدقهم أنواع المخلوقات، وتفصح لهم بالاحتجاج بدائع المصنوعات، من سماء مرفوعة، وأرض موضوعة، ونجوم فى منازلها سيارة، منها مصابيح، ومنها زينة، ومنها ثواقب، ومعالم، ورواجم، و أقمار، وبحار"[1].

٧- عدم اختلافهم فيما أخبروا به، ألا ترى أن الفلاسفة اختلفوا أشد الاختلاف، وهؤلاء الأنبياء، ما كانوا مخالطين لأصحاب الدروس المنطقية والجدلية، بل سلكوا مسلك المتعبدين من العامة، ثم أتى كل واحد منهم فى الإلهيات بعقائد أصبحت مرجع ومنتهى كل مدقق.

٨- إن من سلك طريقهم وقبل نصيحتهم،وصبر صبرهم، ظهر عليه من الكرامات قريب مما ظهر عليهم، وقد يظهر على بعضهم مثل معجزات الأنبياء كما ظهر لمريم عليها الدامغة أمر كبير ما طرق العالم له من معارض البتة خصوصا مع قدمه وتواتره[2].

---

(١) ابن الوزير: البرهان القاطع ص ١٣، ١٤

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٥٣، والبرهان القاطع ص ١٤، ١٥، والترجيح ص ١٠٥

فالمعجزات التى ظهرت على أيدى الأنبياء عليهم السلام من غير ممارسة لشئ من علوم الطبائعيين والمرتاضين والمتفلسفة والمنجمين تدل على وجود الله تعالى، إذ تدل من جهة على صدق الأنبياء وقد أخبروا بوجوده سبحانه وتدل على وجوده تعالى من جهة أخرى، وهى أنها حادثة ضرورية ومخالفة للطبائع والعادات"(١)

وقد ربط ابن الوزير بين دلالتى الأنفس والآفاق ودلالة معجزات الأنبياء، إذ قرر أن فى الأنفس والآفاق ما يدل على صدق الأنبياء فيما اخبروا به عن خالق هذا العالم ومدبره:

"فإن أكثر الشواهد لهم أنهم ادعوا أمرًا تشهد بصدقهم فيه جميع أنواع المخلوقات وتفصح بالاحتجاج لهم بدائع المصنوعات، من سماء مرفوعة وأرض موضوعة، ونجوم فى مقدرات منازلها سيارة، وعلى محاكاة أفلاكها طوارة، وما أصدق ما قلت فى كتابك: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾(٢)

وهكذا ربط ابن الوزير بين هذه الدلالات، حيث جعل كل منها تصدق الأخرى فضلا عن دلالتها بنفسها على وجود الله سبحانه وتعالى، تلك هى الطرق التى ارتضاها فى الاستدلال على وجود الله تعالى وفضلها على أدلة المتكلمين لوضوحها لكل ذى عقل، ودقة أدلتهم وصعوبتها على الكثيرين وقربها من موارد الزيغ والضلال.

وفى الحقيقة فطريقة ابن الوزير فى الاستدلال على وجود الله يمكن أن نجدها عند كثير من المفكرين السابقين، خاصة منهم الذين يصدرون مباشرة عن القرآن الكريم ونصوصه البيّنات الواضحة مثل كثير من أهل الحديث والأصوليين كابن تيمية، وهذه الطريقة عندهم عرفت بطريقة "الاعتبار"

والاعتبار اتجاه عقلى ينتفع مخلصا بروح القرآن، ونصه مع سلامة الفطرة، وهى الطريقة التى رد بها المخلصون على كل من المتكلمين والفلاسفة لوضوحها وبداهتها وآستساغتها عند العامة والخاصة، وقربها من الفطرة السليمة والبداهة السهلة.

ولكن فَضَلَ ابن الوزير هنا يظهر واضحا فى قدرته النقدية الجلية حيث هو يدعم هذه

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ الوهم ١٥

(٢) سورة لقمان آية ٢٧

الأدلة الشرعية المستمدة من النصوص بتحليلات عقلية دقيقة، وباستنباطات يحمد عليها. خاصة وأنه يتوقف عند كل دليل، حيث يدعمه من ناحية بالكثير من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، ثم يستنبط منه كثيرا من الاعتبارات الجديرة بالتأمل، مما يعطى هذه الأدلة قوتها ويوضح جوانب الإعجاز فيها، خاصة وأن [فى] القرآن الكريم أوجه من الإعجاز لا تظهر إلا لذوى العقول الراجحة ولا تكشف عن مكنونها إلا للمخلصين من علماء هذه الأمة.

وقد كان ابن الوزير بحق ممن أوتوا ملكة الفهم وحسن التقدير، فهو لم يشر إلى هذه الطرق بإشارة عابرة، وإنما عول عليها بالكلية، وترك ما عداها، ولذلك كان بيانه لها أوضح وأوفى. ويرى ابن الوزير أن الإقرار بوجود الله تعالى هو الحق والأحوط، إذ هو الاحتمال الوحيد الذى لا مضرة فى الأخذ به" فمن لم يثبت الرب قديما أثبت العالم قديما، ومن لم يثبت أسماءه الحسنى بلا سبب أثبت الإحكام العجيب للعالم بلا سبب، ومن لم يقبل الإيمان بالبرهان والقرآن قبل الكفر بلا قرآن ولا برهان"(١)

ومن هنا إذا قال الكافر أو غيره من المتكلمين: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟ أمكن الرد عليه بأنه إذا أمكن وجود العالم بغير خالق، فأولى منه وجود الرب بغير خالق.

ويرسم ابن الوزير طريقا لمداوة نفوس المؤمنين من بعض هذه الوساوس: بالفزع إلى الله تعالى بالتوبة والاستغفار، وطلب أسباب الرقة فإن الشك الذى يعرض للنفس قد يكون عقوبة بذنب، وتخويف النفس من الوقوع فى الشقوة الكبرى بعذاب الآخرة، فإن من طبائع النفوس الإيمان عند شدة الخوف، ولذلك يرجع كثير من العقلاء عند الموت عن عقائدهم القبيحة، وذلك ليس لتجلى برهان حينئذ، بل لأن القلب لقى البرهان بلا معارض.

يقول ابن الوزير :فالنفس كما أنها بعيدة الإيمان، فإنها بعيدة الأمان، وخوفها أعظم لأعوان على الإيمان، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ (٢)

---

١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٦٠

٢) سورة الأعراف آية ١٥٤ وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٥٩

ويسوق ابن الوزير كثيرا من الأدلة والبراهين النقلية والعقلية، كما يقدم المساعدات العلاجية النفسية والروحية، المستمدة من مشكاة النبوة، لمداواة نفوس المؤمنين مما يعتريها فى بعض الأحيان من الشكوك، كما أنه يصل بالأسلوب العقلانى المقنع بالمعارضين والجاحدين لوجود الله تعالى ببساطةٍ ووضوح إلى موقف لا يستطيعون فيه إلا أن يقروا بوجود الخالق سبحانه وتعالى.

٢- موقف ابن الوزير من الصفات الإلهية

إذا أردنا تبين هذا الموقف – على الرغم من أننا نستطيع الآن التنبؤ به – بعد معرفتنا لطريقته فى إثبات وجود الله تعالى، وكيف انه انتهج موقف السلف الصالح، فإننا لابد أن نشير أولا إلى موقف المسلمين عامة من الصفات الإلهية، خاصة وأن هذا الموضوع أخذ جهدا عقليا وفكريا كبيرا من كافة الفرق الإسلامية.

وهناك تباين كبير بين موقف الصحابة والسلف ومن سلك مسكلهم من التابعين وموقف المتكلمين والفلاسفة المتأخرين الذين تعمقوا المسائل، ولم يكتفوا بموقف الصحابة من الإيمان الجملى، وتناول الصفات الإلهية بطرق مختلفة ومن جوانب محدثة، فبحثوا عن علاقة الذات بالصفات، وهل هى عين الذات أو زائدة عليها، وفرقوا بين الصفات من حيث نسبتها إلى الذات ونسبتها إلى الفعل، ومن حيث القدم والحدوث، مما دفع بعضهم إلى التأويل وبعضهم إلى التشبيه والتجسيم وبعضهم إلى التعطيل، ودفع جميعهم إلى تكفير بعضهم بعضا.

وقد كان المتكلمون والفلاسفة فى غنى عن كل ذلك لو التزموا منهجا آمنا إلتزمه الصحابة والسلف الصالح، خاصة وأن "العقول لها حد تقف عنده وهو العجز عن التكييف لا تتعداه، ولا فرق بين البحث فى كيفية الذات وكيفية الصفات" كما يقول ابن الوزير، ويسخر من ذلك الإنسان الذى يجهل نفسه التى بين جنبيه ثم يتمادى فى العناد ويبحث فى كيفية ذات الله وصفاته فيقول:

"فإنك قد حجبت عن حقيقة نفسك مع علمك بوجودها وعن كيفية إدراكاتك مع أنك تدركها، وإذا عجزت عن إدراك كيفية ما بين جنبيك، فأنت عن إدراك ما ليس كذلك أعجز هذه طريقة السلف"(١)

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ١٦

أما موقف المسلمين عامة من الصفات فيتمثل فى اتجاهات ثلاثة:

الأول: إثبات الصفات جميعا لله تعالى كما جاء بها الكتاب والسنة من غير تأويل لشئ منها.

الثانى: نفى الصفات جميعها عن الله تعالى وتأويل ما ورد فيها.

الثالث: نفى بعض الصفات وإثبات بعضها.

وفى كل واحد من هذه الاتجاهات الثلاثة توجد خلافات تباعد بين أصحابه وتفرق بينهم، فالمثبتون للصفات مثلا لم يكونوا - رغم اتفاقهم فى الإثبات - فريقا واحدا، وإنما بالغ بعضهم فى الإثبات حتى صار إلى التشبيه والتجسيم كالهاشمية والكرامية، وبقى أكثرهم على الإثبات المبرأ من التشبيه والتنزيه الخالى عن التعطيل، كما هو معروف عن أئمة السنة والسلف[1].

كذلك نفاة الصفات كانوا فرقا متعددة ومتباينة كالباطنية والفلاسفة وكثير من المعتزلة.

أما من أثبتوا بعض الصفات ونفوا بعضها فهم معظم المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة.

أما موقف ابن الوزير من الصفات:

فهو يرتبط بعقيدته فى الذات الإلهية، فكما أن العقول تعجز عن معرفة ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى، فإنها تعجز عن معرفة حقائق صفاته وكيفيات تعلقها بذاته، وعنده أن مخالفة هذه القاعدة هو الأساس الذى أدى إلى حدوث المشكلات والبدع المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته وأسمائه.

خاصة وأن القرآن يوقفنا على أن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2] وقد روى عن النبى ﷺ، من النهى عن التفكر فى ذات الله تعالى والأمر بالتفكر فى آلائه، وهو أيضا ما روى عن الصحابة والتابعين.

وقد نشأت الفتن المتصلة بهذه المسألة، ووجدنا المُشبِّهة والمُعطِّلة إنما وقعوا فيما وقعوا

---

(١) ابن تيمية: مجموعة الرسائل الكبرى ١/ ١١٩ والأشعرى: المقالات ١/ ٢٥٧.

(٢) الشورى: ١١.

فيه من البدع بسبب الخوض فى مسائل ليست مما يدركه العقل "فغلاتهم يعطلون الذات والصفات والأسماء الجميع، ومنه الباطنية، ودونهم الجهمية، ومن الناس من يوافقهم فى بعض ذلك دون بعض"[١].

ومن هنا فموقف ابن الوزير التعطيل ورفض التشبيه لأنه لم يكن موقف السلف والمعطلة والمشبهة فى نظره "إنما أتوا من تعاطى علم ما لا يعلمون، ولو أنهم سلكوا مسالك السلف فى الإيمان بما ورد من غير تشبيه لسلموا، فقد أجمعوا على أن طريقة السلف أسلم ولكنهم ادعوا أن طريقة الخلف أعلم، فطلبوا العلم من غير مظانه، بل طلبوا علم ما لا يعلم، فتعارضت أنظارهم وعارض بعضهم بعضا فى الأدلة السمعية.

فالمشبِّهة ينسبون خصومهم وسائر أئمة الإسلام جميعا إلى التشبيه ويدعون فى تفسيره ما لا تقوم عليه حجة، والكل حرموا طريق الجمع بين الآيات والآثار الإقتداء بالسلف الأخيار والاقتصار على جليات الأبصار وصحاح الآثار"[٢]. وهذا هو السبب فيما أحدثه المعتزلة والأشاعرة من البدع فيما يتعلق بالصفات الإلهية.

وقد كَفَّر بعضهم بعضًا على الرغم من أنهم قد لجأوا إلى التأويل، يقول ابن الوزير:

"ويدلك على قبح تأويل هذه الأسماء الشريفة فى الفطر كلها أنك تجد المعتزلى يستقبح تأويل الأشعرية للحكيم غاية الاستقباح[٣]. والأشعرى يستقبح تأويل المعتزلة البغدادية للسميع البصير المريد غاية الاستقباح[٤]. والسنى يستقبح تأويل المعتزلة والأشعرية للرحمن والرحيم والحكيم، غاية الأستقباح، والكل يستقبحون تأويل القرامطة لجميع الأسماء الحسنى غاية الاستقباح"[٥].

يؤيد هذا ما قاله ابن تيمية: "المتكلمة والمتفلسفة أكثر خلق الله تناقضا واختلاف، وكل

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٥

(٢) السابق ص ٩٥، ٩٦، والعواصم والقواصم ج٢ الوهم ١٦ الإشكال الثامن.

(٣) لأن غلاة الأشعرية يذهبون إلى نفى حكمة الله تعالى، وإيجاب تأويله بالمحكم لصفة من غير حكمة له فى ذلك الإحكام. والمعتزلة أثبتوا الحكمة ولكن سموها غرضا. انظر ابن تيمية فى فتاويه ج٨ ص ٨٩.

(٤) لأن غلاة المعتزلة يذهبون إلى نفى السميع البصير المريد. وتقبيحها فى الظاهر، وإيجاب تأويلها بالعليم.

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٨

فريق يرد على الآخر فيما يدعيه قطعيا"[1] وغنى عن البيان تلك المعارك الفكرية والكلامية الطاحنة التى نشأت بين مختلف الفرق الكلامية بسبب هذه المشكلة التى أُسِئَ البحث فيها، لمخالفتهم للمنهج الحق، وكيف قاتلت الفرق بعضها بعضًا وكفرت بعضها بعضا.

وكانت محنة خلق القرآن، وهل هو قديم أم محدث؟ والفتن التى وقع فريسة لها كبار علماء الإسلام مثل الإمام أحمد بن حنبل الذى تعذب فيها كثيرا خير شاهد على ضلال الفرق وبحثها فى أمور، هى فى غنى عنها.

بل إن ابن الوزير نفسه وبسبب طريقته فى اتباع السلف الصالح[2] وانتهاج طريقتهم قد عانى كثيرا، فى سبيل ذوده السنة النبوية ومعتقد أهل الحديث والسلف الصالح. خاصة من الزيدية، وأمثالهم من الفرق المعاصرة له.

ومن هنا علينا ألا نستغرب تلك الإفاضة الكبيرة التى نجدها عند ابن الوزير فى معالجته لأمثال هذه المسائل الاعتقادية، حينما نقرأ مؤلفة الضخم "العواصم والقواصم" فإننا نجده بحرا لا ساحل له لكثرة ما يورده فى المسألة الواحدة من الإشكالات والتنبيهات والحجج والبراهين النقلية والعقلية.

إضافة إلى الأقوال التى يوردها والأدلة التى يحللها، والمعارضات التى يناقشها، مما يدل على تعمقه فى كثير من هذه المسائل وإحاطته الدقيقة بكثير من إشكالات هذه المسائل الشائكة.

ومن هنا يجب أن نطمئن إلى النتائج التى يصل إليها، فهو لا ينتهى إلا إلى نتائج يطمئن إليها عقله وفؤاده بعد إعمال الفكر وتدقيق النظر - وهذا هو المنهج النقدى - ولا شك أن ابن الوزير قد استفاد جيدا من التراث الفكرى والعقائدى الضخم الذى قد سبقه.

ولذلك وجدناه فى هذه المسألة يستحسن بعض المؤلفات ويثبت أقوال أئمة أرتضى

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٣٣٨

(٢) اتجاه السلف الصالح يسمى السلفية، وهى تطلق ويراد بها أحد معنيين: الأول حقبة تاريخية معينة تختص بأهل القرون الثلاثة المتقدمة، كما فى الحديث" خير الناس قرنى، ثم الذين يولنهم، ثم الذين يلونهم" (رواه البخارى ١١/ ٢٤٤ من حديث عبد الله بن مسعود. الثانى: الطريقة التى كان عليها الصحابة والتابعون، ومن تبعهم بإحسان، من التمسُّك بالكتاب والسنة وتقديمهما على ما سواهما، العمل بهما على مقتضى فهم الصحابة والسلف. انظر : الأسفراينى: لوامع الأنوار ١/ ٢٠

وجهة نظرهم واطمئن إلى معتقدهم، كما ينقل عن "أبى إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى الهروى" (٤٨١هـ) ما ملخصه، أن معرفة العامة التى لا ينعقد شرائط اليقين إلا بها ثلاثة:

١-إثبات الصفة باسمها من غير تشبيه.

٢-نفى التشبيه عنها من غير تعطيل.

٣-الإيناس من إدراكها ومن ابتغاء تأويلها.

أما مذهب السلف أن كل من بلغه حديث من أحاديث الصفات يجب عليه فيه سبعة أمور:

١- التقديس.

٢- التصديق.

٣- الاعتراف بالعجز.

٤- السكوت.

٥- الإمساك

٦- الكف.

٧- التسليم.

أما التقديس فَبِتَنْزِيهِ الله تعالى عن مشابهة المخلوقات جميعها.

وأما التصديق: فهو الإيمان بأن ما ذكره حق على الوجه الذى أراده.

وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقر بأن معرفة مراده عليه الصلاة والسلام ليس من شأنه.

وأما السكوت: فهو الإمساك بدينه لأنه يوشك أن يَكْفر، لو خاض فيه وهو لا يشعر – أى فى البحث فى الكيفية –كقول السائل للإمام: كيف استوى؟ وإجابته المشهورة: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وأما الإمساك: فلا يتصرف فى تلك الألفاظ بالتبديل والزيادة والنقصان، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ.

وأما الكف: فإنه يكف باطنه عن البحث والتفكير فيه.

وأما التسليم: فألا يعتقد برسول الله ﷺ، وأصحابه وتابعيهم تهمة، لقيام الدليل على صدقه عليه الصلاة والسلام، ومعرفته بما يجوز على الله مما لا يجوز وعدالة الصحابة وتابعيهم. وثناء الله تعالى عليهم فى كتابه العزيز، وشهادته لهم بأنهم خير القرون، فهذه سبع وظائف إعتقد السلف وجوبها[١].

ومن هنا يؤكد أحد الباحثين المعاصرين[٢] أن ابن الوزير هنا يتبنى المنهج الجملى فى العقائد، بل فى الأسماء والصفات لأنها من الأمور الخبرية المتفق على الاعتقاد الجملى فيها، حكى هذا الإتفاق شيخ الإسلام ابن تيمية فى أثناء حديثه عن الفرق بين الاختلاف فى الأحكام العملية والإعتقادية، وأن الخوض فى تفاصيل الأحكام العملية جائز بخلاف القولية، فيكفى فيها الإقرار بالجمل، وإلا فقد "ذم أهل الأهواء والخصومات، وذم أهل الجدل والخصومة فيه، لأنه شر وفساد من غير حاجة"[٣].

ولا ننسى أن الفطرة وما جبلت عليه تلعب دورا كبير فى الإقرار بمعرفة صفات الله سبحانه وتعالى، وعلى توحيد الأسماء والصفات. ويلعب مفهوم الفطرة – كما مر بنا – دورا هاما عند ابن الوزير فى هذه المعرفة العميقة، فالخلق فى نظره مفطورون على كون الخالق سبحانه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم وأكمل من كل شئ، فهذا مستقر فى فطر الناس – فى نظره – وهو ضرورى فى حق من سلمت فطرته.

وتفصيل ذلك إنما يعلم بالسمع الذى جاءت به الرسل، فدلالة الفطرة على الصفات واضحة بينة، فإن كل مُحْدَث لابد له من مُحْدَث، وهذا المحْدِث لابد أن يكون قادرا، عالما، مريدا، حكيما، فالفعل يستلزم القدرة، والإحكام يستلزم العلم، والتخصيص يستلزم الإرادة، وحسن العاقبة يستلزم الحكمة.

وفى الفطرة الإقرار لله تعالى بالكمال المطلق، الذى لا نقص فيه من وجه من الوجوه، وكذلك فى الفطرة تنزيه عن النقائص والعيوب.

---

(١) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ الوهم ١٥

(٢) د. على بن جابر الحربى: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ٢٠١ ٤ -٤١٢

(٣) ابن تيمية: الفتاوى ج٦ ص ٣٥٤

فواهب الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام – إلى غير ذلك من صفات الكمال – أولى بالاتصاف بها من غيره.

ولذلك كان قول نفاةُ الصفات مخالفا لفطر الناس، موصوفا بالشذوذ والنكران، حتى التزموا – بسببها – من الباطل والمحال، ما لا يحصيه إلا ذو الجلال[1]

فإذا توقفنا عند المعتزلة مثلا فيما أحدثوه من البدع المتعلقة بالصفات الإلهية فنجد:

١- قول بعضهم بأن الله تعالى صفة تؤثر فى سائر صفات الكمال الذاتية الأربع، وبها تخالف ذات الله تعالى سائر الذوات، وهى صفة المخالفة، لكن هذه الصفة لم ترد فى كتاب الله تعالى ولا فى سنة النبى ﷺ.

٢- قول الكثيرين منهم بنفى السميع البصير والمريد وإيجاب تأويلها بالعلم، وهو تأويل لا يتمضى فى مثل قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[2] وقوله فى حكاية قول الخليل: ﴿ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴾[3]

٣- ومن ذلك قول البهاشمة أن الله تعالى يرى بإرادة حادثة لا فيه ولا فى غيره، ولا يحتاج فى خلقها إلى إرادة. والحازم – كما يقول ابن الوزير – يوازن بين الممتنعات فيرد أشدها امتناعا فى الفطرة، ولعل وجود العرض لا فى محل بل لا فى العالم ولا خارجه وتأثيره فيمن لم يوجد فيه أبعد مما فروا منه[4]

٤- وكذلك قول أبى على الجبائى فى مسألة القرآن، إن الله تعالى يتكلم مع التالى وأن الصوت كامن فى الحروف فى المصاحف، وسبب ذلك، هو الاعتقاد بأن السمع قد ورد بأن كلام الله تعالى هو المسموع فى المحاريب، المكتوب فى المصاحف، وأن منكر هذا كافر، وذلك إنما ينتج عن تقصيره فى علم السمع[5]

---

(١) انظر د.عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج١ ص ٢١٣، ٢١٤ ط٣ الرياض عام ١٤١٥هـ.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٥

(٣) سورة مريم آية ٤٢

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٠ والعواصم والقواصم ج٢ الوهم ١٥

(٥) ابن الوزير: العواصم ج٢ الوهم ١٥ وإيثار الحق ص ١٢٤

أما الأشاعرة فلهم فى الصفات بعض الأقوال المبتدعة فيها:

١- قولهم بدوام وصف الله تعالى بالكلام، ووجود ذلك فى القدم والأبد، وجعله مثل صفة العلم لا يجوز خلوه عنه طرفة عين. مع أن الشرع لم يرد - كما يقول ابن الوزير - إلا بأن الله تعالى متكلم وأنه كلم موسى تكليما ونحو ذلك. وما زاد على هذا فبدعة فى الدين، قد أدت إلى التفرق المنهى عنه[١].

٢- وما ذهب إليه غلاتهم فى نفى حكمة الله تعالى وإيجاب تأويل "الحكيم" بالمحكم لصنعه من غير حكمة له فى ذلك الإحكام[٢].

هذا وقد ابتدع الأشاعرة والمعتزلة فى قولهم بنفى حقيقة الرحمن والرحيم وما فى معناها من الرءوف والودود وحكموا بصرفها عن ظواهرها وتعطيلها عن حقائقها إلى المجاز المحض، وكل ذلك بمجرد ظنهم أن الدلالة العقلية القاطعة دلت على ذلك، بينما الحقيقة أن تلك الأدلة التى ألجأتهم إلى التأويل قد انتهت إلى غاية الدقة ووردت عليها الشكوك الصعبة حتى اختلف فى صحتها أئمة المعقول.

ومن هنا يُلْزِم ابن الوزير كُلاً من الأشاعرة والمعتزلة بحجة مفحمة حين يقول: "فمخالفة الحق فيها - أى المسائل السابقة - على جهة التأويل لا تكون كفرا ولا فسقا على جميع قواعد العقلاء، ولا يشك أحد فى أن الفوز بالأمان من الكفر الموجب الخلود فى النار أرجح من الفوز بالظفر بالحق فى تلك الدقائق التى كثر اختلاف العقلاء فيها"[٣].

ويرد ابن الوزير قول الأشاعرة والمعتزلة هذا بأن إثبات الصفات جميعا لله تعالى من غير تشبيه واعتقاد أن ظواهر ذلك مدح لله تعالى هو الحق، وهو كذلك الأسلم والأحوط فى الدين، أما إنه الحق فلكثرة ما ورد من هذه الأسماء فى الكتاب والسنة دالا على أنه على جهة التمدح، من غير أن ينكر ذلك أو يحذر من اعتقاده أحد من الصحابة والتابعين.

وأما أنه الأحوط والأسلم فى الدين، فلأن الإجماع قد انعقد على أن مخالفة العقل إذا تجرد عن السمع، ليست بكفر ولا فسق، وإن كان فيها مخالفة ضرورة العقل. كما انعقد الإجماع كذلك على أن مخالفة السمع الضرورى كفر وخروج عن الإسلام[٤].

---

(١) السابق ص ١٠٥

(٢) السابق ص ١١٩

(٣) السابق ص ١٢١، ١٢٢

(٤) د. رزق الحجر: ابن الوزير ومنهجه الكلامى ص ٢٤٠ - ٢٤٢

ولذلك يقول ابن الوزير: "والذى وضح لى فى هذا وضوحا لا ريب فيه بحسن توفيق الله... أن الكلام فى ذات الله على جهة التصور والتفصيل أو على جهة الإحاطة على حد علم الله، كلاهما باطل، بل من المتشابه المنموع الذى لا يعلمه إلا الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [1] ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [2].

وإنما تتصور المخلوقات وما هو نحوها، ولما ورد من النهى عن التفكر فى ذات الله والأمر بالتفكر فى آلائه"[3]. لأن التفكر فى ذات الله – عز وجل – وأسمائه وصفاته من بدع المشبِّهة على اختلاف أنواعهم وبدع المعطلة على اختلافهم أيضا، فغلاتهم يعطلون الذات والصفات والأسماء الجميع، ومنهم الباطنية، ودونهم الجهمية، ومن الناس من يوافقهم فى بعض دون بعض.

ومن هنا فابن الوزير يقرر إثبات الصفات بلا تشبيه ولا تعطيل وان إمرارها على ظاهرها هو الحق والأسلم والأحوط فى الدين، على حسب ما تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة، والذى نجده واضحا عند أمثال ابن تيمية من العلماء الإجلاء.

وقد ألف الإمام الشوكانى (عام ١٢٥٠هـ) بعد ابن الوزير رسالة سماها "التحف فى مذهب السلف" يسلك فيها نفس مسلك ابن الوزير والسلف الصالح فيما يتصل بمنهجه فى اعتقاد الصفات والأسماء الإلهية.

وفى صفة الرحمة لله تعالى التى يثبتها ابن الوزير والسلف الصالح، يرد على زعم من اعتقدها مجازا ولغيره حقيقة بقوله: "وقد ثبت أن الرحمن مختص بالله تعالى وحده يحرم إطلاقه على غيره، ولو كانت الرحمة له مجازا ولغيره حقيقة كان العكس أوجب وأولى، وما المانع للمسلم من إثباتها صفة حمد ومدح وثناء، كما علّمنا ربنا، مع نفى صفات النقص – المتعلقة برحمة المخلوقين – عنه تعالى، كما أثبتنا له الحى العليم الخبير المريد، مع نفى نقائص المخلوقين فى حياتهم المستمرة"[4].

---

(١) سورة طه آية ١١٠

(٢) سورة الشورى آية ١١

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ الوهم ١٥ وإيثار الحق ص ٩٣

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٥

وقد حكى إجماع المسلمين على حسن إطلاق الرحمة على الله من غير قرينة تشعر بالتأويل. كما ذكر أن الله سبحانه كرر التمدح بالرحمة أكثر من خمسمائة مرة فى كتابه الكريم منها باسمه الرحمن أكثر من مائة وسبعين مرة، وباسمه الرحيم أكثر من مائتى مرة، وجمعها للتأكيد مائة وست عشرة مرة[١].

أما فيما يتصل بألفاظ مثل التحيز والانتقال وإثبات الجسم ونفيه، فهى من ألفاظ المحدثة المُبدعة لما علم من الشرع أنها لم تنقل عن أحد من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الأئمة والمحدثين.

وإنما كانوا يراعون لفظ القرآن الكريم والحديث فى النفى والإثبات فى الأسماء والصفات، ولا يأتون بلفظ مبتدع فى النفى والإثبات، لأن ذلك ليس له ضابط، بل كل قوم يريدون معنى غير المعنى الذى أراده أولئك بخلاف ألفاظ الرسول ﷺ فإنها متضمنة كل معنى صحيح، سواء علم مراده بها أو لم يعلم، فإنه يجب التصديق بكل ما اخبر به[٢].

ومن هنا يقرر ابن الوزير أن العجز عن المعرفة التفصيلية فى ذات الله - عز وجل - وصفاته أمر ضرورى، لأن كل ما لم يشاهد - ولا مثل له فى المشهودات استحال تصوره فى الذهن، وما استحال تصوره فى الذهن استحال أن يعرف إلا على سبيل الجملة.

وفى معرض الرد على منهج المعتزلة فى إنكار الصفات والرؤية، فقد أكثر أهل الكلام، الجدل والتأويل واشتد الأمر وعظم الخطر، يصور ابن الوزير عقيدة أهل السنة بقوله:

"ولما اضطرب الناس فى هذا ودق الكلام فيه، عظم الخطر، اعتصم الجماهير من أهل السنة بالإقرار بما ورد فى الآيات والأحاديث، على الوجه الذى أراده الله - تعالى - مذعنين للعلم بذلك الوجه لا رادين لما ورد فى ذلك من السمع، ولا مشبهين لله تعالى بما لحقه من صفات النقص معتقدين أن الله تعالى كما وصف نفسه فى قوله "ليس كمثله شئ" منزهين لله تعالى من كل ما يقتضى النقص، من شبه المخلوقين فى أفعالهم وذواتهم وصفاتهم"[٣].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٢، ١٣٤

(٢) انظر ابن تيمية انظر شرح حديث النزول لأبن تيمية ص ٧٨ - ٨٠ والفتاوى ج٣ ص ٨١

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ص ٣٣٥

د- ابن الوزير والتوفيق بين المتكلمين

لم يقتصر المنهج النقدى لإبن الوزير، على ما رأيناه من نقض لآراء المتكلمين التى جاءت مخالفة لما عليه أهل السنة وسلف الأمة وإنما تضمن منهجه النقدى محاولة جادة وإيجابية تجاه التوفيق بين مختلف الفرق الكلامية الإسلامية، خاصة بين الأشاعرة والمعتزلة، وهم يمثلون غالبية المتكلمين، ويمثل مذهبيهما القاسم الكبير والعريض لعامة المسلمين.

هذا الاتجاه الإيجابى لمحاولة إيجاد مساحة مشتركة بين مختلف الفرق الإسلامية المتعارضة يكاد يكون فيها ابن الوزير غير مسبوق، وهو هنا يحاول تأكيد روابط العقيدة الإسلامية بين المسلمين ومد جسور الوفاق بين مدارسهم الفكرية لتدعيم وحدتهم العقائدية، حيث إنهم خير أمة أخرجت للناس.

ولذلك وجدنا ابن الوزير يحاول أن يزيل التعارض وما يشبه الاختلاف بين مدرستى المعتزلة والأشاعرة فيما يتصل بمسائل عقائدية هامة وخطيرة متصلة بإرادة الله تعالى وقدرته على هداية العصاة، كما يؤكد موقفهم فيما يتعلق بمسألة الحكمة الإلهية ومسألة الجبر والإختيار تلك المسائل الشائكة التى أدت إلى فرقة المسلمين، على الرغم من إنتهاء الفرق فيها – كما يرى ابن الوزير – إلى الإتفاق، لو أمعنا النظر فى حقيقة مواقفهم.

ولذلك يصرف ابن الوزير كثيرا من جهده النقدى، ليبين لنا – على عكس ما شاع – أن المعتزلة والأشاعرة متفقون فيها، وأن القول بوجود خلاف بينهما فى ذلك، ليس إلا نتيجة تقصير فى فهم مذهب كل من الفريقين فى بنائه الكلى، أو نتيجة سوء التعبير عن الرأى من بعض أتباع هذا المذهب أو ذاك، أو نتيجة الجدل وإرادة التغلب على خصم دون إعتبار للحقيقة.

ولن نستطيع أن نستعرض كل المسائل الكلامية السابقة التى تناولها ابن الوزير للتوفيق بين كل من الأشاعرة والمعتزلة، خاصة وأنه يتناول هذه المشكلات بعمق وتوسع كبيرين فى مؤلفيه "العواصم والقواصم" و "إيثار الحق"، ويحلل كثيرا من النصوص الواردة عند كل فريق من أجل الوصول إلى حقيقة موقفه الفكرى والعقائدى الصحيح دون الألزامات التى يلصقها الخصوم به.

ولذلك سيتناول البحث مشكلة واحدة من هذه المشكلات العقائدية الهامة، كأنموذج للمجهود النقدى الهام الذى قام به ابن الوزير، فى صورته الإيجابية، للتوفيق بين كل من المعتزلة والأشاعرة، وهى إرادة الله للمعاصى والقبائح عند كلا الفريقين، وقدرته تعالى على هداية العصاة عندهم.

١- إرادة المعاصى والشرور:

ذهب المعتزلة إلى أن إرادة الله تعالى للشرك والمعاصى ونحوها، لا تتفق مع عدله، فلو كان القبح مراد لله لاستوت منزلة الإيمان مع الكفر والفسق، كما كان يتساوى المنكر مع المعروف، فلا أمر ولا نهى، لكن الله تعالى عدل حكيم لا يفعل القبيح ولا يريده، كما يقول القاضى عبد الجبار(١).

وقد استدل المعتزلة على ذلك بالكثير من الأدلة السمعية والعقلية. فأما السمعية فقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾(٣). أما أدلتهم العقلية، فتقوم فى مجموعها على أساس أن إرادة المعاصى والقبائح تستلزم المحال على الله تعالى، فمحال أن تتعلق إرادته بذلك، كما أن نهيه تعالى عن المعاصى يدل على كراهيته لها، فلو كان مريدا لها لوجب أن يكون راضيا بها ومحبا لها، كيف وقد نهى سبحانه وتعالى عنها؟

وكما لا يريد الله تعالى – فى مذهب المعتزلة – ما يقع من العباد من شرك وقبائح، فإنه سبحانه لا يريد لهم الإضلال، ولكنه يترك الضالين دون هداية لعلمه بعدم جدوى

---

(١) انظر القاضى عبد الجبار: المغنى ٦/ ٣٤١ وابن المرتضى: المنية والأمل ص٦

(٢) سورة البقرة آية ٢٠

(٣) سورة غافر آية ٣١

اللطف معهم، ولذلك يؤول المعتزلة النصوص التى تنسب إلى الله تعالى إضلال عباده، كما يؤولون ألفاظ "الختم" و "الوقر" و "الأكنة" فى الآيات التى وردت بها[1].

وهم إذ ينفون تعلق إرادة الله تعالى بالشرور والمعاصى، فإنما يهدفون إلى إثبات العدل الإلهى وتحقيق التنزيه الخالص لله تعالى عن إتيان القبيح أو الجور. فالمعتزلة هنا قد اعتقدوا "أن الأمر يستلزم الإرادة، والنهى عدم الإرادة، فجعلوا إيمان الكافر مرادا وكفره غير مراد"[2].

أما الأشاعرة فقد شاع عنهم القول بعموم الإرادة الإلهية وتعلقها بكل ما فى الكون، بما فى ذلك الكفر والمعاصى، فحيث أن هذه أمور حادثة، فإنه يجب أن تكون مرادة لله تعالى[3]

وعلى هذا جاء قول الغزالى عن الله تعالى: "إنه مريد للكائنات مدبر للحادثات، فلا يجرى فى الملك والملكوت قليل ولا كثير ولا صغير ولا كبير، خير أو شر، نفع أو ضر، إيمان أو كفر... طاعة أو عصيان، إلا بقضائه وقدره وحكمته ومشيئته"[4].

وعلى هذا الأساس يكون تعلق إرادة الله تعالى بالكفر والمعاصى ونحوها من قبائح العباد موضع خلاف جوهرى بين المعتزلة والأشعرية

القدرة على هداية العصاة:

وهى من القضايا التى تفرعت عن البحث فى قضية الإرادة الإلهية: فالأشعرية يقولون بالإرادة الشاملة لكل الكائنات، محافظة منهم على إطلاق قدرته تعالى على كل شئ.

أما المعتزلة فإنهم – إلا القليلين – قد أوجبوا تأويل آيات المشيئة، على أنه تعالى لو شاء أن يكره العصاة على الطاعة لفعل، لأنه لو كان يعلم لهم لطفا إذا فعل لهم أطاعوه لوجب عليه فعل ذلك، وهو سبحانه لا يخل بالواجب.

---

(١) انظر القاضى عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص ٤٥٩ تحقيق د. عبد الكريم عثمان القاهرة ١٩٦٥م

(٢) التفتازانى: شرح العقائد النسفية ص ٩٩

(٣) الأشعرى: الإبانة فى أصول الديانة ص ٤٢، ٤٣ المدينة المنورة عام ١٩٧٥م والشهرستانى: الملل والنحل ١/ ٨٧، ٩٢

(٤) الغزالى: الأربعين فى أصول الدين ص ٦ والإحياء ١/ ١٥٦ طبعة دار الشعب بدون تاريخ.

فإيجاب الكثيرين منهم للطف والصلاح والأصلح على الله، وتأويلهم لآيات المشيئة الواردة فى القرآن الكريم على أنها مشيئة الإلجاء والقسر والاضطرار[١].

. وربطهم بين الأمر والإرادة على معنى أن كل ما أمر الله به فقد أراده وكل ما لم يأمر به فليس بمراد له تعالى[٢] كل هذا قد أدى فى مذهبهم إلى الجد من قدرة الله تعالى.

فإن الله تعالى إذا كان قد كَره كُفْر الكافر وعصْيان العاصى وأراد الإيمان والطاعة منهما، وإذا كان لم يدخر – فى رأى المعتزلة – عن عباده من الألطاف التى بها يعدلون عن طريق الغى شيئا، كما صرح بذلك القاضى[٣]، فإن بقاء الكفر والمعاصى مع ذلك يفيد أن الله – تعالى عن ذلك – لم يقدر على هداية العصاة والكافرين.

وقد عبر عن ذلك التفتازانى فى شرحه[٤] وهو كذلك مخالف لما عليه جميع فرق أهل السنة، كما نص على ذلك ابن الوزير[٥] فهل يمكن التوفيق بين الفريقين؟

ابن الوزير وقضية الإرادة الإلهية:

تناول ابن الوزير فى مبحث الإرادة الإلهية المسألتين السابقتين بالنظر والتحقيق الدقيق ليؤكد على أنهما كليهما محل اتفاق من المعتزلة والأشاعرة، على عكس ما أشاعه من لم يعن بتحقيق مذاهب الفريقين فيهما. وقد وضح اتفاق الفريقين فى كل مسألة على حدة.

١- **إرادة الكفر والمعاصى ونحوها**: يرى ابن الوزير أن بعض الأشعرية قد ظنوا أن الآيات التى فى نفوذ المشيئة فى قوة أن الله تعالى مريد للموجودات بأسرها، حسنة كانت أم قبيحة، وأنه تعالى غير مريد لما لم يوجده، سواء كان حسنا أم قبيحا.

لكن هذا فى رأيه ليس تحقيق مذهبهم، وإنما قال بعضهم بأن المعاصى مراده مجاز لا حقيقة، بمعنى: أن أسبابها التى هى أفعال الله تعالى كل القدرة والدواعى هى المراد، فتنزلت المعاصى عند القائلين بذلك منزلة غرض الغرض.

---

(١) انظر الزمخشرى: الكشاف تفسير قوله تعالى: "ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها" ج ٢٠/ ٢٢٠

(٢) الشهرستانى: الملل والنحل ١/ ٥١ وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٦ ص ٦٩ وما بعدها تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م

(٣) القاضى عبد الجبار: المغنى ١٣، ٩٧ وما بعدها.

(٤) انظر التفتازانى: شرحه على العقائد النسفية.

(٥) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٧ ص ١٠١ وما بعدها، ص ١٤٩ وما بعدها.

ورغم إن إطلاقهم المجازى هذا لا يجيز نسبتهم إلى القول بإرادة الكفر والمعاصى حقيقة، كما أن أحدا لم ينسب إلى الزمخشرى القول بالأمر بالفسق حقيقة حين قال بأن الله تعالى أمر بذلك مجازا، فإن ابن الوزير يقرر أن هذا الإطلاق المجازى أيضا ليس هو تحقيق مذهب الأشعرية، والدليل على ذلك أمران:

الأول: إن الكثيرين منهم لا يجيزون الإغراض على الله تعالى.

الثانى: أن غرض الغرض لا يكون إلا خيرا محضا، وليس كذلك هنا، فمن ظن منهم أن آيات التمدح بكمال القدرة ونفوذ المشيئة فى قوة أن القبائح مرادةٌ لله تعالى فقد وهم وأخطأ فى ذلك. وأفحش منه غلطا من ظن أنها مرادة لله تعالى – كالجوينى مثلا – ولا يقول بذلك – فى رأيه – أهل الآثار، لأن المحبة عندهم غير الإرادة ولا يطلق أحدهما حيث يطلق الآخر إلا بدليل خاص.

لكن بعض الأشعرية أجاز ذلك بناء على أنه مجاز وتجويزهم له لا يصح مستندا للدعوى عليهم بأن ذلك حقيقة عندهم، لأن من الأصول المشهورة عندهم أن المحبة لا تطلق على الله تعالى إلا مجازا، فمن نسب إليهم القول بأن الله تعالى يحب المعاصى – وإن صرح به بعضهم – فقد وقع فى خطأ حيث روى عنهم إطلاق المحبة على الإرادة دون تقييده بأنه مجاز عندهم[1].

ونحن هنا أمام قضيتين نسبتا إلى الأشاعرة، وقد أخذ بالقول بهما بعضهم، الأولى أن الله يريد المعاصى، والثانية أنه تعالى يحب المعاصى، والقضية الأولى ترد كثيرا فى أقوال الأشعرية، أما الثانية فقد صرح بها بعضهم فى قول الجوينى فى كتاب الإرشاد على ما يذكر ابن الوزير[2].

ولكن وكما نعلم فقول الجوينى من قبيل الإطلاق المجازى، لأن المحبة مما لا يوصف به الله تعالى عنده إلا على سبيل المجاز، فمرد القضيتين إلى الإرادة، إذن ما الذى أراده ممن صرح من الأشعرية بأن المعاصى ونحوها مرادة لله تعالى؟

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٤٩، ٢٥٣

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٥ ص ٤٠٣، ٤٠٦، وما بعدها ولذلك يحذر ابن الوزير هنا فيقول: "فإياك أيها السنى الاغترار بكلام الجوينى هذا، فإنه خلاف الكتاب والسنة والفطرة، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك إلا من عصمه الله من الأنبياء والمرسلين. ص ٤٠٦ السابق.

يجيبنا ابن الوزير على ذلك بأن هؤلاء لم يقصدوا بقولهم هذا أن المعاصى من جنس المراد المطلق، وهو الذى يراد لنفسه من جميع الوجود ولا يكره من وجه قط، حيث إن المعاصى ليست من هذا الإجماع، لأن كراهة المكلفين لها واجبة وفاقًا مع وجوب الرضا عليهم بقضاء الله تعالى، ولأن الله تعالى يكرهها بالنص.

فهم حين قالوا إنها مرادة فإنما عنوا نوعا آخر من المرادات، وهو ما يراد لغيره ويكره لنفسه، فهو مكروه حقيقة والمراد به غيره كاليمين الغموس. ويقرر ابن الوزير أنه إنما توهم الخطأ على هؤلاء لما لم يوضحوا ذلك ويكثرون من ذكره دائما[1].

ويستدل على أن هذا هو تحقيق مذهب الأشعرية بما يلى:

١- إن السمع لم يرد بإرادة المعاصى ولا نص السلف الصالح على ذلك، فقد أجمعوا على أن إرادة القبيح ليست صفة مدح بخلاف ما ورد به السمع من نفوذ المشيئة فى كل شئ.

٢- على أن "الأشعرية قد نصوا على أن الله تعالى لا يوصف بصفة نقص ولا بصفة لا مدح فيها ولا نقص، فإرادة القبيح لغير وجه الحسن إن لم يكن نقصا كانت مما لا مدح فيه قطعا، فيجب ألا يوصف بها الرب عز وجل على قواعد الجميع".[2]

٣- أنه قد ثبتت موافقتهم على أنه تعالى لا يريد المعاصى بالنص منهم على ذلك بالإقرار به لا بالإلزام والاستنباط. فالشهرستانى – وهو إمام علومهم العقلية – قد ذكر فى كتابه "نهاية الإقدام" إن إرادة الله تعالى عندهم لا يصح أن تعلق إلا بأفعاله سبحانه دون كسب العباد سواء كان طاعة أم معصية، وأن معنى قولنا أن الطاعات مرادة ومحبوبة ومرضية هو أن الله تعالى يريد أفعاله المتعلقة بها وهى الأمر والثناء فى الدنيا والثواب فى الآخرة.

ومعنى قولنا أن المعاصى مكروهة ومسخوطة هو أن الله تعالى يريد أفعاله المتعلقة بها، وهى النهى والذم فى الدنيا والعقاب والذم فى الآخرة.

---

(١) انظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٣٣، ٢٣٤

(٢) السابق ٢٣٣.

وقد احتج الشهرستانى على ذلك بأن "الإرادة هى التى تخصص الفعل بوقت دون وقت وقدر دون قدر، ووجه دون وجه، ويستحيل - كما يقول - أن تخصص فعل الغير وأن تقع غير مخصصة فيتخلف عنها أثرها، ذلك محال"(١).

وقد صرح الشهرستانى بعد ذلك بأنه "على هذه القاعدة لم يكن البارى تعالى مريدا للمعاصى والقبائح والشرور من حيث أنها معاصى وقبائح وشرور، ولا مريدا للخيرات والطاعات والمحاسن من حيث هى كذلك، بل هو مريد ما تجدد وحدث فى العالم من حيث أنها متخصصة بالوجود دون العدم ومتقدرة بأقدار دون أقدار ومتوقتة بأوقات دون أوقات... فالأفعال كلها من حيث تخصصها وتجددها مرادة لله تعالى كلها، وهى متوجهة إلى نظام فى الوجود وصلاح فى العالم"(٢).

فقول الشهرستانى هذا صريح فى أن الله تعالى لا يريد المعاصى حقيقة، لأن الإرادة لا تتعلق إلا بفعل المريد ذاته، وأما فعل غيره فلا تتعلق به الإرادة، وفى هذا دليل على أن الأشعرية إذ يقولون إن المعاصى مرادة فإنما يعنون أنها مرادة بالتجدد والتخصص الذى هو أثر من قدرة الله تعالى التى تتعلق بجميع الكائنات.

وقد علق ابن الوزير على قول الشهرستانى السابق بأنه " كلام صحيح المعانى قوى المبانى، وإنما يتجلى بمعرفة مذاهبهم فى خلق الأفعال وتمييز ما هو أثر قدرة الرب بفعل الغير أن العزم والنية لا يتعلقان به مع أنهما من أنواع الإرادة(٣).

وقد وجد ابن الوزير فى هذه النصوص السابقة برهانا كافيا على موافقة الأشعرية للمعتزلة فى هذه المسألة، ويتأيد هذا بنصوص أخرى للباقلانى والآمدى تؤكد ما يذهب إليه - بحق - ابن الوزير لو أردنا إستقصاءً وتعمقا(٤).

إذن هل هناك تعارض بين ما ورد من النصوص فى هذه المسألة؟

---

(١) الشهرستانى: نهاية الإقدام ٢٥١ وما بعدها وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٥٣، ٢٥٤

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٥ الوهم ٢٨ ص ٢٦٤ أ وانظر د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ص ٢٥٣ - ٢٦٣

(٣) ابن الوزير: السابق ج٥ ص ٣٨١، وما بعدها، وإيثار الحق ص ٢٧٦

(٤) انظر الآمدى: غاية المرام ص ٦٥، ٦٩ والباقلانى: التمهيد ص ٤٨ القاهرة عام ١٩٤٧

يؤكد ابن الوزير أنه لا تعارض بين هذه النصوص التى تمسك بها كل فريق، أما ما تمسك به المعتزلة، فإنه يفيد أنه – تعالى – يكره المعاصى ولا يحبها، وذلك معلوم بالضرورة من كتاب الله تعالى، وقد قال به أهل الأثر وجماهير النظار، واتفقت عليه الأشعرية والمعتزلة.

وأما ما تَمَسَّك به الأشاعرة فإنه فى التمدح بكمال الله تعالى على هداية العصاة خصوصا وعلى كل شئ عموما، والتمدح بنفوذ إرادته، ولا تعار ض بين التمدح بذلك وبين كراهيته – تعالى – للمعاصى.

وقد أول المعتزلة آيات هذا النوع بمشيئة القسر والإلجاء، وظنوا – كما يقول ابن الوزير – أنه ليس فى مقدور الله تعالى لطف للعصاة، لكنهم بعد إيهام الاختلاف الشديد قد رجعوا إلى الإجماع فى هذه المسألة العظمى، وهى قدرة الله تعالى على اللطف بالعصاة، وأنه غير واجب عليه، فتبقى الآيات فى التمدح على ظاهرها. وقد قرر ذلك ونص عليه إمام الزيدية يحيى بن حمزة فى كتابه "التمهيد" فى باب النبوات كما نص عليه غيره من علمائهم.

أما المسألة الثانى فهى:

٢ـ الهداية على قدرة العصاة:

يعتقد كل المسلمين أن إرادة الله تعالى، نافذة وأنه لا راد لما أراد، وأنه على كل شئ قدير. لكن المعتزلة – أو معظمهم – خالفوا فى قدرته تعالى على هداية العصاة، وخلافهم فى ذلك مبنى على مذهبهم فى إيجاب اللطف على الله تعالى.

فقد زعم الكثيرون منهم أن الله تعالى مريد لفعل جميع ما يقدر عليه من هداية المُكلفين واللطف بهم، بل اعتقدوا أن ذلك واجب عليه، وقد أدى بهم ذلك إلى القطع – حين لم يفعله – بأنه غير قادر عليه تنزيها له تعالى عن الإخلال بالواجب.[1]

وقد احتج هؤلاء بمثل قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾[2]. مع أن هذه الآية لا دليل فيها – كما يقول ابن الوزير – على ما استدلوا بها عليه لما يلى:

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٩١، ٢٩٢، والعواصم والقواصم ج٥ ص ٤٢٢، ٤٢٣

(٢) سورة الأنفال آية ٢٣

١- إن الآية خاصة بالكافرين الذين غيروا الفطرة واستحقوا العقوبة[١] بالخذلان وسلب الألطاف، فهي كقوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ .

٢- إنها خبر عن صفتهم بألطافه الخفية، وهو اللطيف لما يشاء المتمدح بقوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[٢]. فالآية تقتضى أنه تعالى ما علم فيهم خيرا، لا أنه ما علم أنه يقدر على هدايتهم، وكل بين الأمرين وأين أحدهما من الآخر!

٣- ثم إن هذه الآية ذم لهم، فيجب حملها على ما يرجع إلى كسبهم الإختيارى من الإصرار والعناد الذى يستحقون الذم عليه، لا على ما يرجع إلى خلقتهم التى هى فعل الله تعالى يغيرها كيف يشاء، ولا ذم عليه فيها جمعا بينها وبين قوله تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ﴾[٣].

٤- وأخيرا، فلو سلمنا أن الآية تحتمل ما ظنوا وما ذكرنا لكان ما ظنوه ممتنعا بسائر الآيات السابقة، لقدرة الله تعالى على كل شئ، ولكونه ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾[٤]، ولكونه تعالى خلق الخلق على الفطرة حتى غيرهم آباؤهم، ولا يجوز العدول عن هذه الأمور الثلاثة البينة بمجرد احتمال لا حجة عليه[٥].

ولقد أدرك المعتزلة شناعة ما ذهبوا إليه - كما يقول الدكتور رزق الحجر[٦] - فحاولوا الاعتذار عنه بقولهم: إنه تعالى غير قادر على اللطف بالعصاة، وهو مع ذلك لا يوصف بالعجز، لأن اللطف بالأشقياء - فى ظنهم - محال كوجود ثان لله - تعالى عن ذلك - والقادر على كل شئ لا يوصف بالقدرة على المحالات، لأنها ليست بشئ، وإلا لزم أن يوصف بالقدرة على لا شئ.

والحق أننا لو خيرنا بين شرين أحدهما نفى قدرة البارى تعالى وثانيهما نسبة الإخلال

---

(١) سورة البقرة آية ١٨

(٢) سورة الزخرف آية ٦٠

(٣) سورة البقرة أية ١٧٥

(٤) سورة البقرة آية ٢٦

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٤٨، ٢٤٩

(٦) د. السيد رزق الحجر: ابن الوزير ص ٢٦٨ وما بعدها.

بالواجب إليه سبحانه – وهو ما فرت منه المعتزلة إلى نفى القدرة على هداية العصاة – لقضيت عقولنا باختيار الثانى، لأننا نستطيع أن نسوغ هذا الاختيار بأنه تعالى إنما ترك الواجب لحكمة قد استأثر بعلمها، ولله تعالى من الحكم التى لتَخْفى على عقولنا ما لا يحصى، لكننا لا نستطيع أن نسوغ نفى القدرة، لأن ذلك قدح فى الربوبية، هذا ما عبر ابن الوزير فى كتابه "إيثار الحق"[1].

بل إنه ليرد على المعتزلة ما اعتذروا به من أن اللطف بالأشقياء محال كوجود ثان للرب – عز وجل – وأنه تعالى قد بنى الأشقياء على بنية لا تقبل اللطف، مبينا أن ما اعتذروا به يناقض أصول مذهبهم فى قوله: "قلنا الإحالة ممنوعة، وعلى تقدير تسليمها فيلزم المعتزلة قبح التكليف، لأن إزاحة أعذار المكلفين عندهم واجبة"[2].

واعتذارهم – فى نظر ابن الوزير – عن القول بعدم القدرة على هداية العصاة بأنه ليس فى معلومه تعالى لهم لطف، فهو مردو بما يلى:

١- إنهم زادوا باعتذارهم هذا على تعجيزه نفى علمه سبحانه وتعالى.

٢- إن كل مبطل لا يعجز عن مثل حيلتهم هذه فى تعجيز الله سبحانه، كما زعمت الفلاسفة فى تسويغ قولهم بأن هذا أفضل عالم ممكن.

٣- إن الأدلة كثيرة مشهورة على قدرة الله تعالى على كل شئ عموما، وعلى هداية من يشاء باللطف خصوصا.

٤- إن الله سبحانه قد احتج على إنتفاء بمجموع صفتى العلم والقدرة فى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾[3]. "لأن القادر متى كان جاهلا فقد يفوته مراده بسبب جهله، والعالم متى كان عاجزا فاته مراده بسبب عجزه، ومن جمع بين تمام العلم وتمام القدرة، إستحال أن يفوته مراده قطعا عقلا وسمعا، فدل العقل والبرهان على أن عالم الغيب كما لم يمسه السوء، كذلك لا يمسه من أراد نجاته من السوء"[4].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ٢٩٢، ٢٩٣، والعواصم والقواصم ج٥ الوهم ٢٨ ص ٢٧٣ وما بعدها، ٢٦٦

(٢) السابق ج ٥ ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٣) سورة فاطر آية ٤٤

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٥ ص ٢٨٥.

وهكذا وبعد أن بحث ابن الوزير فى نصوص كلا الفريقين يقرر أن "تحقيق مذهبهم يقضى بإجتماع كلمتهم على أن الله تعالى قادر على هداية من يشاء باللطف والتيسير، وعلى أن الله تعالى لا يريد المعاصى والقبائح وهذا عجيب لا يكاد أحد يصدق به إلا بعد شدة البحث والتنقير.

وسبب اجتماعهم فى المعنى أن الخطأ منهم – الجميع – لما فُضح من الجانبين لم يخف عليهم، وما زالوا ينظرون ويناظرون ويعتذرون عن شنيع العبارات حتى اجتمعوا وهم لا يقصدون ذلك الإجتماع[1]. وأنا أبين ذلك من نصوصهم وكتبهم المعروفة"[2].

وقد بين لنا ابن الوزير فيما سبق اجتماع الفريقين على نفى إرادة المعاصى، فكيف يبين عن اجتماعهم فى هذه المسألة؟

يقرر إبن الوزير موافقة المعتزلة لغيرهم فى قدرة الله تعالى على اللطف بالعصاة بناء على أنهم قد اعترفوا بذلك عندهم وعلى أصولهم فى مسألتين:

الأول: أن اللطف إنما امتنع فى حق بعض المكلفين لأجل البنية التى خلقهم الله تعالى عليها – كما يقولون – وهى بنية مخصوصة فيها غلظة وقساوة، وهو تعالى قادر عند جميع المعتزلة على تغيير بنيتهم وخلقهم على بنية الأنبياء والملائكة، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[3].

ويدل على موافقة المعتزلة هنا أن كل بنية قابلة للطف أو غير قابلة فإنها عارضة يمكن تغييرها لا ذاتية، لأن الأجسام عندهم كلها متماثلة فى ذواتها وإنما تختلف بالصفات والأحوال العارضة، فتغيير ذلك ممكن لله تعالى. وإذا كانت قدرة الله على كل شئ عموما، وعلى هداية كل أحد خصوصا، منصوصة قطعية معلومة من الدين ومن إجماع المسلمين، فهل يخالف المعتزلة فى ذلك؟

---

(١) يشير د. السيد رزق الحجر إلى اعتراف عدد من المتكلمين بتلك الحقيقة التى أشار إليها ابن الوزير وهى تعصب الفريقين وعدم رغبتهم فى الاتفاق. ومن ذلك ما نص عليه الغزالى من أن الرأى لو أعجب المعتزلى قبل أن يعلم مصدره ثم اكتشف أنه لا شرعى، فإنه يرده على الفور، وكذلك يفعل الأشعرى (الغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد ص ٧٧).

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٧٣

(٣) سورة الزخرف آية ٦٠

أننا حين نستمع قول ابن الملاحمى فى كتابه "الفائق" "إن الله خلق الكفار على بُنْيةٍ يعلم أنه لا لطف لمن خلق عليها، مع قدرته على أن يخلقهم على بنية قابلة للطف، بل على مثل بنية الأنبياء والأولياء لحكمة لا يعلمها إلا هو، فإن قيل: فلم خلقه؟ علمنا بأنه على كل شئ قدير". حين نستمع إلى هذا القول الذى حكاه عنه ابن الوزير نتأكد أن خلافهم هنا لفظى، لأن القلوب القاسية، أو تعليم تلك النفوس الجاهلة، ولو أراد الله تعالى قلب جبال من حديد ماء عذبا أو هباء منثورا لم يزد على أن يقول لذلك كن فيكون، كيف وليس إلا تقليب القلوب القاسية وتليين القساوة وترقيق الطبع الغليظ؟[1].

فثبت أن الله قادر على هداية العصاة عند الجميع، لكن المعتزلة شرطوا أن تكون هدايتهم بتغير بُنْيتهم، وسائر الناس قالوا إن ذلك ممكن من غير تغيير بنية.

يؤكد هذا "أن الأجسام عندهم متماثلة فى ذواتها، وإنما اختلفت بما أكسبها الله تعالى من الأمور الزائدة على الذرات من أغراض وصفات وأحكام وأحوال، ويعتبر كل شئ منها مقدورا لله تعالى، ولا فرق عندهم بين الملك والبشر والمؤمن والكافر إلا فيها، فثبت أن تغيرها عندهم مقدور لله تعالى"[2].

وبذلك انتهى ابن الوزير إلى تقدير أن المعتزلة قد رجعت "بعد القطع بقبح ظواهر القرآن والسنة وآثار السلف وركوب كل صعب وذلول فى تأويل ذلك إلى مثل ما بدأ به أهل السنة"[3]

الثانية: أن المعتزلة يجيزون - إلا أبا على الجبائى - أن يزيد الله تعالى فى شهوات المكلفين ويخلق من أسباب المعاصى ما يعلم أن المعاصى تقع عنده، ولو لم يخلقه لم تقع، وقد قاسوا فى ذلك على ابتداء التكليف، فإن الله تعالى كلف أهل النار، وهو يعلم أن تكليفهم يكون سببا لوقوع معاصيهم، ولو لم يكلفهم لم تقع منهم المعاصى، وعلى هذا يجوز أن جميع المعاصى ما وقعت إلا لزيادة فى الشهوات، والدواعى وقع الإمتحان به لشدة الإبتلاء، ومن ذلك خلق الشياطين عندهم.

---

(1) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٥ ص ٣٠٢ وما بعدها.
(2) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٥ ص ٤٢٩، وإيثار الحق ص ٢٧٣، ٢٧٤
(3) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٥ ص ٤٢٩ وما بعدها.

والنتيجة التى ينتهى إليها ابن الوزير من ذلك أن الله تعالى قادر على هداية من وقعت منه المعاصى بترك هذه الزيادات والدواعى والقدرة، فتجويز قدرة الله تعالى على اللطف بهذا المعنى بيِّن واضح "فثبت أن تأويلهم لآيات المشيئة بالإكراه، ومحافظتهم على ذلك مجرد لجاج مع الخصوم وزيادة فى المراء المذموم والله المستعان"(١)

وخلاصة الموضوع:

لقد كان مراد أهل السنة فى مسألة الإرادة أن يكون الله تعالى غالبا غير مغلوب كما قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ ﴾(٢).

"ولم يصادم هذه القدرة المعتزلة، إنما خالفوا فى العبارة حيث قالوا إن الله تعالى إنما أراد مجرد تعريض الأشقياء لخير فقد حصل مراده الذى هو التعريض فلم يكن مغلوبا على مراده كما مضى وما يرد عليه. قالوا وأراد تمكين العباد مع علمه بأنه يكون وسيلة إلى المعاصى فقد أراد عندهم سببها لعلمه بذلك بل أجاز جمهورهم أن يبتلى الله تعالى المكلفين بعد تمام التكليف بزيادة فى خلق الشهوات والشياطين ومُضلات الفتن بحيث تقع عندها المعاصى وهو يعلم أنه لو لم يفعل ذلك أطيع وما عصى، وهذا هو الاضلال الذى تجيزه الأشعرية وتظن المعتزلة أنها تمنعه وهو الذى يسميه بعض الأشعرية ارادة لوقوع المعاصى أولها وإنما اختلفت عباراتهم، فإن الجميع قد اتفقوا على نفى الجبر وعلى ثبوت الاختيار وعلى أن الله تعالى ملك عزيز غالب غير مغلوب، وعلى أن الاضلال إن كان من جنس العقوبات لا من جنس الابتلاء والامتحان لم يكن إلا بعد الاستحقاق بالذنوب كعقاب الآخرة لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولاً ﴾(٣).

ومن هنا ينتهى ابن الوزير إلى أنه "لولا اللجاج فى المراء وتمكن التعادى فى القلوب لكانوا فرقة واحدة واجتمعوا على جهاد أعدائهم من الكفار الملاحدة"(٤).

إن المتكلمين من الأشعرية والمعتزلة متفقون على أن الله تعالى لا يريد الكفر والفسق

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٦٩، والعواصم ج٥ ص ٤٢٥ وما بعدها.

(٢) سورة يوسف آية٢١

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٥٥

(٤) السابق ص ٢٥٥

والعصيان باعتبار كونها كذلك، ومن قال باختلافهم فى ذلك فإنما لعدم تدقيقه فى تحقيق مذهب الأشعرية وتحريه لحقيقة مقاصدهم فى أقوالهم.

والجدير بالذكر حقا أن الأشعرية كثيرا ما يربطون بين تصريحهم بإرادة الله تعالى لجميع الموجودات وبين قضائه وقدره، مما يدلنا على أنه هو المقصود بالإرادة هنا.

وهذا الربط نراه واضحا عند الغزالى فى نصوص الإحياء[1] حيث نفهم ما يقصده الغزالى بالإرادة على أنه إرادة إيجاد الأشياء لا إرادة ذواتها، بل إن الأشعرى، وهو الذى قال إن إرادة الله تعالى بجميع ما يقبل الاختصاص[2].

فإذا قارنا قوله بما قاله الشهرستانى والآمدى علمنا يقينا أنه يتحدث عن إرادة الإيجاد، لا الإرادة التى تلازم محبة المراد والأمر به، وإرادة إيجاد الأشياء هذه إنما تعود إلى معنى القضاء الذى هو بمعنى العلم والكتابة والتقدير من غير أن يعنى ذلك شيئا من الجبر.

هذا هو حقيقة مذهب الأشعرية. فلا يصح حمل تصريحاتهم بإرادة المعاصى على الحقيقة، وقد علمنا أن ذلك مجاز عندهم، كما أننا لم نحمل قول الزمخشرى أن الله يأمر بالفسق مجازا فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾[3] لم نحمل قوله هذا على الحقيقة لما كان قد نص على أن ذلك مجاز.

وهذا يؤكد لنا صحة ما انتهى إليه ابن الوزير عندما قال: "إن تجويز إرادة القبيح ممنوع عند أهل السنة والأشعرية... وما يوجد من خلاف ذلك فى كلامهم فإنه مجاز حقيقته إرادة أفعال الله الحسنة المتعلقة بأفعال العباد القبيحة"[4] أن الأشعرية والمعتزلة – فى نظر ابن الوزير – أخطأوا فى العبارة ووفقوا فى المعنى، لأن قدرة الله على تغيير البُنْية التى بنى عليها الأشقياء هى قدرته على اللطف بعينها. فارتفع الخلاف وما بقى إلا اللجاج فى المراء بين أهل الكلام. إن الفريقين لم يختلفا فى جواز الإضلال من الله تعالى، عقوبة على ذنب أو ابتلاء وامتحان. وما قيل من خلاف المعتزلة فى ذلك غير صحيح، فإن جمهور المعتزلة قد

---

(١) الغزالى: إحياء علوم الدين ١/ ٥٦

(٢) الشهرستانى: الملل والنحل ١/ ٨٧ ، وابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٥٣

(٣) سورة الإسراء آية ١٦

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢٦٩ وما بعدها.

أجازوا أن يبتلى الله المكلفين بعد تمام التكليف بزيادة فى خلق الشهوات والشياطين ومضلات الفتن، بحيث تقع عندها المعاصى، وهو يعلم أنه لو لم يفعل ذلك أُطيع وما عُصى، وهذا هو الإضلال الذى تجيزه الأشعرية وتظن المعتزلة أنه تمنعه.

وعلى هذا فإنه قد حق لإبن الوزير أن يقرر أن الجميع قد اتفقوا على أن الله تعالى ملك عزيز غالب غير مغلوب، وعلى أن الإضلال إن كان من جنس العقوبات لا من جنس الابتلاء والامتحان لم يكن إلا بعد الاستحقاق بالذنوب كعقاب الآخرة لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾[1] فلولا اللجاج فى المراء وتمكن التعادى فى القلوب – لكانوا – كما يقول – فرقة واحدة، واجتمعوا على جهاد أعدائهم من الكفار والملاحدة.

وفى الحقيقة يبرهن منهج إبن الوزير النقدى لعلماء الكلام على إمكانية التوفيق بين المذاهب الكلامية الإسلامية – فى وقت مبكر – ومحاولة إيجاد أكبر مساحة ممكنة من أوجه الاتفاق بين هذه المذاهب من أجل توحيد الأمة والقضاء على عوامل الاختلاف بينها من ناحية وتأكيد وحدة وجهتها العقائدية القائمة على التوحيد الخالص ضد خصومها من الملاحدة ومنكرى الديانات من ناحية ثانية. وهذا النقطة جديرة بمبحث مستقل، وهى محاولة ابن الوزير التوفيق بين الفرق الكلامية فى هذا الوقت المبكر.

---

(١) سورة الإسراء آية ١٥

الفصل الثالث

قواعد المنهج عند ابن الوزير

قواعد المنهج عند ابن الوزير

لقد كان المسلمون حتى وفاة النبى ﷺ وصدر الصحابة (رضوان الله عليهم) على منهاج واحد، وسبيل متحد فى الاعتقادات والأحكام، ولهذا كان بينهم من الوفاق العملى ما يجعلهم أولى الناس بالدخول فى قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1].

دينهم الذى يعتمدون عليه الكتاب والسنة؛ عنهما يصدرون، وإليهما يتحاكمون، وبهما يحتجون، لم يعرضوا عن نصوص الوحى، ولا عاضوها، ولم يعطلوا أحكامه ولا حرفوها، ولا يقبله من أحد- وان علت فى النفوس منزلته - مقالة فى الدين حتى تكون موافقة للكتاب والسنة غير مخالفة لهما.

هكذا كان أصحاب رسول الله ﷺ، ومن تربى على نهجهم من التابعين حتى إذا كان آخر عهدهم بدأت بعض الاتجاهات الشاذة تطل برأسها على الواقع الإسلامى من الكلام فى الصفات الإلهية، وفى سر القدر: نفيا وإثباتا، والخوض فى نصوص الوعد والوعيد والطعن فى الصحابة أو المغالاة فيهم، إلى غير ذلك من المقالات الفاسدة التى استشرت بعد ذلك.

ثم لم تلبث هذه الاتجاهات أن تطورت لتصبح فرقا ونِحلاً، لكل منها من المقالات والاعتقادات ما تخالف به جماعة المسلمين، مثل الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة، ثم أخذت هذه الفرق فى الانقسام والاختلاف، لكل منها مقالات: مقالات واعتقادات تخالف بها نظيراتها، وتصفها بالإضلال أو الكفر على أساسها.

(١) سورة آل عمران آية ١١٠

وهذه الفرق والنحل على اختلافها وتباينها يجمعها: الاستبداد بالرأى فى مقابلة النص، وإختيار الهوى فى معارضة الأمر. لكن الغريب فى الأمر أنه ما من فرقة منها إلا وتدَّعى لنفسها إصابة الحق، وتحقيق مراد الشارع، وأنها الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة الموعود بها فى حديث: "تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، أو اثنين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة"(١).

وفى رواية عن ابن عمر مرفوعا: "وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة كلهم فى النار إلا ملة واحدة،قال: من هى يا رسول الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابى"(٢).

وفى حديث: "لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يَضُرُّهُم من خَذَلَهم حتى يأتى أمر الله وهم كذلك"(٣) ومن الغريب أن تجد كل فرقة من هذه الفرق المختلفة المتنازعة المتلاعنة تستند إلى نصوص الكتاب والسنة – وإن كان بعضها قد يضع الأحاديث ويختلقها تأييدا لمقالته – فيما تقول وتدعيه، وتتخذها حجة فى الرد بها على نظيراتها.

فالوعيدية (الخوارج والمعتزلة) يحتجون بحديث:" والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: ومن يا رسول الله؟ قال: الذى لا يأمن جاره بوائقه"(٤).

وفى مقابلهم المُرجئةُ يحتجون بحديث: "ما من عبد قال لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة"(٥).

ونفاة القدريّون يحتجون بحديث: "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه أو يمجسانه"(٦).

---

(١) سنن الترمذى بتحفة الأحوذى ج٧ باب افتراق هذه الأمة ص ٣٩٧ – ٣٩٨ عن أبى هريرة: حديث صحيح.

(٢) سنن الترمذى ج٧ الإيمان ص ٣٩٩ – ٤٠٠ وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب لأن فى سنده عبد الرحمن بن زياد الإفريقى (وهو ضعيف).

(٣) رواه مسلم فى صحيحه ٣/ ١٥٢٣ كتاب الإمارة باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة حديث رقم ١٩٢٠ رواه البخارى بلفظ مقارب ٦/ ٦٣٢ فتح البارى كتاب المناقب والحديث رقم ٣٦٤٠.

(٤) صحيح البخارى ١٠/ ٤٤٣ "فتح البارى" كتاب الأدب باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه... حديث رقم ٦٠١٦.

(٥) صحيح البخارى ١٠/ ٢٨٣ فتح البارى كتاب اللباس حديث رقم ٥٨٢٧

(٦) سبق تخريج الحديث.

وفى مقابلهم مثبتة القدر الغالون فيه (الجبرية) يحتجون بحديث: "إعملوا فكل ميسر لما خلق له"[١]

والمشبهة يحتجون بحديث: "خلق الله آدم على صورته... "[٢] وفى مقابلهم المعطلة يحتجون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٣]

والقائلون بالبداء فى حق الرب تعالى يحتجون بحديث: " من سره أن يبسط له فى رزقه، وأن ينسأ له فى أثره، فليصل رحمه"[٤]

فالناظر فى أمر هذه الفرق والنحل يقف حائرا، وكذلك متعجبا: الكل يدعى النجاة لنفسه دون غيره، والكل يستدل بالكتاب والسنة، وهم جميعا: مختلفون غير متفقين، متنازعون غير مؤتلفين، ونحن نعلم يقينا: أن الكتاب حق، وأن السنة حق، لكن لا يمكن أن يكونا دليلا للمقالة ونقيضها، ومستندا للمذهب وضده.

إضافة إلى أن حديث رسول الله ﷺ أخبر أن الفرقة الناجية واحدة لا أكثر، وهذه الفرقة قد فاقت الحصر، وكلها يدعى السلامة والنجاة، وعند المقارنة بين الطوائف ومعتقداتها، نجد البون الشاسع، كما نجد بعض الطوائف تضلل الأخرى، وقد تكفرها، بل أفراد الطائفة الواحدة تفسق وتكفر بعضها بعضا، لذلك لا سبيل إلى معرفة الطائفة الناجية من الهالكة إلا من خلال عقيدتها، ثم عرضها على المعايير النبوية: وهو قوله – عليه الصلاة والسلام –: "ما أنا عليه وأصحابى"، وذلك يقتضى أن أى فرقة تنكبت منهج الاستدلال بالكتاب والسنة – كما هو منهج الصحابة والتابعين – إلى منهج أهل الابتداع و الأهواء أهل الكلام، كالاستدلال بالحدوث والأكوان، على وجود الله تعالى، فليسوا من أهل السنة، فالفطرة – كما يرى ابن الوزير – من أوضح الأدلة على وجود الله سبحانه، مع طريقة القرآن الكريم التى عرضنا لها عنده.

ومن هنا فالميزان الذى توزن به جميع الأقوال والأعمال والاعتقادات، وجميع الفرق

---

(١) صحيح البخارى ٨/ ٧٠٩ كتاب التفسير سورة الليل حديث رقم ٤٩٤٩

(٢) صحيح البخارى ١١/ ٣ كتاب الاستئذان باب بدء السلام حديث رقم ٦٢٢٧

(٣) سورة الشورى آية ١١

(٤) صحيح البخارى ١٠/ ٤١٥ كتاب الأدب حديث رقم ٥٩٨٥

والمذاهب "ما أنا عليه اليوم وأصحابى". فلا يكفى أحدا من الناس أو فرقة من الفرق أن تدعى النجاة حتى تعرض نفسها وأقوالها، وأعمالها واعتقاداتها على هذا الميزان، كما لا يكفى أحدا أن يستدل بالكتاب والسنة حتى يقف على فهم الصحابة - رضوان الله عليهم - لهذين المصدرين: الكتاب والسنة.

وعند ابن الوزير أن أعرف الناس بالكتاب والسنة هم أهل الحديث، فهم أعلم الناس بأقوال الرسول ﷺ، أحواله، وأعظمهم تمييزا بين صحيحها وسقيمها، وأعرف الناس بمعانيها، أشدهم اتباعا لها، يردون المجمل إلى المبين من الكتاب والسنة يجعلون ما جاء فيهما هو الأصل الذى يعتقدونه ويعتمدونه، لا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصل دينهم، وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فى الوحيين، يوردون ما اخْتُلِفَ فيه من مسائل العقيدة، وغيرها إلى الكتاب والسنة، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، فإن اتباع الظن جهل، واتباع الهوى بغير هدى من الله ظُلم، وهما جماع الشر.

ومن هنا فقد تبين لنا من كل ما سبق أن ابن الوزير اتخذ من منهج أهل السنة والجماعة أو السلف الصالح منهجا وحيدا لمعرفة العقائد الإسلامية، وتأكيدها، والدفاع عنها ويتميز هذا المنهج بوضوحه الشديد، ووحدة مصدره المتمثلة فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

كما يمتاز بأنه منهج واحد لا اختلاف فيه بين أبتاعه القدماء والمحدثين، فقد امتاز منهج أهل السنة والجماعة فى مسائل الدين - أصوله وفروعه - بخصائص جعلتها أكثر موافقه للحق وإصابة له، يمكننا أن نجمل بعضا من خصائصها، وهى متمثلة جميعا عن أئمة أهل السنة بوضوح تام مثل الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية وتلاميذه من السلف الصالح، كما هى عند ابن الوزير الذى تأثر خطاهم وسار على دربهم فى التأسى بالسلف الصالح، كما يمكننا أن نتبين نفس المنهج العقدى عند تلاميذ ابن الوزير كالإمام الصنعانى والإمام الشوكانى، دون اختلاف يذكر.

أما أهم الخصائص العامة لهذا المنهج فتتمثل فى:

١- **وحدة المصدر**: فالسلف الصالح لا يتلقون أمور دينهم إلا عن مشكاة النبوة، لا عقل ولا ذوق ولا كشف، بل هذه إن صحت كانت مُعْضِدَة لحجة السمع (الكتاب والسنة) فكيف بمن عارض بها دلائل الكتاب والسنة، وأكثرها

جهالات وخيالات فاسدة. وبهذا نفهم كيف أن رسول الله ﷺ أنكر على عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) النظر فى صحيفة من التوارة[1]، وهو الكتاب المنزل من السماء، وإن شابه التحريف فهو أفضل من كثير من الأقيسة العقلية، والخيالات الصوفية.

ولذلك قال ابن عبد البر: "ليس فى الاعتقاد كله، فى صفات الله وأسمائه، إلا ما جاء منصوصا فى كتاب الله، أو صح عن رسول الله ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من الأخبار الآحاد فى ذلك كله أو نحوه يسلك له ولا يناظر فيه"[2].

٢- **منهج توقيفي**: فهو منهج يقوم على التسليم المطلق لنصوص الكتاب والسنة، لا يردون منها شيئا، ولا يعارضونها بشئ، لا بعقل، ولا ذوق، ولا منام، ولا غير ذلك، بل يقفون حيث تقف النصوص، ولا يتجاوزونها إلى إعمال رأي أو قياس أو ذوق... ملتزمين قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾[3].

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يكتب كتابه فى " الرد على المنطقيين" ينقد فيه المنطق الأرسطى والأساليب اليونانية التى كانت قد تسربت إلى الفكر الإسلامى والعقائد الإسلامية، وكذلك يصنع مثله ابن الوزير فى مؤلفه "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان"[4] يوضح فيه المحجة البيضاء، ويؤكد على أن مذهب أهل السنة الإتباع لا الابتداع.

---

(١) روى الإمام أحمد فى مسنده عن عبد الله بن ثابت أنه قال: "جاء عمر بن الخطاب إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله، إنى مررت بأخ لى من قريظة فكتب لى جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك؟ قال: فتغير وجه النبى ﷺ، قال عبد الله: فقلت له: ألا ترى ما بوجه رسول الله ﷺ فقال عمر: رضينا بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد ﷺ رسولا، قال: فسرى عن النبى ثم قال: "والذى نفسى بيده لو أصبح فيكم موسى ثم اتبعتموه وتركتمونى لضللتم، إنكم حظى من الأمم وأنا حظكم من النبيين" رواه أحمد فى مسنده ٣/ ٤٧٠، ٤٧١

(٢) انظر ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٧، ١١٨

(٣) سورة الحجرات آية ١، وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال ص ٤٠ - ٤٧

(٤) انظر مقدمة تحقيق ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان المرفقة بالبحث.

والذى دفعهم إلى ذلك أن غير أهل السنة من الفرق المنتسبة إلى الإسلام أصَّلوا لأنفسهم قواعد، حاكموا إليها النصوص، فما وافق منها تلك القواعد قالوا به معضدين لا محتجين، وما خالف ردوه: إما بتضعيف - إن كان حديثًا - أو تأويل، وإن حسنوا المعاملة فوضوا العلم به وعزلوه عن سلطان الحكم والاحتجاج، حتى أحدثوا فى دين الله تعالى من المقالات الشنيعة، ما ضاهوا به، أو سبقوا اليهود والنصارى وعباد الأصنام.

قال يونس بن عبد الأعلى[١]: "سمعت الشافعى، يوم ناظره حفص الفرد، قال لى: يا أبا موسى... سمعت من حفص كلاما لا أقدر أن أحكيه"[٢]. وقال ابن عيينه: "سمعت من جابر الجعفى[٣] كلاما خشيت أن يقع عليَّ وعليه البيت"[٤].

٣- **تجنب الجدل والخصومات فى الدين**: خوفا من الاختلاف والتفرق، فقد كان للسلف موقف واضح وصريح من الجدل والمراء والخصومات فى مسائل العقائد، حتى عدوا الكلام والحديث فى مشكلاته من البدع، التى شددوا النكير على مقترفيها.

ولذلك - وكما مر بنا - وجدنا إجماعا من أهل السنة على رفض علم الكلام وعدم الخوض فى مسائله، خاصة وأن أئمة الإسلام الكبار من أمثال الشافعى ومالك وأحمد ابن حنبل كانت لهم مواقف حازمة من المشتغلين بهذا العلم مشهورة، ولهم فيه كلمات مأثورة، فهذا مالك بن أنس يقول: "الكلام فى الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه، وينهون عنه، نحو الكلام فى رأى جَهْمٍ فى القدر وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام فى دين الله وفى الله عز وجل، فالسكوت أحب إلى، لأنى رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام فى دين الله إلا فيما تحته عمل"[٥].

خاصة وأن هذا العلم علم مستحدث، أدى إلى كثير من الخلافات بين

---

(١) انظر الذهبى: السير ١٢/ ٣٤٨ - ٣٥١ ترجمة رقم ١٤٤ وتذكرة الحفاظ للذهبى ٢/ ٥٢٧، ٥٢٨ ترجمة رقم ٥٤٥
(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/ ١١٦
(٣) الحافظ بن حجر العسقلانى: التهذيب ١/ ١٢٣ ترجمة رقم ١٠٧ والذهبى: ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٩ - ٣٨٤
(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/ ١١٦
(٥) السابق ٢/ ١١٦

المسلمين، فقد كان "المسلمون أمة واحدة فى عهد رسول الله ﷺ، أيام الخلفاء الراشدين، ليس بينهم خلاف فى أمر العقيدة، وعلم من النبى ﷺ، ومن الخلفاء الراشدين أن الذى كان عليه المسلمون فى أعصارهم هو سبيل الهدى، ومنهج الحق، وطريق السلامة"[1].

قال ابن عبد البر: "والذى قاله مالك (رحمه الله) عليه جماعة من العلماء قديما وحديثا، من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف ذلك أهل البدع، المعتزلة وسائر الفرق، وأما الجماعة فعلى ما قال مالك"[2] وذلك فيما لم تكن هناك ضرورة، كرد باطل أو خوف من ضلالة أن نعم، فالواجب بيان الحق ودفع الباطل على ما أشار إليه ابن عبد البر (رحمه الله).

ولذلك وعلى الرغم من خوض ابن الوزير – كما سبق لاحظنا – لعلم الكلام فى الرد على فِرَق علم الكلام وتوضيح تهافت مسالكهم العقلية والجدلية، ونقد مختلف أدلتهم فى معرفة وجود الله ومعرفة صفاته تعالى، إلا أننا نجده كثيرا ما يعتذر فى مؤلفاته عن الخوض فى مثل هذه المسائل، التى يرى أنه لم يخض فيها إلا لضرورة الكشف عن تهافت هذا المذاهب التى فرقت الأمة، وجعلت بعضها يرمى بعضا بالكفر والفسوق.

٤- إتفاق السلف فى مسائل العقيدة: لقد كان من ثمرة صحة المنهج، وصدق قضاياه: أن يتفق أهل السنة على مسائل الاعتقاد مع اختلاف أمصارهم، وهذا نجده واضحا فى تلك القواعد التى سلموا بها جميعا، وتلك الأصول الواحدة التى عادوا إليها جميعا.

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد أحد أئمة أهل السنة، وهو الإمام الأصبهانى[3] يقول: "ومما يدل على أن أهل الحديث هم أهل الحق أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم فى

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص ٤٥٧

(٢) السابق ٢/ ١١٦

(٣) الملقب بقوّام أهل السنة، حافظ للحديث، ومعرفة للرجال ولد عام ٤٥٧هـ وتوفى عام ٥٣٥هـ وأهم مصنافته الترغيب والترهيب" و "الجامع فى التفسير" وغيرها. انظر للذهبى: السير ٢٠/ ٣٢٢، ٣٢٣.

الديار، وسكون كل واحد منهم قطرا من الأقطار، وجدتهم فى بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم فى ذلك واحد، ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافا، ولا تفرقا فى شئ ما، وإن قل، بل لو جمعت ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنه جاء عن قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟ "(١)

ونحن نرى أن اتفاق السلف الصالح فى مسائل العقائد يكشف عن وحدة المنهج العلمى الأصولى الذى يتبعونه فى معرفة عقائد الدين الإسلامى، ورد فروعه إلى أصوله، مما يدل على أنهم ينهجون فى بحوثهم العقدية مناهج علمية تتصف بالموضوعية والبعد التام عن الذاتية، نظرا لأنهم جميعا، يشتغلون - خاصة - بعلوم الحديث، ويردون كل معتقد إلى أصله من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

٥- منهج وسط" فمنهج أهل السنة وسط فى جميع مسائله، وهذه الوسطية استفادوها من اعتمادهم على الكتاب والسنة، من غير غلو أو تقصير، كما قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، فى خطبته المشهورة: "الحمد لله الذى جعل فى كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى..." إلى أن قال" ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.."(٢)

ولذا نجد أهل السُّنّة فى كل المسائل المتنازع عليها بين فرق الأمة كانوا أسعد الطوائف بموافقة الحق والصواب، إذ التزموا الوسط والاعتدال القائمين على الكتاب والسنة"(٣)

ففى باب الأسماء والصفات: هم وسط بين أهل التعطيل الذين ألحدوا فى آيات الله وصفاته، فنفوا حقائق ما نعت الله به نفسه، حتى شبهوه بالعدم والموات، وبين أهل التمثيل الذين ضربوا له الأمثال وشبهوه بالمخلوقات، فاثبت أهل السنة لله تعالى ما دلت النصوص على إثباته، ونفوا ما دلت النصوص على نفيه: أثبتوا الأسماء الحسنى، والصفات العُلى، ونفوا الكيف والمثل والشبه بالمخلوقات، فكان إثباتا بلا تمثيل،

---

(١) انظر: الحجة فى بيان المحجة (مخطوط) ورقة رقم ١٦٤ مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ١٣٩٥ تركيا.
(٢) الإمام أحمد بن حنبل: الرد على الجهمية والزنادقة تحقيق د. عبد الرحمن عميرة ص ٨٥ الرياض عام ١٣٩٧هـ.
(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٣/ ١٤١، ٣٧٣، ٣٧٥

نفيا بلا تعطيل، فهم أخص وأسعد الناس بقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[1].

وفى باب القدر، "هم وسط بين المكذبين لقدرة الله تعالى وشمول علمه ومشيئته وخلقه وبين المفسدين لدين الله تعالى، الذين أنكروا مشيئة العبد واختياره وقدرته وفعله حتى صاروا بمنزلة المشركين الذين قالوا: ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ﴾[2].

فأثبت أهل السنة للعبد مشيئة، واختيارا، وقدرة، وعملا، هم وسط بين الوعيدية الذين كفروا المسلمين بارتكاب الكبيرة، وجعلوهم مخلدين فى النار بعد أن أخرجوهم من الإيمان بالكلية، ورحموهم من الشفاعة، وبين المرجئة القائلين: إيمان الفاسق وإيمان الأنبياء والصالحين سواء.

فقال أهل السنة: الإيمان أصل وشعب يزيد بالطاعة وينقص؛ كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا ﴾[4].

وفى الصحابة هم وسط بين الغالية من الشيعة الذين قدسوا آل البيت، وساقوا فيهم الإمامة والعصمة، بل ادعى بعضهم إليهة عليٍّ (رضى الله عنه) وبين الخوراج – وشاركهم فى ذلك الشيعة فى غير آل البيت – الذين ناصبوا سائر الصحابة العداء، ونسبوهم إلى الكفر والمروق من الدين.

فقال أهل السنة: الصحابة أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ، وهم فى الفضل متفاوتون، أعلاهم فى الفضل الخلفاء الأربعة، ثم باقى العشرة المبشرين بالجنة، ولا يعتقدون فيهم العصمة، ويمسكون عما شجر بينهم ويقولون: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[5].

ويبرهن ابن الوزير فى كتابه "العواصم والقواصم" على صحة مذهب أهل السنة

---

(١) سورة الشورى آية ١١

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٨

(٣) سورة الأنفال آية ٢

(٤) سورة المدثر آية ٣١

(٥) سورة الحشر آية ١٠

الذى هو مذهب السلف فيقول: "فى إقامة البرهان على أن الحق هو مذهب السلف وعليه برهانان: عقلى وسمعى، أما العقلى، فمعنيان: كلى وتفصيلى أما البرهان الكلى، فيكشف بتسليم أربعة أصول هى مسلمة عند كل عاقل.

الأول: أن أَعَرفَ الخلق بصلاح أحوال العباد هو النبى ﷺ، فإن جميع ما ينفع فى الآخرة أو يضر لا سبيل إلى معرفته بالتجربة كما عرف الطب بالتجربة، إذ لا مجال للعلوم التجريبية إلا بما يشاهد على سبيل التكرار، ومن الذى رجع من ذلك العالم. فأدرك بالمشاهدة ما نفع وضر، فأخبر عنه، ولايدرك بقياس العقل، فإن العقول قاصرة عن ذلك، والعقلاء بأجمعهم معترفون بأن العقل لا يهدى إلى ما بعد الموت، ولا سبيل يرشد إلى وجه ضرر المعاصى، ونفع الطاعات، لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد، كما وردت الشرائع، فأقروا بجملتهم أن ذلك لا يدرك إلا بنور النبوة، وهى قوة وراء قوة العقل، يدرك بها من أمر الغيب فى الماضى والمستقبل أمور، لا على طريق التعريف بالأسرار العقلية"(١)

ويضرب ابن الوزير مثلا لذلك ببعض الأحداث النبوية مثل "خبر البعث، وشق جبريل لقلبه عليهما السلام، وغسِلِه بماء زمزم، وحشوه السكينة والحكمة وقوله ﷺ: "فكأنما أشاهد الأمر مشاهدة"(٢)

الثانى: أنه ﷺ، بلّغ الخلق ما أوحى إليه من صلاح العباد فى معادهم ومعاشهم، وأنه ما كتم شيئا من الوحى، ولا طواه عن الخلق، فإنه لم يبعث إلا لذلك... والله تعالى يقول: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (٣)، وعلم ذلك منه ﷺ علما ضروريا فى سائر أحواله من حرصه على إصلاح الخلق، وشغفه بإرشادهم إلى صلاح مِعادهم ومعاشهم...

الثالث: إن أعرف الناس بمعانى كلامه، وأحْراهم بالوقوف على كنهه، ودرك أسراره، هم الذين شاهدوا الوحى والتنزيل، وعاصروه وصحبوه، بل لازموه آناء الليل والنهار، مستمرين لفهم معانى كلامه، تلقيه بالعمل به أولا، والنقل إلى من بعدهم ثانيا، والتقرب إلى الله تعالى بسماعه وفهمه وحفظه ونشره."(٤)

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص ٣٧١

(٢) السابق ج٣ ص ٣٧٢.

(٣) سورة التكوير آية ٢٤

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص ٣٧٤

ويؤكد ابن الوزير على أهمية الاعتقاد بأن النبى ﷺ، قد أوضح الإسلام وبينه أفضل تبين، وأن الصحابة فهموا عنه أفضل فهم بقوله: "تتهمون رسول الله ﷺ بإخفائه، وكتمانه عنهم، حاشا منصب النبوة عن ذلك، أم تتهمون أولئك الأكابر فى فهم كلامه، وإدراك مقاصده، أو تتهمونهم فى إخفائه وستره بعد الفهم، أو تتهمونهم فى معاندته من حيث العلم، ومخالفته على سبيل المكابرة من الاعتراف بتفهمه وتكليفه، فهذه الأمور لا يتسع لعاقل ظنها."[1].

الرابع: أنهم فى طول عصرهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى البحث، والتفتيش، والتنقير، والتأويل، والتعرض لمثل هذه الأمور، بل بالغوا فى زجر من خاض فيه وسأل عنه.

البرهان الثانى: وهو التفصيلى، وهو أن تقول: إدعينا أن الحق هو مذهب السلف، وأن مذهبهم هو توظيف الوظائف السبع[2] وقد ذكرنا برهان كل وظيفة منها، فمن خالف، فليت شعرى، أيخالف فى قولنا الأول: أنه يجب تقديس الله وتنزيهه عن المخلوقات ومشابهتها، أم فى قولنا الثانى: أنه يجب عليه التصديق والإيمان بما قاله الرسول ﷺ، على المعنى الذى أراده؟ أم فى قولنا الثالث: أنه يجب عليه الإعتراف بالعجز عن كنه ذات الله تعالى وصفاته؟ أم فى قولنا الرابع: أنه يجب عليه السكوت عن السؤال، والخوض فيما وراء طاقته؟ أم فى قولنا الخامس أنه يجب إمساك اللسان عن تعبير الظواهر بالزيادة والنقصان؟ أم فى قولنا السادس : أنه يجب عليه كف القلب عن التفكر فيه مع العجز عنه، وقد قال لهم عليه السلام: "تفكروا فى خلق الله ولا تفكروا فى ذات الله"[3]؟

أما فى قولنا السابع: أنه يجب عليه التسليم لله تعالى، ولرسوله ﷺ ولأصحابه الناقلين عنه لوازم الشريعة. فهذه الأمور بينها برهانها، ولا يقدر أحد على جحدها وإن كان

---

(١) السابق ج٣ ص ٣٧٥

(٢) ذكرناها عن ابن الوزير من قبل وقد عالجها فى كتابه العواصم ج٣ ص ٣٤٠ وهى ما يجب على المسلم اعتقاده متابعة للسلف وهى وظائف سبع: التقديس، والتصديق، والاعتراف بالعجز، والسكوت، والإمساك، والكف، والتسليم.

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة فى "العرش" فيما ذكره السخاوى فى "المقاصد الحسنة" ١٥٩ والبيهقى فى "الأسماء والصفات" ص ٤٢٠ عن ابن عباس، وأخرجه أبو نعيم فى "الحلية" ٦/ ٦٦، ٦٧

كارها، إن كـان مـن أهل التمييز، فضلا عن العقلاء العلماء، فهذه هى البراهين العقلـية"
ثم يورد ابن الوزير الدليل السمعى على صحة مذهب السلف بقوله:

"البرهان السمعى على ذلك. وطريقة أن نقول: الدليل على أن الحق هو مذهب السلف: أن نقيضه بدعة، والبدعة مذمومة، وضلالة، والخوض فى التأويل بدعة، فكان نقيضه – وهو الكف عن ذلك – سنة محمودة، فهذه ثلاثة أصول: أحدها: أن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة. الثانى: أن كل بدْعةٍ مذمومة. الثالث: أن البدعة إذا كانت مذمومة كان نقيضها – وهو السنة القويمة – محمودة، ولا يمكن النزاع فى شئ من هذه الأصول، وإذا سلم، أنتج أن الحق هو مذهب السلف."[1].

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص ٣٧٦، ٣٧٧

دراسات حول المنهج

فإذا توقفنا عند قواعد المنهج العقدى عند ابن الوزير، فإننا سنجد قواعد منهجية محددة تمثل مرجعية دينية ثابتة، يصدر عنها ابن الوزير، وعامة أئمة أهل السنة، وهى القواعد المنهجية التى توحد بين أهل السنة قديما وحديثا. وهو يطبق هذه القواعد فى كل مؤلفاته. خاصة فى ممارسته لها – حين يناقش خصومه – فى مختلف المسائل العقائدية.

وأردنا أن نقدم هذا المدخل حول دراسة المنهج من حيث اللغة والمصطلح والقواعد المنهجية من أجل إكتشاف القواعد المنهجية التى اعتمد عليها ابن الوزير فى صياغة القضايا التى تناولها فى مصنفاته والتى قامت الدراسة بالوقوف عليها.

وقد جاء فى مختار الصحاح "قواعد" البيت أساسه(١) فالقواعد تمثل هنا الأساس من البيت. أما "المنهج" فهو الطريقة، بمعنى الطريق الواضح المستقيم الذى يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى غاية معينة(٢) ويوضح اصطلاح (المنهج) فى اللغة العربية كترجمة للاصطلاح الأوربى method الذى كان يستعمله أفلاطون قديما بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة، كما نجدها كذلك عند أرسطو وأحيانا كثيرة بمعنى (البحث). والمعنى الأشتقاقى للأصلى لها يدل على الطريق أو المنهج المؤدى إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات(٣)

فاصطلاح (المنهج) فى أشد معانيه عمومية، هو وسيلة تحقيق الهدف، وهو الطريق

---

(١) محمد بن أبى بكر الرازى: مختار الصحاح تحقيق مصطفى ديب البغا مادة قعد ص ٣٤٦ طبعة ثانية الجزائر عام ١٩٩٠م

(٢) د. جميل صليبا: المعجم الفسلفى ج٢ ص ٤٥٣ دار الكتاب اللبنانى، بيروت عام ١٩٧٣م

(٣) د. عبد الرحمن بدوى: مناهج البحث العلمى وكالة المطبوعات الكويت الطبعة الثالثة عام ١٩٧٧

المحدد لتنظيم النشاط، أما معناه الفسلفى على وجه الخصوص فهو وسيلة المعرفة، فالمنهج هو طريق الخروج بالنتائج الفعلية من موضوع ما، للتوصل إلى قانون عام أو مذهب جامع، أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدى إلى الكشف عن حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة.

ومن هنا يمكن القول أن المنهج هو القانون، أو القاعدة التى تحكم أى محاولة للدراسة العلمية، وفى أى مجال. ومن ثم تختلف المناهج باختلاف العلوم التى تبحث فيها، فلكل علم منهج يناسبه، مع وجود حد مشترك بين المناهج المختلفة، وقد تتعاون مجموعة من المناهج المختلفة لخدمة ومعالجة فن واحد[1].

ومن هنا فعلم المناهج علم بعدى؛ بمعنى أنه يقف وراء العلوم، كى يحلل طرائقها، ويحدد مسالكها، وعليه فالاشتغال بالقضايا العلميّة، والمسائل التفصيلية فى العلوم، غيرت الاشتغال بمسالك تلك القضايا والمسائل، وكيفية ورودها على هذه الحال، أو تلك، ومعرفة مصادرها، وأدلتها، وهو ما يسمى عند المحدثين من العلماء بفلسفة العلوم[2].

وقد كانت مشكلة المنهج هى مشكلة العلم فى صميمه، ذلك أن شرط قيام العلم وتقدمه- بغض النظر عن موضوعه ومادته البحثية – أن تكون هناك طريقة صحيحة تطوى تحتها شتات الوقائع، والمفردات المبعثرة هنا وهناك، بغية تفسير ما قد يوجد بينها من روابط أو علاقات، تنظمها قوانين محددة.

وإن تأخر العلوم ناشئ – فى العادة- عن تأخر المناهج؛ بمعنى أن لا تكون هناك مناهج محددة واضحة، ومتفق عليها؛ فيسير كل عالم – فى فنه – على غير هدى وبصيرة خبط عشوائى، دون أن يصل إلى نتيجة مفيدة؛ فتتعارض القضايا، وتضطرب المسائل.

فتقدم العلم وتأخره – كما يقول أحد الباحثين المعاصرين[3] – مرتهن بمسألة المنهج،

---

(١) د. حسين عبد الحميد رشوان: العلم والبحث العلمى ص ٢٧١ الإسكندرية، وجلال محمد عبد الحميد موسى: منهج البحث العلمى عند العرب ص ٢٧٣ بيروت عام ١٩٧٢م

(٢) السابق ص ٣١، ٣٢

(٣) السابق ص ٢٧١

يدور معها وجودا وعدما. ولذا يمكن أن يقال: إن المنهج يحفظ للعلم نظامه واتساقه كما أنه يضبط العقل البشرى، الأعمال الذهنية، بقواعد ثابتة، بحيث تعينه على الوصول إلى الحقيقة فيما يبحثه من موضوعات، سواء كانت هذه الموضوعات متصلة بالعلوم الطبيعية، أو العلوم الإنسانية والدينية. ونجد أمثلة واضحة لتطبيق العلماء المسلمين منذ وقت مبكر للمناهج العلمية فى مختلف علومهم العربية والإسلامية.

ففى مناهج التفسير: قعّد العلماء مناهجا لتفسير القرآن الكريم، على نحو ما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية، وتابعه فى ذلك ابن كثير، قال شيخ الإسلام – وهو يعرف بأصول التفسير – :"قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، ومعانيه، والتمييز فى منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل..."(١).

فإذا أردنا التوقف قليلا عند قواعد منهج التفسير عند ابن الوزير فإننا نجده يعقد فى كتابه "إيثار الحق" فصلا خاصا يبين فيه منهجه فى تفسير كتاب الله تعالى: حيث يركز على التفريق بين التفسير والتحريف والتأويل، والتبديل، ويحذر من عبارات أهل الأهواء والابتداع ويعرف بمراتب المفسرين وهما عنده مرتبتان:

الأولى: مرتبة الصحابة، وعلى رأسهم ابن عباس وابن مسعود، لما ثبت من الثناء عليهما فى القرآن الكريم. والثانية: مرتبة التابعين ومن أشهرهم مجاهد بن جبر المكى وعطاء ابن أبى رباح وقتاده وغيرهم.

ثم يأخذ فى توضيح منهجه فى التفسير الذى يتبع فيه قواعد علمية، وهى تتطابق مع منهج السلف الصالح، ويرى أن مراتب التفسير فيما يرجع منه إلى الدراية، ترجع إلى سبعة أنواع:

١- تفسير المتكررات كثيرًا مثل آيات الأسماء والربانية والصفات والمشيئة والأسماء المعروفة بالدينية وهى الإسلام والإيمان والإحسان والمسلمون والمؤمنون والمحسنون، وكذلك أسماء الظالمين والفاسقين والكافرين وسائر ما يتعلق بالاعتقاد ويحتاج إلى مزيد بحث وانتقاد ما تورد فيه الأدلة والشبه والردود والمعارضات. وهذا

---

(١) انظر د.على عبد المعطى محمد: رؤية معاصرة فى علم المناهج ص ٢٥٥ دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية عام ١٩٤٨م

القسم ينبغى أن يكون مقررا فى مقدمات التفسير حتى يشبع فيه الكلام من غير تكرير[1].

٢- تفسير القرآن بالقرآن: حيث بتكرر ذلك فى ذكر الشئ فى كتاب الله –تعالى– وتكون بعض الآيات أكثر بيانا وتفصيلا، ومنه تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلًا عَظِيمًا ﴾[2] بأهل الكتاب، كقول مجاهد لقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴾[3].

٣- التفسير النبوى: وهو مقبول بالنص والإجماع ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾[4]. ومنه تخصيص العمومات، مثل تحريم الصلاة على الحائض، وتفصيل أحكام الصلاة والزكاة والصوم والحج وشروط قطع يد السارق، ويلحق بذلك أسباب النزول.

٤- الآثار الصحابية الموقوفة عليهم وأجودها ما لا تمكن معرفته بالرأى سواء رجعنا بالرأى إلى العقل أو إلى الاستنباط من اللغة، ومن كانت عادتهم الإشعار بالرأى فى ذلك، كما ذكره أبو بكر رضى الله عنه حين فسر الكلالة برأيه[5]، أما إذا جزموا بالتحريم ونحوه، كان دليلا على رفعه، وهذا يحتاج إلى معرفة الإسناد إليهم.

٥- ما يتعلق باللغة العربية على الحقيقة، وتؤخذ من مصاردها الأصلية، مع مراعاة تقديم الحقيقة الشرعية، ثم العرفية، ثم اللغوية، كحقيقة الصلاة فى الشرع، بأنها أقوال وأفعال مخصوصة، مبتدأة بالتكبير ومختتمة بالتسليم[6]، على اللغوية التى هى الدعاء مأخوذة من قوله تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾[7] أى آدْعُ لهم، ومعرفة تفسير المشترك كالقرء بالأطهار والحيض[8].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٤٦، ١٥٠

(٢) سورة النساء آية ٢٧

(٣) سورة النساء آية ٤٤ وانظر الإيثار ص ١٥٠، ١٥١

(٤)سورة الحشر آية ٧ وانظر لابن الوزير: إيثار الحق ص١٥٢ – ١٥٣

(٥) ابن كثير: التفسير ج٢ ص ٢٠٠ والإيثار ج١ ص ٢٥٥

(٦) منصور بن يونس البهوتى: كشاف القناع ج١ ص٢٥٥

(٧) سورة التوبة آية ١٠٣

(٨) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥٤، ١٥٥

٦- المجاز، وهذا ركن مهم فى منهج ابن الوزير، حيث يترتب عليه تأويل بعض أسماء الله الحسنى وصفاته العُلى وردها إلى المجاز، وهذا من البدع التى تسربت إلى أهل الإسلام ولذلك يشترط ابن الوزير فى إعتبار المجاز ثلاثة قرائن تحدثنا عنها من قبل وهى العقلية والعرفية واللفظية، ويرى ابن الوزير أنه يجب منعه فى القرآن الكريم والحديث الشريف(١).

٧- ما لم يصح فيه شئ من جميع ما تقدم ويختلف فيه أهل التفسير كتفسير الحروف التى فى أوائل السور وتفسير الروح ونحو ذلك مما لم يصح دليل على تفسيره، وما ليس معنى ضرورة تلجئ إلى وجوب البحث عنه، وهذا الجنس لا بأس بنقله مع بيان أنه لم يصح فيه شئ وعدم تعلق مفسدة به، ولا دخول شبهة فى تحليل أو تحريم(٢).

وهكذا وجدنا لابن الوزير منهجا علميا فى تفسير القرآن الكريم، كذلك نجد له منهجا علميًا فى معرفة العقائد الإيمانية. يمكن أن نستخلص قواعده الواضحة من مؤلفاته ورسائله وهى قواعد تشبه كثيرا تلك القواعد التى نجدها فى منهج أهل السنة عامة لرجوعهم جميعا إلى مصدرٍ واحد يصدرون عنه هو القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة وإقتدائهم بالصحابة والتابعين وإجادتهم لعلوم الحديث الذى يستشهدون به حين يؤسسون لهذه القواعد، أو حين يشكل عيهم الأمر.

ولذلك نجد مثلا أحد أئمة أهل السنة وهو " عبد العزيز المكى" حين يناظر أحد علماء المعتزلة وهو " بشر المريسى" (٢١٨هـ) يحرص على بيان المنهج العقدى، وهو منهج أهل السنة والجماعة، فيقول للخليفة المأمون: "ولكنا نؤصل بيننا أصلا فإذا اختلفْنا فى شئ من الفروع رددناه إلى الأصل، فإن وجدناه فيه وإلا رمينا به، ولم نلتفت إليه.

ثم وجه الحديث للمأمون عندما سأله عن الأصل بينه وبين بشر المريسى فقال: "يا أمير المؤمنين بينى وبينه ما أمرنا الله عز وجل واختاره لنا وعلمناه وأدَّبنا به فى التنازع والاختلاف، ولم يكلفنا إلى غيره، ولا إلى أنفسنا واختيارنا فنعجز". فطالبه المأمون بأصل ذلك فى كتاب الله تعالى فتلى "المكى" قول الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ

(١) السابق ص ١٥٥ والروض الباسم ج٢ ص ٢٠٥
(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٥٦، ١٥٧.

وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

ثم يتابع المكى حديثه: فهذا تعلم من الله وتأديبه واختياره لعباده المؤمنين ما أصله المتنازعون بينهم، وقد تنازعت أنا وبشر يا أمير المؤمنين وبيننا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ كما أمر الله عز وجل. فإذا اختلفنا فى شئ من الفروع رددناه إلى كتاب الله، فإن وجدناه فيه وإلا إلى سنة نبيه ﷺ، فإن وجدناه فيها وإلا ضربناه فى الحائط ولم نلتفت إليه"[1].

وقد أقر المأمون هذا المنهج فقال: "فافعلا وأصّلا بينكما هذا واتفقا عليه، وأنا الشاهد عليكما، والحافظ لما يجرى بينكما"[2].

(١) نقلا عن د. مصطفى حلمى: منهج علماء الحديث من أصول الدين ص ٤٦ دار الدعوة الإسكندرية عام ١٩٨٢م

(٢) عبد العزيز المكى: الحيدة. ص ٩٧ مطابع الشرق الأوسط الرياض.

قواعد المنهج العقدى عند ابن الوزير

١ - الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة:

وصورة هذه القاعدة: أن ما أخبرنا به الرسول ﷺ عن ربه - تعالى - فإنه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه، أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق، فما جاء فى الكتاب والسنة، وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب "مسائل الاعتقاد" يوجد عامته منصوصا فى الكتاب والسنة متفقا عليه بين سلف الأمة، كما يقول ابن تيمية[1].

وهذا نجده واضحا عند ابن الوزير فى كتابه "العواصم والقواصم" حين يؤكد على "إن ما أخبر به الرسول عن ربه، فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، فما جاء فى الكتاب والسنة، وجب الإيمان به، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، وما تنازع فيه المتأخرون فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق على إثبات لفظ أو نفيه حتى يعرف مراده، فإن أراد حقا قبل، وإن أراد باطلا رد، وإن إشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ، ويفسر المعنى كما تنازع الناس فى الجهة والتحيز[2].

فقد آمن أهل الإسلام بأن الله تعالى ربهم، ومليكهم، وأنه حكيم، عليم، قدير، رحمن رحيم، أرسل الرسل لهدايتهم، وأنزل معهم الكتاب والميزان، فما آخبر به الرسول عن الله فالله أخبر به، وهو سبحانه إنما أخبر بعلمه، ويمتنع أن يخبر بنقيض علمه، وما أمر به الرسول فهو من حكم الله، والله أمر به، وهو العليم الحكيم.

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٣/ ٤١

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٤ س ١٣٨، ١٣٩

قال تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [1]. وهذا يقتضى أن ما أبلغه الرسول ﷺ حق من عند الله يوافق علم الله ومراده فالواجب على كل واحد أن يقابل ما أُمر به، أو نُهى عنه بالطاعة والانقياد، فمن قبل عن الرسول ما أخبر به فعن الله قبل، ومن أطاع الرسول فيما أمر به فقد أطاع الله.

وقد نفى الله سبحانه الإيمان عن المعرضين عن ذلك بقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ ولم يكتف بذلك بل لابد من الإذعان والقبول ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [2].

ويساعد على تأكيد هذا أن الإيمان فى النفوس فى أصل الخلقة، فقد تقدم أن الله تعالى فطر الناس على الدين الحق – كما فى الحديث النبوى الشريف الذى عرضنا له من قبل – أى أنه تعالى خلقهم على محبته، ورجائه، وعبادته، وأن هذه الفطرة لو خليت وعدم المعارض، لبقيت على حالتها من السلامة، والاستقامة، ولكن قد يعرض للفطرة ما يغيرها، ويحولها إلى مِلِلِ الكفر والشرك والضلال، وعليه؛ فمسائل الدين موافقة لفطر الناس- قبل التغيير والتحويل – لا تجد مسألة منها إلا وفى الفطرة ما يشهد لها بالصحة والسلامة.

ويتضح لنا من تأمل منهج ابن الوزير أن الإيمان بنصوص الكتاب والسنة على ضربين **أحدهما:** إيمان مجمل وهذا من فروض الأعيان، فيجب على كل أحد – ممن أسلم وجهه لله – تعالى- ورضى بالإسلام دينا، وبالرسول ﷺ نبيا ورسولا، الإيمان بنصوص الكتاب والسنة، سواء ظهرت له معانيها ووضحت مدلولاتها، أم لا، فهذا حظ العامة، ومن لا يعرف العربية، ومن فى معناهما ممن اشتبه عليه معنى آية أو حديث، فما زال كثير من الصحابة، ومن بعدهم، يمر بآية أو لفظ وهو لا يدرك معناه، إلا ويؤمن به، ويكل أمره إلى عالمه، ومثله وقع لأبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب "رضى الله عنهما"[3].

وهذا لا يعنى أن فى النصوص ما لا يدرك معناه بحال، بل معانى النصوص المفهومة من لغة التخاطب، لكن قد يقوم بالشخص من عوامل القصور ما هو مدعاة إلى عدم

---

(١) سورة النساء آية ١٦٦

(٢) سورة النساء آية ٦٥

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ١٦٥، ١٦٦ وابن تيمية: مجموع التفسير ص ٣٨٠ الهند عام ١٣٧٤هـ

الفهم، ووضوح الخطاب عنده، فالواجب على المسلم الإيمان بالنص – بعد معرفة صحة مخرجه- إيمانا عاما مجملا، ومن غير أن يشترط فهم معناه، أو إدراك حقيقته، وهذا فى حق عامة المسلمين.

وقد أشرنا من قبل إلى أن ابن الوزير، فيما يتصل بالمتشابهات أن فى قسم من القرآن الكريم لم يصح فيه شئ عن السلف، ويختلف فيه أهل التفسير، كتفسير الحروف التى فى أوائل السور، وتفسير الروح ونحو ذلك مما لم يصح دليل على تفسيره، وليس معنا ضرورة تلجئ إلى وجوب البحث عنه، فإن علينا الإيمان به حتى ولو لم نعلم تفسيره.

وهذا القسم فيه مخاطرة كبير وخوف البدعة والعذاب، وهو ما يتعلق بذات الله تعالى ونحو ذلك من المتشابهات، وقسم دون، مثل تعيين الشجرة التى أكل منها آدم واسمها وأسماء أهل الكهف وأسماء سائر المبهمات وتطويل القصص والحكايات. فهذا – فى رأى ابن الوزير – لا بأس من بيان أنه لم يصح فيه شئ وعدم تعلق مفسدة به، ولا دخول شبهة فى تحليل أو تحريم[1].

والثانى: إيمان مفصل وهو من الفروض الكفائية، وهو خاص بكل من قام عند الدليل وبان له المدلول، وظهر معناه، فإذا حصل ذلك عنده، صار الإيمان فى حقه فرضا متعينا، وإلا فالأصل فيه أنّه كِفائى، قال شارح الطحاوية: "ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية"[2] لكن من قدر عليه وجب عليه تحصيله، طلبا لحماية الدين، كفاية المسلمين بتعليمهم وتفهيمهم إياه، وهو بحر تتفاوت فيه همم الطالبين، وبقدر المعرفة به، تكمل المعرفة بالله وبدينه. قال تعالى: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾[3].

كذلك يقول شارح الطحاوية: "فالواجب كما التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقى خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولا أو نحمله شبهة أو شكا، أو نقدم عليه آراء الرجال، وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٦٦ والروض الباسم: ج٢ ص ٢٠٥

(٢) القاضى على بن على بن أبى العز الحنفى: الطحاوية: ص٤ تحقيق شعيب الأرناؤوط دمشق عام ١٩٨١

(٣) سورة المجادلة آية ١١

والانقياد والإذعان، كما نوحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل. فهما توحيدان لا نجاة من عذاب الله إلا بهما، توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول..."[1].

أدلة القاعدة: وهى من الكتاب والسنة، وأقوال السلف والعلماء، والمعقول:

أولا: دلالة القرآن الكريم على القاعدة:

قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[2] فهذا قسم من الله تعالى بذاته الكريمة، مما يدل على عظم الأمر بالمقسم عليه، وخطورته، ومع تقدم "لا" على القسم دلالة على النفى، وإظهاره لقوته، ثم حصوله ووقوعه على التحاكم للرسول ﷺ، وذلك فى جميع الأمور الإخبارية والإنشائية

وقد يحصل هذا التحاكم عند كثير من الناس من غير مواطأة القلب لذلك، وانشراح الصدر به، فهذا يكون مسلما فى الظاهر كما هو حال كثير من المنافقين، ومن شابههم من الزنادقة، فيبقى الإيمان منفيا، وحتى يعمر القلب بالرضى والتسليم، والقبول والإذعان.

ولذلك جعل الله من شرط الإيمان التخلص من الْحَرَجِ النفسى الذى هو الضيق من الأوامر، والشط فى الأخبار ثم أردف – سبحانه – ذلك بذكر المصدر المؤكد (تسْلِيًما)، بعد أن ذكر فعله، وأمر به.

كذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾[3].

ووجه الدلالة هنا، أن الله انزل الكتاب على ضربين:

ضرب مُحكم يعرف معناه وتدرك حقيقته، وضرب متشابه لا يدركه إلا الله تعالى والنكته أن الراسخين فى العلم يتلقون الجميع بالإيمان و التصديق، فيؤمنون بالمحكم

---

(١) الطحاوية ص ١٦٠

(٢) سورة النساء آية ٦٥

(٣) سورة آل عمران آية ٧

ويعملون به ويؤمنون بالمتشابه ويفوضون العلم بحقيقته وكنهه إلى المتكلم به – سبحانه – ومن هنا إمتدحهم – تعالى – وجعلهم فى درجة الرسوخ، والتمكن من العلم، حيث عرفوا قدرهم، وشدوا الأمور إلى معاقدها ولم يحرفوا الكلم عن موضعه، فيعملون فيه من التكلف والتمحل، ما يخرجه عن أوضاع اللغة التى نزل بها.

ويعلق ابن الوزير على هذه الآية بقوله: " فمن شرط الإيمان وعزائمه الإيمان بمتشابه القرآن،فمن علم معناه آمن به على اليقين ومن لم يعلمه آمن به على الجملة.

"ويتابع ابن الوزير قوله"وقد اختلف الناس كثيرا فى الراسخين هل يعلمون التأويل مع الله أم لا؟ وينبغى [على] من تلا كتاب الله الشريف أن يؤْثِر هذه الآية بزيادة التدبر فإنها قاعدة عظيمة للكلام فى تفسير كتاب الله تعالى، وقد ثبت فى أمالى السيد الإمام أبى طالب وفى نهج البلاغة عن علىّ عليه السلام أن الراسخين لا يعلمون ذلك"(1) وسوف نعرض لهذه المسألة باستفاضة حين نتحدث عن رفض ابن الوزير للتأويل(2).

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

روى الإمام أحمد فى مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال: "لقد جلست أنا وأخى مجلسا، ما أحب أن لى به حُمر النّعَم، أقبلت أنا وأخى، وإذا مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ، جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا حجرة، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماوروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ، مغضبا، قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: "مهلا يا قوم! بهذا هلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب، وبعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يُكَذِّب بعضه بعضا، بل يُصدِّقُ بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه"(3).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فهذا الحديث ونحوه مما ينهى فيه عن معارضة حق بحق، فإن ذلك يقتضى التكذيب بأحد الحقين، أو الاشتباه والحيرة، والواجب التصديق بهذا الحق، وهذا الحق، فعلى الإنسان أن يصدق بالحق الذى يقوله غيره، كما يصدق بالحق

---

(1) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٤١ وانظر مقدمة الدراسة والتحقيق للباحث.
(2) ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ص ٤١٧ – ٤١٩
(3) الإمام أحمد: المسند ١٠/ ٢٣٠ حديث رقم ٦٧٠٢ دار المعارف. ورواه مسلم مختصرا فى صحيحه ٤ / ٢٠٥٣ كتاب العلم – باب النهى عن إتباع متشابه القرآن.. حديث رقم ٢٦٦٦.

الذى يقوله هو، ليس له أن يؤمن بمعنى آية استدل بها، ويرد معنى آية إستدل بها مناظره، ولا أن يقبل الحق من طائفة، ويرده من طائفة أخرى"[1].

ويؤكد ابن الوزير على أن الدين قد جاء به الرسول ﷺ، وفرغ منه، ولم يبق بعد تصديقه به بدلالة المعجزات الباهرات إلا اتباع الدين المعلوم، الذى جاء به لا استنباطه بدقيق النظر كما صنعت الفلاسفة الذين لم يتبعوا الرسل، وعلى هذا درج السلف"[2].

كما يؤكد ابن الوزير على أن هناك الأحاديث الصحيحة المشهورة بل المتواترة فى حصر أركان الإسلام والإيمان والتنصيص عليها، وتدوال الصحابة فمن بعدهم لها يرويها سلفهم لخلفهم عن سلفهم، واضحة جامعة لشرائط الإسلام والإيمان[3].

ومن ذلك مارواه الترمذى فى سننه عن أبى رافع وغيره، قال: "لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته، يأتينى الأمر مما أمرت به، أو نهيت عنه؛ يقول: لا أدرى، وما وجدنا فى كتاب الله اتبعناه"[4].

ففى هذا الحديث الإنكار الشديد على من آمن وصدق بالكتاب دون السنة؛ إذ هو تفريق بين الله ورسوله، وإيمان ببعض وكفر ببعض، وعقد الإيمان يقتضى التصديق بجميع ما بلغه وأخبر به الرسول ﷺ من آيات الله المحكمات. ولذلك يقول ابن الوزير فى قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[5].

واتفق أهل الإسلام على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولو لم يكونا وافيين ببيان مهمات الدين، ما أمرهم الله بالرجوع إليهما عند الاختلاف"[6].

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٤٠٤

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١١

(٣) السابق ص ١١٨

(٤) الترمذى: السنن ٧/ ٣٠٩، ٣١٠ كتاب العلم باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النيب حديث رقم ٢٦٦٥ أبو عيسى "هذا حديث حسن صحيح"؛ وأبو دواد فى سننه ٥/ ١٠ – ١٢ كتاب السنة فى لزوم السنة، حديث رقم ٤٦٠٤ – ٤٦٠٥ وابن ماجه فى سننه ١/ ٧ صيح ابن ماجه المقدمة.

(٥) سورة النساء آية ٥٩

(٦) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧

ثالثا: أقوال السلف والعلماء ودلالتها على القاعدة:

لما أُسِرىَ برسول الله ﷺ إلى بيت المقدس، فلما عاد وأخبر الناس بذلك، فكذب به المشركون، وافتتن بذلك آخرون.. قال ابن شهاب: قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: "فتجهز ناس من قريش إلى أبى بكر، فقالوا له: هل لك فى صاحبك يزعم أنه قد جاء بيت المقدس، ثم رجع إلى مكة فى ليلة واحدة! فقال أبو بكر: أو قال ذلك؟ قالوا: نعم قال: فاشهد لئن كان قال ذلك لقد صدق.. قال أبو سلمة: فبها سمى أبو بكر الصديق (رضى الله عنه)"[(١)].

فرضى الله عنه إنما علق التصديق بالخبر على صحة نسبته إليه ﷺ فإن صحت النسبة، صح الخبر وكان مطابقا للأمر فى نفسه، وهو موقف المؤمن من أخبار النبى ﷺ، يبحث فى طرقها وأسانيدها، وصحة مخرجها، لا فى إمكان وقوعها، أو سلامتها عن المعارض العقلى، أو الذوقى، بل يؤمن بالخبر متى صح، ويرد ما أشكل عليه فهمه إلى عالمه والمتكلم به.

هذا وقد سأل رجل الإمام الزهرى: "يا أبا بكر، قول النبى ﷺ: ليس منا من شق الجيوب[(٢)] ما معناه؟ فقال الزهرى: من الله العلم وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم"[(٣)].

ووجهه: التسليم للنصوص، وإن لم ندرك حقيقتها، وعدم معارضتها بالشبه والخيالات، وقد سئل الإمام مالك عن الاستواء فقال: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، الإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"[(٤)].

فهذا السؤال – كما يراه الإمام مالك – بدعة، لأنه يؤدى إلى التكذيب بالنصوص، والواجب الإيمان بها، والتسليم له، وإن لم ندرك حقيقة ما دلت عليه من العلم بالكيفية.

وابن الوزير يرى أن هذا السؤال يحوم حول آيات متشابهات، يجب علينا الإيمان بها دون بحث عن حقيقتها، ودون تأويل عقلى لها، كما فعل المتكلمون والفلاسفة، يقول

---

(١) البيهقى: دلائل النبوة ٢/ ١١ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية المدينة المنورة عام ١٣٨٩هـ.

(٢) يعنى حديث" ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية" رواه البخارى فى صحيحه ٣/ ١٦٦ كتاب الجنائز –حديث رقم ١٢٩٧

(٣) فتح البارى ١٣/ ٥٠٤

(٤) رواه البيهقى فى كتاب الأسماء والصفات ص ٤٠٨ تعليق محمد زاهد الكوثرى دار السعادة مصر.

ابن الوزير: "وقد مدح الله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وأخبرنا أنه جل جلاله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ فعقدنا على ذلك عقائدنا وضمناه ضمائرنا وطوينا عليه طوايانا، وعلمنا أن ما ناقض معناها ظاهرا فهو من المتشابه الذى يجب علينا الإيمان بتنزيله والوقوف عما لا نعلمه من تأويله"[1].

دلالة المعقول على القاعدة: ونذكر هنا وجهين:

الأول: أن عدم الغلم بالحقائق لا يفنى وجودها وثبوتها فى نفس الأمر، فما أخبر به الصادق المصدوق هو حق ثابت فى نفس الأمر سواء أعلمنا صدقه أم لم نعلمه، كما أن من أرسله الله للناس رسولا هو رسول الله سواء علم الناس أنه رسول الله أم لم يعلموا ذلك، وما أخبر به عن الله فهو حق وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به فهو أمر الله وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة والرسول وما أخبر به ليس موقوفا على وجودنا، فضلا عن عقولنا ومعقـولاتنا[2] فلا يسع أحدا آمن بالله ورسالته إلا التصديق بجميع ما اخبر به الرسول ﷺ، وعدم التفريق بين النصوص فى الإيمان، وإلا وقع فى تناقض ظاهر، بل كل دليل يدل على الإيمان ببعض النصوص، فهو يدل على الإيمان بالبعض الآخر،و كل شبهة يزعم أصحابها أنهم يقدحون بها فى بعض النصوص، أمكن خصومهم بمثلها وأعظم منها القدح فيما لديهم من نصوص، فلم يبق بعد ذلك إلا التناقض والاضطراب، أو التشهى والهوى ومجرد الدعوى التى يمكن كل أحد أن يقابلها بمثلها وأشد.

الثانى: أنه إذا علم الإنسان أن الله – تعالى – أصدق قيلا، وأحسن حديثًا، وأن رسوله هو رسوله الثابت بالنقل والعقل والبراهين اليقينية، ثم وجد فى عقله ما ينازعه فى خبر الرسول كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى ما هو أعلم به منه، فإن العاميّ يصدق أهل الاختصاص – فى جميع العلوم كالطب والهندسة والفلاحة – ما يقولونه دون اعتراض، وأن كل ما يقوله، ويخبر به من مقدرات الأغذية والأشربة، واستعمالها على وجه

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٧٠ وما بعدها. وإيثار الحق ٨٨

(٢) عبد العزيز المحمد السلمان: الكواشف الجلية عن معانى الواسطية ص ٤٥، ٤٦ مكتبة الرياض الحديثة ط ٦ ١٣٩٨هـ وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص ٢٣٢ - ٢٣٥

مخصوص، مع ما فى ذلك من الكلفة والألم، وما ذلك إلا لغلبة الظن أنه – أى الطبيب – أعلم منه، إن تصديقه ومتابعته أقرب إلى حصول الشفاء، مع علمه أن الطبيب قد يخطئ.

بل إن كثيراً من الناس لا يحصل له الشفاء بما يصفه له الطبيب، ومع هذا نجده يقبل خبره ويقلده فى ذلك .. فكيف حال الناس مع الرسل – عليهم الصلاة والسلام – وهم الصادقون المصدقون، بل لا يجوز أن يخبر الواحد منهم خلاف ما هو الحق فى نفس الأمر![1].

فوائد الالتزام بالقاعدة :

وقاعدة الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة تؤدى إلى تحقيق كثير من الفوائد أهمها: تحقيق معنى الإيمان قال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[2].

كذلك مجانبة مسالك الأمم الضالة، الذين ردوا على الرسل ما أخبروا به، واعترضوا عليهم بالاعتراضات الباطلة ؛ كما قالت اليهود لموسى "عليه الصلاة والسلام": ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾[3].

أيضا بطلان كون العقل وحده يستقل فى تحصيل المعرفة الدينية، أو كونه شرطا فى تحصيلها، بحيث لا نؤمن بالنص حتى يوافق العقل فيما دل عليه، ويقال هذا – أيضا – فى الكشف والذوق.

وتفيد القاعدة السابقة فى ثبوت عصمة الرسول ﷺ، فى جميع ما يبلغه، ويخبر به، حيث أنه لم يأمر إلا بما أمر به الله – تعالى – ولم يخبر إلا بما أخبر به الله – تعالى – فيستحيل فى حقه ﷺ، أن يخبر بشئ يكون مخالفا للحق، قال تعالى: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[4].

---

(1) انظر ابن تيمية : درء تعارض العقل ١/ ١٤١

(2) سورة النساء أية ٦٥

(3) سورة البقرة آية ٥٥

(4) سورة النجم آية ٢ – ٤

كذلك درجة الراسخين فى العلم هو الإيمان بجميع ما أنزل الله – تعالى – من الكتاب والحكمة، إيمانا عاما مجملا، وإذا استبان لهم معنى آية أو حديث لا يسعهم إلا الانقياد والإذعان له، وإذا اشتبهت عليهم بعض النصوص فوضوا العلم بها إلى قائلها والمتكلم بها وقالوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[1]

كما أن الالتزام بهذه القاعدة يحقق النجاة من مذاهب المبتدعة، حيث ردت كل طائفة منهم من النصوص ما زعموا أنه يخالف ما عندهم من الحق، واعترضوا على كل ما استدل به خصومهم، بالشبه والخيالات الفاسدة والباطلة.

والمؤمن الحق يعتقد أن هذه النصوص إنما خرجت من مشكاة واحد؛ كتابا متشابها يصدق بعضه بعضا، كما أن هذه القاعدة تسد باب التأويل البدعى، لأن المتأول يجترئ على النص بالتحريف دون المؤمن بمحكمة ومتشابهه دون تأويل.

كما يدفع توهم التعارض بين الوحى والعقل، كما وقع لأهل البدع الذين أنكروا نصوص البرزخ والصراط والميزان، ورؤية الله فى الآخرة، وغير ذلك بدعوى عدم تصور ذلك فى العقل[2] فجعلوا العقل حاكما على النصوص، وعند أهل السنة والجماعة: الشرع هو الحاكم قال ﷺ: "لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به"[3]

وقد طبق ابن الوزير هذه القاعدة فى كل مؤلفاته، ومارسها – كما رأينا فى نقده للمتكلمين فى تقديمهم للأدلة العقلية والجدلية الفلسفية حين برهنوا على وجود الله تعالى – فقد أكد ابن الوزير كثيرا على عدم حاجة المسلم إلى هذه البراهين والأدلة الجدلية، خاصة وأنها أدلة غير بسيطة، اختلف فيها المتكلمون والفلاسفة، على الرغم من أن أدلة القرآن الكريم واضحة وسهلة وميسورة، والنفس ليست فى حاجة إلا إلى التنبيه الذى يذكره القرآن الكريم فى آياته، ليذكر تلك النفوس الغافلة، كما يحدث حين يذكرها بالموت فى قوله تعالى: "وإنك ميت وإنهم ميتون" أو قوله تعالى " كل نفس ذائقة الموت" على

---

(١) سورة آل عمران آية ٧

(٢) انظر للشاطبى: الاعتصام ١/ ٢٣١ وما بعدها.

(٣) أورده النووى فى الأربعين وقال: " حديث حسن صحيح، رويناه فى كتاب الحجة بإسناد صحيح "وكتاب الحجة لأبى الفتح نصر بن إبراهيم المقدسى. وانظر جامع العلوم والحكم ص ٣٣٨ حديث رقم ٤١.

الرغم من أن هذا الأمر واضح لكل نفس وليس هناك شئ مؤكد للإنسان مثل حقيقة أن ميت، ومع ذلك يذكرء القرآن الكريم للإنسان من باب تنبيه النفوس الغافلة.

وابن الوزير – كما مر بنا – ينبه أن هذه الطرائق الكلامية والجدلية لم يسلكها الصحابة ولا التابعون، ولا أشاروا على المسلمين باتباعها، لذلك يرى أن السلامة فى الرجوع إلى طرائق القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهى طرائق بسيطة ومؤثرة وواضحة، يدركها العامى كما يدركها العالِم دون فرق يذكر.

فالفطرة الإنسانية السوية تعرف الخالق وتقر الإيمان به دون أدلة عقلية مفتعلة، بحيث أن معرفة الدليل – كما يرى ابن الوزير – تستلزم تصور المدلول عليه قبل كذلك، كما أن معرفة الاسم تقتضى تصور المُسمى من قبل، حتى تمكن المطابقة.

ومن هنا يمكننا أن نفهم تعجب القرآن الكريم حين يقول: "أفى الله شك فاطر السموات والأرض". ولذلك أكثر العلماء والعقلاء على أن العلم بالخالق والإيمان به ضرورة لا تحتاج إلى نظر، لأنها حقيقة بديهية أولى واضحة، ولو احتاجت إلى استدلال لتسلسل الأمر كما يقول المناطقة.

وقد استشهد ابن الوزير على صحة هذه الحقيقة فى مناقشاته مع خصومه من المتكلمين والفلاسفة بكثير من آيات القرآن الكريم، وببعض الأحاديث النبوية الشريفة الصحيحة مثل "كل مولود يولد على الفطرة"، ورغم ذلك آتى له بأدلة عقلية وتجريبية من الوقائع الحياتية المشاهدة فى حياة الإنسان حين تلم به الخطوب والمخاطر، فيلجأ إلى الله لجوء المضطر، وهذا مشاهد حين تلم بالناس الكوارث والمصائب، فنجد جميع البشر يلجأون إلى الله مستغيثين به، وقد أشار القرآن الكريم أيضا إلى ذلك – كما مر بنا.

ومن الجدير بالانتباه أن ابن الوزير فى تطبيقه لهذه القاعدة يمارس قاعدة نبوية شريفة، هى التيسير على الإنسان المسلم، وعدم التعسير والتشديد عليه، وقد كانت هذه وصية النبى ﷺ، لأصحابه حين كان يرسلهم فى مختلف الجهات من أجل تبليغ رسالته وتعليم من يكونون فى المناطق البعيدة والنائية، بل كانت أحاديثه الشريفة ناطقة بذلك إلى كل المسلمين فى كل زمان ومكان.

وقد تكاثرت الأحاديث النبوية فى الحض على ذلك؛ فكان عليه السلام إذا بعث سرية قال: يسِّروا ولا تعسروا، وبشِّروا ولا تنفروا"[1] وقال عليه [الصلاة] والسلام – " قاربوا وسددوا وبشروا" هكذا فى الصحيح[2]. ولما أخبروه: أن عمرو ابن العاص صلى بهم وبه جنابة، ولم يغتسل من شدة برد الماء، سأله – عليه السلام – عن ذلك فقال: "إنى سمعت الله يقول: "لا تقتلوا أنفسكم"[3] فضحك النبى ﷺ"[4].

ومن هنا رأى – ابن الوزير – أن طلب الأدلة والبراهين الكلامية على الإيمان بالله من المسلمين، خاصة من عامتهم هو نوع من التعسير على الأمة والتشديد الذى لا موضع له ولا ضرورة تقتضيه ولذلك يقول فى أهم مؤلفاته: " سعادة الخلق أن يعتقدوا الشئ على ما هو عليه اعتقادا جازما لجبلة قلوبهم على موافقة الحق؛لأنه ليس مطلوب الدليل المفيد، بل الفائدة هى حقيقة الحق على ما هى عليه، ولهذا قال رسول الله ﷺ: "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه، وينصِّرانه، ويمجِّسانه"[5].

فمن اعتقد حقيقة الحق فى الله تعالى، وفى صفاته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر فهو سعيد وإن لم يكن ذلك بدليل مجرد كلامى، ولم يكلف عباده إلا ذلك، وذلك معلوم

---

(١) أخرجه البخارى ٦٩، ومسلم ١٧٣٤ من حديث أنس، وأخرجه من حديث أبى موسى الأشعرى أحمد ٤/ ٣٩٩، ١٣٩٩، ٤١٢، والبخارى ٣٠٣٨، ومسلم ١٧٣٢، وأبو داود ٤٨٣٥، والبغوى ٢٤٧٥.

(٢) رواه بهذا اللفظ مسلم ٢٨١٦ من حديث أبى هريرة، وقد ورد بألفاظ أخرى عن غير واحد من الصحابة.

(٣) سورة النساء آية ٢٩

(٤) عن عمرو بن العاص قال: احتلمت فى ليلة باردة فى غزوة ذا ت السلاسل، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فيممت ثم صليت بأصحابى الصبح، فذكروا ذلك النبى ﷺ فقال: "يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأخبرته بالذى منعنى من الأغتسال، وقلت: إنى سمعت الله يقول: "ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما" فضحك رسول الله ﷺ، ولم يقل شيئا، أخرجه أحمد ٤/ ٢٠٣ ، ٢٠٤، وأبو داود ٣٣٤، والدارقطنى ١/ ١٧٨، والحاكم ١/ ١٧٧، والبيهقى ١/ ٢٢٦ من طريق يزيد بن أبى حبيب، عن عمران بن أبى أنس، عن عبد الرحمن بن جبير المصرى، عن عمرو بن العاص، وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أن عبد الرحمن بن جُبَيْر لم يسمعه من عمرو إلا فيما قاله البيهقى.

(٥) أخرجه من حديث أبى هريرة: مالك ١/ ٢٤١، وأحمد ٢/ ٢٣٣، ٢٨٢، ٣٩٣، ٤١٠ والبخارى ١٣٥٨ و ١٣٥٩، ١٣٨٥و ٤٧٧٥ و ٦٥٩٩، ومسلم ٣٦٥٨، وأبو داود ٤٧١٤، والترمذى ٩٣٩ والطحاوى فى "مشكل الآثار" ٢/ ١٦٢، والبغوى ٨٤، وأبو نعيم فى "الحلية" ٩/ ٢٦.

على الضرورة بجملة أخبار متواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، في توارد الأعراب عليه، وعرضه الإيمان عليهم، وقبوله ذلك، وإنصرافهم إلى رعاية الإبل والمواشى من غير تكليف إياهم التفكر فى المعجزة، ووجه دلالتها، فى حدوث العالم، وإثبات محدثه، وسائر الصفات، بل الأكثر من أجلاف العرب لم يفهموا ذلك، ولم يدركوه بعد طول المدة، بل كان الواحد منهم يحلفه عليه السلام فيقول أنشدك بالله الله أرسلك رسولا؟ فيقول: "الله الله أرسلني رسولا"[1] فكان يصدقه بيمينه وينصرف.

ويقول الآخر إذا قدم عليه، ونظر إليه: والله ما هذا وجه كذاب[2] وأمثال ذلك مما لا يُحصى، بل كان يسلم فى غزوة واحدة فى عصر الصحابة آلاف، لا يفهم الكثيرون منهم أدلة الكلام، ومن كان يفهم، فيحتاج أن يترك صناعته، ويختلف إلا معلمة مدة،و لم ينقل قط شيئا من ذلك. فعلم علما ضروريا أن الله تعالى لم يكلف الخلق الإيمان والتصديق على طريقة المتكلمين"[3].

ومن هنا يؤكد ابن الوزير على ضرورة الإيمان والتسليم بكل ما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة سواء ما تعلق منها بأصل الإيمان من الاعتقاد بوجود الله تعالى ووحدانيته، ومعرفة صفاته تعالى على وجه الإجمال دون تفصيل، أو ما تعلق باليوم الآخر من البعث والثواب والجنة والنار وبقية المغيبات التى لا يمكن للإنسان إدراكها فى هذه الحياة ولكن يعرفها عن طريق الإخبار النبوى بها. ولذلك كان قول ابن الوزير فى العواصم: "إن ما أخبر به الرسول عن ربه، فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه، أن لم نعرف، فما جاء فى الكتاب والسنة وجب الإيمان به، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها"[4].

---

(١) أخرجه البخارى ٦٣، ومسلم ١٢، والترمذى ٦١٩، والنسائى ٤/ ١٢٣ – ١٢٤، وأبو دواد ٤٨٦ حديث أنس بن مالك.

(٢) أخرجه أحمد ٥/ ٤٥١، والترمذى ٢٤٨٧، والدرامى ١/ ٣٤٠، وابن ماجه ١٣٣٤، ٣٢٥١ من طريق عوف ابن أبى جميلة، عن زرارة بن أوفى، عن عبد الله بن سلام قال: لما قدم النبى ﷺ: انجفل الناس عليه، فكنت فيمن جفل، فلما تبينت وجهه، عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شئ سمعته يقول: "أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلُوا الأرحام، وصلّوا والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام" وصححه الحاكم ٣/ ١٣، ووافقه الذهبى، وله شاهد من حديث ابى هريرة عند الحاكم ٤/ ١٢٩. وقوله: "إنجفل الناس عليه" أى : ذهبوا إليه مسرعين.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص ٣٨٧، ٣٨٨

(٤) السابق ج٤ ص ١٣٨، ١٣٩

وكذلك على المسلمين الإيمان بالمتشابه حيث لم نكلف معرفة حقيقته على وجه الدقة والتفصيل، وسيأتى بيان كل ذلك فى قاعدة أخرى من قواعد العقائد عند ابن الوزير وهى قاعدة "الإيمان بالمتشابه والعلم بالمحكم" إن شاء الله تعالى.

القاعدة الثانية: أشتمال الكتاب والسنة على أصول الدين: دلائله ومسائله.

صورة القاعدة: "إن كل ما يستحق أن يسمى أصول الدين قد جاء بيانه فى الكتاب والسنة و بيانا شافيا قاطعا، مع بيان أدلته، وسبل الاهتداء إلى معرفته".

المراد بأصول الدين[1]: اشتهر عند المتكلمين تقسيم الدين إلى أصول وفروع، أو علميات وعمليات، وأن القدح فى مسائل الأصول واحد، من خالفه كفر أو فسق، وأما مسائل الفروع فليس لله (تعالى) فيها حكم معين، ولا يتصور فيها الخطأ ،بل كل مجتهد- فيها - مصيب لحكم الله - تعالى - وبنوا على هذا التفريق أحكاما منها:

أ - التكفير بالخطأ فى مسائل الأصول دون مسائل الفروع.

ب - إثبات الفروع بخبر الواحد دون الأصول.

وهذا أصل ضلال المتكلمين، حيث سلبوا الفروع حكم الله المُعَيّن، ثم جعلوا الحق فيها ما يعتقده كل أحد بحسبه، وهو مذهب السفسطة، بل الحق الذى دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة أن الحق واحد لا يتعدد، و أن المجتهدين المختلفين فى مسألة ما منهم المصيب ومنهم المخطئ، ولذلك قال النبى ﷺ: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر"[2].

ومن هنا فالكفر والفسق أحكام شرعية، وليست مما يستقل العقل بدركه. فالمتكلمون سموا ما وضعوه من الآراء والشبهات "أصول الدين" وهذا، كما قال ابن تيمية: "اسم عظيم والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم، فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين، وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سماه هذه أصول الدين"[3].

---

(١) انظر مختصر الصواعق ٢/ ٤١٣

(٢) رواه البخارى فى صحيحه ١٣/ ٣١٨ فتح البارى كتاب الاعتصام باب أجر الحاكم إذا اجتهد... حديث رقم ٧٣٥٢.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤/ ٥٦

فالتقسيم الصحيح لمسائل الدين، هو تقسيمها إلى خبر وطلب، فهذا هو الذى ينضبط، وكلا القسمين تدخل فيه الفروع والأصول، وما يكون دليله القطع أو الظن، ويكفر جاحده أو لا يكفر، وكذا يستدل فيهما بالشرع و بالعقل، ليس العقل خاصا بأحد القسمين دون الآخر.

فالكتاب والسنة اشتملا على أصول الدين التى تستحق هذا الاسم، وعلى براهين هذه الأصول، وأدلتها السمعية والعقلية،و ما جاء به الرسول ﷺ، كامل كاف وشاف يدخل فيه كل حق.

ومن هنا فوصف الله تعالى – فى نظر ابن الوزير – للقرآن الكريم بأنه ﴿ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [1] و ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [2] لا يشك أن يدخل فى ذلك بيان مهمات الدين الإعتقادية، وإن كانت عقلية، ويدخل فيه ما بيَّنه النبى ﷺ لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [3] ولقوله تعالى فى خطاب النبى ﷺ: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [4] فهذا بيان جملى ومنه قوله ﷺ:إنى أوتيت القرآن ومثله معه" الحديث.

ولذلك يقول ابن الوزير: "وما يصلح الاستدلال به فى هذا المقام قوله تعالى: ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَـٰبِهَا ﴾ [5] فلولا أن كتابها هو موضع الحجة عليها فى أمور الدين ومهماته ما اختص بالدعاة إليه ونحو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [6].

فجعل الكتاب فى بيان الدين وحفظه وتمييز الحق من الباطل، كالميزان فى بيان الحقوق الدنيوية وحفظها، بل جعل الحق مختصا بالنص والميزان معطوفا عليه بالمفهوم أى والميزان بالحق، وقال بعد الأمر بوفاء الكيل والميزان ﴿ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [7].

---

(١) سورة النحل آية ٨٩

(٢) سورة الأنعام آية ٣٨

(٣) سورة الحشر آية ٧

(٤) سورة النحل آية ٤٤

(٥) سورة الجاثية آية ٢٨

(٦) سورة الشورى آية ١٧

(٧) سورة الأنعام آية ١٥٢

ويعلل ابن الوزير ذلك "لأنه يحتاج إلى المعاملة بالكيل والوزن، وإن وقع التظالم الخفى فى مقادير مثاقيل الذرى أو أقل منه، ولم يقل ذلك بعد الأمر بلزوم كتابه واتباع رسله، لأنه لا حاجة ولا ضرورة إلى البدعى فى الاعتقاد، وأما الفروع العلمية فلما وقعت الضرورة إلى الخوض فيها بالظنون، لم يكن فيها حرج بالنص والإجماع".

ويؤكد ابن الوزير على أن الأصل فى الأدلة الإعتقادية مردود إلى الكتاب والسنة بقوله: "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[1].

واتفق أهل الإسلام على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولو لم يكون وافيين ببيان مهمات الدين، ما أمرهم الله بالرجوع إليهما عند الاختلاف"[2].

ومن هنا قال شيخ الإسلام: "إن رسول الله ﷺ بين جميع الدين أصوله وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، فإن هذا الأصل هو أصل العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصاما بهذا الأصل كان أولى بالحق علما وعملا"[3].

فالكتاب والسنة هما العمدةُ فى معرفة الدين، أصوله وفروعه، دلائله ومسائله، فجعل القرآن والسنة إماما يؤتم به فى أصول الدين وفروعه، هو دين المسلمين، وهى طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان وطريقة أئمة المسلمين، فلم يكن هؤلاء يقبلون من أحد أن يعارض القرآن ولا الأسئلة بمعقوله أو خياله، بل ينظر فى أقوال الناس وآرائهم، وتعرض على نصوص الكتاب والسنة، وتختبر بها، فيقبل منها ما وافق النصوص، ويرد ما خالفها، كائنا من يكون القائل بها.

هذا الفهم عند ابن تيمية يتطابق تماما مع ما يثبته ابن الوزير فى مؤلفاته عن هذه القاعدة وغيرها من قواعد المنهج العقدى، الذى هو نفس منهج جميع علماء أهل السنة قديما وحديثا، دون اختلاف يعتد به، وربما يكون الاختلاف، فى مدى الأهمية التى قد تعطى لهذه القاعدة أو تلك بحسب ظروف العصر،و مقتضياته العلمية، والمشكلات الدينية المثارة فيه.

---

(١) سورة النساء آية ٥٩

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٩ / ١٥٥، ١٥٦

ثم يقول ابن الوزير: "أجمع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن فى القرآن ما أدعيت من معرفة أدلة التوحيد من غير ظنٍ ولا تقليد، وكما أن المتكلم ينظر فى كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد غيره، فكذلك من نظر فى القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد، بل القرآن العظيم هو الذى تعلم منه المتكلمون النظر، لكنهم غالوا فى النظر ولم يقتصروا على القدر النافع"[1]

ولذلك قال شارح الطحاوية: " ومن المحال لا يحصل الشفاء ، والعلم واليقين من كتاب الله، وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحرفين، بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله، هو الأصل، ويتدبر معناه، ويعقله، ويعرف برهانه، ودليله العقلى والخبرى السمعى، ويعرف دلالته على هذا، وهذا، ويجعل أقوال الناس التى توافقه وتخالفه متشابهة مجملة ويقول وإن أرادوا بها ما يخالفه رد"[2]

ويجب أن نعلم أن بيان الرسول ﷺ، لمسائل الدين على وجهين:

تارة يبين الأدلة العقلية الدالة عليها، والقرآن الكريم – كما يؤكد على ذلك ابن الوزير – مملوء من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية، والمطالب الدينية.

وتارة يخبر ها خبرا مجردا – كأحوال البرزخ ومسائل الغيب ونحو ذلك – لما قد أقامه من الآيات البينات، والدلائل اليقينيّات على أنه رسول الله المبلغ عن الله، وأنه لا يقول إلا الحق، وأن لله شهد له بذلك[3]

أدلة القاعدة: وهى من الكتاب والسنة والمعقول والفطرة:

من الكتاب الكريم: شمول الدين، اتساعه لكُلِّ ما ينفع الناس: إجمالا وتفصيلا، كما قال تعالى: ما فرطنا فى الكتاب من شئ"[4] وقوله تعالى: **﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾**[5] وقوله **﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾**[6]

---

(1) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٨

(٢) القاضى على بن على أبو العز الحنفى: الطحاوية ص ١٦٧ تحقيق شعيب الأرناؤوط دمشق عام ١٩٨١

(٣) الطحاوية ص ١٦٧

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٣/ ١٣٦

(٥) سورة النحل آية ٨٩

(٦) سورة يوسف آية ١١١

قال الإمام القرطبى فى تفسير قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ أى فى اللـوح المحفوظ، فإنه ثبت فيه ما يقع من الحوادث، وقيل. أى فى القرآن، أى ما تركنا شيئا من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه ففى القرآن، إما دلالة مبينة مشروحة، وإما مجملة يتلقى بيانها من الرسول ﷺ أو من الإجماع، أو من القياس الذى ثبت بنص الكتاب... " ثم قال: **"فصدق الله بأنه ما فرط فى الكتاب من شئ إلا ذكره، إما تفصيلا وإما تأصيلا"**[1]

والآيات الأخريات تدل على صحة المعنى الثانى، أو يقال آية الأنعام، المراد بها اللوح المحفوظ لما يحتمله السياق من ذلك، وآيتا النحل ويوسف المراد بهما: القرآن الكريم. وهما نص فى مسألتنا هذه.

ولذلك يذكر ابن الوزير قول أحد أئمة العترة الطاهرة هو الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة (٧٤٨هـ) عليه السلام فقد ذكر فى أوائل كتابه "التمهيد: فى القول بوجوب النظر فقال: "إن أثر القرآن مشتمل على ذكر الأدلة وشرحها، ولنذكر هنا آية واحدة ليقاس بها الباقى وهى قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ إلى آخر السورة فالله تعالى حكى فى هذه الآية إنكار الناكرين للإعادة وقرر وجه شبههم وأجاب عن كل واحدة بجواب يخصه، وطول فى بيان ذلك إلى قوله وأما الآيات الدالة على إثبات الصانع وصفاته والنبوة والرد على منكريها، فأكثر من أن تحصى"[2]

كما يذكر ابن الوزير العلامة يحيى بن منصور من علماء العترة قد صنف كتابه "الجمل الإسلامية" ومَلَئَه بالاحتجاج بالآيات القرآنية. وكذلك عبد الرحمن العلوى الحسينى فى كتابه "الجماع الكافى" فى مجلده السادس يقول: "وإنما جاءت الرسل عليهم الصلاة والسلام بغاية الحجة على من سألها ما بين الله وأنزل فى كتبه إليها، ولم يعد ذلك إلى غيره؛ ولن تكون حجة أبلغ على الله من حجج الأنبياء عليهم السلام التى بلغوها عن الله تعالى لخلقه ولا أهدى لهم إن قبلوها وذلك فى قول الله تعالى: ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ .

---

(١) سورة يوسف آية ١١١

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٩ مصر عام ١٣٤٩هـ

وقال إبراهيم فى محاجة قومه ﴿ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٥-٨١] فدلهم عليه بالقدرة والتدبير...

وكذلك محمد ﷺ حين سأله قومه عن الله عز وجل، إذا يقولون من يعيدونا فأمره الله تعالى بالجواب لهم: " قل الذى فطركم أول مرة"

وقال من لا شرط له ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٧-٧٨] وقال لنبيه ﷺ ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾ [يس: ٧٩-٨٠] (١)

ويكتفى ابن الوزير بالأدلة العقلية الواردة فى القرآن الكريم دون الأدلة الكلامية والجدلية لأنها أوضح دلالة وأصدق فى الفطرة ولذلك يقول بعد ذكر الأدلة العقلية القرآنية السابقة: "فلم يكلف الله سبحانه نبيه ﷺ من الحجة والجواب غير ما قاله فى الكتاب وبلغنى أن النبى ﷺ، قال له قومه انسب لنا ربك فنزل عليه جبريل عليه السلام بسورة قل هو الله أحد"(٢)

وعلى الرغم من اختلاف ابن الوزير مع المعتزلة - كما رأينا - فى كثير من أصول مذهبهم إلا أنه يستشهد هنا بأمر أصاب فيه القاضى عبد الجبار، الذى هو إمام من أئمتهم،فى المجلد الرابع من المحيط فى النبوات فى ذكر إعجاز القرآن:

"واتفق فيه أيضا استنباط الأدلة التى توافق العقول وموافقته ما تضمنه لأحكام العقل على وجه يبهر ذوى العقول ويحيِّرها، فإن الله سبحانه بينه على المعانى التى يستخرجها المتكلمون بمعاناة وجهد بألفاظ سهلة قليلة تحتوى على معان كثيرة كما ذكره عز وجل فى نقض مذاهب الطبيعيين فى قوله تعالى: " وفى الأرض قطع متجاورات" الآية وفى الآيات التى ذكرها فى نفى الثانى وفى غير ذلك من الأبواب التى لا تكاد تحصى"(٣)

---

(١) السابق ص ١٩، ٢٠

(٢) ابن الوزير: ترجيح ص ٢١

(٣) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ٢١

وهناك الكثير من الآيات القرآنية الدالة على القاعدة المنهجية التى يصدر عنها ابن الوزير منها: وصف القرآن بأنه الحق، وأن الهداية والنجاة معقودة على اتباعه والتزامه تصديقا قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾ (١) وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ (٣)

فترك العباد من غير هداية وإرشاد، يتنافى مع حكمه الله تعالى فى محبته لذلك، كما أن إثبات كمال الدين وتمام نعمته واضح فى الكتاب العزيز بقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ (٤) قال الشاطبى: "فكل من زعم أنه بقى من الدين شئ لم يكمل، فقد كذب بقوله: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (٥)

وقال الحافظ ابن كثير فى تفسير هذه الآية: "هذه اكبر نعم الله (عز وجل) على هذه الأمة، حيث أكمل -تعالى- لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبى غير نبيهم (صلوات الله وسلامه عليه).."(٦)

كذلك قصر القرآن الكريم الهداية على الالتزام بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، من الإيمان والدين، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ﴾ (٧) ومعلوم لدى الخاصة والعامة أن الصحابة لم يكن لهم مصدرا للهداية سوى الكتاب والسنة.

أما دلالة السنة النبوية على القاعدة: فيذكر ابن الوزير ما رواه مالك فى الموطأ عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: "يا أيها الناس قد سُنَّتْ لكم السنن وفرضت لكم الفرائض، وتركتكم على السنة الواضحة ليلها كنهارها إلا أن تضلوا بالناس يمينا وشمالا"(٨)

---

(١) سورة الأحزاب آية ٤
(٢) سورة الإسراء آية ٩
(٣) سورة التوبة آية ١١٥
(٤) سورة المائدة آية ٣
(٥) انظر الشاطبى: الاعتصام ٢/ ٣٤، ٣٠٥
(٦) ابن كثير: التفسير.
(٧) سورة البقرة آية ١٣٧
(٨) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١١

وما رواه ابن ماجة عن أبى الدرداء عن النبى ﷺ، وفيه"، وأيمْ الله لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء". قال أبو الدرداء: "صدق والله رسول الله ﷺ، تركنا والله، على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء"[1] وعند ابن ماجة من طريق العرباض بن سارية (رضى الله عنه) نحو حديث أبى الدرداء (رضى الله عنه).

"لا يزيغ عنها إلا هالك"[2].

ففيه شاهد بأن النبى ﷺ، بيّن للناس ما يصلح شأنهم من أمريْ الدنيا والأخرى والبيان أمر زائد على البلاغ، فالرسول ﷺ ترك أمته على الواضحة الغراء، وأصول الدين حظيت من هذا البيان بالنصيب الأوفى، والحظ الأوفر، بل هى مما تدعو الحاجة إلى بيانه، وتتوافر الهمم على نقله كذلك ما قاله سلمان الفارسى (رضى الله عنه) لما قيل له "قد علمكم نبيكم كل شئ، حتى الخراءة! قال: فقال: أجل..."[3].

ومن هنا يشير ابن الوزير إلى أهمية بيان الرسول لكل الأصول والفروع فى الدين، خاصة وأن القرآن الكريم يذكر ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾[4] و﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[5] ولا معنى للإرسال إلا البيان"[6]. ولقوله تعالى فى خطاب النبى ﷺ: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[7] فهذا بيان جملى ومنه قوله ﷺ: "إنى أوتيت القرآن ومثله معه" الحديث[8].

دلالة المعقول على القاعدة: لقد تقدم بيان تعليم النبى ﷺ، أصحابه بقلوبهم فى ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذى معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول

---

(١) صحيح ابن ماجة ١/ ٦ المقدمة حديث الألبانى ورواه ابن أبى عاصم فى السنة ١/ ٢٦ وانظر سلسلة الأحاديث الصحيح ج١ حديث رقم ٦٨٨

(٢) صحيح ابن ماجة ١/ ١٣ المقدمة حديث رقم ٤١

(٣) صحيح مسلم ١/ ٢٢٣ كتاب الطهارة حديث رقم ٢٦٢ والترمذى فى سننه ١/ ٢٧ كتاب الطهارة رقم ١٦ قال أبو عيسى" وحديث سلمان. حديث حسن صحيح."

(٤) سورة الإسراء آية ١٥

(٥) سورة النساء آية ١٦٥

(٦) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٥

(٧) سورة النحل آية ٤٤

(٨) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧

إليه غاية المطالب، بل هذه خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من فى قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة، أن لا يكون بيان هذه المطالب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام[1].

ومن المعلوم للمؤمنين أن الرسول ﷺ أعلم الناس بالله ودينه، وأنصحهم للأمة، وأفصحهم عبارة وبيانا من يُغره، فاجتمع فى حقه كمال العلم والقدرة والإرادة، ووجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يوجب وجود المراد؛ فعلم قطعا أن ما بيّنه الرسول ﷺ من أمور الدين، حصل به المراد؛ وما أراده من البيان فهو مطابق لعلمه، وعلمه بذلك اكمل العلوم، فكل من ظن أن غير الرسول أعلم بذلك منه، وأكمل بيانا منه وأحرص على هدى الخلق منه فهو من الملحدين لا من المؤمنين[2]. كذلك يدل ختم الرسالة والنبوة بالرسول ﷺ، على كمال الدين وتمامه وكفايته، فلو قال قائل: إن أصول الدين لم يبينها الرسول ﷺ، وإن النصوص إن قصرت عن بيانها، للزم من قوله حاجة الناس إلى رسول جديد – وذلك إذا أحسن الظن بالقائل – وإلا فقوله مروق من الدين ظاهر، وكيف والله تعالى يقول:﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ﴾[3] قال الحافظ ابن كثير "صدقا فى الأخبار، وعدلا فى الطلب"[4].

دلالة الفطرة على القاعدة: من المعلوم – فطرة – أن صلاح القلوب والأرواح يقدم على صلاح الأبدان، فكم من خبيث النفس، قد ضاقت عليه الأرض بما رحبت وكم من طيب النفس منشرح الصدر وهو لا يعبأ بشظف العيش، وكدر الحياة.

وكلما كانت حاجة الناس إلى شئ ما، آكد وأكثر من غيره كان مبذولا لهم، ميسورا أكثر من غيره، يوضحه، ولما كانت حاجة الناس إلى الهواء تفوق كل حاجة – من حوائج البدن – كان مبذولا لهم فى كل مكان، وزمان، لا يمنعه أحد، ولا يتصرف فيه بشر، ويقال هذا – أيضا – فى الماء بالنسبة إلى غيره، وهكذا مراتب الحاجات.

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥/ ٧، ٨

(٢) السابق ٥/ ٣٠، ٣١

(٣) سورة الأنعام آية ١٥

(٤) ابن كثير ٢/ ١٦٧، ١٦٨ طبعة دار إحياء الكتب العربية. وانظر: عثمان محمد على حسن/ منهج الإستدلال على مسائل الاعتقاد ج١ ص ٢٥٦، ٢٥٧

ومعلوم أن حاجة الناس إلى معرفة ربهم، وخالقهم، ومعبودهم، فوق مراتب هذه الحاجات كلها، لذا كان اشتمال الكتاب والسنة وكلام السلف على ذكر العقائد وتقريرها وبيانها أكثر من غيره، ذكرًا وبيانا، وتقريرا، ونقلا، وهذا من كمال حكمة الله تعالى وتمام نعمته وإحسانه، بل كانت الطرق إلى تحصيل ذلك أكثر وأوسع وأبين من غيره[1].

فوائد الالتزام بالقاعدة: وجوب النظر فى الشريعة بعين الكمال، لا بعين النقصان، واعتبارها اعتبارا كليا فى العقائد والعبادات والمعاملات، وعدم الخروج عنها البتة، لأن الخروج عنها تيه وضلال، ورمى فى عماية، كيف وقد ثبت كمالها وتمامها؟

ومن هنا إعتبر ابن الوزير أن الزيادة فى الدين والنقص فيه هو معنى البدعة، فمن الزيادة فى الدين أن يدخل فيه ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، وعهد الصحابة رضى الله عنهم مثل القول بأنه لا موجود إلا لله، كما هو قول الإتحادية، وأنه لا فاعل ولا قادر إلا الله كما هو قول الجبرية، وأمثال ذلك من الغلو فى الدين، وإنما وردت الشرائع بتوحيد الله فى الربوبية وذلك بلا إله إلا الله، له الأسماء الحسنى، وتوابع ذلك المنصوصة، والمجمع عليها كتوحيده بالعبادة[2].

الاستغناء بالكتاب والسنة عن النظر فى الكتب المتقدمة كالتوراة والزبور، لما أصابها من التحريف والتبديل والنقصان؛ فالقرآن الكريم كتاب مستقل بنفسه ناسخ لما قبله، لم يحوج الله – تعالى – أهله إلى كتاب آخر – كما هو حال أهل الزبور والإنجيل مع التوراة – والقرآن مشتمل على جميع ما فى الكتب الأخرى من المحاسن، وعلى زيادات كثيرة لا توجد فيها، مع ضمان لحفظ نزاهة النص عن التحريف،و لهذا كان مصدقا لما بين يديه من الكتاب، ومهيمنا عليه، يقرر ما فيه من الحق، ويبطل ما حرف منه، وينسخ ما نسخه الله تعالى[3].

ولذلك ورد قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[4] ويعلق على الآية ابن الوزير

---

(١) انظر مختصر الصواعق ١/ ٦١ وعثمان بن على: منهج الاستدلال ج١ ص ٢٥٧

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ١٠٠، ١٠١ والشاطبى: الاعتصام ٢/ ٣١٠، ٣١١

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٩/ ١٨٤، ١٨٥

(٤) سورة النساء آيات ٥٩ – ٦٠

بقوله: "ولا شك أن القرآن الكريم أعظم ما قضى به ودعا إليه ثم سنته التى هى تفسير القرآن وبيانه، كما أجمعت عليه الأمة فى تفاصيل الصلاة والزكاة، وسائر أركان الإسلام وفى المواريث وغيرها"

ثم يقول ابن الوزير حين يورد قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [1] وما أبلغ قوله فصلناه على علم، وأعظم موقعه عند المتأملين، لأن العلوم تقل وتتلاشى فى جنب علم الله تعالى بما ينفع ويصلح من البراهين والأساليب، وما يضر ويفسد من ذلك، بل قد جاء فى الحديث الصحيح أن علم الخلائق فى علم الله تعالى، كما يأخذه الطائر من البحر بمنقاره"[2]

ويستشهد ابن الوزير بقول النبى ﷺ، برواية أمير المؤمنين على بن أبى طالب أنه قال: "القرآن الكريم فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، من ابتغى الهدى من غيره أضله الله" إلى قوله "من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن دعى إليه هدى إلى صراط مستقيم"[3]

ويزعم المتكلمون أنهم بأصولهم وأدلتهم وطرائقهم، يدفعون الشبه، والشكوك عن الدين وما دروا أن الشبه والشكوك زادت بذلك. قال الطحاوية: "ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله، وكلام الرسول، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين"[4]

ولذلك يقول ابن الوزير: "ينبغى للخلق أن يعرفوا جلال الله وعظمته بقوله الصادق والمعجز، لا بقول المتكلمين: إن الأعراض حادثة، وإن الجواهر لا تخلو من الأعراض الحادثة، فهى حادثة، ثم الحادثة تفتقر إلى محدث، فإن تلك التقسيمات والمقدمات الرسمية تشوش قلوب المؤمنين، لاسيما وهى صادرة من غير مليٍّ بالدين، ولا مضطلع بحمل شريعة سيد المرسلين والأولين والآخرين ﷺ.

والدلالات الشرعية الصادرة عن الله اللطيف الخبير، وعن رسوله البشير النذير تقنع

---

(١) سورة الأعراف: إيثار الحق ١١٠

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ١١٠

(٣) السابق ١١١

(٤) الطحاوية ص ١٦٧

وتسكن النفوس وتغرس فى القلوب الاعتقادات الصحيحة الجازمة، ولقد بعد عن التوفيق من سلك طريقة المتكلمين، وأعرض عن كتاب رب العالمين"[١]

ولذلك ينقد ابن الوزير المتكلمين ويرى:

"إن هؤلاء إنما أتوا من شدة النظر والتدقيق، فيما لا تعرفه العقول، لأن دوام الفكرة فى المحارات يضعف الفهم ويمرض صحيحه، ومن أمثلة ذلك المجربة بالضرورة كثرة الشط فى النية والطهارة، فإنه قد أورث الوسواس الفاحش مع جماعة من أكابر العلماء، كالشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد[٢] (٧٠٢هـ / ١٣٠٢م) ممن بلغ المرتبة الكبرى فى العلوم[٣]

ولا يعنى ذلك أن ابن الوزير يمنع من النظر والتأمل والاعتبار، فهو يقول:

" إن الكفار متى سألونا الدليل على ثبوت الإسلام، قلنا لهم: انظروا فى ملكوت الحق، فإن نظرنا لأنفسنا لا يولد العلم لكم، وذكرنا الأدلة التى نظرنا فى صحتها لا ينفعكم أيضا، فإن ذكرها لكم من غير أن تنظروا فى صحتها لا يولد العلم لكم، وعلى الجملة؛ فإيجاد العلم بصحة الإسلام فى قلوب الكفار غير مقدور للمسلمين لا بأدلة الكلام، ولا بأدلة السلف.

لأن وجود العلم متوقف إما على نظر الكفار على الوجه الصحيح أو، إلى خلق الله تعالى له، كلاهما غير مقدور لنا، فلم يبق إلا أنا نأمرهم بأن ينظروا فيما نظرنا فيه على مقتضى ما خلق الله فى عقولهم السليمة، ومقتضى ما علمهم الله على ألسنة أنبيائه الكرام عليهم الصلاة والسلام، فبمجموع العقل وبعثة الرسل تمت الحجة عليه بإجماع المسلمين، بل إجماع العقلاء المنصفين، قال الله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[٤]

وفيما يتصل بتطبيق ابن الوزير لهذه القاعدة، فإننا نجده يطبقها على نطاق واسع جدا خاصة فى المسائل المتصلة بإثبات وجود الله، ووحدانيته، ومعرفة صفاته تعالى، فعلى الرغم

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص ٣٦٤

(٢) من أبرز العلماء بالأصول، مجتهد وله تصانيف كثيرة فى الفقه وأصوله.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٣٨

(٤) سورة النساء آية ١٦٥ وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص ٥٧٢، ٥٧٣

من التراث الكلامى الضخم الذى سبق ابن الوزير فى هذه المسائل، إلا أنه يأخذ موقفا حازما من هذه التراث، حيث لا يوافق المتكلمين -سواء من هم الأشعرية أو المعتزلة -فى مباحثهم على إثبات وجود الله تعالى، فقد اعتمدوا فى استدلالهم على أساس حدوث العالم واحتياجه إلى محدث هو الله تعالى.

وقد بذل المتكلمون جهدا عقليا كبيرا - فى غير طائل - فى إثبات حدوث العالم، والرد على من قال بقدمه، وكانت أشهر أدلتهم على ذلك - كما مر بنا - دليل الجوهر الفرد، حيث حاولوا إثبات حدوث الجواهر بأعراضها، واحتياجها لمحدث هو الله تعالى، وكذلك دليلهم الممكن والواجب الذى ينسب إلى الإمام الجوينى، وأخذه عنه كثير من الأشاعرة، والمعتمد على جواز العالم وحاجته إلى واجب الوجود الذى هو علته.

وكذلك رفض ابن الوزير لأدلة الفلاسفة، وقد كانت أشهر أدلتهم دليل التناهى الذى قال به الكندى الفيلسوف، حيث إن العالم منتهى من حيث الزمان والمكان والجرم، ويحتاج إلى اللامتناهى، الذى هو علته.

وكذلك دليل الإمكان والوجوب الذى قال به الفارابى وتابعه فيه ابن سينا، والذى قُسم فيه الوجود إلى ممكن وواجب، فإذا كان العلم ممكن الوجود، فهو فى حاجة إلى واجب الوجود الذى هو علته، وأيضا دليل الحركة الذى أخدع الفلاسفة المسلمون عن أرسطو، فإذا كان العالم متحرك، فهو فى حاجة إلى محرك له لا يتحرك.

يرفض ابن الوزير كل هذه الأدلة جميعا - كما سبق وأن رأينا - لصعوبة تحقيقها وفهمها وبعدها عن الفطرة السليمة واختلافها عن أدلة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، المعتمد على فطرة الإنسان البسيطة والسوية.

ويقدم ابن الوزير - كما رأينا - أدلته المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث أنهما فى نظره، قد اشتملا على كل قواعد أصول الدين وفروعه.

وابن الوزير قد نقل كل الأدلة السابقة، ورأى أن القرآن الكريم ليس فيه آية واحدة تُبنى صحة الدلالة فيها على ثبوت العرض الكونى الذى يعتمد عليه كل المتكلمين فى أدلتهم، بدليل خلو تفاسير القرآن الكريم من التنبيه على ذلك، خاصة فى تفسير هذه الآيات المتصلة بوجود الله تعالى.

كذلك يثبت ابن الوزير فى مؤلفاته خاصة "ترجيح أساليب القرآن على أساليب

اليونان" أن الأنبياء جميعا – عليهم السلام – قد جروا فى إستدلاهم على وجود الله تعالى على طريقة الأحوال والآيات دون الأكوان، وعلى ذلك سار الصدر الأول والأئمة الغلبة من المسلمين، فقد استدلوا جميعًا بالأجسام المحكمة المعبر عنها بالصنع المحكم بما تحكم به العقول من دلالة المصنوع المحكم على صانعه، دون أن يعتمدوا فى شئ من ذلك على دليل الأكوان، وهذا واضح فى احتجاج الخليل إبراهيم عليه السلام على قومه.

وبعد أن يضرب ابن الوزير كثيرا من الأدلة على صحة هذا يرى أنه لا مناص من اللجوء إلى الأدلة العقلية التى وردت فى القرآن الكريم – فهى فى نظره – أفضل الطرق وأنفعها لإثبات وجود الله تعالى[1].

القاعدة الثالثة: "لا نسخ فى الاخبار، ولا فى أصول الدين"

صورة القاعدة: "إن مسائل الاعتقاد، من الإيمان بالله – تعالى – وأسمائه، وصفاته وأفعاله، ورسالاته، واليوم الآخر، ونحو ذلك من الأمور الثوابت، التى جاءت بها جميع رسل الله، من لدن أدم إلى محمد (عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم) لا يدخلها نسخ او تعديل".

تعريف النسخ: لغة: يطلق النسخ فى اللغة على معنيين[2] الأول: الرفع والإزالة، فيقال نسخت الشمس الظل، إذا ازالته وحلت، ونسخ الشيب شبابه، إذا صار شيخا. ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[3].

الثانى: النقل والتحويل، وهو تحويل الشئ من حالة إلى أخرى مع بقائه فى نفسه، فيقال: نسخ العسل؛ إذا نقل من خلية إلى أخرى، ومن ذلك تناسخ المواريث، لأنها تنتقل من قوم إلى قوم، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[4] وهو نقل الأعمال إلى الصحف. والنسخ حقيقة فى المعنين المتقدمين، مقول فيهما بالإشتراك اللفظى[5].

---

(١) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ الوهم ١٥، ترجيح أساليب القرآن ص ١١٤، ١١٥

(٢) ابن منظور: لسان العرب ٣٠/ ٦١ مادة نسخ.

(٣) سورة البقرة آية ١٠٦.

(٤) سورة الجاثية آية ٢٥.

(٥) الآمدى: الأحكام ٢/ ٢٣٦.

أما معنى النسخ فى الإصطلاح:

أ- النسـخ فـى اصطلاح السلف المتقدمين: أعم منه فى كلام المتأخرين من الأصوليين: قال ابن القيم: "ومـراد عـامة السلف بالناسخ والمنسوخ: رفع الحكم أو تقييده أو حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبيينه، حتى إنهـم يسمـون الاستثناء والشرط والصفة: نسخا، لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد.. ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى، وزال عنه به إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الإصطلاح الحادث المتأخر"[1].

ب- معنى النسخ فى اصطلاح الأصوليين (المتأخرين): تعددت تعريفات الأصوليين وأهمها: تعريف ابن الحاجب: النسخ رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر[2].

شرح التعريف وإخراج المحترزات: قوله: رفع الحكم الشرعى، ليخرج المباح بحكم الأصل. فإن رفعه بدليل شرعى ليس نسخا. وقوله: بدليل شرعى: ليخرج رفعه بالموت والنوم والغفلة والجنون. وقوله: متأخر: ليخرج نحو: صل عند كل زوال إلى آخر الشهر.

فقه القاعدة: الشريعة نوعان: خبر وأمر، والخبر يدخل فيه الماضى والمستقبل والوعد والوعيد، ويشمل ما أخبر الله تعالى به عن ذاته، وصفاته، وأفعاله، وما أخبر أنه كان أو سيكون من أخبار، والنار والحساب والعقاب والبعث والحشر والجزاء.

كل هذا ونظيرة يدخل فى جملة الأخبار، والتى يجب على المسلم مقابلتها بالتصديق والتسليم، ويعلم أنها كلها حق، مطابقة للأمر فى نفسه. ومن ثم لا يجوز أن يدخل أخبار الله – تعالى – النسخ أو التبديل، بل هى محكمة ثابتة[3].

ولهذا قال أبو جعفر النحاس فى معرض الرد على من يجوِّز النسخ فى الأخبار: "وهذا القول عظيم جدا، يؤول إلى الكفر؛ لأن قائلا لو قال: قام فلان، ثم قال: لم يقم، ثم قال: نسخته لكان كاذبا"[4].

---

(١) ابن القيم: أعلام الموقعين ١/ ٣٥.

(٢) حاشية التفتاز انى ٢/ ١٨٥.

(٣) انظر أبى محمد مكى بن أبى طالب القيس: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخة ص ٥٧ بتحقيق د. أحمد حسن فرحات جامعة الإمام عام ١٣٩٦هـ.

(٤) أبى جعفر بن محمد بن إسماعيل الصفار: الناسخ والمنسوخ فى القرآن ص ٣ تصحيح محمد أمين الخانجى مصر عام ١٣٢٣هـ.

أما النوع الثانى – من نوعى الشريعة – فهو الأمر، والنهى منه؛ لأنه أمر بالترك. ويدخل فى ذلك العبادات: أصولها وفروعها، وجميع المعاملات. وكذا فضائل الأخلاق. والأمر وإن كان النسخ يدخله فى الجملة، لكن نستثنى منه كليات الشريعة، من الضروريات والحاجيات والتحسينات، فالشريعة مبنية على حفظ هذه الكليات[1].

فأصول العبادات: كالصلاة والصوم، والزكاة، والحج، وما يحفظ الضروريات الخمس، وما يحقق العدل والإحسان، وما يجلب الفضيلة، ويدفع الرذيلة، كل ذلك لا يقع فيه النسخ، وإنما يقع فى تفاصيل هذه المسائل، وهو ما يتعلق بالهيئات، والكيفيات، والأمكنة والأزمنة، والأعداد، وهو جزء يسير إذا ما قورن، بكليات الشريعة.

قال شيخ الإسلام: "كتاب الله نوعان؛ خبر وأمر، أما الخبر فلا يجوز أن يتناقض، ولكن قد يفسر أحدا الخبرين الآخر؛ ويبين معناه، وأما الأمر فيدخله النسخ، ولا ينسخ ما أنزل الله إلا بما أنزله الله، فمن أراد أن ينسخ شرع الله الذى انزل برأيه وهواه كان ملحدا، وكذلك من دفع خبر الله برأيه ونظره كان ملحدا"[2].

وفى "العواصم والقواصم" نجد ابن الوزير يرد على اعتراض المعترض بصعوبة الاجتهاد فى الشريعة لكونه متوقفا على معرفة الناسخ من المنسوخ، بأنه جهل مفرط "لأن معرفة ذلك يسيرة، فإن النسخ قليل فى الشريعة بالنظر إلى التخصيص، وما يدخله ضرب من التعارض"[3].

ثم يضرب ابن الوزير أمثلة بأفضل المؤلفات فى ناسخ الحديث ومنسوخه كتاب "الاعتبار" للحافظ الحازمى (٥٨٤هـ) وهو مبسوط كثير الفوائد، ولا يخرج منه إلا منسوخ القرآن الكريم. كما صنف الإمام محمد بن المطهر كتاب "عقود العقيان فى الناسخ والمنسوخ من القرآن"[4].

ثم يورد ابن الوزير الذى يتطابق – فى النسخ – رأيه مع رأى أهل السنة، فى عدم نسخ

---

(١) الشاطبى: الموافقات ٣/ ١٠٤، ١٠٥، ١١٧.

(٢) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٠٨.

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص ٢٠٠، ٢٠١ تحقيق بكر بن عبد الله ابو زيد وعلى بن محمد العمران مكتبة مكة المكرمة عام ١٤١٩هـ.

(٤) السابق ج١ ص ٢٠٥.

الأخبار جملة ما أجمع العلماء على نسخه، وجملة ما اشتهر من هذا النسخ، وكذلك المختلف فى نسخه ويقول:

"فهذه تسعة وتسعون حكما أجمع أهل العلم على حكم سبعة وعشرين منها، واشتهر النسخ من غير خلاف نعرفه فى ثمانية أحكام، وشذ المخالف فى نسخ ثلاثة عشر حكما، وشذ القائل بنسخ حكمين، واشتهر الخلاف منها فى ثمانية وأربعين حكما أكثرها أو كثير منها لم يجمع فيه شرائط النسخ، بل يكون من العموم والخصوص أو التعارض الذى يرجع فيه إلى الترجيح"[١].

ويتعلق بنسخ الخبر أمور: الأول: تلاوة الخبر: وهذا يجوز وقوع النسخ عليه اتفاقا، لأن النسخ إنما يقع على ذات التلاوة، لا على حقيقة الخبر، وذلك كنسخ آية الرجم من سورة الأحزاب، وختامها قوله: "والله عليم حكيم"[٢]. ويشمل الخبر هنا ما لا يتغير مضمونه، كالإخبار بإثبات وجود الله، وما يتغير مضمونه كالإخبار بإيمان زيد أو كفره.

الثانى: التكليف بالإخبار عن شئ ما: فإذا كان مما يتغير مضمونه فلا خلاف فى جواز نسخه، أما إن كان مما لا يتغير مضمونه؛ كالإخبار بوجود الله ووحدانيته ووجود الجنة والنار ونحو ذلك، فيه تفصيل لا متسع هنا لذكره.. والصحيح: أن النسخ لا يقع فى مثل هذه الصورة؛ لأنه إثبات الخبر ونقيضه من قبل الحكيم الخبير، وهذا محال فى العقل والسمع. قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٣].

الثالث: مضمون الخبر: فالخبر إما أن يتضمن ما لا يتغير حكمه كوجود الله ووحدانيته وحدوث العالم، فهذا لا خلاف فى عدم نسخه، أما إذا تضمن الخبر ما يتغير حكمه، ففيه ثلاثة مذاهب:

١- لا يجوز نسخه مطلقا، ماضيا كان او مستقبلا، وعدا أو وعيدا، وهو مذهب أبى بكر الباقلانى واختيار ابن الحاجب[٤]، وصححه الأصفهانى، ونسب إلى الإمام الشافعى.

---

(١) السابق ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢) انظر مسند الإمام أحمد ٥/ ١٣٢.

(٣) سورة النساء آية ٨٢.

(٤) انظر حاشية التفنازانى: ٢/ ١٩٥.

٢- يجوز نسخه مطلقا، وهو مذهب أبى الحسين البصرى، والقاضى عبد الجبار، وأبى عبد الله البصرى[١]. واختاره الآمدى[٢].

٣- التفصيل: الجواز فى المستقبل دون الماضى، وذلك لأن نسخ الماضى يوجب الكذب، حيث تحقق مضمونه، وأما فى المستقبل فلا مانع من نسخه، وهذا اختيار البيضاوى[٣].

وهذا المذهب اقرب المذاهب إلى الحق، قال الشوكانى: "والحق منعه - أى النسخ - فى الماضى مطلقا، وفى بعض المستقبل وهو الخبر بالوعد والوعيد"[٤] وذلك لأن نسخ الوعيد عفو تمدح الله به.

٤- أن يأتى النص فى سياق الخبر، لكن مرادا به الأمر فيكون طلبا فى صيغة الخبر، فهذا من الأحكام الشرعية لا من الأخبار، ومن ثم يدخله النسخ، ومثاله قوله تعالى: ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾[٥]. ولهذا قال الضحاك بن مزاحم: "يدخل النسخ على الأمور والنهى، وعلى الأخبار التى معناها الأمر والنهى"[٦].

يخبرنا الله - تعالى - عن قوم فعلوا كذا، أو استباحوا أمرا وتمتعوا به، ولم يحرم ذلك عليهم، ثم يخبرنا - تعالى - بنسخ ذلك الأمر بالنسبة لنا، حظرا كان أم إباحة، فهذا نسخ لذات الفعل، لا لنفى الخبر.

ومن هنا يقول الباحث عثمان بن على حسن[٧] والمقصود هنا: أن ما يمحض للخبرية منا لنصوص، لا يجوز أن يقع فيه نسخ، بل لا يمكن أن يتصور ذلك، لما يستلزمه من كذب المخبر، وسبق جهله، وحدوث علمه، وكله مما يجب تنزيه الله (تعالى) عنه.

فكل ما أمكن وقوع النسخ فيه فهو من باب الأحكام الشرعية الطلبية، وإن جاء فى صيغة الخبر، أو كان له نوع تعلق بالأخبار، كما تقدم، وعليه يفهم كلام من قال: لا يدخل

---

(١) انظر لأبى الحسين: المعتمد ١/ ٤١٩.

(٢) الآمدى: الإمكام ٢/ ٢٦٦.

(٣) البيضاوى: منهاج الوصول فى معرفة علم الأصول ص ٤٠ مصر عام ١٣٨٩هـ.

(٤) إرشاد الفحول ص ١٨٩.

(٥) سورة يوسف أية ٤٧.

(٦) إبن القاسم هبة الله بن سلامة: الناسخ والمنسوخ ص ٨،٩ الحلبى ط٢ مصر عام ١٣٨٧هـ.

(٧)عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص ٢٦٧ - ٢٧٣.

النسخ إلا على الأوامر والنواهى فقط، وهو قول مجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة وغيرهم.

ومن قال: يدخل النسخ على الأمر والنهى والخبر الذى فى معناهما، مثلما روى عن الضحاك بن مزاحم، ومن قال بدخول النسخ على الأمر والنهى والخبر ولم يفصل، وبه قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم والسدى[1].

فالأول قوله صريح فى المسألة، والثانى فصل فيها، والثالث أجمل ولم يبين مراده لكن يحمل كلامه على ما كان له نوع تعلق بالخبر، ولم يكن خبرا محضا[2].

والمقصود بيان أن النسخ لا يقع فى الأخبار، ولا فى أصول الدين، وكليات الشريعة، بل هذه الأمور مما اتفقت عليها الرسل جميعهم، فلم تتناسخ بتلاحق الرسل والانبياء.

وأدلة هذه القاعدة، من الكتاب والسنة، والمعقول:

أولا: دلالة القرآن الكريم على القاعدة، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: إثبات أن دين الانبياء واحد، وأنهم جميعا ينتسبون إلى الإسلام الذى هو دين الله – تعالى – ولن يقبل الله من أحد دينا سواه، وهذا واضح فى قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾[4] ففى هذه الآية دلالة على اتفاق الأنبياء على ما بعثوا به من التوحيد، والحق والقسط، والأصول التى اتفقت عليها الشرائع، وفيها دلالة على أن طريق الأنبياء واحد، وأن دعوة كل واحد منها من صميم دعوة الآخر، وأن من أعرض عن اتباع محمد ﷺ، بحجة أنه متابع لمن قبله من الرسل، فهو كافر بجميع الرسل، مُكذب لرسوله الذى يزعم أنه متبع له[5].

---

(١) انظر الناسخ والمنسوخ لأبى القاسم ص ٨،٩.
(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٤٢٤ – ٤٢٧
(٣) سورة الشورى آية ١٣.
(٤) سورة آل عمران آية ٨١.
(٥) تفسير السعدى ١/ ٣٩٦، ٣٩٧.

وهذا الوجه، تدل عليه آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾[1] وغيرها كثير.

الوجه الثانى: إثبات أن الرسل جميعا اتفقوا على الدعوة إلى التوحيد وأصول الإيمان، مما يدل على أن مسائل الاعتقاد لا تختلف باختلاف الأزمنة أو الأمكنة، ومن ثم لا يدخلها نسخ أو تعديل، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةً يُعۡبَدُونَ ﴾[3].

الوجه الثالث: أمر الله – تعالى – رسوله محمدًا ﷺ، بالإقتداء بمن قبله من الرسل، وهذا الاقتداء إما أن يقع على الدين كله، أصولا وفروعا، فتدخل مسائل الاعتقاد فى ذلك دخولا أوليا، وإما أن يقع على أصول الدين دون فروعه – لإثبات النسخ فى الفروع – وهذا عين مسألتنا، وإما أن يقع على فروع الدين دون أصوله، وهذا باطل لا يشهد له نقل ولا عقل.

والدليل هنا قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ ﴾[4] وذلك بعد أن ذكر الله – تعالى – الرسل قبله، وما هداهم إليه من الحق والصراط المستقيم. وقوله تعالى: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ ﴾[5].

الوجه الرابع: إثبات علم الله – تعالى – وإحاطته بكل شئ، وموافقته للأمر فى نفسه، وأنه لا اختلاف فيه ولا تضاد، ولا يتطرق إليه جهل أو نسيان، ولا حدوث أو بداء[6] قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾[7] وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٣.
(٢) سورة الأنبياء آية ٢٥.
(٣) سورة الزخرف آية ٤٥.
(٤) سورة الأنعام آية ٩٠.
(٥) سورة الحج آية ٧٨.
(٦) البداء: هو الظهور بعد الخفاء، أو كما يقول صاحب القاموس المحيط ٤/ ٢٩٦ مادة بدأ له فى الأمر، وبداء وبدأة أى نشأ له فيه رأى.." وهذا لا يجوز فى حق الله ويتنزه الله – تعالى – عنه لكمال علمه وحكمته وإرادته.
(٧) سورة الملك آية ١٤.

أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾[1] وقـال ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾[2] وقـال ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾[3].

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة: عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ: أنا أولى الناس بعيسى بن مريم فى الدنيا والآخرة، والأنبياء أخوة العلات[*]، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد"[4].

والمقصود من الحديث أن أصل دينهم واحد هو التوحيد، وإن اختلفت فروع الشرائع، قال الحافظ بن حجر[5] قال القسطلانى: "يريد أن الأنبياء أصل دينهم واحد وفروعهم مختلفة، فهم متفقون فى الاعتقادات المسماة بأصول الدين، كالتوحيد وسائر علم الكلام، مختلفون فى الفروع وهى الفقهيات"[6].

فإذا كان الاتفاق فى أصل الدين حاصلا بين جميع الأنبياء، ولم يتناسخ بتقادم عهودهم وتجدد عصورهم، فهو دليل على أن أصول الدين لا يدخلها النسخ ولا التعديل.

ثالثا: دلالة المعقول على القاعدة: والعقل يدل على القاعدة من وجهين:

أحدهما: لقد ثبت بالأدلة السمعية والعقلية وصف البارى – سبحانه – بالعلم، على الوجه الذى يليق بكماله، وعلمه – سبحانه – لا يعتريه حدوث ولا تجدد ولا تغير، بل هذه المعايب من وصف المخلوق، ويكون سببها الجهل أو الهوى أو الغفلة أو الخطأ، وكل ذلك مما يتنزه الله – تعالى – عنه، والقول بوقوع النسخ فى الأخبار وعقائد الإيمان يأتى على هذه القاعدة بالهدم والنقض؛ فلزم اعتقاد دفع النسخ من أخبار الله وعقائد الإيمان.

والثانى: القول بوقوع النسخ فى الأخبار وأصول الدين والإيمان وبراءتها من النسخ

---

(١) سورة الطلاق آية ١٢.

(٢) سورة مريم آية ٦٤.

(٣) سورة النساء آية ١٢٢.

(*) العلات: الضرائر.

(٤) رواه البخارى فى صحيحة ٦/ ٤٧٨ فتح البارى حديث رقم ٣٤٤٣، ومسلم فى صحيحة ٤/ ١٨٣٧ حديث رقم ٢٣٦٥ وما بعده.

(٥) فتح البارى ٦/ ٤٨٩.

(٦) القسطلانى: إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى ٥/ ٤١٦ دار الكتاب العربى مصر ط ٧ عام ١٣٢٤ هـ وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال ج٢ ص ٢٧٦ – ٢٨١ بتصرف.

والتعديل، فيه تحقيق صفة العلم لله - تعالى - على الوجه الذى يليق بذاته العلية، حيث اثبتناه لله تعالى ما أثبته لنفسه من صفة العلم وغيرها من صفات الكمال، ونفينا عنه ما نفاه عن نفسه من صفات كالجهل والغفلة وغيرها.

القول بثبات أصول الدين الإيمان، وعدم دخول النسخ عليها، فيه إلمام بجميع الأنبياء والمرسلين، وهو الذى أمر الله - تعالى - نبيه ﷺ، أن يعلنه فى الناس ﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ (١). وقد أمر الله - تعالى - رسوله بالاقتداء بهدى السابقين له من الأنبياء، قال تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ (٢).

والقول بالنسخ فى الأخبار وأصول الدين فيه موافقة أهل الابتداع من الرافضة ومن شايعهم، ومخالفة أصحاب الأهواء والبدع، وبخاصة فيما خالفوا فيه الحق.

إذا بطل القول بالنسخ فى الأخبار وأصول الدين، فإعمال الأدلة التى قد يظهر بينها تعارض أولى من إسقاط أحدها، بل يجب إعمالها جميعا، ومحاولة التعرف على وجه تتفق عليه، وإن خفى فوض إلى عالمه، ولهذا قال النبى ﷺ، للمتنازعين فى القدر: "..فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه"(٣).

كل دعوى ترد نصوص العقائد الإيمانية، والأخبار المحضة، بحجة نسخها، فهى دعوى باطلة لا يلتفت إليها. لقد وعد الله - تعالى - فى غير ما موضع من كتابه الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالفوز وجنات النعيم، وتوعد الذين كفروا بالخسران والجحيم، فلو جوزنا نسخ هذه الأخبار لكان ذلك خلفا، لا يجوز على الله - تعالى - وهو الذى لا يخلف الميعاد، أما تجاوزه عن عُصاة المؤمنين، بعد ما توعدهم، فذاك محض فضله وإحسانه، يسبغه على ما يشاء من عبادة ﴿ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَسْطُورًا ﴾ (٤).

وقد طبق ابن الوزير هذه القاعدة التى آمن بها، وهو عدم النسخ فى الأخبار، وفقا لمذهب أهل السنة وأصحاب الحديث، ووجدناه يعرض لها فى بعض المسائل العقائدية

---

(١) سورة الأحقاف آية ٩.

(٢) سورة الأنعام آية ٩٠.

(٣) الإمام أحمد: المسند ١٠/ ٢٨٨ - ٢٣٠ حديث رقم ٦٧٠٢ قال الشيخ أحمد الكوثرى: إسناده صحيح، ورواه مسلم مختصرا فى صحيحه ٤/ ٢٠٥٣ حديث رقم ٢٦٦٦.

(٤) سورة الإسراء آية ٥٨ وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال ج٢ ص ٢٨٢ وما بعدها.

والفقهية التى يتناولها فى مؤلفاته خاصة "العواصم والقواصم" وكذلك "الروض الباسم" الذى هو ملخص له.

فهو يعرض للنسخ حين يناقش موضوع إنكار خصمه طريق معرفة إجماع الفقهاء بأن لا يقبل الخبر، حتى يعلم أنه غير منسوخ(١).

وكذلك حين يعرض لرأى العلماء الذين أجازوا الرواية عن النبى ﷺ، بالمعنى جملة ما صح من النسخ، وما ادعى فيه، وما اختلف فيه(٢).

وكذلك نجد ابن الوزير يستفيض فى الحديث عن النسخ حين يناقش خصمه الذى يرى عدم إمكان الاجتهاد فى عصره، لتوقفه على معرفة الناسخ من المنسوخ.

فيحلل ابن الوزير هذا الموضوع، ويورد كثيرًا من المؤلفات التى تمثل تراثا دينيًّا عظيما عرفه ابن الوزير، ورأى أن الإطلاع عليه، لا يمثل أى صعوبة للمشتغلين بالأصول، ومسائله، بل يعتبر معرفته أسهل من معرفة العام والخاص فيما يتصل بهذه المسائل(٣).

وقد كنا نأمل أن يعرض ابن الوزير لمزيد من الموضوعات المتصلة بالنسخ، فى الشريعة، وأن يناقش المثبتين له من الفريق المخالف لأهل السنة، ولكن ابن الوزير لم يكن يختلق المسائل أو يفترض الموضوعات الدينية التى يبحثها، بل كان يناقش ويمحص بالنقد بشكله السلبى والإيجابى، تلك الإشكالات التى يعُترض بها عليه وعلى أهل السنة فى زمنه.

وربما لو وردت عليه إشكالات ومسائل متصلة بهذه القاعدة لأعطاها حقها من النقاش والتمحيص وأتى فيها بالشئ الكثير. ولكن يحمد له، واقعيته، واشتغاله بالمهم من المسائل.

القاعدة الرابعة: رد التنازع إلى الكتاب والسنة

صورة القاعدة: "إن كل ما تنازعت واختلفت فيه الأمة من أصول الدين وفروعه، يجب رده إلى الكتاب والسنة، طلبا لرفع التنازع، ودفع الاختلاف ومعرفة الحق من الصواب".

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ١٢٠ وما بعدها.
(٢) السابق ج ١ ص ٤٣٠ – ٤٣٣.
(٣) السابق ج ١ ص ٤٢٣ – ٤٢٥.

معنى القاعدة: ورد معناها فى القرآن الكريم وفى السنة النبوية الشريفة، حيث إن الاختلاف هو سنة الله فى خلقه، وهو موضع الاختبار والتمحيص الإلهى للبشرية قال تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾ [١]. ونهى الله تعالى عن التفرق والاختلاف فقال: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [٢].

أما فى السنة فقد ذكرنا من قبل حديث افتراق الأمة الوارد بألفاظ مختلفة مثل قوله ﷺ: "تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة"، وفى رواية "كلهم فى النار إلا مِلَّة واحدة، قالوا: ومن هى يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابى"[٣].

والاختلاف المذكور فى القرآن قسمان: من جهة مدحه أو ذمه، ومن جهة ذاته[٤]:

أولا: من جهة مدحه أو ذمه، وهو نوعان:

الأول: الاختلاف الذى يذمه الله تعالى، كما فى قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ [٥].

الثانى: الاختلاف الذى يحمد فيه إحدى الطائفتين: ﴿ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ﴾ [٦] وهذا النوع مذموم بسب فساد النية، وبسبب البغى والحسد، وإرادة العلو فى الأرض بالفساد، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ [٧].

ثانيا: من جهة ذاته، وهو نوعان: الأول: اختلاف تنوع: وهو على وجوه: أن يكون كل

---

(١) سورة هود أية ١١٨، ١١٩.

(٢) سورة آل عمران أية ١٠٥.

(٣) سبق تخريجها.

(٤) انظر أبن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ١/١٢٦ تحقيق د. ناصر بن عبد الكريم، طبعة الرياض عام ١٤٠٤هـ.

(٥) سورة البقرة آية ١٧٦.

(٦) سورة البقرة آية ٢٥٣.

(٧) سورة البقرة آية ٢١٣.

واحد من القولين أو الفعلين حقا مشروعا، كالاختلاف فى القراءات التى اختلف فيها الصحابة وقال فيها النبى ﷺ: "كلاكما محسن"[(١)]. أو الاختلاف فى صفة الأذان والإقامة. أو أن يتفق القولان فى المعنى ويختلفان فى اللفظ والعبارة، كالاختلاف فى التعريفات والتعبير عن المسميات، أو اختلاف الصحابة فى صلاة العصر اثناء سيرهم إلى بنى قريظة[(٢)].

الثانى: اختلاف تضاد: كالاختلاف بين المشبهة والمعطلة فى الصفات، والمخرج من هذا يكون بالرد إلى الله ورسوله فيظهر ما خفى من الدليل أو الدلالة، فيرتفع التنازع، ويتبين وجه الحق والصواب. ولذلك قال شارح الطحاوية: "والأمور التى تتنازع فيها الأمة فى الأصول والفروع، إذا لم ترد إلى الله ورسوله لم يتبين فيها وجه الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بيِّنَةٍ من أمرهم"[(٣)].

ومعنى الرد إلى الله ورسوله، هو الرد إلى كتابه، بمعنى إذا اختلف اثنان فى مسألة من مسائل الدين فيلزمهما الرجوع إلى كتاب الله - تعالى - لرفع الخلاف. والرد إلى الرسول هو الرد إليه ﷺ فى حياته، وعلى سنته بعد مماته[(٤)] فمن لم يجد حكم المسألة المختلف عليها فى القرآن الكريم لزمه النظر فى السنة، وهو واجد فيهما ما يشفى علته، لا محالة، إما نصا وإما إحالة على قياس أو نحوه، وقد حكى ابن القيم الاجماع على هذا[(٥)].

وهذا الرد يعتبر عند التنازع والاختلاف من مقتضيات الإيمان وموجباته. فمن رد أمره كله إلى الله ورسوله كان مؤمنا بالله، مستجيبا لله ولرسوله، وصدق فيه قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[(٦)].

ويذكر ابن الوزير كثيرا من الآيات القرآنية التى تؤكد ضرورة الرجوع إلى كتاب الله

---

(١) البخارى: الصحيح ٥/ ٧٠ حديث رقم ٢٤١٠ ومسند أحمد ١/ ٤١٢، ٤٥٦.

(٢) البخارى: الصحيح ٢/ ٤٣٦ حديث رقم ٩٤٦، وصحيح مسلم ٣/ ١٣٩ حديث رقم ١٧٧٠.

(٣) القاضى على بن على بن أبى العز الحنفى: شرح العقيدة الطحاوية ص ٥١٥.

(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/ ٣٥، ٢٢٩.

(٥) ابن القيم: أعلام الموقعين ١/ ٤٩، ٥٠.

(٦) سورة النور آية ٥١.

تعالى وسنة رسوله ﷺ، عند الاختلاف، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ (١) ويعلق ابن الوزير على هذه الآية بقوله: "واتفق أهل الإسلام على أن المراد بالرد إلى الله ورسوله الرد إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولو لم يكونا وافيين بيان مهمات الدين ما أمرهم الله بالرجوع إليهما عند الاختلاف"(٢).

وهذا طبيعى – فى نظر ابن الوزير – فى كل دين سماوى منزل من عند الله تعالى حيث يذكر القرآن الكريم: ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٖ جَاثِيَةٗۚ كُلُّ أُمَّةٖ تُدۡعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾ (٣) فلولا أن كتابها هو موضوع الحجة عليها فى أمور الدين ومهماته ما اختص بالدعاء إليه ونحوها قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَ ﴾ (٤).

فجعل الكتاب فى بيان الدين وحفظه وتمييز الحق من الباطل كالميزان فى بيان الحقوق الدنيوية وحفظها، بل جعل الحق مختصا به بالنص والميزان معطوفا عليه بالمفهوم، أى والميزان بالحق(٥).

هذا وقد وصف القرآن الكريم بأنه ﴿ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾ (٦) و﴿ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ ﴾ (٧) ويقول ابن الوزير هنا: "ولا شك أنه يدخل فى ذلك بيان مهمات الدين الاعتقادية وإن كانت عقلية ويدخل فيه ما بينه النبى ﷺ، قوله تعالى:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ (٨) وقوله تعالى فى خطاب النبى ﷺ: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ (٩) فهذا بيان مجمل ومنه قوله ﷺ: "إنى أوتيت القرآن ومثله معه.. الحديث"(١٠).

---

(١) سورة النور آية ٥٩.
(٢) ابن الوزير: لإيثار الحق ص ١٠٧.
(٣) سورة الجاثية أية ٢٨.
(٤) سورة الشورى أية ١٧.
(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ١٠٧.
(٦) سورة النحل آية ٨٩.
(٧) سورة الأنعام آية ٣٨.
(٨) سورة الحشر آية ٧.
(٩) سورة النحل آية ٤٤.
(١٠) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٠٧.

وقد عقب ابن تيمية من قبل على هذه الآية الكريمة بقوله: "وفى هذه الآيات أنواع من العبر الدالة على ضلال من تحاكم إلى غير الكتاب والسنة، وعلى نفاقه، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو عقليات، من الأمور المأخوذ عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار"[١] يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾[٢]

وكذا من أسس قواعد وأنشأ أقوالا بحسب فهمه وتأويله، ولم يجب على الأمة اتباعها ولا التحاكم إليها حتى تعرض على ما جاء به الرسول ﷺ، فإن طابقته ووافقته، وشهد لها بالصحة، قبلت حينئذ، وإن خالفته وجب ردها وآطّراحها، فإن لم يتبين فيها أحد الأمرين جعلت موقوفة وكان أحسن أحوالها أنه يجوز الحكم والإفتاء بها، ويجوز تركه؛ وأما أنه يجب ويتعين فكلا[٣]

ومن هنا يؤكد ابن الوزير على أن رسول الله ﷺ، مازال يوصى أمته بالرجوع إلى كتاب الله عند الاختلاف والتمسك به عند الافتراق، وكان ذلك هو وصيته عند موته، وجاء ذلك على كل لسان حتى اعترفت به المبتدعة، كما اعترفت بورود النهى عنه.. بل جاء ذلك صريحا فى كتاب الله على أبلغ صيغ التأكيد قال الله عز وجل:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[٤]

ويجمع الباحث "عثمان بن على حسن "المخالفين لهذه القاعدة أصنافا، يجمعهم الإعراض عن التحاكم للكتاب والسنة[٥] منهم من جعل إتباع الأجداد والآباء فى أصل

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٥٨.

(٢) سورة النساء آية ٦٢

(٣) ابن قيم الجوزية: زاد المعاد ١/ ٣٨.

(٤) النساء: ٥٩-٦١

(٥) انظر الشاطبى: الاعتصاب ٢/ ٣٤٧ – ٣٥٥.

الدين هو المرجوع إليه دون غيره، حتى ردوا بذلك براهين الرسالة وحجة القرآن، ودليل العقل فقالوا: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ [1]

وكذلك رأى الإمامية فى اتباع الإمام المعصوم - فى زعمهم - وإن خالف ما جاء به النبى المعصوم حقا هو محمد ﷺ، فحَكَّمُوا الرجال على الشريعة، ولم يحكموا الشريعة على الرجال.

وكذلك يلحق بهم المقلدة لمذهب إمام، يزعمون أن إمامهم هو الشريعة، فلا يأخذون قولا حتى يكون موافقا لقول إمامهم، وكذلك من جعل أقوال إمام من أئمة الزهد والتصوف هى الحكم، أو من عارض الشريعة برأيه وقياسه، وجعل ذلك أصلا يعتمد عليه، ويرد إليه كل نزاع، ويدخل فيهم أهل التحسين والتقبيح العقليين [2]

أدلة القاعدة: من القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وإجماع الأمة، واقوال السلف.

أولا: دلالة القرآن الكريم على القاعدة:

١ - أن الوحى إنما نزل لرفع الخلاف، ودفع النزاع بين الناس فى أمر دينهم ومعتقداتهم من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [3] ومن هنا يقول ابن كثير: "فالقرآن أصلُ بين الناس فى كل يتنازعون فيه، وهدى للقلوب، ورحمة لمن تمسك به" [4]

٢ - أمر الله - تعالى - المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، فى قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [5]

ويفسر ابن كثير الآية بأنها أمر من الله (عز وجل) بأن كل شئ تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه، أن يرد التنازع فى ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [6]

---

(١) سورة الزخرف أية ٢٢.
(٢) التحسين والتقبيح العقليين من أصول الأحكام التى عولت عليها المعتزلة فى آرائهم.
(٣) سورة النحل آية ٦٤
(٤) تفسير ابن كثير ٢/ ٥٧٤.
(٥) سورة النساء آية ٥٩.
(٦) سورة الشورى آية ١٠

٣- ذم المُعرِضين عن الكتاب والسنة، المتحاكمين للطاغوت، التاركين التحاكم إلى الله ورسوله، ووصفهم بالكفر والنفاق ومن ذلك قوله تعالى. ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [(١)]

وقد اختلف فى سبب نزول الآية السابقة إلى روايات، يجمعها: العدول عن الكتاب والسنة، والتحاكم إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت فى الآية[(٢)]

ويؤيد هذا أيضا قوله تعالى. "وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنفقين يصدون عنك صدودا "ويؤكده أيضا قوله تعالى. ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [(٣)]

ويعلق ابن الوزير على تفسير هذه الآية بقوله: "ولا شك أن القرآن الكريم أعظم ما قضى به ودعا إليه ثم سنته التى هى تفسير القرآن وبيانه، كم أجمعت عليه الأمة فى تفاصيل الصلاة والزكاة وسائر أركان الإسلام وفى المواريث وغيرها.

ومن ذلك ما جاء فيمن لم يحكم بما أنزل الله من الآيات الكريمة فى أية: **"فأولئك هم الكافرون** "وفى آية" **الظالمون**"[(٤)] وفى آية **"الفاسقون"** وقوله تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [(٥)]

٤- ثناء الله تعالى على من رد موارد النزاع إلى الكتاب والسنة ليتبين وجه الحق فيها وجعل ذلك من ثمار الإيمان، بل هو حقيقة الإيمان بالله ورسوله، بعد دعوتهم إليه، ووصفهم بعدم الإيمان، ونعتهم بالظلم﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [(٦)]

---

(١) سورة النساء آية ٦١

(٢) ابن كثير: التفسير ١/ ٥١٩ طبعة إحياء الكتب العربية. وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ١١٠

(٣) سورة النساء آية ٦٥

(٤) سورة المائدة آية ٤٤.

(٥) سورة الإسراء آية ٩، أنظر ابن الوزير: إيثار الحق ١١٠، ١١١

(٦) سورة النور آية ٥١، ٥٢.

ثانيا: دلالة السنة على القاعدة:

من أشهر الأحاديث دلالة على القاعدة، حديث افتراق الأمة الذى ذكرناه سابقا "تفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة كلهم فى النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هى يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابى". فقد ذكر ﷺ أن العاصم من ضلال هذا التفرق هو الالتزام بما كان عليه النبى ﷺ وأصحابه فى عهد الرسالة ولا شك أنهم كانوا على الكتاب والسنة، طاعة، واتباعا، وتحاكما ورضا بحكمهما.

كذلك ما رواه مالك – بلاغا – أن رسول الله ﷺ قال: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه". كذلك حديثه ﷺ "أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة".

ولذلك يؤكد ابن الوزير فى كتابه "ترجيح أساليب القرآن" على أن ما ثبت عن رسول الله ﷺ، وأهل بيته من الحث على الرجوع إلى كتاب الله وتفضيله على غيره مما فيه هدى كثير وتقصيه مما يطول.

ويورد حديثا مشهورا على ذلك مما رواه السيد الإمام أبو طالب فى أمالية والحافظ أبو عيسى الترمذى فى جامعه من حديث - بن عبد الله الهمذانى صاحب على عليه السلام قال: مررت فى المسجد فإذا الناس يخوضون فى الأحاديث فدخلت على علىٍّ عليه السلام فأخبرته فقالِ: أقد فعلوها؟ قلت: نعم، قال: أما إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ألا إنها ستكون فتنة قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم"(١).

ثالثا: دلالة الإجماع وأقوال السلف على القاعدة:

يقول ابن الوزير بإجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد كل أدلة

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٥، ١٦.

التوحيد من غير ظن ولا تقليد[١]. كما يقول فى مكان آخر عن علماء الإسلام أنهم أجمعوا على حسن الرجوع إلى الكتاب والسنة فى جميع الأحوال على الإطلاق، واجمعوا على وجوب ذلك على بعض المكلفين فى جميع الأحوال وعلى جميع المكلفين فى بعض الأحوال"[٢].

ولذلك سيؤكد تلميذ ابن الوزير الإمام الشوكانى على أنه: "اتفق المسلمون سلفهم وخلفهم من عصر الصحابة إلى عصرنا هذا أن الواجب عند الاختلاف فى أى أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين، هو الرد إلى كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ الناطق بذلك الكتاب العزيز: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[٣]. ومعنى الرد إلى الله سبحانه: الرد إلى كتابه، ومعنى الرد إلى رسوله ﷺ: الرد إلى سنته بعد وفاته، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين"[٤].

وعن عبد الله بن مسعود – رضى الله عنه – قال: "سمعت رجلا قرأ آية سمعت النبى ﷺ، يقرأ خلافها، فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبى ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفت فى وجهه الكراهة وقال: كلاكما محسن، ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا"[٥]. ووقع مثل ذلك بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم (رضى الله عنه)"[٦].

ومن هنا لا يكون غريبا أن نجد الربيع (صاحب الشافعى) يقول: "سمعت الشافعى يقول: "إذا وجدتم فى كتابى خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بها، ودعوا ما قلته" وفى رواية يقول الشافعى: "كل حديث عن النبى ﷺ فهو قولى وإن لم تسمعوه منى"[٧].

فوائد الالتزام بالقاعدة: رد التنازع إلى الكتاب والسنة فيه تحقيق الإيمان بالله (تعالى) واليوم الآخر حيث جعل (تعالى) هذا الرد من موجبات الإيمان ولوازمه، بل هو شرط فى

---

(١) السابق ص ١٧.
(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ ص ٦٠.
(٣) سورة النساء آية ٥٩.
(٤) الشوكانى: شرح الصدور ٥٩٣ الرياض ط٣ عام ١٤٠٨هـ.
(٥) البخارى: صحيح البخارى ٥/ ٧٠ فتح البارى كتاب الخصومات حديث رقم ٢٤١٠ وفى مسند أحمد ١/ ٤١٢، ٤٥٦.
(٦) البخارى: صحيح البخارى ١٢/ ٣٠٣ فتح البارى حديث رقم ٦٩٣٦.
(٧) تقى الدين على بن سبكى: مجموعة الرسائل المنيرية ٣/ ٩٨ مصر عام ١٣٤٦هـ.

صحته. وكذلك يعتبر عدم رد التنازع إلى الكتاب والسنة من صفات المنافقين، بل هو عين النفاق، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[1].

ومن هنا يقول ابن حزم: "لا يسع مسلما يُقِرُّ بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ، ولا أن يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلا الخروج عن أمرهما، وموجب لطاعة أحد دونهما فهو كافر لا شك عندنا في ذلك"[2]. وكفره هنا كفر نفاق، لأنه: يزعم الإيمان بالله ورسوله.

كما أن رد التنازع إلى الكتاب والسنة فيه إثبات عصمة الشريعة وأن فيها الفصل، والفرقان والهدى، وأن التنازع يرتفع ويندفع بمجرد الرد إليهما، كما أن فيه حسم لمادة التقليد، لأن من أوقف دينه على آراء الرجال، دار معهم حال هداهم، وحال ضلالهم، وهو ما نعاه الله - تعالى - على المشركين ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَـٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾[3].

إن هذه القاعدة تحقق الجماعة والألفة ونبذ الاختلاف والفرقة[4] وفيها مجانبة طريقة أهل الابتداع من المتكلمة والمتصوفة، المعتمدين على الأصول العقلية والخيالات الصوفية في أصل الديانة.

ولذلك يقول ابن الوزير عن علماء الكلام[5]: "فلو استطاع أهل الكلام أن يصنعوا في أمور الدين المهمة، موازين حق تميز الحق من الباطل، على وجه واضح يقطع الخلاف ويشفي الصدور.. إنما أتوا من أنهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق، من الكتاب الذي

---

(١) سورة النساء آية ٦١.

(٢) ابن حزم: الإحكام ١/ ١١٠ بتصرف.

(٣) سورة الزخرف آية ٢٣ - ٢٥.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥/ ١٧.

(٥) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٨.

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذى أنزله من أنزل الميزان، ليتعرف به الحق بعد دلالة الإعجاز على صدقه كما يعرف الحق، فى الأموال بالميزان بعد دلالة العقل على صحته. ولذلك جمعهما الله تعالى فى قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾[1].

ومن هنا فليس غريبا أن نجد ابن الوزير يحمل حملةً شديدة من النقد اللاذع على من يشكك فى صحة هذه القاعدة التى أصبحت عند المسلمين بمثابة البديهية الواضحة المُسَلَّم بها من جميع الفرق الإسلامية فى كل زمان ومكان فيقول: "فقد تبين بهذا أن المعترض شكك فى رجوع المسلمين إلى القرآن العظيم والسنة النبوية، والله تعالى جعل الكتاب والسنة النبوية عصمة لهذه الأمة، ولم يجعلها عصمة للقرن الأول ولا الثانى "ثم يبين ابن الوزير أن هذه القاعدة معترف بها من قبل كل الفرق الإسلامية حتى فرقة المعتزلة، ولكنها عند أهل الحديث أوضح وآكد فيقول: "فالمشكك فى هذا يجب عليه أن ينظر فى الجواب حتى على مذهب المعتزلة والزيدية، فليس هذا يخص أهل الحديث، الذين يذودون عنهما ويحامون عليهما"[2].

وقد عرض ابن الوزير هذه القاعدة، ومارسها فى كل مؤلفاته تقريبا، حيث نجده يحاول فى كل كتبه أن يرد كل تنازع إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، حيث رأى – كما مر بنا – أن فيهما معيار الحق الأقصى الواضح والمبين، لكل أصول الدين وفروعه، ولا يمكن للإنسان المسلم أن يلتمس حلا لمشكلاته الدينية عامة، والعقدية خاصة، إلا فيهما، حيث أن أى إشكال قد قدم له القرآن الكريم وكذلك السنة النبوية حلا إلهيًّا صحيحا، لمن يريد التماسه.

بل إننا لنجد ابن الوزير يؤكد على هذه القاعدة فى بداية مؤلفاته ومقدماتها، هذا نجده واضحًا فى باكورة هذه المؤلفات، مثل كتابة "العواصم والقواصم" والذى هو اضخم كتبه وأعمقها، فى مناقشة الخصوم والاحتجاج عليهم، وكذلك فى كتابه "الروض الباسم" الذى هو ملخص واف لكتابه السابق، كما نجده واضحا فى مؤلفيه "إيثار الحق" و"ترجيح أساليب القرآن" وهما من المؤلفات التى كتبها فى وقت متأخر من حياته.

وهو فى كل ذلك يرى – كما يرى أهل السنة جميعا – أن القرآن الكريم والسنة النبوية

---

(١) سورة الشورى آية ١٧.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ٦٤.

قد اشتملت على أصول كل المباحث الدينية، خاصة منها المتصلة بأمور العقائد الإلهية، بل هذه هى الوظيفة الأولى للدين – فى نظره – عند كل الأنبياء والمرسلين، وفى مختلف الكتب السماوية عامة قبل أن يلحقها التغيير والتبديل، وفى القرآن الكريم والسنة النبوية خاصة.

وقد استشهد ابن الوزير بكثير من الآيات القرآنية على ذلك مثل قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [(١)] وقوله تعالى: ﴿ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [(٢)] وكذلك قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [(٣)] حيث جعل الكتاب فيه بيانا لدين الله وحفظه مختصا به بالنص.

ومن هنا كان إنكار ابن الوزير شديدا على من احتكم إلى غير كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، والتى جعلها من مقتضيات الإيمان، وثمراته. ولذلك كان اهتمام ابن الوزير بحديث افتراق الأمة، ذلك الحديث الذى شغل كثيرا من العلماء والأئمة المسلمين وعلى رأسهم الإمام الغزالى حجة الإسلام، وشيخ الإسلام ابن تيمية.

فهذا الحديث يوضح القانون والمعاير للفرقة الناجية، وهو ما كان عليه النبى وأصحابه، ولهذا توقف ابن الوزير عند هذا الحديث طويلا بالشرح والتحليل، والإحتكام إلى معناه، من أجل توضيح الطريق إلى النجاة وتعبيد السبيل لكل المسلمين، على انتهاجه، للفوز بالسعادة فى الدنيا والآخرة، حيث وجد ابن الوزير فى الكتاب والسنة طوق النجاة فى بحر الاختلافات الكثيرة التى غرقت فيها مختلف الفرق الإسلامية، بابتعادها عن كتاب الله وسنة نبيه ﷺ واحتكامها إلى أصول أخرى غير القرآن الكريم والسنة النبوية.

وقد وجدنا ابن الوزير يحتكم دائما فى معرفة أصول الدين ومبادئ العقائد الإسلامية إلى الكتاب والسنة، فهو حين يعالج موضوع معرفة الله تعالى والإيمان به، يرى أن القرآن قد أشار إلى طرق معرفة ذلك وهى الفطرة ودلالة المعجزة ودلالة الآفاق.

فى القرآن الكريم والسنة النبوية، بما فيهما غنية لا لتماس معرفة صفات الله بالتنزيه

---

(١) سورة الأنعام آية ٣٨.

(٢) سورة النحل آية ٨٩.

(٣) سورة الشورى آية ١٧.

والتقديس دون تشبيه أو تجسيم، مثل ذلك الذى وقعت فيه مختلف الفرق المعطلة أو المشبهة والمجسمة، كما هو واضح فى مختلف الفرق الكلامية.

فقد استغنى ابن الوزير بالقرآن الكريم وآياته عن طرق الجدليين والمؤولين الذى زاد باختلافهم تفرق الأمة، حيث تخبطوا فى ما بين أساليب جدلية مستوردة عن الآراء والأفكار اليونانية، ومنهاج ذوقية صوفية أخذوها عن القدماء، على الرغم من أن طريق الاتباع ما زال واضحا مطروقا للنبى ﷺ وأصحابه والسلف الصالح.

وقد وجدنا ابن الوزير يلتمس البراهين على وجود الله تعالى، وعلى صدق النبى ﷺ، وعلى معرفة الغيبيات من الجنة والنار والثواب والعقاب وأمور الآخرة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بل إن ابن الوزير يحاول التقريب – كما مر بنا – بين مختلف الفرق الإسلامية المعتدلة كالأشاعرة والمعتزلة، برفع التعارض بينهما وتقريب شقة الخلاف، لرأب الصدع بين فرق الأمة، من أجل توحيدها، استنادا إلى وحدة المصدر ووحدة المعيار الذى يحتكم إليه من القرآن والسنة.

وهذا أيضا ما وجدناه واضحا فى كثير من المسائل الاعتقادية التى عالجها عند مختلف الفرق الإسلامية التى قرب بينها، مثل مسألة الجبر والاختيار أو القضاء والقدر، وخلق الشرور فى العالم، وكثير من مسائل التأويل إضافة إلى اكتشاف الحكمة فى كل الأمور الإلهية، التى اعترفت بها كثير من الفرق الكلامية المختلفة، واتضح وجه الاختلاف بينها فى اللغة وموضوعات الإصلاح.

كل هذا نجده واضحا عند ابن الوزير فى معالجته العقدية لمختلف المسائل التى يتناولها فى رسائلة ومؤلفاته، بل إن الرد إلى الكتاب والسنة، يعتبر عند ابن الوزير بمثابة المنطلق فى مصنفاته، ببراعة نادرة، من أجل إثبات عصمة الشريعة، وأن فيها الفصل والفرقان والهدى، والحسم لمادة التقليد، وفتح باب الاجتهاد عند التسليم بأصول ومبادئ هذا الدين، استنادا إلى الكتاب والسنة، كما أن فيه جمع الأمة وتوحيدها على صعيد الاتباع لا الابتداع، الذى انزلقت عليه مختلف الفرق باحتكامها إلى العقل الخالص دون النقل أحيانا، أو باتباع أساليب اليونان ومنطق الفلاسفة وخيالات الصوفية فى كثير من الأحايين.

ولذلك تمزقت الأمة وتفرقت باتخاذها معايير أخرى ومناهج بعيدة عما أنزل الله تعالى،

وإلا كيف نفسر اختلاف وتشعب فرق المعتزلة مثلا إلى كثير من الفرق الفرعية كالجبائية والجاحظية والثمامية والبهاشمة وغيرها من فرق الاعتزال[1]، وكيف نفسر افتراق وتعدد فرقة الشيعة إلى أمامية وأثنى عشرية وزيدية وباطنية وغيرها من فرق الشيعة[2] هذا فضلا عن بقية الفرق التى تفرعت إلى فرق أصغر مثل الخوارج وغيرها.

القاعدة الخامسة: درء التعارض بين العقل والنقل

صورة القاعدة: "مما ينبغي اعتقاده أن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة لا يعارضها شئ من المعقولات الصريحة"

فقه القاعدة: إن العقل خلقه الله – تعالى – وجعل من وظائفه أن يفهم عنه، ويعقل دينه وشرعه، فلا يجوز فى حقه أن يرد شيئا من الوحي – الكتاب والسنة – بحجة أنه يخالف قضية العقل، بل الشريعة كلها بأخبارها وأحكامها ليس فيها ما يعلم بطلانه بالعقل، بل العقل يشهد بصحتها على الإجمال والتفصيل.

أما الإجمال: فمن جهة شهادة العقل بصحة النبوة وصدق الرسول ﷺ فيلزم من ذلك تصديق النبى ﷺ، فى كل ما يرويه من الكتاب والحكمة.

أما التفصيل:، فمسائل الشريعة ليس فيها ما يرده العقل، بل كل ما أدركه العقل من مسائلها فهو يشهد له بالصحة تصديقا وتعضيدا، وما قصر العقل عن دركة مسائلها؛ فهذا لعظم الشريعة، وتفرقها.

فالشريعة – كما تقدم – قد تأتى بما يحير العقول، لا بما تحيله العقول. فالله – تعالى – أنزل الكتاب (الشرع) وانزل الميزان – وقياس العقل منه – فهما فى الإنزال إخوان وفى معرفة الأحكام شقيقان، ولذلك لن تجد نصا شرعيا صحيحا صريحا – اى صحيحا فى ثبوته وصريحا فى دلالته – معارضا لقياس صحيح صريح، هذا لا يمكن بحال، بل الشرع الصحيح والعقل الصريح متصادقان متعاضدان، متناصران، يصدق أحدهما الآخر، ويشهد أحدهما بصحة الآخر[3]

---

(١) راجع: الملل والنحل ـ الشهرستانى ـ وأيضًا الفصل فى الأهواء والملل والنحل لابن حزم الأندلسى.

(٢) راجع بيان مذهب الباطنية للديلمى ـ تحقيق د. السيد محمد سيد ـ طبع مركز المخطوطات ـ جامعة المنيا.

(٣) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ١/ ٣٣١، ٣٣٢ وابن الوزير: ترجيح اساليب القرآن على أساليب اليونان ص ١٧ – ٢٠ وإيثار الحق ص ١٨

ومما يستفاد من كتب ابن الوزير وكذلك مؤلفات أهل السنة أن العلوم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم ضرورى، لا يمكن التشكيك فيه، وهو المعارف البديهية والضرورية كعلم الإنسان بوجوده.

٢- قسم نظرى، يحصل بالكسب والنظر، وهو يفتقر إلى القسم الأول ويبنى عليه.

٣- قسم لأى علم البتة، إلا أن يعلمه الإنسان، أو يجعل له طريقا إلى العلم به وذلك كالمغيبات.

أما القسم الضرورى: وهو ما يلزم إدراكه للإنسان بالضرورة - إلا عند من فسدت فطرته أو فقد عقله - فلا يمكن تصور معارضته للنقل الصحيح، لكنه قد يخفى على البعض - بسبب غفلة أو عادة، فتحتاج العقول إلى التنبيه عليه والإشارة إليه. وهو لا يتصور معارضته للنقل الصحيح.

وأما القسم النظرى: فلا يستطيع أحد أن يقطع فيه بوجه، بحيث يلزم منه اتفاق العقلاء على تقريره، بل منه الصحيح والباطل، والمتردد بينهما. وقد قال الشاطبى: "وقد زعم أهل العقول أن النظريات لا يمكن الاتفاق عليها عادة لاختلاف القرائح والأنظار"[1].

وهذا القسم لا يرتفع الاختلاف عنه إلا بالإخبار عن حقيقة المعلومات فى أنفسها لأن المعلومات لا تختلف باختلاف الأنظار، إذ هى حقائق فى أنفسها. وتعيين صحة وجه من وجوه الاختلاف لا يصح إلا بالقطع، وقد عجز العقل عن إقامة القطع، فلابد من خبر الشارع.

وأما القسم الثالث (المغيبات): فلا سبيل للعقل فيه، بل هو خالص لإخبار الشارع جملة وتفصيلا ابتداء وانتهاء، لكن قد يدرك العقل حسن بعض المسائل الكبار، كبعض صفات الله - تعالى - والبعث والجزاء، ونحو ذلك على سبيل الإجمال.

ولذلك فالمعلومات جميعها مفتقرة لخبر الشارع، أما النظرية والغيبية فافتقارها واضح؛ لأن العقل لا يستقل فى دركها، على وجه مقطوع به، وأما الضرورية فتفتقر إلى خبر

---

(١) الشاطبى: الاعتصام ٢/ ٣١٩.

الشارع فى نحو تنبه لغافل، أو إرشاد لقاصر أو إيقاظ لمغمور بالعوائط[1]، وهذه فائدة بعثة الرسل، وقد قال – تعالى -: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [2] فالموت وإن كان العلم به ضروريا إلا أن النفوس تحتاج إلى التذكير به، والتنبيه إليه[3].

فتبين أن العقل متصف بالنقص والتقصير، فهو فى العلوم الضرورية مفتقر إلى التنبيه والتذكير، وفى النظرية مفتقر إلى القطع، وعلى ذلك فلا يصح أن يكون حكما فى مسائل النزاع، فضلا عن أن تعارض به نصوص الوحي.

والعقل وإن لم يدرك بعض حقائق الشرع فهو لا يحيلها، لأن عدم العلم ليس علما بالعدم، بل كل ما أخبر به الشارع أو أمر به، فهو إما أن يكون معقول المعنى والكيف، أو أن يكون معقول المعنى دون الكيف، وهذا الأخير، مما اختص الله بعلمه، وتأويله.

والعلوم الضرورية والمكتسبة – نظرية وتجريبية – هى من قبيل ما يعتاده علم الإنسان فى الحياة الدنيا، وأما العلوم الغيبية وما فى حكمها فهذا إنما تعرف حقيقته من جهة خبر الشارع، مثل أسماء الله – تعالى – وصفاته، وأحكام البرزخ، وأخبار الصراط والميزان وأحوال الآخرة[4].

وليس فى العقل ما يشهد بإحالة شئ منها، وإنما فيه إثبات عجز العقل عن درك مسائلها على حقيقتها، وما ذلك إلا لكمال الشريعة وتفوقها، أما أن يأتى الشرع بما يعلم العقل بطلانه فهذا محال، ولهذا لم يكن فى معجزات الأنبياء ما يستلزم اجتماع النقيضين أو رفعهما، ولا التحدى بأن الواحد اكثر من الاثنين ونحو ذلك، وهذا متفق عليه بين أهل الإسلام[5].

وإذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية، فعلى شرط أن يتقدم النقل، فيكون متبوعا، ويتأخر العقل، فيكون تابعا فلا يسرح العقل فى مجال النظر إلا بقدر ما يسرح النقل[6].

---

(١) عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج١ ص ٣٥٣، ٣٥٤.
(٢) سورة الزمر آية ٣٠ وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٢١ ، ٢٢.
(٣) السابق ص ٤٤.
(٤) انظر الشاطبى: الاعتصام ٢/ ٣٢٤ والإيجى: المواقف ص ٣٨٢ – ٣٨٤ وسيف الدين الآمدى: غاية المراد فى علم الكلام ص ٣٠٢ وما بعدها تحقيق د. حسن محمود عبدا لعزيز مصر عام ١٩٧١م.
(٥) الشاطبى: الاعتصام ٢/ ٣٢٤ وما بعدها.
(٦) الشاطبى: الموافقات ١/ ٧٨.

ولذلك قال الشهر ستانى – فى معرض معارضته الوحى بالعقل: "إن أول شبهة وقعت فى الخليقة: شبهة إبليس (لعنه الله) ومصدرها استبداده بالرأى فى مقابلة النص، واختياره الهوى فى معارضته الأمر، واستكباره بالمادة التى خلق منها وهى النار، على مادة آدم – عليه السلام – وهى الطين"[1]

ومن هنا قيل، إن أول من استعمل القياس الفاسد إبليس[2]، ومن ذلك تشعبت كل الشبهات، فالواجب على كل مؤمن تحكيم الشرع فى كل شئ، وإن ظهر تعارض فيتهم عقله وفهمه أولا، ويجعله مشتبها، ويجعل نصوص الشرع محكمة، قال شارح الطحاوية[3]: "وكل من قال برأية وذوقه وسياسته مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول، فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه حيث قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾[4]

فعمدة من يخالف الكتاب والسنة هو الاحتجاج بقياس فاسد أو نقل كاذب، أو خطاب شيطانى، الأول يسميه صاحبه: عقلا وضرورة، والثانى يسميه: نصا وشرعا وليس هو كذلك، بل هو إما نقل مكذوب أو دلالة ضعيفة. والثالث يسميه: مكاشفة وإلهاما، وإنما هو تنزلات الشياطين[5]

ولذلك تجد بين المعارضين للنصوص بما يسمونه عقليات من الاختلاف والتنازع فى هذه المعقولات ما لا يقدر أحد على جمعه، بل لا تكاد تتصور اتفاق اثنين منهم فى أمر من الأمور العقلية، حتى فى الأمور التى يدعى فيها كل واحد منهم القطع والضرورة[6] ولهذا يقول ابن الوزير: "فمن أدعى من المتكلمين معارضته الدليل العقلى القطعى لدليل السمع والنقل ليس عنده إلا مجرد الدعوى، بل أذكياؤهم ما زالوا يغلطون فى اعتقاد القطع فى كثير من الأمور[7]

---

(١) الشهر ستانى: الملل والنحل ١/ ١٦

(٢) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ١/ ٢٥٤ – ٢٥٦

(٣) شارح الطحاوية ص ١٦٨

(٤) سورة الأعراف آية ١٢

(٥) ابن تيمية: مجموعة الفتاوى ١٣/ ٦٤ – ٦٨

(٦) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢١

(٧) السابق ص ١٢١

ولا ينسى ابن الوزير أن يشير هنا إلى بعض الأوهام - التى يحذرنا من الوقوع فيها - والتى قد تدخل على بعض الموحدين فيقول: "طائفة من أُولى السمع اتقنوا علم السمع وعلموا منه بعض القواعد علما صحيحا، وتواتر لهم ما لم يتواتر لغيرهم لشدة بحوثهم وقطعهم الأعمال فى ذلك ثم نازعهم فى ذلك جماعة من علماء المعقولات المقصرين فى علم السمع، كبعض المعتزلة خصوصا المتأخرين فى نفى الشفاعة للموحدين ونفى الرجاء للمذنبين.

فظن أولئك الذين اتقنوا ما علموا من السمع أن العلوم العقلية هى المعارضة لما عرفوه من السمع الحق فى ذلك لشبهة أن المعارضين لهم فيه يدعون التحقيق فى المعقولات، فيعادون علم المعقولات ومن خاض فيه حتى من أهل السنة وظنوا أن الإصغاء إليه والنظر فيه يستلزم البدعة من غير بد، ولو نظروا بعين التحقيق لعلموا أن خصومهم فى هذه المسألة إنما أتوا من التقصير فى علم السمع وإقلال البحث عنه، وما شابوا به جدالهم من المعقولات، فإنما ادعوا فيه على العقل ما هو برئ منه كما يدعون على العقل تقبيح خطاب الله لنا بالعموم المخصوص فى العقائد من غير بيان مقترن به، ولم يعلموا أنه يرد عليهم هذا بعينه فى عمومات الوعد كعمومات الوعيد، فلو حرم تخصيص الوعيد بالأدلة المنفصلة عنه لحرم تخصيص الوعد كذلك، بل أولى وأحرى. وحينئذ يحصل بطلان مقصودهم"[1]

ولهذا ما زال السلف ينكرون على من عارض النصوص برأيه، واشتد نكيرهم فى ذلك كما نقل ذلك عن الصحابة والتابعين، وأئمة الفقه والدين كأبى حذيفة ومالك والشافعى وغيرهم.

ونقل الشاطبى آثارا كثرة تؤكد هذا المعنى ثم قال: "فهذه الآثار وأشباهها تشير إلى ذم إيثار نظر العقل على آثار النبى ﷺ، "وقال فى موضع آخر: "فالحاصل من مجموع ما تقدم أن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء فى السنن بآرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أولا"[2]

---

(١) السابق ص ١٢١ ويذكرنا هذا التنبيه بتحذيرات الإمام الغزالى فى كتابه المنقذ من الضلال، من شبهات وأخطاء قد يقع فيها بعض المشتغلين بالعلوم.

(٢) الشاطبى: الاعتصام ٢/ ٣٣٤، ٣٣٦.

وقد نتج عن مقابلة الشرع بالعقل عند بعض الفرق المبتدعة ظهور "التأويل المذموم" الذى هو فى حقيقة الأمر تحريف وتبديل لكلام الله ورسوله، ورغم ذلك، فهم لا يتفقون على رأى واحد ومذهب متحد، حتى قال ابن الوزير: "..ولذا لا تجدهم يجزمون بالتأويلات التى يذهبون إليها"(١).

ويقول فى موضع آخر: "إنك تجد المعتزلى يستقبع تأويل الأشعرية للحكيم غاية الاستقباح، والأشعرى يستقبح تأويل المعتزلة البغدادية السميع البصير المريد غاية الاستقباح، والسنى يستقبح تأويل المعتزلة الأشعرية للرحمن الرحيم غاية الاستقباح، والكل يستقبحون تأويل القرامطة لجميع الأسماء الحسنى غاية الاستقباح"(٢).

أما أسباب توهم التعارض بين النقل والعقل، ووجوه دفعه: فقد حللها ابن تيميَّة الذى تأثر به ابن الوزير إلى حد بعيد فى هذه التحليلات الأصولية الرائعة.

يقول ابن تيمية: "ومتى تعارض فى ظن الظان الكتاب والميزان، فأحد الأمرين لازم: إما فساد دلالة ما احتج به من النص: بأن لا يكون ثابتا عن المعصوم، أو لا يكون دالا على ما ظنه، أو فساد دلالة ما احتج به من الميزان (القياس) بفساد بعض مقدماته أو كلها، لما يقع فى الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة"(٣).

مثال ذلك: أن يكون العقل ليس بصحيح، أو أن يكون صحيحا، لكنه ليس بصريح: وذلك أن عامة موارد النزاع من الثواب والعقاب، وغير ذلك من أنباء الغيب.

فالنصوص الثابتة فى الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بيِّن قط، لا يعارضها إلى ما فيه واضطراب بسبب الشبه والخيالات، والتى مبناها على معان متشابهة، وألفاظ مجملة، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق(٤).

ولهذا فكل ما يحتج به أهل البدع من المعقولات فى معارضة النصوص تجد له معارضا آخر من المعقولات، ينفى عنه صفة القطع والضرورة، فلا يصح أن يكون دليلا مستقلا، فضلا عن معارضة النصوص به، فضلا عن تقديمه عليها.

---

(١) وابن الوزير: إيثار الحق ١٢٧، ١٢٨.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٨.

(٣) ابن تيمية: الرد على المنطقين ص ٣٧٣ بتصرف.

(٤) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١ / ١٥١ وانظر ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ٤١٥، ٤١٦.

يقول ابن الوزير: ".. إن كون الدليل العقلى قاطعا من المواضع التى اختلف فيها أهل الدعوى للذكاء والكمال فى التدقيق.. فإن كثيرا من أهل العقول يقصر فى هذا الموضع؛ فيظن فى بعض العقليات أن دليله قاطع وليس بقاطع فى نفس الأمر.. ولا يدرى أن قَطْعة بأنه قاطع بغير تقدير ولا هدى، ولا كتاب منير"(١).

المثال الثاني: أن يكون العقل صحيحا صريحا، لن يكون النقل مكذوبا موضوعا: وذلك بتقصير الناظر فى دلالة السمع بعد التيقن من دلالة العقل، فيظن فى السمع الصحة، والأمر ليس كذلك(٢) فيظهر عنده التعارض وهو تعارض بين دليل صحيح ودليل فاسد، والدليل الفاسد لا يصلح أن يكون فضلا عن أن يعارض به الدليل الصحيح، بل الواجب تقديم الدليل الصحيح سمعيا كان أو عقليا. ومثال ذلك كثير من المرويات الموضوعة عن رسول الله ﷺ(٣).

ويدخل فى هذا إذا كان أحد الدليلين قطعيا والآخر ظنيا، سواء كان فى ثبوته أو دلالته، فالواجب تقديم المقطوع به سندا ومتنا، سمعيا كان أو عقليا.

المثال الثالث: أن يكون النقل صحيحا، لكن غلط المستدل فى الاستدلال به فيظهر التعارض نتيجة الفهم القاصر، فالتقصير فى معرفة النقل تارة يكون فى معرفة طريق وتمييز الصحيح من السقيم، وتارة يكون فى معرفة دلالته وتحقيق معانية.

والخلاصة أنه إذا ظهر تعارض بين الدليل النقلى والدليل العقلى، فلابد من أحد

ثلاثة احتمالات:

أولا: أن يكون أحد الدليلين قطعيا والآخر ظنيا، فيجب تقديم القطعى نقليا كان أم عقليا. وأما إن كان ظنيا فالواجب تقديم الراجح؛ عقليا كان أم نقليا.

الثاني: أن يكون أحد الدليلين فاسدا، فالواجب تقديم الدليل الصحيح على الفاسد سواء أكان نقليا أو عقليا.

الثالث: أن يكون أحد الدليلين صريحا والآخر ليس بذاك، فهنا يجب تقديم الدلالة

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٧، ١٢٨ بتصرف.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٤، ١٢٥.

(٣) انظر فى ذلك أبى الحسن على بن عراق الكنائى: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق بيروت عام ١٩٧٩م.

الصريحة على الدلالة الخفية، لكن قد يخفى من وجوه الدلالات عند بعض الناس ما قد يكون بينا وواضحا عند البعض الآخر، فلا تعارض فى نفس الأمر عندئذ.

أما أن يكون الدليلان قطعيين – سندا ومتنا – ثم يتعارضان، فهذا لا يكون أبدا لا بين نقليين، ولا بين عقليين، ولا بين نقلى وعقلى[1].

ولكن لا يستطيع أن يقوم بإدراك ذلك على وجهه الصحيح إلا من بلغ درجة الاجتهاد. والاجتهاد عند ابن الوزير مبنى على أصول منها "معرفة صحيح الأخبار، ومنها معرفة التفسير المحتاج إليه من الكتاب والسنة. ومنها معرفة الناسخ والمنسوخ. ومنها: رسوخ فى علوم الاجتهاد أى رسوخ، وكل منها صعب شديد، مدركه بعيد"[2].

أدلة القاعدة: وهى من الكتاب والسنة والإجماع وأقوال العلماء:

أولا: دلالة القرآن الكريم على القاعدة:

١- طالب القرآن الكريم بالنظر والتفكر والتدبر فى كتاب الله المشهود الذى هو الكون وفى كتاب الله المتلو الذى هو القرآن مخاطبا بذلك أولى الألباب والعقول، وكم من آية فى القرآن وقد ختمت بقوله تعالى "أفلا تعقلون" "أفلا تذكرون" ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾[3] ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[4]. فلو أن فى القرآن ما يخالف قضايا العقول لما أمر بهذا التدبر والتفكر، والذى يكشف عادة عن مواطن الضعف والقصور والتعارض فلما أمر بذلك لزم أن يكون منزها عن التعارض فى نفسه، وعن التعارض مع العقل الصحيح. ومن هنا يؤكد ابن الوزير على حرص القرآن الكريم على دعوة الإنسان المسلم إلى التفكر والتدبر فى آيات الله الكونية، وقد جمع الله تعالى ذلك فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[5]. إلى قوله تعالى: ﴿ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾.

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٠.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج١ ص ٢٢٧.

(٣) سورة محمد آية ٢٤.

(٤) سورة النساء آية ٨٢.

(٥) سورة البقرة آية ١٦٤.

فالتفكر فى هذه الأمور هو النظر المأمور به. وعلى ذلك درج السلف من غير ترتيب المقدمات على قانون أهل المنطق، بل قد شهد كتاب الله على أن ذلك يفيد البيان حيث قال: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [1] ثم توعَّد من زعم أن ذلك لم يفُدِه بيانا بقوله ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [2].

وقد أتى ابن الوزير فى كتابه "إيثار الحق "بكثير من الآيات القرآنية التى تدفع المسلم إلى التأمل والاعتبار والاستبصار، مما يدل بشكل قاطع على أن إعمال العقل والنظر لا يتعارض مع القرآن، بل هو مطلب أساسى وجوهرى وفريضة من فرائض الإسلام، يقول ابن الوزير "وكيف ينكر هذا أو يستبعد، وقد حكى الله عن الهدهد وهو من العالم البهيمى أنه وحَّد الله واحْتَجَ على صحة توحيده بهذا الدليل المذكور فى الآفاق.

قال الله تعالى حاكيا عنه: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [3] يعنى: المطر والنبات، فاحتج بحدوث هذين الأمرين العجيبين المعلوم حدوثهما مع تكرارهما بحسب حاجة الجميع إليهما... وقد أشارت الرسل عليهما السلام إلى هذا المعنى فى قوله تعالى ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [4].

٢- الآيات التى دلت على قطع الحجة، وإسقاط المعذرة بإرسال الرسل وإنزال الكتب، قال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [5].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [6]. فلو كان فى العقول ما ينافى المنزَّل من الكتاب والحكمة، لما قامت به الحجة وسقطت به المعذرة.

ومن هنا يقول ابن الوزير: "وعلى كل حال فالنبوات وآياتها البينة ومعجزاتها الباهرة

---

(١) سورة فصلت آية ٥٣.
(٢) سورة فصلت آية ٥٣.
(٣) سورة النمل آية ٢٥.
(٤) سورة إبراهيم آية ١٠ وانظر ابن الوزير: إيثار الحق ص ٥٢.
(٥) سورة النساء آية ١٦٥.
(٦) سورة التوبة آية ١١٥.

وخوارقها الدامغة أمر كبير، وبرهان منير. ما طرق العالم له معارض أَلْبَتَّةَ خصوصا مع قدمه وتواتره، فإن آدم عليه السلام أول البشر وأبوهم نبى مرسل إلى أولاده، ثم لم تزل رسل الله عز وجل مبشرين ومنذرين وعاضدين لفطرة الله التى فطر الخلق عليها، فلا أشفى ولا أنفع من النظر فى كتبهم وآياتهم ومعجزاتهم وأحوالهم"(١).

٣- نعى الله تعالى، على المشركين مجادلتهم فى الله بغير علم، ولا سلطان، ولا كتاب منير، وسمى كل ما سوى الحق باطلا، فالكلام فى الله وفى دينه بغير كتاب منزل، ولا عقل صحيح هو كلام بالباطل، قال تعالى: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ۖ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا ﴾ (٢). وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾ (٣) قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ۝ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ (٤).

فهذه حال كل من عارض آيات الله بمعقوله، فإنه لا علم عنده، وكل من جادل فى آيات الله بغير هدى ولا كتاب منير، فقد جادل بغير علم، فنفى العلم يقتضى نفى كل ما يكون علما، بأى طريق حصل، وذلك ينفى أن يكون مجادلا بهدى أو كتاب منير(٥).

وهنا يظهر سؤال هام: ما هو موقف العقل من النقل عند ظهور تعارض بينهم؟ يجيب ابن الوزير على هذا السؤال بقوله: "فإن قيل تقديم العقل على السمع أولى عند التعارض لأن السمع علم بالعقل فهو أصله، ولو بطل العقل بطل السمع والعقل معا. وهذه من قواعد المتكلمين.

قلنا قد اعترضهم فى ذلك المحققون للعلوم فى أنه يستحيل تعارضها فى العقل والسمع، فتعارضها تقدير محال، فإنه لو بطل السمع أيضا بعد أن دل العقل على صحته لبطلا معا أيضا، لأن العقل قد حكم بصحة السمع وأنه لا يبطل، فحين بطل السمع

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٥٤، ٥٥.

(٢) سورة الكهف آية ٥٦.

(٣) سورة الحج آية ٨.

(٤) سورة الحج آية ٣ ، ٤.

(٥) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٦٣، ٢٦٥.

علمنا ببطلانه بطلان الأحكام العقلية. وممن ذكر ذلك ابن تيمية وابن دقيق العيد والزركشى فى شرح جمع الجوامع"[1]

٤- قال تعالى: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾[2]
فهذا شاهد بأن كل من خالف الشرع المنزل فإنما يتبع ظنه وهواه، وإن سماه معقولا ومكاشفةً أو حقيقة أو برهانا أو يقينا، فإن الأسماء لا تغير من حقائق الأشياء.

ولذلك يعرض ابن الوزير بعض ما يظن أن فيه تعارض بين السمع والعقل، فيقول: "أن يتقن المتكلم بعض الأدلة العقلية حتى لا يشك فى صحتها وهى كذلك ثم يعتقد لتقصيره فى علم السمع أن السمع ورد بنقيض ذلك الأمر المعلوم فيقع فى الكفر الصريح كابن الراوندى وسائر من صرح بالردة لذلك"[3]

ويورد صورة أخرى من التعارض الظاهرى، يقع فيه البعض فيقول: "قوم أسرفوا فى التقصير فى علم السمع تارة فى طلب معرفة نصوصه وألفاظه وطرق صحتها وتارة فى معانيها، وتارة فى كيفية الجمع بين المتعارض فيقدمون العموم على الخصوص والظواهر على النصوص. ونحو ذلك حتى ظنوا فى بعض الأمور أن السمع ورد به ورودا ضروريا أو قطعيا، ولم يرد به السمع أصلا لا ضرورة ولا قطعا ولا ظنا، ثم عارضته أدلة كثيرة جلية عقلية أو سمعية أو كلاهما، كالنواصب والروافض وكثير من الوعيدية والمبالغين فى التكفير والتفسيق والتقنيط والتبري من كثير من أهل الإسلام والمبتدعة الذين لهم ذنوب وهفوات لا تخرج عن الإسلام"[4]

ويضرب ابن الوزير أمثلة من علم الكلام ومشكلاته المشهورة المعروفة، والتى ثارت بين مختلف الفرق الإسلامية خاصة بين المعتزلة والأشاعرة، فيقول: "ومن ذلك خاض كثير من الناس فى مسالة القرآن، وتكفير كل منهم لمن خالفه بغير برهان حتى اعتقد بعض المحدثين قدم التلاوة وجحد حدوث صوت التالى، مع اعترافه بحدوث التالى وحدوث لسانه ووجودهما قبل التلاوة.

وقد قال الغزالى: "إن هذا ما درى ما القديم، وقال البيهقى أن من عرف معنى هذا رجع عنه، وإنما كانت هفوة ممن لم يتعقل هذا، وحتى قال الشيخ أبو على الجبائى أن الله

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٧، ١١٨

(٢) سورة النجم آية ٢٣.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٨

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٨

تعالى يتكلم مع التالى، وأن الصوت كامن فى الحروف فى المصاحف، وكل ذلك لاعتقادهم أن السمع ورد بأن كلام الله هو المسموع فى المحاريب المكتوب فى المصاحف وإن منكر هذا كافر"(١).

ويعلل ابن الوزير هذه الأخطاء فى الأحكام بقوله: "وما قالوه من أن ذلك كلام الله فى الجملة حق، ولكن لابد من الفرق بين التلاوة والمتلو والحكاية والمحكى، وهو فرق ضرورى فإن المتلو المحكى كلام الله بغير شك والتلاوة والحكاية فعل لنا مقدور اختيارى بغير شك. ولا شك أن ما هو مقدور لنا واقع باختيارنا غير المعجز الذى لم يقدر عليه أحد"(٢).

ومن هنا يبرر ابن الوزير مقالة الشيخ ابى على السابقة بقوله: "فالشيخ أبو على خاف ما خاف أهل الأثر فى المرتبة الأولى من الله مع صوت كل قارئ حتى يكون السامع لكل قارئ سامعا لكلام الله على الحقيقة، كما سمعه موسى عليه السلام، كل هذا حتى لا يخالف الإجماع والنص حيث قال تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾(٣).

ومن هنا يرى إبن الوزير أنه لا حرج على الإنسان أن يتابع السمع والأثر، ويخالف المعقول إن بدا بينهما تعارض فى الظاهر، وهو فى الحقيقة غير متعارض فيقول: "فأى حرج على أهل الأثر إذا تابعوا السمع، وخالفوا من المعقولات ما هو أدق من المعقول الذى خالفه أبو على فى هذه المذاهب التى لولا [أنّه] رواها عنه أصحابه لعدت من تشنيع الاعداء عليه"(٤).

ثانيا دلالة السنة على القاعدة:

١- قوله ﷺ: "قد تركتكم على المحجه البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك"(٥). ففيه إثبات كون الشريعة المنزلة واضحة المعالم، بَيِّنَةُ القسمات، وأن تركها - وتركها قد يكون بمعارضتها - هو علامة الهلاك، وسمة البوار.

---

(١) السابق ص ١١٩.
(٢) السابق ص ١١٩.
(٣) سورة التوبة آية ٦.
(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٩.
(٥) رواه ابن ماجه فى سننه ١/ ١٤ صحيح ابن ماجه المقدمة حديث رقم ٤١، وصححه الإلبانى وقد تقدم تخريجه.

٢- وقد اعترف المتكلمون بأن طريقة السلف أسلم، وأنهم لم يخوضوا فى معارضة الشريعة بالآراء والأقيسة ونحوها، والسلامة من أعظم الغايات التى يطلبها المسلم لدينه وعرضه وماله، وما سواها هو التعرض للهلاك والبوار.

٣- ما روى مالك فى الموطأ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: "أيها الناس قد سُنَّتْ لكم السنن وفرضت لكم الفرائض، وتركتم على السنة الواضحة ليلها كنهارها إلا أن تضلوا يمينا وشمالا" يوضحه أنه لو كان الدين مأخوذًا من النظر، لكنا قبل النظر غير عالمين ما هو دين الإسلام وإنما نخترعه نحن وهذا باطل ضرورة[١].

ولذلك يقول ابن الوزير فى "الروض الباسم": "وذكر النووى فى "شرح المهذب": أنه صح عن الشافعى رضى الله عنه، أنه قال: "إذا صح الحديث فاعملوا به ودعوا مذهبى "قال النووى: "ورد هذا المعنى عنه بألفاظ مختلفة".. وهذا يدل على تعظيمه رضى الله عنه، للسنن النبوية ومحبته لتقديم العمل بها على الآراء القياسية والأنظار المبنية على كثير من الأمارات العقلية.

وذكر النووى رحمه الله: "أن كثيرا من علماء الشافعية عملوا على مقتضى هذه القاعدة فى مسائل كثيرة، منها اختيار التأذين بالصلاة خير من النوم، فإن قول الشافعى الجديد أن ذلك ليس بسنة، لكنهم خالفوه لما صح الحديث فى ذلك.. ومسألة تحريم الزكاة على موالى بنى هاشم وبنى المطلب، وقدم ابن كثير فى كتاب "إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه" الحديث على مذهب الشافعى"[٢].

٣- قوله ﷺ: "إياكم ومحدثات الأمور فإنها ضلالة"[٣] ففى الحديث الذى تقدم إبطال جميع المحدثات، وفى هذا الحديث، الأمر بمجانبتها، والنهى عن قربانها، إضافة إلى كونها ضلالة.

ويورد ابن الوزير كثيرا من الأحاديث النبوية الصحيحة لتأكيد ذلك مثل حديث النبى

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص ٢٠٨، ٢٠٩ وانظر فى ذلك النووى: شرح المهذب فى المجموعة ١/ ٦٣ و ٣/ ٩٢.

(٣) رواه الترمذى فى سننه ٧/ ٣٢٠ كتاب العلم حديث رقم ٢٦٧٨ قال أبو عيسى "هذا حديث حسن صحيح" ورواه الحاكم فى مستدركه ١/ ٩٥، ورواه ابن أبى عاصم فى السنة ١/ ١٧ حديث رقم ٢٧.

ﷺ أنه قال: "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"[1].

ثالثا: دلالة الاجماع وأقوال العلماء:

١ - قال الشاطبى: "إن هذا هو المذهب للصحابة - رضى الله عنهم - وعليه دأبوا، وإياه اتخذوا طريقا إلى الجنة، فَوُصُولا، ودل على ذلك من سيرهم أنه لم ينكر أحد منهم ما جاء من ذلك، بل أقروا وأذعنوا لكلام الله ورسوله ﷺ ولم يصادموه ولا عارضوه بإشكال، ولو كان شئ من ذلك لنقل إلينا، كما نقل إلينا سائر سيرهم وما جرى بينهم من القضايا، والمناظرات والأحكام الشرعية، فلما لم ينقل إلينا شئ من ذلك دل على أنهم آمنوا به، وأقروه كما جاء، من غير بحث ولا نظر"[2].

وقال فى موضع آخر: "إن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء فى السنن بآرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على عهودهم أو لا"[3].

ومن هنا يذكر ابن الوزير إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - فى عدم معارضة الأخبار الصحيحة أو مناقضتها بالمعقول أو بالقياس أو بالآراء الفاسدة، وقد تواتر ذلك عنهم، على الرغم من خوضهم ومناقشتهم لكثير من الأمور العملية والعبادات فى الإسلام والتى هى موضوع اجتهاد ونظر بحسب العموم والخصوص.

يقول ابن الوزير: "وقد صح ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم بتواتر النقل عن التابعين من نقلة الآثار، وسير السلف صحة لا يتطرق إليها ريب، ولا يخالجها شك، كما تواتر خوضهم فى مسائل الفرائض، ومشاوراتهم فى أحكام الوقائع الفقهية العملية، وحصل العلم به أيضا بأخبار آحاد لا يتطرق الشك إلى مجموعها"[4].

---

(١) أخرجه أحمد ٤/ ١٢٧، وأبو داود ٤٦٠٧ والآجرى فى "الشريعة" ص ٤٦ وابن عاصم ٣٢ و ٥٧ من طريق الوليد بن مسلم وصححه ابن حبان ٥، وأخرجه الترمذى ٢٦٧٦، والطحاوى فى "مشكل الآثار" ٢/ ٦٩ وابن أبى عاصم ٥٤، وابن ماجه ٤٤، والدارمى ١/ ٤٤، والأجرى ٤٧، وصحيح الحاكم ١/ ٩٥ وقال الترمذى: حسن صحيح ووافقه الذهبى وأخرجه ابن ماجه ٤٣ من طريق عبد الرحمن بن مهدى، والبيهقى ١٦/ ٥٤١.

(٢) الشاطبى: الاعتصام ٢/ ٣٣١، ٣٣٢.

(٣) السابق ٢/ ٣٣٦.

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٨٢.

ثم يوضح ابن الوزير هذا الأمر بقوله: "قد عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة لسنة السلف، لا كخوض الفقهاء فى التفاريع، فإن ذلك – وإن كان محدثا – فليس فيها نقل عن السلف زجر عن الخوض فيه، بل نقل عنهم الإمعان فى الخوض فى مسائل الفرائض فعرف جواز الخوض فيه"[1].

ولذلك لم يكن غريبا أن يهاجم ابن الوزير علم الكلام، ويرفضه رفضا تاما، ويفضل عليه الإيمان المبنى على الفطرة السليمة، ويرى أنه إيمان لا يتزعزع نظرا لأنه لا يمكن ان يداخله الشك فيقول:

"وأما ما أبدع من فنون المجادلات، فهو بدعه مذمومة عند أهل التحصيل، وذلك أن ما يشوشه الجدل أكثر مما يمهده، وما يفسده أكثر مما يصلحه، والجدل يضاهى ضرب الشجرة بالمدقة من الحديد رجاء تقويتها، وهو يكسر أجزاءها ويفسدها، والمشاهد تكفيك فى هذا بيانا، وناهيك بالعيان برهانا.

فقس عقيدة أهل الدين والصلاح والتقوى من عوام الناس، فضلا عن خواصهم بعقيدة المتكلمين والمتجادلين، فترى اعتقاد العامى فى الثبات كالطود الشامخ، لا تحركه الصواعق، وعقيدة المتكلم الحارس عقيدته بتقسيمات الجدل كخيط مرسل فى الهواء تفيئه الريح مرة هكذا، ومرة هكذا"[2].

وقد وضح ابن الوزير فى كتاب "العواصم والقواصم" فى تحليل طويل أن الصحابة والسلف الصالح لم يخوضوا فى المسائل الاعتقادية ولا فى الأخبار الصحيحة، ولكن أعملوا عقولهم واجتهادهم فى المسائل العملية فيقول: "إنهم فى مسائل الفرائض ما اقتصروا على شأن حكم الوقائع، بل وصفوا المسائل، وفرضوا فيها ما تنقضى الدهور ولا يقع مثلها، لأن ذلك مما أمكن وقوعه، فصنفوا حكمه ورتبوه قبل وقوعه، إذ ظنوا أنه لا ضرر فى الخوض فيه، وفى بيان حكم الواقعة قبل وقوعها، وكانت العناية بإزالة البدع ونزعها من النفوس أهم، إلا أنهم لم يتخذوا ذلك صناعة، لعلمهم أن الاستضرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك، لما فهموا تحريم الخوض فيه"[3].

---

(١) السابق ج ٣ ص ٣٨٣.

(٢) ابن الوزير: العواصم ج ٣ ص ٣٨٣.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٨٣.
السابق ج ٣ ص ٣٨٣.

كما نجد ابن الوزير يورد قولا ثانيا، قريبا من ذلك فيقول: "وقال مالك: أرأيت إن جاءه من هو أجدل منه، أيدع دينه كل يوم لدين جديد، يعنى أن أقوال المتكلمين تتقاوم وقال لا يجوز شهادة أهل البدع والأهواء، فقال بعض أصحابه فى تأويل كلامه: إنه أراد بأهل الأهواء: أهل الكلام على أى مذهب كانوا"[١].

وقال أبو يوسف (تلميذ الإمام مالك): من طلب العلم بالكلام تزندق، وقال الحسن: لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم، ولا تسمعوا منهم. وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا، ولا ينحصر ما نقل عنهم فيه من التشديد[٢]. ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد الشافعى أيضا يقول: "كل شئ خالف رسول الله ﷺ، سقط ولا يقوم معه رأى ولا قياس، فإن الله – تعالى – قطع العذر بقول رسول الله ﷺ فليس لأحد معه أمر ولا نهى غير ما أمر هو به"[٣].

رابعا: دلالة المعقول على القاعدة:

١- إن مورد مناط التكليف هو العقل، يدور معه وجودا وعدما، وذلك ثابت بالاستقراء التام، فلو جاءت الشريعة على خلاف ما تقتضيه العقول لكان لزوم التكليف على العاقل أشد من لزومه على المعتوه والنائم والصبى،إذ لا عقل لهؤلاء يصدق أو لا يصدق، فلو سقط التكليف عن هؤلاء لكان سقوطه عن العقلاء أولى وأحقّ، وذلك مناف لوضع الشريعة فكان ما يؤدى إليه باطلا[٤].

ومن هنا نجد ابن الوزير يرد على أحد المعترضين عليه بقوله: "ولما وقف هذا المشار إليه على أبياتى[٥] هذه حسب أنى استدللت على السمع بالسمع، وظن أن مرادى "أصول

---

(١) ابن الوزير: العواصم ج ٣ ص ٣٨٥.

(٢) السابق ج ٣ ص ٣٨٥.

(٣) الشافعى: كتاب الأم ٢/ ١٩٣ كتاب الصيد والذبائح باب إرسال الصيد.

(٤) الشاطبى: الموافقات ٣/ ٢٧، ٢٨.

(٥) بيت من قصيدة قالها ابن الوزير فيها:

[أصول دينى كتاب الله لا العرض.. وليس لى فى أصول غيره غرض] يقول ابن الوزير هنا قصدت بهذا البيت: أن القرآن معجز، لا يقدر عليه أحد من البشر، فإنه يعلم بدليل العقل أنه من عند الله تعالى وذلك يقتضى صحة النبوة، وصدق رسول الله ﷺ، وصدق ما جاء به عن الله تعالى على كل مذهب. انظر العواصم ج ٣ ص ٤٢٢، ٤٢٣.

دينى" السمع لا العقل، وظن أن أهل السنة لا يرون العقل شيئا، كأنه لا يعلم إجماع المسلمين أنه لا تكليف على صبى ولا مجنون، ولابد من نظر العقل، ولذلك أمر الله بِتَدَبُّرِ كتابه، فبأى شئ يتدبره إلا بالعقل؟ وإنما منعوا من وضع النظر فى غير موضعه، ومن الطرائق المبتدعةا لضارة نسأل الله الهداية"[1].

٢- أرسل الله الرسل إلى العباد قطعا للحجة إنما تدرك دلالاتها بالعقل فلو كان فيما جاءوا به ما ينافى العقول، لما كان فى إرسال الرسل قطع للحجة.

٣- دل الاستقراء على جريان الشريعة على مقتضى العقول بحيث تصدقها العقول الراجحة، وتنقاد إليها؛ طائعة أو كارهة – من الكره لا الإكراه."[2].

ومن هنا نجد ابن الوزير يضع قانونا لمعرفة ما ينبغى عند وجود تعارض ظاهر – وهو فى هذا يتطابق مع منهج السلف وأهل الحديث – فيقول: "نظرنا فى نصوص كتاب الله وصحيح سنة رسول الله ﷺ، فإن وضح الحق من غير دقة وغموض، ولا تعارض بين النصوص، ولم يجب التأويل بأمر بيِّن جلى مأمون الخطر بإجماع او ضرورة، فلا معدل عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وآلِهِ.

وإن وقع التعارض المحقق وسعنا الوقوف فى ذلك، وكلنا علمه إلى الله تعالى امتثالا لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ وإن كان التعارض غير محقق، وإنما هو اختلاف يمكن فيه الجمع جريا على القواعد الصحيحة المجمع عليها فى الجمع بين المختلفات، وتركنا من حاد عنها بالمعاذير الخفية".

ثم يوضح لنا ابن الوزير هذه القواعد التى ينبغى اتباعها: "وهذه القواعد هى مثل تقديم النص على الظاهر المحتمل، والخاص على العام، والمبين على المجمل، والمعلوم على المظنون، والمتواتر على الآحاد، والناسخ على المنسوخ، والمشهور على الغريب والصحيح على الضعيف، والمتفق على صحته على المختلف فى صحته، وكلام أئمة كل فن على من خالفهم ممن لا يعرف ذلك الفن، أو يعرف منه اليسير ولا يعرف ما عرفوه، فإن الأمر فى ذلك كما قيل ليس العارف كالبارع فى المعرفة... وكذلك نرجع فى شروط ذلك كله إلى الأدلة المقبولة"[3].

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٤٤٠، ٤٤١.

(٢) الشاطبى: الموافقات ٣/ ٢٨، ٢٩.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٤٤.

فوائد الالتزام بالقاعدة:

١- إثبات عصمة الشارع الحكيم، وذلك بعد أن تقرر بالأدلة والبراهين اليقينية أن ليس فى الشرع ما يخالف مقتضيات العقول الصحيحة، كما أنه ليس فى العقل الصحيح ما يخالف نصا صحيحا صريحا من نصوص الكتاب والسنة.

٢- من قدم الشرع الصحيح على العقل عند ظهور التعارض كان قد قر بالشرع - ولو قدر مع ذلك بطلان الدليل العقلى - لكن غايته أن يكون قد صدق بالشرع بلا دليل عقلى، وهذا مما ينتفع به الإنسان، بخلاف من قدم الدليل العقلى، زعما منه أنه هو الصحيح مطلقا، فهذا لا عقل معه ولا شرع، وذلك هو الخسران المبين(١).

ومن هنا ينصح ابن الوزير الأمة بالاستهداء بالقرآن الكريم والسنة النبوية بقوله: "فاستخصوا القرآن واستهدوه واستخبروه واستشفوه، فإنه الناصح الذى لا يغش، والهادى الذى لا يضل والمحدث الذى لا يكذب، والطبيب الذى لا يخطئ. فَأَتهموا فيه أراءكم، واستغشوا فيه أهواءكم، واستغنوا بمنطق القرآن عن منطق اليونان، وانظروا فيما أمركم بالنظر فيه، متبعين فى كيفية النظر لرسوله الذى أثنى على متبعية"(٢).

٣- من علم بعقله أن هذا رسول الله، علم أنه أخبر بشئ ثم وجد فى عقله ما ينازعه فى خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وأن لا يقدم رأيه بين يديه، وأن يعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله - تعالى - وأسمائه وصفاته وأفعاله واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذى بينهما فى العلم بذلك أعظم من التفاوت الذى بين العامة وأهل العلم بالطب ونحوه من العلوم، مع تسليم العامة لهؤلاء فيما يقولونه ويخبرون به ويأمرون به، فقبول خبر الرسول وأمره ونهيه آكد، لجواز الخطأ على أولئك دون الرسول ﷺ(٣).

٤- عدم صحة الإيمان المشروط كمن يقول: أنا لا أومن بخبر الرسول ﷺ، حتى أعلم انتفاء المعارض العقلى، أو أنا لا أومن حتى تصدقه رؤيا النوم، أو الكشف أو الذوق، أو

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٧٧.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٩٣.

(٣) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٤١.

نحو ذلك من الشرائط، فهذا إيمان لا يصح وصاحبه فيه شبه من الذين ﴿ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ [(١)].

٥- من قال: لا استدل بالشرع حتى أعلم انتفاء المعارض العقلى، لزمه محذوران: الأول: عدم الإقرار بشئ من معانى الكتاب والسنة حتى يبحث بحوثا مطولة جريا وراء المعارض العقلى، مع أن كل طائفة من الطوائف المختلفة تدعى دلالة العقل على ما هبت إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة والاضطراب.

الثانى: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشئ تعتقده، مما أخبر به الرسول ﷺ، إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات قد اضطربت واختلفت، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد؛ فتنتفى حقيقة الرسالة[(٢)].

ولذلك يقول ابن الوزير: "ومن المعلوم أن الكفار لو اعتذروا بالشبه وجاءوا بفيلسوف يجادل عنهم وطلبوا من النبى ﷺ، ترك الجهاد حتى يتعلموا أدلة الكلام، ويجيب النبى ﷺ، على جميع شبه الفلاسفة القادحة فى العلم حتى يؤمنوا على يقين، ما عذرهم النبى ﷺ فى الكفر يوما واحدا"[(٣)].

ويبين ابن الوزير أن أدلة العقول تتعارض ومعرفة ذلك مما تحتاج معه إلى مدة طويلة لتعلمه، ولذلك النجاة فى الأخذ بالشرع واللجوء إلى النقل بقوله متابعا لحديثه السابق: "وكيف يمهلهم ويترك جهادهم حتى يتعلموا ذلك! وتعلم ذلك على الوجه المرضى لم يحصل لأهل الدربة فى النظر إلا فى مدة طويلة، وإذا جازت المهلة فى مدة النظر حتى يحصل للناظر العلم بما ذكره المعتزلة، وجب الرجوع فى معرفة مدة المهلة إلى الناظر لأن الناس يختلفون فى سرعة حصول العلم بالنظر على حسب فطنهم، ومعرفة ذلك بالوحى بعد انقطاعه غير ممكنة، فلزم الخصم إمهال من اعتذر بذلك حتى يقر بحصول العلم له وأنه مُعاند، أو الرجوع إلى ما بدأ به أهل الحديث من الدعاء والجهاد والاكتفاء ببيان الله تعالى"[(٤)].

---

(١) سورة الأنعام آية ١٢٤.
(٢) شرح الطحاوية ص ١٧٨، ١٧٩.
(٣) ابن الوزير ك الروض الباسم ج ٢ ص ٥٧٧.
(٤) السابق ج ٢ ص ٥٧٧.

٦- تحكيم الشريعة على آراء الرجال ومذاهبهم جعلها الأصل الذى يرجع إليه عند الاختلاف، والحُكَم الذى يفزع إليه عند التشابه، وأن الآراء والمذاهب لا يحتج بها حتى تكون موافقة للكتاب والسنة.

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [1]. ولهذا قال ابن عباس (رضى الله عنهما) لمن عارضه بقول أبى بكر وعمر "أراهم سيهلكون، أقول قال النبى ﷺ، ويقولون نهى أبو بكر وعمر"[2].

ومن هنا يقول ابن الوزير: "فمن ادعى عدم بيان أدلة الإسلام بعد هذا لم يقبل منه ولا يلتفت إليه، وقد نص الله على ما يكذب القائل لذلك فى قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾ [3]. وقوله تعالى فى التسلية لرسوله ﷺ والبيان لحد ما يجب عليه: ﴿ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [4]. فى العلم ببواطنهم، وما لا يطمع فيه بصير، ولا جاء به كتاب منير، وكيف تطمع فى أهل الزيغ وقد حكى الله تعالى عنهم:

"أنهم جادلوا يوم القيامة[5]، وأنكروا ما صنعوا من معاصيه - سبحانه - حتى شهدت عليهم أيديهم وأرجلهم، وبعد أن شهدت عليهم لم يكن حد حجاجهم ولا خمد شواظ جدالهم بل قالوا لأعضائهم: لم شهدتم علينا؟ قالوا انطقنا الله الذى أنطق كل شئ. فمن بلغ فى اللجاج إلى هذا الحد، كيف يطمع السنى أو الجدلى أن يفحمه بالدليل ويهديه إلى سواء السبيل؟! هيهات أن يكون ذلك أبدا، وكان الإنسان أكثر شئ جدلا"[6].

٧- سد باب التأويل الفاسد، والتحريف، فإن القرامطة والجهمية وغيرهم من المتأولة لم يلْجَأُوا إلى تحريف النصوص، وإخراجها عما دلت عليه من المعانى إلى التأويل أو

---

(١) سورة الجاثية آية ١٨.

(٢) بيان العمل ٢/ ٢٤٠.

(٣) سورة آل عمران آية ١٩.

(٤) سورة آل عمران آية ٢٠.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٨٨.

(٦) انظر ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ج ٢ ص ١، ٢ ومجموع الفتاوى ١٦/ ٤٤٠.

التحريف، ظنا منهم أن فى ذلك مخرجا من التكذيب بالنصوص، وما دروا أن تعطيل النصوص، عما دلت عليه من المعانى، هو حقيقة التكذيب[1].

ولهذا يشير ابن الوزير إلى صعوبة التأويل، ويرى أن بعض الآيات الكريمة وبعض الأحاديث الشريفة يمكن أن يتأولها العلماء الراسخون، والبعض الآخر من المتشابه الذى لا يعلم تأويله إلا الله يقول فى معرض رده على بعض خصومه:

"هذا مقام وعر، قد تعرض له المعترض وأبدى صفحته، ورام أن يُكذِب الرواة فيما لم يفهم تأويله وهذا بحر عميق لا يمكن ركوبه إلا فى سفين البراهين القاطعة، وليل بهيم لا يحسن مسراه إلا بعد طلوع أَهِلَّةِ الأدلة الساطعة.. إنه لا يلزم من رد بعض التأويلات؛ فيقع ذهنه على تأويل ردئ مردود، فيحسب هو أو غيره ممن يقف على تأويله أنه لا تأويل للحديث إلا ذلك، فإذا انكشف بطلان ذلك التأويل تطرقوا فى ذلك إلى القدم فى الحديث، وهذا باطل! فإن أقصى ما فى الباب: أن يطلب المتأول تأويلا صحيحا فلا يجده، لكن عدم الوجدان فى النظر لا يدل على عدم المطلب من الوجود"[2].

ويبرهن ابن الوزير على ذلك بالقسمة الثنائية فى مناقشة الخصم فيقول:

"وذلك لأن الباحث عن التأويل إما أن يكون من العلماء أو لا، الثانى: ليس له أن يتأول قطعا، والأول: إما أن يكون من الراسخين فى العلم أو لا. الثانى: ليس له أن يتأول ظاهرا؛ لأن الله تعالى لم يجعل ذلك له، فى جميع أقوال المفسرين لقوله تعالى: ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ** ﴾[3].

وأما الأول – وهم الراسخون فى العلم – فإما أن يكون الجاهل بالتأويل بعضهم أو كلهم، إن كان بعضهم فلا مانع منه؛ لأن الآية لم تثبت العلم بالتأويل لبعضهم بنص ولا ظاهر، كما أن آيات الإجماع لم تثبت حرمة مخالفة بعض الأمة.

ويدل عليه أن الراسخون فى جميع الفرق يختلفون فى التأويل على وجوه متنافية، فلو كان الواحد منهم لا يجوز عليه الخطأ فى التأويل لم يصح ذلك، ولم يكن لمن بعده مخالفته

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٤١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤١٥، ٤١٦.

(٣) سورة آل عمران آية ٧.

ويدل عليه: أن موسى الكليم من الراسخين إجماعا مع أنه ما عرف تأويل ما أحاط الخضر بتأويله، فكيف يحيط غير الكليم بعلم الله؟ مع أن علم الكليم والخضر فى علم الله تعالى، كما يأخذ الطائر بمنقاره من البحر، كما قال الخضر – عليه السلام-[1].

٨- أن المؤمنين إذا سمعوا آيات الله تتلى وجلت قلوبهم، وزادتهم إيمانا، أما المتكلمة والمتفلسفة والمتشيعة، فتزيدهم ريبا وشكا ونفاقا، لأنهم يشترطون انتفاء المعارض العقلى أو الذوقى أو حكم الإمام المعصوم الغائب، وذلك غير مقدور عليه عند أعيان جملتهم، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾[3].

ومن هنا يرى ابن الوزير أن الفطرة الإنسانية حاكمة على الإنسان بالإيمان بالله والتسليم له سبحانه وتعالى دون أدلة المتكلمين وحجج الفلاسفة الجدليين بالعقل وبعثة [الرُّسُل] على أنه إنما أريد بالمجملة العامة فى الظاهر بعض الرسل، ويرد ابن الوزير على خصمه الذى يرى ضرورة تعلم علم الكلام، لقيام الحجة على الكافرين يقول:

"أن الكفار متى سألونا الدليل على ثبوت الإسلام قلنا لهم: أنظروا فى ملكوت السماوات والأرض ومعجزات الأنبياء ونحو ذلك من أدلة الإسلام على الإنصاف وطلب معرفة الحق، فإنا نظرنا لأنفسنا لا يولد العلم لكم، وذكرنا للأدلة التى نظرنا فى صحتها لا ينفعكم أيضا، فإن ذكرها لكم من غير أن تنظروا فى صحتها لا يولد العلم لكم، ولا بأدلة السلف.

لأن وجود العلم متوقف إما على نظر الكفار على الوجه الصحيح أو على خلق الله تعالى له، وكلاهما غير مقدور لنا، فلم يبق إلا أن نأمرهم بأن ينظروا فيما نظرنا فيه على مقتضى ما خلق الله فى عقولهم السليمة، ومقتضى ما علمهم الله على أَلْسِنَة أنبيائه الكرام عليهم الصلاة والسلام، فبمجموع العقل وبعثة الرسل تمت الحجة عليهم بإجماع

---

(١) البخارى الفتح ١/ ٢٦٣ وانظر ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤١٧.

(٢) سورة الأنفال آية ٢.

(٣) سورة التوبة آية ١٢٤، ١٢٥.

المسلمين بل بإجماع العقلاء المنصفين، قال الله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[1].

ثم يتابع ابن الوزير احتجاجه على خصمه مزاوجا بين حجة العقل وبعثة الرسل اللتين تتعارضان فى تدعيم كل منهما للأخرى وتساعدان الإنسان فى تحقيق الإيمان بقوله: "وإذا كانت حجة الله علينا وعليهم إنما هى العقل وبعثة الرسل، ونحن فيهما على السواء فى القدر الذى تقوم به الحجة، ويحصل معه التمكن من الإسلام، لم يجب علينا أن نعرفهم بأمر قد شاركونا فى التمكن من معرفته بغير علم منها"[2].

ويؤيد ابن الوزير رأيه بقوله: "ألم تر أنه لم يجب على المفتى أن يفتى العامى فى حضرة الرسول، فكذلك لا يجب علينا أن نعرف الكفار بمقتضى العقول مع وجود العقول"[3].

١٠- من شهد للرسول ﷺ، بالصدق فى الجملة، ولم يتابعه فى مفردات كلامه وأخباره، بل قابلها بما يسميه عقلا أو وجدا أو كشفا، لم يكن مؤمنا بالرسول؛ كالحاكم يقول: هؤلاء الشهود صادقون فى كل ما يشهدون به، وهو لا يثبت بشهادة أحد منهم حقا، لم يكن فى تعديله إياهم فائدة[4].

ولذلك يرى إبن الوزير أنه ليست هناك حاجة إلى تعلم المحاجة والجدل وعلم الكلام، من أجل التأثير فى القلوب إلى [أن] تدخل إلى الإسلام وتميل إلى الإيمان يقول: "عن بلاغة منطقه، من متكلم أو حدث أو عامى، ولا يجب تعلم الكلام لذلك، فليس كل من قرأ الكلام تمكن من تمييل القلوب المصروفة عن الكفر إلى الإسلام، إنما يتمكن من ذلك من أهل الكلام من آتاه الله تعالى صفاء الذهن، وحسن الفهم، والبراعة فى تعليم غوامض العلم، وأهل هذه الصفة قليل فى المتكلمين كما كان الذين ابتكروا علم الكلام وسبقوا إليه"[5].

---

(١) سورة النساء أية ١٦٥.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٧٢، ٥٧٣.

(٣) السابق ح ٢ ص ٥٧٣.

(٤) ابن تيمية: دره تعارض العقل والنقل ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ٥٧٥.

ويرى ابن الوزير أن النبى ﷺ، لم يشتغل بعلم الكلام، ولا السلف الصالح فعلوا ذلك يقول: "فإنه - عليه السلام - لم يشتغل ببيان كيفية النظر وتعليم العقلاء ذلك، بل دع الناس إلى الإسلام، وقاتلهم عليه وبلّغ ما أوحى إليه، والعلماء ليسوا أبلغ من الأنبياء وقال تعالى فى حق الأنبياء: ﴿ وَمَا عَلَيْنَآ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ (١) وكذلك العلماء فإنما هم ورثة الأنبياء، وأهل السنة قد قاموا بحق الوراثة للعلم النبوى، وقد علمنا أن رسول الله ﷺ، لم يأمرنا بالمناظرة قبل قتال الكفار، وإنما أمرنا بالدعاء قبل القتال حتى اشتهرت الدعوى النبوية وقاتل عليه السلام قبل الدعوة"(٢).

ومن هنا يورد ابن الوزير كثيرا من آيات القرآن الكريم التى تبين إقامة الحجة على كثير من أقوام الكفر والضلال فيقول: "والحكيم قد أنبأنا من عتوهم وإصرارهم على الباطل بما لم نكن نعرفه إلا بتعريفه سبحانه وتعالى فقال: ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ ۝ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴾ (٣). وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (٤).

ثم يتساءل التى ليسوا أهلا لها ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ (٥).. وقال تعالى فى بيان علمه ببواطنهم، وحكمته فى ترك هداية غوايتهم: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ (٦) وقال تعالى فى إقامة الحجة عليهم بخلق العقول وبعثة الرسول: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ (٧) وقال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (٨).

---

(١) سورة يس آية ١٧.
(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٥٧٦.
(٣) سورة الحجر آية ١٤.
(٤) سورة الأنعام آية ١١١.
(٥) سورة السجدة آية ١٣.
(٦) سورة الأنفال آية ٢٣.
(٧) سورة فصلت آية ١٧.
(٨) سورة الإسراء آية ١٥.

فهذه الآيات الكريمة وأمثالها تعرف السنى قيام حجة الله تعالى على الخلق فى إيضاح سبيل الحق، فيدعوهم إلى الله تعالى مقتديا برسله الكرام – عليهم أفضل الصلاة والسلام – مكتفيا من البيان بها فى القرآن مقتصرا فى الفرق بين الحق والباطل بالفرقان، يستصبح بنوره فى ظلم الحيرات، ويمتثل مطاع أمره فى ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [(١)] ولا يتعدى حدود نصحه فى الإعراض عن الجاهلين والمجانبة للخائضين فى آيات رب العالمين"[(٢)]

أما فيما يتصل بتطبيق ابن الوزير لهذه القاعدة، فإننا نجده يستعرضها ويؤسس لها فى كل المناقشات والمحاورات التى يخوضها مع علماء الكلام – كما مر بنا – خاصة المعتزلة منهم، والذين يقدمون العقل على النقل كأساس لمذهبهم الكلامى، ووقوعهم فى شبهة التأويل للآيات المتشابهات، فهم لا يفوضون فيها، أو يقولون بالمجاز، بل يؤلونها، ويقعون فى التعطيل، حيث يزيلون حقيقتها، خاصة فيما يتصل بالله تعالى وصفاته.

ومن المعروف لنا الآن أن كثيرا من مجادلات ابن الوزير وقعت مع الشيعة الزيدية، الذين هم فى أصل اعتقادهم على مذهب المعتزلة فيما يتصل بالعقائد. لذلك نجد دفاع ابن الوزير عن هذه القاعدة واضحا فى مجادلاته ومناظراته مع هؤلاء الشيعة الزيدية وكذلك مع المشبِّهة والمجسِّمة والحشوية، ممن يعتقدون بتعارض المعقول مع المنقول، وكذلك يناقش كثيرا من الفلاسفة والمفكرين والزنادقة والدهرية ممن يصرحون بتعارض العقل مع الشريعة الإسلامية، ويؤثرون الخضوع للعقل دون الشريعة ويتوقفون عند تعارض ظواهر النصوص الدينية، فى محاول لإقامة نوع من التناقض والتضاد بين نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وبين العقل والقدرة الاستنباطية التى يتميز بها الإنسان عن بقية أجناس الخليقة[(٣)]

ويتابع ابن الوزير نفس نقده السابق على فرق أخرى بقوله: "والشيعة أكثر فرقا، وأشد أخته فأمر المعتزلة. والزيدية فرقة واحدة من الشيعة، قد تفرقت إلى مخترعة، ومطرفيه، وجارودية، وصالحية، وحسينية، وفى الفروع مؤيدية، وهادوية، وناصرية، وقاسمية.. ووقع بينهم تفسيق وتأثيم على الاختلاف فى الفروع.. دع عنك الأصول، واشتد

---

(١) سورة البقرة آية ١٤٨

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢١

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١١٨، ١١٩، ١٢٧، ١٢٨ والروض الباسم ج ٢ ص ١٢٧

اختلافهم من بعد الإمام المنصور عليه السلام فى الأئمة، فافترقوا على الإمام الداعى، وعلى الإمام المهدى أحمد بن الحسين افتراقا قبيحا وكفر بعضهم بعضا"[1].

ومن هنا فليس بين العقل والنقل – عند ابن الوزير – تناقض، هذا التناقض المزعوم هو نتيجة الجهل بالنقل، والانحطاط عن مرتبة العقل، ولا مفر من الاعتماد على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التى فى الأخذ بها والصدور عنها النجاة كل النجاة، لمن يرد برد اليقين، ويركن إلى المنهج القويم الذى يمثل بالنسبة للمسلم المنهج الأحوط والأسلم.

القاعدة السادسة: حجية فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة

صورة القاعدة: إذا كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، أقرب عصرا من النبوة وأعمق صلة بكلام رسوله، واصح لسانا، وأفصح بيانا: كان فهمهم لنصوص الكتاب والسنة – ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل الاعتقاد – حجة على من بعدهم.

من المسلَّم به أن السلف الصالح هم أعلم الناس بلغة القرآن الكريم، فلقد نزل كتاب الله بلسان العرب، جاريا على معهودهم فى الكلام، وعادتهم فى الخطاب، فكل من كان من لسان العرب متمكنا، كان للقرآن أشد فهما وأحسن إدراكا، ولا يعلم أحد أفصح لسانا واشد بيانا وأقوم خطابا من أهل القرون الأولى المفضلة، ولا أولاهم فى هذا الفضل والسابق من أصحاب رسول الله ﷺ، فلا يكون فى الأمة بعد القرون الأولى أحد أفصح لسانا، ومن ثم فلا يقدر أحد أن يفهم القرآن من هذه الجهة، أفضل ولا أحسن من أصحاب القرون الأولى، بل كل من جاء بعدهم فهو دونهم فى الفصاحة والبيان، والفهم والإدراك، عقلا وحِسًا.

ولذلك يقول الإمام الشافعى: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى، ولكنه لا يذهب منه شئ على عامتها – أى العرب – حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه.. وهكذا لسان العرب عند خاصتها

---

(١) ص ١٤٥، والعواصم والقواصم ج ٣ ص ٤٥٧ – ٤٥٩.

وعامتها: لا يذهب منه شئ عليها، ولا يطلب عند غيرها، ولا يعلمه إلا من قبله عنها، ولا يشركها فيه إلا من اتبعها فى تعلمه منها، ومن قبله منها فهو من أهل لسانها"[1].

ثم قال – رحمه الله – :"إنها بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل الكتاب أحد جهل لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانية وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التى دخلت على من جهل لسانها..."[2].

ومن هنا كانت نشأة الابتداع لجهل اللغة وجهل كل أسرارها ومعانيها ومن هنا يقول السيوطى: "وقد وجدت السلف قبل الشافعى أشاروا إلى ما أشار إليه من أن سبب الابتداع الجهل بلسان العرب"[3].

ولذلك كان من الطبيعى أن يكون السلف أعلم بتفسير القرآن الكريم ممن سواهم، لتمكنهم من العربية التى هى لغة القرآن، كان فهمهم له أرسخ، وإدراكهم لمعانية أعمق وأشمل، ممن جاء بعدهم، إضافة إلى حرصهم على حفظه، وتعلم معانيه، ومعرفة تفسيره من الرسول ﷺ، فيما أشكل عليهم فهمه، أو من بعضهم بعضا، ممن هم فوقهم فى العلم والفهم: "فما فهمه الصحابة والسلف من القرآن أولى أن يُشار إليه مما فهمه من بعدهم، إذ اتفقت كلمتهم فى باب معرفة الله – تعالى – ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله، واليوم الأخر وغير ذلك من مسائل الاعتقاد والأصول، ولا يحفظ عنهم فى ذلك خلاف مشهور ولا شاذ.."[4].

ومن هنا رأينا كيف جعل ابن الوزير أن من أحسن طرق تفسير القرآن الكريم: تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة النبوية الشريفة، ثم بأقوال الصحابة والتابعين والسلف الصالح من العلماء. وقد كان هذا دائما نهج الأئمة من أهل السنة والجماعة، فقد نص الإمام أحمد

---

(١) الشافعى: الرسالة ص ٤٢ – ٤٤.

(٢) السابق ص ٥٠.

(٣) السيوطى: صون المنطق ص ٢٢.

(٤) انظر ابن الجوزى: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة تحقيق د. على بن محمد الدخيل الله ٢/ ٥٠٩، ٥١٠ الرياض عام ١٤٠٨هـ.

(رحمه الله) على أنه رجع إلى الواحد من الصحابة فى تفسير القرآن إذا لم يخالفه غيره منهم"[1].

ولا تجد كتابا من كتب السلف – ومن على طريقتهم من أهل السنة – إلا ويذكرون فيه أقوال الصحابة والتابعين وأئمة الهدى، يفسرون بها القرآن والحديث ويستدلون بها على من خالفهم، ويتعصمون بها فى معرفة الحق والصواب.

وما يوجد من اختلاف بين الصحابة والتابعين فى تفسير بعض الحروف، فأكثره اختلاف تنوع لا تضاد، فتارةً يصفون الشئ الواحد بصفات متنوعة، وتارة يذكر كل منهم من الحرف المفسر نوعا أو شخصا على سبيل المثال لا الحصر، ومنهم من يعبر عن الشئ بلازمه أو بنظيره، ومنهم من ينص عليه بعينه، يحسبها من لا علم عنده اختلافا فيحكيها أقوالا، وهى بمعنى واحد[2].

ومن البديهى أنه يمتنع، قول بعض السلف من الصحابة والتابعين فى كتاب الله الخطأ المحض، ويمسك الباقون عن الصواب، فلا يتكلمون به؛ فيخلو عصرهم عن ناطق بالصواب، وقائم بالحق، حتى يكون ذلك فيمن بعدهم من المتأخرين، هذا لا يكون بحال[3].

ومن هنا يقول شيخ الإسلام: "ولا نجد إماما فى العلم والدين؛ كمالك والأوزاعى والثورى وأبى حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ومثل الفضيل وأبى سليمان ومعروف الكرخى وأمثالهم، إلا وهم مصرحون بأن أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدون بعمل الصحابة، وهم يرون أن الصحابة فوقهم فى جميع أبواب الفضائل والمناقب"[4]. ثم يأتى بعد الصحابة التابعون وتابعوهم.

فقد حصل لهم من العلم بمراد الله ورسوله ما هو أقرب إلى منزلة الصحابة ممن هم

---

(١) الحافظ أبى عبد الله النيسابورى: المستدرك ٢/ ٢٥٨ حلب بدون تاريخ.

(٢) انظر مختصر الصواعق ٢/ ٣٤٦، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤٢.

(٣) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ٤/ ١٥٥ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد لبنان ١٩٧٣.

(٤) ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية ص ١٢٨ تقديم الشيخ حسنين محمد مخلوف القاهرة عام ١٩٧٣م.

دونهم، وذلك لملازمتهم لهم، واشتغالهم بالقرآن حفظا وتفسيرا وبالحديث رواية ودراية، ورحلاتهم فى طلب الصحابة وطلب حديثهم وعلومهم مشهورة معروفة.

ومن هنا قال الشاطبى: "وصار مثل ذلك لمن بعدهم، فالتزم التابعون الصحابة فى سيرتهم مع النبى ﷺ، حتى فقهوا، ونالوا ذروة الكمال فى العلوم الشرعية"[١].

ولفضل الصحابة وا لتابعين فى معرفة دين الله وشرعته قال ابن مسعود (رضى الله عنه): "إن الله نظر فى قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ، خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر فى قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رأواه سيئًا فهو عند الله سيئ"[٢].

ومصداق ذلك قول النبى ﷺ: "إن الله اختار اصحابى على الثَّقلين سوى النبيين والمرسلين"[٣]. فالصحابة أفقه الأمة وأبرهم قلوبا، وأعمقهم علما، وأقلهم تكلفا، وأصحهم قصدًا، وأكملهم فطرة، وأتمهم إدراكا، وأصفاهم أذهانا: شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل، وفهموا مقاصد الرسول، وليس من سمع وعلم ورأى حال المتكلم كمن كان غائبًا لم ير ولم يسمع، أو سمع وعلم بواسطة، أو وسائط كثيرة.

وعليه فالرجوع إلى ما كان عليه الصحابة من الدين والعمل متعين – قطعا – على من جاء بعدهم ممن لم يشاركهم فى تلك الفضيلة (فضيلة الصحبة)"[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن هنا من قال من النفاة: إن طريقة الخلف أعلم وأحكم وطريقة السلف أسلم، لأنه ظن أن طريقة الخلف فيها معرفة النفى، الذى هو

---

(١) الشاطبى: الموافقات ١/ ٩١، ٩٢.

(٢) رواه الإمام أحمد فى مسنده ٥/ ٢١١ حديث رقم ٣٦٠٠ طبعة المعارف. قال محققه – شاكر – إسناده صحيح رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده بلفظ مقارب ١/ ٣٣ دار المعرفة بيروت. وفى مجمع الزوائد ١/ ١٧٧، ١٧٨ قال الهيثمى "رواه أحمد والبزّار والطبرانى فى الكبير، ورجاله ثقات"

(٣) ذكره الحفاظ ابن حجر فى مقدمة الإصابة ١/ ١٣، ١٤، وقال: "روى البزاز فى مسنده بسند رجاله موثقون من حديث سعيد بن المسيب عن جابر.. ثم ذكر الحديث.

(٤) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين ١/ ٧٩، ٨٠ وانظر عثمان بن على حسن: ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص ٥٠٤، ٥٠٥.

عنده حق، وفيها طلب التأويل لمعانى نصوص الإثبات، فكان فى هذه عندهم: علم بمعقول، وتأويل لمنقول، ليس فى الطريقة التى ظنها طريقة السلف، وكان فيها - أيضا - رد من يتمسك بمدلول النصوص، وهذا عنده من أحكام تلك الطريقة.

ومذهب السلف عنده عدم النظر فى فهم النصوص، لتعارض الاحتمالات، وهذا عنده أسلم؛ لإنه إذا كان اللفظ يحتمل عدة معان، فتفسيره ببعضها دون بعض فيه مخاطرة، وفى الإعراض عن ذلك سلامة من هذه المخاطرة.

"فلو كان قد بين وتبين لهذا وأمثاله أن طريقة السلف إنما هى إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات، وفهم ما دلت عليه، وتدبره وعقله، وإبطال طريقة النفاة، وبيان مخالفتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، علم أن طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم، وأهدى إلى الطريق الأقوم.. إن طريقة النفاة المنافية لما أخبر به الرسول طريقة باطلة شرعا وعقلا، وإن من جعل طريقة السلف عدم العلم بمعانى الآيات، وعدم إثبات ما تضمنته الصفات، فقد قال غير الحق: إما عن عمد وإما خطأ.. وهؤلاء النفاة هم كذابون: إما عمدا وإما خطأ: على الله وعلى سلف الأمة وأئمتها، كما أنهم كذبوا: إما عمدا، وإما خطأ، على عقول الناس، وعلى ما نصبه الله - تعالى - من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية"(١).

وهذه الدعوى (طريقة الخلف أحكم وأعلم من طريقة السلف) هى محاولة لبسط العذر للمتأخرين فى مخالفتهم سلف الأمة وأئمتها، فقالوا: السلف من الصحابة والتابعين لم يمهدوا أصول الدين ولم يقرروا قواعده، وذلك لانشغالهم بالجهاد وفتح البلاد، كما يزعم أرباب السياسة والملك أنهم وضعوا من القواعد والمناهج لتيسير دفة الحكم من المقامات والأحوال ما قصر عنه السلف، وذلك لانشغالهم بالجهاد والقتال، أو بعلمهم الظواهر والرسوم(٢).

"فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم وكمال بصائرهم، وتالله، ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التى

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل من النقل ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) ابن تيمية: التسعينية (ضمن الفتاوى الكبرى) ٥/ ٣٠٥ تقديم حسنين مخلوف دار المعارف بيروت عام ١٩٧٨م.

كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية فى كل شئ. فالمتأخرون فى شأن، والقوم فى شأن أخر، وقد جعل الله لكل شئ قدرا"[1].

وسيتبين لنا اتفاق ابن الوزير مع شيخ الإسلام ابن تيمية فى رؤيته لهذه القاعدة، حيث يتسامى بفهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة، ويرى فى فهمهم حجة على الأمة، يحتج بها علماء الإسلام إلى آخر الزمان بعد نصوص الكتاب والسنة، حيث إنهم أخذوا مباشرة عن مشكاة النبوة، وليس بعد فهمهم فهم.

وهذا واضح لكل ذى عقل، فكلما كان العهد أقرب إلى عهد النبوة، كان رجاله أكثر فهما لمقاصد الرسول ﷺ، وأعظم عمقا فى إدراك معانى النصوص: وذلك لما خصوا به من فضيلة الاختيار والاجتباء، ومعرفة لغة التخاطب، فقد كانوا هم أصحاب اللغة مع كثرة صحبتهم واجتماعهم بصاحب الرسالة، أو من نقل عنه من أصحابه.

أدلة القاعدة: وهى من القرآن والسنة، والإجماع وأقوال العلماء، والمعقول.

أولا دلالة القرآن الكريم على القاعدة: وذلك من وجوه أهمها.

١- قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[2]. والوسط: الخيار العدل، فالصحابة خير الأمة، وأعدلها فى أقوالهم وأعمالهم وإدراكهم ونياتهم، وبهذا استحقوا أن يكونوا شهداء للرسل على أممهم يوم القيامة[3].

والله تعالى يقبل شهادتهم عليهم، فهم شهداؤه والشاهد المقبول عند الله هو الذى يشهد بعلم وصدق فيخبر بالحق مستندا إلى علمه به كما قال تعالى: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[4].

فمن خالفهم فقد خالف الذى شهدوا به، لأنه ليس مع الخلق شئ من الحق خلافا ما

(١) من كلام شارح الطحاوية ص ١٢.
(٢) سورة البقرة آية ١٤٣.
(٣) ابن كثير: التفسير ١/ ٢٧٥، ٢٧٦.
(٤) سورة الزخرف آية ٨٦.

شهد به الصحابة، وهذا لا يكون، فمن شهدوا له كان معهم، وكان هو على الحق بشهادتهم له، ومن لم يشهدوا له لم يكن معهم، ولم يكن هو على الحق[1].

٢- ويستشهد ابن الوزير بقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[2] على أن المقصود بها أولا الصحابة الذين آمنوا بالإسلام فى أول الدعوة، ونصروا الرسول ﷺ، فى دعوته وفى الجهاد معه لنشر الإسلام[3] وإعلاء كلمة الله.

٣- قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[4].

روى ابن جرير بسنده عن محمد بن كعب القرظى أنه قال: "مر عمر بن الخطاب برجل يقرأ: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ حتى بلغ (ورضوا عنه) قال: وأخذ عمر بيده، فقال: مَنْ أَقْرَاَكَ هذا؟ قال: أبيٌّ بن كعب. قال: لا تفارقنى حتى أذهب بك إليه، فلما جاءه قال عمر: أنت أقرأت هذا هذه الآية هكذا؟ قال: نعم. قال: أنت سمعتها من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: لقد كنت أظن أنا رفعنا رفعةً لا يبلغها أحد بعدنا. فقال أبى: بلى، تصديق هذه الآية فى أول سورة الجمعة: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[5].

وفى سورة الحشر: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾[6]. وفى الأنفال: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمْ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[7].

---

(١) انظر د. محمد رشاد خليل: اعتقاد لأهل السنة والجماعة ضمن بحوث ودراسات فى أصول الدين كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٨.

(٢) سورة آل عمران آية ١١٠.

(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٣.

(٤) سورة التوبة آية ١٠٠.

(٥) سورة الجمعة آية ٣.

(٦) سورة الحشر آية ١٠.

(٧) سورة الأنفال آية ٧٥ أنظر الطبرى ١١/ ٨.

وعمر بن الخطاب كان يقرأ الآية برفع (الأنصار) وبعدم إلحاق الواو فى "والذين اتبعوهم" فبين له أبى قراءة الخفض وإلحاق الواو[1] قال عمر: "لقد كنت أظن أنا رفعنا رفعه لا يبلغها أحد بعدنا". والاتباع للسابقين إن لم يكن فى الدين والعلم والإيمان ففى أى شئ يكون؟

ولذلك يقول ابن الوزير فى "العواصم والقواصم": "إن أعرف الناس بمعانى كلامه، وأحراهم بالوقوف على كنهِهِ، ودرك أسراره، هم الذين شاهدوا الوحى والتنزيل، وعاصروه وصحبوه، بل لازموه آناء الليل والنهار، مستمرين لفهم معانى كلامه، وتلقيه بالعمل به أولا، والنقل إلى من بعدهم ثانيا، والتقرب إلى الله بسماعه وفهمه وحفظه ونشره"[2].

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة: وهى من وجوه عدة أهمها:

١-يذكر ابن الوزير ما روى عن ابن عمر عن أبيه – رضى الله عنهما: أن رسول الله ﷺ، قام فيهم فقال: "أوصيكم بأصحابى، ثم الذين يلونهم، ثم الذى يلونهم، ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد الشاهد ولا يستشهد"[3] الحديث رواه الإمام أحمد والترمذى.. وهو حديث مشهور جيد، قال ذلك الحافظ ابن كثير فى "الإرشاد"[4].

ثم يعلق ابن الوزير على الحديث بقوله: "وفيه ما يدل على أنه أراد بأصحابه أهل زمانه، يفهم من قوله: "ثم الذين يلونهم" فإنه جعل أهل زمانه طبقة، ثم الذين يلونهم، فلم يكن ليخرج من لم يره ممن أدرك زمانه، مع دخول من لم يره من التابعين الذين لم يدركوا زمانه.

٢- قوله ﷺ: "خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم..."[5] وهذه الخيرية خيرية دين وعلم وفضل، فلا يجوز أن تخلو هذه العصور الفاضلة من الحق والصواب،

---

(١) الطبرى: السابق ١١/ ٨.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٣ ص ٣٧٤.

(٣) رواه الشافعى فى "الرسالة" ص ٤٧٣ – ٤٧٤ واحمد ١/ ١٨، ٢٦ والترمذى ٤/ ٤٠٤ والحاكم فى "المستدرك" ١/ ١١٣ من حديث عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – وقد صححه الترمذى والحاكم والذهبى، وابن كثير، وأحمد شاكر.

(٤) ابن كثير: الإرشاد ٢/ ٤٠١.

(٥) تقدم تخريجه.

حتى يكون فيمن بعدهم من أهل القرون المفضولة من يعلمه لأنه يلزم من ذلك أن يكون هذا القرن المتأخر خيرا من القرون الفاضلة، ولو فى هذا الوجه، وهذا ما يدل نص الحديث على بطلانه، بل يجب تقديمهم على من بعدهم فى كل باب من أبواب الخير[١].

٣- قوله ﷺ، فى الفرقة الناجية: "ما أنا عليه اليوم وأصحابى"[٢] فكل من أراد أن يكون من الفرقة الناجية لزمه أن يركب سفينتها، وسفينه النجاة: ما عليه النبى ﷺ وأصحابه: من العلم والاعتقاد والعلم الصالح ومن يرغب عنها، فقد سفه نفسه.

٤- قوله ﷺ: "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"[٣].

قال ابن القيم: "فقرن سنة خلفائه بسنته وأمر باتباعها، كما أمر بإتباع سنته، وبالغ فى الأمر بها حتى أمر بأن يُعضَّ عليها بالنواجذ.."[٤].

ويقول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾[٥].

ويفسر ابن الوزير هذه الآية معلقا بقوله: "فما أكرم قوما ذكروا فى التوراة والإنجيل والقرآن، ووصفوا بالسبق والهجرة والنصرة والإيمان أولئك أصحاب رسول الله ﷺ، الذين صدعت بمادح الوحى قرآنا وسنة، بأنهم خير الناس وخير القرون، وخير الأمة. ولو لم يرد من فضائلهم الشريفة، إلا حديث "ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه"[٦].

---

(١) ابن القيم: أعلام الموقعين ٤/ ١٣٦.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ابن القيم: أعلام الموقعين ٤/ ١٤٠.

(٥) سورة الفتح آية ٢٩.

(٦) حذف المصنف الجواب للعلم به، أى: لكفاهم بذلك فخرا، وهو من باب قوله تعالى فى سورة الرعد، الآية ٣١ "ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل لله الأمر جميعا" أنظر "زاد المسير" ٤/ ٣٣٠ تحقيق شعيب الأرناؤوط. والحديث بتمامه: "لا تسبوا الصحابة، فو الذى نفسى بيده، لو أن أحدكم انفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه" أخرجه البخارى ٣٦٧٤ ومسلم ٢٥٤٠ والترمذى ٣٨٦٠ وأبو داود ٤٦٥٨ وأحمد ٣/ ٥١١ وابن أبى عاصم ٩٨٨ والبغوى ٣٨٥٩ كلهم من حديث أبى سعيد الخدرى، ورواه مسلم من حديث أبى هريرة، مسلم ٢٥٤١ وابن ماجه ١٦١٠.

كما يؤكد ابن الوزير على فضل السلف الصالح بقوله: "فرض الله عن السابقين منهم واللاحقين، والمتبوعين منهم والتابعين، من أهل الحرمين، والهجرتين والمسجدين، والقبلتين، والكتابين، والبيعتين[1] والثمان[2]، وعن البعوث والجنود، وأهل حجة الوداع والوفود[3].

٥- يورد ابن الوزير أيضا حديث أبي محذورة فإن رسول الله ﷺ علمه الأذان عقيب إسلامه، واتخذه مؤذنا[4] من ذلك الوقت، وذلك يدل على عدالته من قبل الخبرة لأن العدالة معتبره فى المؤذن، إذ هو مخبر بدخول وقت الصلاة، معتمد عليه فى تأدية الفرائض وأجزائها[5].

٦- يورد ابن الوزير أيضا أثرا صحيحا، ثابت فى دواوين الإسلام، بل معلوم، ومتواتر النقل، وهو حجة قوية، وذلك أن رسول الله ﷺ، أرسل إلى اليمن عليا ومعاذا – رضى الله عنهما – وإليَيْن وقاضيين ومفتيين[6]، ولا شك أن القضاء بين الناس متركب على عدالة الشهود، ومعرفة الحاكم عدالتهم أو عدالة معدليهم، وهما غريبان فى أرض اليمن، لا يعرفان عدالتهم، ولا يخبران أحوالهم، وهم لا يجدون شهودا على ما يجرى بينهم من الخصومات إلا منهم، فلولا أن الظاهر العدالة فى أهل الإسلام ذلك الزمان؛ وإلا لما كان إلى حكمهما بين أهل اليمن على الإطلاق سبيل".

ومن هنا ينتهى ابن الوزير إلى نتيجة هامة فيقول: "وهذا يدل على عدالة أهل الإسلام ذلك الزمان، لا على عدالة من صحب النبى ﷺ دون غيره، وهذا أوسع من مذهب المحدثين، ولأمر ما أشار أبو الحسين على إجمال الصحابة عليه مع ذكاء أبى الحسين،

---

(١) الزمان: مكة والمدينة، والهجرتان: هجرة الحبشة وهجرة المدينة، والمسجدان: مسجد مكة ومسجد المدينة، والقبلتان: الكعبة والمسجد الأقصى والبيعتان: بيعة العقبة وبيعة الرضوان، والكتابين: الإنجيل والقرآن.

(٢) انظر فى التعريف بهذه الغزوات لإبن حزم "جوامع السير" تحقيق إحسان عباس وناصر الدين الأسد.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ١ ص ١٨١، ١٨٢.

(٤) أخرجه مسلم رقم ٣٧٩ من حديث أبى محذور رضى الله عنه.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٥.

(٦) إرسال علي أخرجه البخارى "الفتح" ٧/ ٦٦٣، وإرسال معاذ أخرجه البخارى "الفتح" ٧/ ٦٥٧ ومسلم برقم ١٧٣٣.

فقد قال الذهبى مع كراهته للمعتزلة: "إنها كانت لأبى الحسين شهرة بالذكاء والديانة)[١]، فتأمل أحوال الصحابة - رضى الله عنهم - تعلم صحة ما قاله، وحسن استخراجه"[٢].

٧- قوله ﷺ: "إقتدوا بالذين من بعدى: أبى بكر وعمر، واهتدوا بهدى عمار وتمسكوا بعهد [ابن] أم عبد"[٣] أى عبد الله بن مسعود (رضى الله عنهم جميعا). والاقتداء بهؤلاء الصحابة فيه مزيد خصوصية على الاهتداء بعامتهم، وهذا أَمْر منه ﷺ، بمتابعتهم فى الدين والهدى والعلم والإيمان. فإن لم يكن الصواب معهم ما أمر بمتابعتهم والاقتداء بهم (رضى الله عنهم).

٨- ويؤيد إبن الوزير الاحتجاج بالصحابة والثقة بهم بحديث الجارية السوداء راعية الغنم التى أراد رسول الله ﷺ أن يتعرف إيمانها، ويختبر إسلامها فقال لها: "من ربك؟" فأشارت [إلى السماء]، أى: ربها الله. فقال لها: "من أنا؟" قالت: رسول الله. قال عليه السلام: "هى مؤمنة"، والمؤمن مقبول. وقد وصف الله رسوله بتصديق المؤمنين فى قوله تعالى: ﴿ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤] وحديث الجارية هو ثابت فى "صحيح مسلم"[٥] رواه الشافعى[٦] عن مالك[٧]، ذكر ذلك ابن النحوى فى "البدر المنير" و"الخلاصة".

وهناك كثير من الأحاديث التى يؤيد بها ابن الوزير ما يذهب إليه فى الاحتجاج بأقوال الصحابة وحسن فهمهم والاستشهاد بهم والاعتماد عليهم فى أصول الدين[٨].

---

(١) المزيان ٥/ ١٠١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٦.

(٣) رواه الحاكم فى مستدركه ٣/ ٧٥ كتاب معرفة الصحابة وصححه، ووافقه الذهبى والترمذى فى سننه ٩/ ٣٥٣ كتاب المناقب حديث رقم ٣٨٠٧ وقال: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه" وأنظر مسند أحمد ٥/ ٣٨٥ وحسنه الألبانى فى سلسلة الأحاديث الصحيحة مجلد ٢ حديث رقم ١٢٣٣ مكتبة المعارف الرياض عام ١٤٠٧هـ.

(٤) سورة التوبة آية ٦١.

(٥) برقم ٥٣٧ واللفظ فى المصادر: "أين الله؟ قالت: فى السماء".

(٦) الشافعى والرسالة ص ٧٥.

(٧) فى الموطأ ٢/ ٧٧٦ - ٧٧٧.

(٨) انظر ابن الوزير: الروض الباسم ج ١ ص ١٠٧ وما بعدها.

ثالثا: دلالة الاجماع وأقوال العلماء على القاعدة:

الاجماع: حكى شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف على أن "خير قرون هذه الأمة – فى الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة – أن خيرها: القرن الأول، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم... وأنهم أفضل من الخلف فى كل فضيلة: من علم وإيمان، وعقل ودين، وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مُشْكِلٍ هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم.."[(١)].

أقوال علماء الأمة: من شعار أهل السنة بيان منزلة الصحابة والسلف الصالح عندهم حتى صاروا يذكرون ذلك فى جملة عقائدهم، مظهرين مباينتهم للمنتقصين لهم، والغالين فيهم من فرق الرافضة والخوارج، حتى قال الإمام أحمد: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع.."[(٢)].

وقال ابن تيمية (رحمة الله):".. ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ، باطنا وظاهرا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والانصار"[(٣)].

وقال حذيفة بن اليمان (رضى الله عنه): "اتقوا الله يا معشر القراء، خذوا طريق من كان قبلكم، والله لئن استقدمتم لقد سبقتم سبقا بعيدا، وإن تركتموه يمينا وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيدا"[(٤)]. وقال إبراهيم النخعى (رحمه الله): "لم يدخر لكم شئ خُبِئَ عن القوم لفضل عندكم"[(٥)].

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٤/ ١٥٧، ١٥٨.

(٢) القاضى أبى الحسين محمد بن أبى يعلى: طبقات الحنابلة ١/ ٢٤١ دار المعارف مصر بدون تاريخ وانظر أيضًا ابن قدامة: تحريم النظر ص ٢٢.

(٣) ابن تيمية: مجموعة الفتاوى ٣/ ١٥٧.

(٤) رواه محمد بن وضاح الاندلسى فى كتابه: البدع والنهى عنها ص ١٠ دار الرائد العربى ط ٢ بيروت عام ١٤٠٢هـ وابن عبد البر فى جامع العلم ٢/ ١١٩، وأصله فى صحيح البخارى ١٣/ ٢٥٠: فتح البارى "كتاب الاعتصام بالسنة – باب الاقتداء بسنن رسول الله حديث رقم ٧٢٨٢.

(٥) الشاطبى: الموافقات ٤/ ٧٨ وانظر عثمان بن محمد على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج ٢ ص ٥١٧ – ٥٢١.

دلالة العقل على القاعدة: وذلك من وجوه أهمها:

١- من المعلوم أن كل من كان بالمتبوع ألصق، كان بأقواله وأحواله وإرادته أحذق وأعرف، من غيره ممن لم يشاركه فى هذه الخصلة، ومعلوم أن أسعد الناس بهذه المعرفة هم أصحاب الرسول ﷺ، وحواريوه الذين صحبوه، وشاهدوا التنزيل، وعاينوا الوقائع، وعرفوا التأويل، حتى رضى الله عنهم: دينهم وعلمهم وفهمهم: ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾.[١]

ثم يأتى التابعون وتابعوهم من أهل السنة والجماعة المشتغلين بحديث رسول الله ﷺ، رواية ودراية، والتزاما وتطبيقا، حتى قال الشافعي: "إذا رأيت رجلا من أصحاب الحديث، فكأنى رأيت النبى حياً".[٢]

لقد قدر أن رهطا من الناس يريد بلدة معينة، لتكن مكة ـ مثلا ـ وأمامهم أكثر من طريق، أحدها يوصل إلى الغاية من غير تعيين، وبينما هم فى حيرة [من] أمرهم إذا طلع عليهم رجل دال، خبير بالطريق الموصلة، معينا لهم، فصدقته طائفة وسارت حتى وصلت الغاية، وتأخرت الأخرى، حتى بلغها وصول الطائفة الأولى، أفيجوز لعاقل منهم أن يرغب بنفسه عن متابعتهم على الطريق نفسها، إن هو أراد الوصول والفلاح؟

فهؤلاء أصحاب رسول الله قد أخبرنا الله انه رضى عنهم، وأنهم مبشرين بالجنة بل نص على عشرة منهم[٣]، وفيهم الصديق، والمحدث الملهم[٤] ومَنْ شهادته تعدل

---

(١) سورة الفتح آية ٢٦.

(٢) رواه عنه الخطيب البغدادى فى شرف أصحاب الحديث ص ٤٦ برقم ٩٠.

(٣) حديث العشرة المبشرين بالجنة رواه أبو داود فى سننه ٥/ ٣٩ كتاب السنة باب فى الخلفاء حديث رقم ٤٦٤٩ والترمذى فى سننه ٩/ ٣٢٣ كتاب المناقب حديث رقم ٣٧٥٨ قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح" وابن ماجه فى سننه ١/ ٢٨ حديث رقم ١١١ والعشرة هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى وطلحه، والزبير، وسعد بن أبى وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة بن الجراح (رضى الله عنهم جميعا).

(٤) وهو عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) انظر صحيح البخارى ٧/ ٤٢ "فتح الباري" حديث رقم ٣٦٨٩.

شهادتين[1] ومن حكم فوافق حكمه حكم الله من فوق سبع سماوات[2]، ومن قال: "إنى أجد ريح الجنة[3] وهؤلاء أصحاب بئر معونة وهم سبعون من القراء يقولون حين غدر بهم وقتلوا: "بلغوا عنا قومنا، أنا لقينا ربنا، فرضى عنا وأرضانا"[4].

فكيف يجوز لمن بعدهم أن يلتمس الهدى، علما وفَهْمًا وعملا، فى غير طريقهم[5].

٣- ويورد ابن الوزير كثيرا من الأدلة المعتمدة على النظر فيقول: "فلان العدل من ظهر عليه من القرائن ما يدل على الديانة والأمانة دلالة ظنية، إذ لا طريق إلى العلم بالبواطن وهذا ظاهر فى الصحابة، فإنهم كما قال المنصور بالله:

"لولا ثقل موازينهم فى الشرف والدين ما تبعوا رسول الله ﷺ، ومالوا عن إلف دين الآباء والأتراب والقُرباء إلى أمر شاق على القلوب، ثقيل على النفوس، لاسيما وهم فى ذلك الزمان أهل الأنفة العظيمة والحمية الكبيرة، يرون أن يقتل جميعهم وتستأصل شأفتهم حذرا من أيسر عار يلم بساحتهم أو ينسب إلى قرابتهم، ولا أعظم عارا عليهم من الاعتراف بضلال الآباء، وكفرهم، وتفضيل الأنعام السائمة عليهم فلولا صدقهم فى الإسلام ومعرفتهم لصدق الرسول عليه السلام، ما لانت عرائكهم لذلك، ولا سلكوا فى مذلات المسلك"[6].

كما يدلل ابن الوزير على صحة ما يذهب إليه بقوله" "ومما يدل على صحة ذلك ويوضحه: أن أكثرهم تساهلا فى أمر الدين: من يتجاسر على الإقدام على الكبائر، لا سيما معصية الزنا، فقد علمنا أن جماعة من أهل الإسلام فى ذلك العصر من رجال ونساء وقعوا فى ذلك، فهم فيما يظهر لنا أكثر أهل ذلك الزمان تساهلا فى الوقوع فى المعاصى، وذلك دليل خفة الأمانة ونقصان الديانة.

---

(١) وهو: خزيمة بن ثابت الأنصارى (رضى الله عنه) انظر صحيح البخارى ٨/ ٥١٨ "فتح الباري" كتاب التفسير حديث رقم ٤٧٨٤.

(٢) وهو سعد بن معاذ (رضى الله عنه) انظر صحيح البخارى ٦/ ٤١١ "فتح الباري" ٦/ ٢١ كتاب المغازى حديث رقم ٤١٢١.

(٣) وهو أنس بن النضر (رضى الله عنه) انظر صحيح البخارى "فتح الباري" ٦/ ٢١ كتاب الجهاد، حديث رقم ٢٨٠٥.

(٤) صحيح البخارى ٦/ ٣٨٥ "فتح الباري" كتاب المغازى، باب غزوة الرجيع حديث رقم ٤٠٩٠.

(٥) عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج ١ ص٥٢١، ٥٢٢.

(٦) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص١٠٩، ١١٠.

لكنا نظرنا فى حالهم فوجدناهم فعلوا ما لا يفعله من المتأخرين إلا أهل الورع الشحيح والخوف العظيم، ومن يضرب بصلاحه المثل، ويتقرب بحبه إلى الله عز وجل، وذلك أنهم بذلوا أرواحهم فى مرضاة رب العالمين، وليس يفعل هذا إلا من يحق له منصب الإمامة فى أهل التقوى واليقين، وذلك كثير فى أخبارهم، مشهور الوقوع فى زمانهم"[١].

كما يؤكد ابن الوزير على مدى ورع الصحابة وشدة إحساس بعضهم بالذنب الشديد حين يقع منهم بقوله "فأخبرنى على الإنصاف: من فى زماننا من أهل الديانة قد سار إلى الموت نشيطا، وأتى إلى ولاة الأمر مقرا بذنبه، مشتاقا إلى لقاء ربه، باذلا فى مرضاة الله لروحه، ممكنا للولاة والقضاة من الحكم بقتله"[٢].

فوائد الالتزام بالقاعدة:

من أعظم الأصول التى تميز أهل السنة، تمسكهم بكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، وإجماع سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين، ويعتبر هذا الأصل عاصما لهم من التفرق والاختلاف، وتضارب العقول والأهواء، فمن غير الصحابة وتابعيهم أَفْقَهُ بكتاب الله ـ تعالى ـ وأعلم بسنة نبيه ﷺ.

١- قال عمر بن الخطاب لابن عباس (رضى الله عنهما): "كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد، وقبلتها واحدة؟! فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيمن نزل، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن ولا يدرون فيمن نزل، فيكون لهم فيه رأى، فإذا كان لهم فيه رأى اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا"[٣].

٢- النظر فى عمل السلف وفهمهم للدليل، شاهد على صحة الاستدلال به، ومصدق له، فعمل السلف بالدليل مخلص له من شوائب الاحتمالات المقدرة، قاطع بوجه معين، ومبين للمجمل، ورافع للإشكال[٤]، ودافع للإسهام، قال الشاطبي: "فلهذا كله يجب

---

(١) السابق ج١ ص ١١٠.

(٢) السابق ج١ ص ١١٢.

(٣) رواه أبو القاسم بن سلام الهروى فى "فضائل القرآن ومعالمه وآدابه" ص ٤٢ برقم ٩٥ تحقيق محمد تيجانى الجوهرى كلية الشريعة، مكة عام ١٣٩٣هـ.

(٤) عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج٢ص٥٢٣-٥٢٤.

على كل ناظر فى الدليل الشرعى مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه فى العمل به، فهو أحرى بالصواب، وأقوم فى العلم والعمل"[1].

ولهذا يقول ابن الوزير فى حق الصحابة والتابعين: "وهذه الأشياء تنبه الغافل، وتقوى بصيرة العامل، وإلا ففى قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[2] كفاية وغنية، مع ما عاضدها من شهادة المصطفى - عليه السلام - بأنهم خير القرون، وبأن غيرهم لو انفق مثل أُحُدٍ ذهبا ما بلغ مُدَّ أحَدِهِمِ ولا نصيفه، إلى أمثال ذلك من مناقبهم الشريفة ومراتبهم المنيفة"[3].

٣- كان ما سكت عنه الصحابة والسلف وتكلم فيه الخلف، وذلك فيما يتعلق بمسائل الاعتقاد والإيمان، كان السكوت فيه أولى وأليق، ولم يأت فيه الخلف إلا بباطل من القول وزورا"[4].

٤- حسم مادة الابتداع والضلال، لأن كثيرا من فرق الضلال يتعلق ببعض ظواهر النصوص فيوجهها - ليًّا وتحريفا - لنصرة مذهبه، وتأييد بدعته. وفهم السلف لهذه النصوص هو الفيصل وهو الحق، وليس دونه إلا الضلال ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾[5].

ولذلك نجد ابن الوزير حين يناقش خصومه، الذين ينكرون على أهل السنة اتباعهم لآثار السلف الصالح وخاصة الصحابة الذين عاصروا النبى ﷺ وأخذوا عنه، وفهموا منه يقول لهم: "تتهمون أولئك الأكابر فى فهمهم كلامه، وإدراك مقاصده، أو تتهمونى فى إخفائه وستره بعد الفهم، أو تتهمونى فى معاندته من حيث العمل، ومخالفته على سبيل المكابرة مع الاعتراف بتفهمه وتكليفه، فهذه الأمور لا يتسع لعاقل ظنها"[6].

٥- استعمال السلف وأهل السنة هذه القاعدة فى الرد على الخصوم، ومن

(١) الشاطبي: الموافقات ٣/ ٧٧.
(٢) سورة آل عمران آية ١١٠.
(٣) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص١١٢، ١١٣.
(٤) انظر محمد رشاد خليل: اعتقاد أهل السنة والجماعة ص ٢٣٨، ٢٣٩ بحث ضمن بحوث فى أصول الدين الرياض عام ١٤٠٨هـ.
(٥) سورة البقرة آية ١٣٧.
(٦) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٣ ص٣٧٤، ٣٧٥.

نماذج[1] ذلك: قول ابن عباس (رضى الله عنهما) للخوارج يوم أن ناظرهم: "جئتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ، وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عمر وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله"[2].

وفى هذا الكلام العظيم الرصين فوائد عدة منها:

١- بيان أن أهل البدع ليس فيهم احد من أصحاب رسول الله ﷺ، مع العلم أن أصول جميع الفرق قد ظهرت فى عهدهم، فلم تجد منهم إلا الإنكار والتشنيع.

٢- أن كل فرقة أو طائفة أو مذهب ليس فيهم احد من الصحابة - أو مذهب الصحابة وطريقتهم فى الديانة، فهم على ضلال اجتمعوا، ولبدعة أسسوا.

٣- أن الانحياز إلى جانب الصحابة، أعنى مذهبهم، والتمسك بطريقتهم هو عين الفلاح، وأساس النجاة.

٤- انه يحتج على كل أحد بما كان عليه الصحابة، وليس العكس.

٥- أن الصحابة أعلم بتأويل القرآن، وذلك لمشاهدتهم نزوله، ومعاينتهم وقائعه، ففهمهم له، وفقههم فيه مقدم على فهم كل أحد - ممن هو دونهم - وفقهه.

وقد روى الحافظ الدار قطنى بسنده إلى عباد بن العوام قال: "قدم علينا شريك ابن عبد الله فقلنا له: يا أبا عبد الله، إن عندنا قوما من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: "إن الله - عز وجل - ينزل إلى السماء الدنيا"[3] وأن أهل الجنة يرون ربهم[4] فحدثنى شريك رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوه؟"[5].

ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد ابن الوزير يستند إلى كثير من أقوال العلماء وائمتهم المشهورين فى تأكيد أهمية الأخذ عن الصحابة والتابعين فيقول: "وقد ذكر ابن عبد البر فى

---

(١) ذكرها صاحب منهج الاستدلال على مسائل ج٢ ص ٥٢٥، ٥٢٦.

(٢) راجع جامع بيان العلم وفضله فى هذه المسألة.

(٣) حديث النزول رواه أصحاب الصحاح والمسانيد، انظر صحيح البخارى ٣٧/ ٢٩ "فتح الباري" حديث رقم ١١٤٥.

(٤) إثبات رؤية المؤمنين يوم القيامة وردت بها أحاديث صحاح. انظر مثلا صحيح مسلم ١/ ١٦٣ وما بعدها كتاب الإيمان حديث رقم ١٨٠ وما يليه من أحاديث.

(٥) الحافظ الدارقطني عن عباد بن العوّام: كتاب الصفات ص ٤٣ تحقيق عبد الله الغنيمان المدينة المنورة عام ١٤٠٢هـ. ورواه عبد الله بن الإمام احمد فى كتاب السنة ١/ ٥٨، والبيهقى فى الأسماء والصفات.

ديباجة "الاستيعاب"[١] جملة شافية مما يدل على فضل أهل ذلك الزمان، وذكر ذلك فى أحاديث كثيرة، منها الحديث الصحيح الشهير أنه "لا يدخل النار أحد شهد بدرًا والحديبية"[٢] ورواه من طرق كثيرة.

وروى الحديث المشهور من طريق أبى الزبير عن جابر مرفوعا "لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة"[٣]، ثم روى أن أهل الحديبية كانوا ألفا وأربعمائة، وأهل بيعة الرضوان ألفا وخمسمائة، وأهل بدر ثلاثمائة وبضعة عشر، وذكر الحديث: "إلا إنكم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمهم على الله"[٤].

والحديث الذى فيه: "إن الله نظر إلى قلوب العباد فوجد أصحاب محمد خير قلوب العباد"[٥] وأمثال ذلك.

وينهى ابن الوزير كل استدلالاته السابقة بقوله: "وقد ظهر بهذه الجملة بيان قوة ما أنكره المعترض على أهل الحديث، وانه مذهب العلماء الجلة من أهل الملة، قوى المواد، متصور الأدلة"[٦].

أما تطبيق ابن الوزير لهذه القاعدة، فإننا نجده يتناولها فى مختلف المناسبات الأصولية والفقهية والعقائدية، فهو ـ كما مر بنا ـ حين يعرض لمنهجه فى تفسير القرآن الكريم نجده يفسر القرآن بالقرآن، ثم بالسنة النبوية التى هى شارحة ومفصلة لما هو مجمل من القرآن الكريم، ثم بأقوال الصحابة، على مذهب الإمام احمد بن حنبل "رضى الله عنه" من حيث أن القرآن الكريم قد نزل بلغة العرب، والعرب أعلم بلغتهم ممن سواهم، خاصة هؤلاء

---

(١) ١/ ٢-٥ بحاشية الإصابة.
(٢) اخرجه مسلم برقم ٢٤٩٥ من حديث جابر ـ رضى الله عنه.
(٣) أخرجه مسلم برقم ٢٤٩٥ من حديث جابر ـ رضى الله عنه..
(٤) اخرجه مسلم برقم ٢٤٩٦ من حديث أم مبشر ـ رضى الله عنها ـ يرويه عنها جابر.
(٥) أخرجه أحمد ٥/ ٣ ومن طريقه ابن الجوزى فى "الموضوعات" ١/ ٢٩، وأخرجه ابن عبد البر فى "الاستيعاب" ١/ ٥ من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده. وهذا إسناد حسن.
(٦) رواه أحمد ١/ ٣٧٩ والطيالسى فى "مسند" ص ٣٣، والطبرانى فى "الكبير" رقم ٨٥٨٢ و"الأوسط" ٤/ ٣٦٧، والحاكم ٣/ ٧٨، والبيهقى فى "المدخل" ص١١٤، من قول ابن مسعود ـ رضى الله عنه ـ موقوفا.

الصحابة الذين يتنزل القرآن بين ظهرانيهم، وشاهدوا الوحى ووعوا عن رسول الله ﷺ، وفهموا كل أصول الدين وفروعه[1].

ويشير ابن الوزير دائما إلى هذه القاعدة، بأننا لا نجد كتابا من كتب السلف ومن هُم على طريقتهم من أهل السنة والحديث إلا ويذكرون فيه أقوال الصحابة والتابعين، خاصة وأنهم عاصروا النبى ﷺ، وشهدوا نزول الوحى، وأثنى عليهم النبى ﷺ وأمر الأمة بالأخذ عنهم، والاتباع لهم، حيث نصت الأحاديث النبوية على أن هذه الأمة هى خير أمة، وعلى أن أفضل العصور زمن النبيِّ، ثم تتدرج القرون من بعد بالرتبة الأقل، ويسبب هذا هو القرب من المصدر النبوى فى الأخذ عنه والصدور منه.

وهذا قد أثبته من قبل شيخ الإسلام ابن تيمية، الذى تأثر بخطاه ابن الوزير، حيث يذكر أن هذا هو منهج كثير من أئمة الإسلام كمالك والأوزاعى والثورى وأبى حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل وابن راهويه والفضيل والكرخى وأمثالهم الذين صرحوا بأن أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدين بعلم الصحابة، وأفضل أعمالهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصحابة.

وقد أورد ابن الوزير، فى معرض الاستشهاد على فضل الصحابة والاقتداء بهم والأخذ عنهم – كثيرا من الأحاديث النبوية الشريفة التى أشرنا إلى بعضها وتركنا كثيرا منها خوفا من الإسهاب والتطويل.

كما وجدنا ابن الوزير، يقيم الحجة وثبت بالدليل القاطع لخصومه، الذين أخذوا عليه وعلى أمثاله من علماء الحديث تقديمهم لأقوال الصحابة والتابعين والسلف الصالح على الأخذ بالرأى واستخدام القياس، حيث اعتبر – وكذلك أصحاب الحديث – أن أقوال الصحابة مقدمة على استخدام الرأى أو استعمال القياس، حيث أن مستند الصحابة دائما نص توقيفى من القرآن الكريم والسنة والنبوية الشريفة.

فالصحابة لم يستخدموا الرأى والقياس فى وجود النص أو الأثر، ولذلك اعتبر ابن الوزير استخدام القياس والرأى هنا من بدع المتكلمين الذين يميلون إلى الآدلة

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ص ١١٣، ١١٤.

الجدلية والكلامية، ويتركون كثيرا من الآثار والنصوص بدعوى ضعفها، وهذا فى نظر ابن الوزير – كما مر بنا – ناشئ من قلة بضاعتهم فى علم الحديث والأثر وعدم عودتهم إلى أصول هذا العلم، ولذلك يؤثرون الخوض باستخدام العقل وأدلته، والتى هى غالبا ظنية، وليست يقينية، لهذا الجهل الذى ينبغى أن يربوا بأنفسهم عنه، لو توفر قليلا من معرفة العلوم الدينية الأساسية لتقعيد قواعد الدين ومنها علم الحديث، والذى برع فيه ابن الوزير، وكانت له فيه مؤلفات عرضنا لها.

ومن هنا يخطِّئ ابن تيمية وكذلك ابن الوزير الظن الشائع وغير الصحيح فى أن طريقة الخلف أعلم واحكم، وطريقة السلف أسلم، بأن طريقة السلف – على الحقيقة – إنما هى أعلم وأسلم لأنها إثبات ما دلت عليه النصوص – مثلا – من الصفات، وفهم ما دلت عليه، وتدبره وعقله، وإبطال طريقة النفاة، وبيان مخالفتها لصريح المعقول، وصحيح المنقول، ومن هنا كانت طريقة النفاة عند أهل السنة طريقة باطلة شرعا وعقلا.

ولذلك اختلف منهج أهل السنة والجماعة عن كلا المذهبين المتقابلين فى الإسلام وهما الأشاعرة والمعتزلة، اللذين اعتبرا – فى نظر أهل السنة – إما معطلة أو مبتدعة، وكلا الفريقين انزلقا إلى التأويل، مما جعل للعقل المتأثر بالفكر والاستدلال اليونانى طريقا لقواعد العقائد، التى ينبغى ألا تؤخذ إلا من النقل ومن نصوص الكتاب والسنة النبوية الشريفة الصحيحة، وفى ضوء فهم الصحابة والسلف الصالح.

ولذلك كثيرا ما نجد ابن الوزير فى مؤلفاته خاصة فى "العواصم والقواصم" وملخصه "الروض الباسم" ينعى على مختلف فرق الكلام، ويقرعهم بشدة لردهم إلى الصواب، خاصة فيما يتصل بالعقائد وتأسيسها، ويرى أن العقل والرأى لا ينبغى أن يقدم على القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة أو أقوال الصحابة، حتى ولو كانت عن طريق خبر الواحد، فهناك القرائن الكثيرة التى يمكن أن ترتفع بخبر الواحد حتى يصل إلى قوة التواتر أو قريبا منها. ثم يأتى من بعد العقل، ولكنه العقل الذى لم تلوثه المكتسبات الوافدة من جدل اليونان ومنطقهم الوثنى البعيد عن منابع التوحيد ومشكاة النبوة.

ونجد ابن الوزير يحشد تأييد الأدلة فى هذه القاعدة من أجل تنبيه الأمة وعلمائها

للاهتمام بعلوم الحديث التى تشكل دعامة أساسية لقواعد العقائد الإسلامية، التى لا غناء عنها والتى يكون فى الأخذ بها والاعتماد عليها، ركيزة أساسية تجنب الأمة ويلات الاختلاف والتشرذم الناشئ من استخدام أساليب ومناهج غريبة عن الإسلام. بل إن ابن الوزير يعرض باستفاضة حين يتناول البدع وانتشارها بين المسلمين، حديث اختلاف الأمة إلى فرق ومذاهب كثيرة، تَرْبُوا على السبعين فرقة، الناجية منها واحدة، حددها نص الحديث بما كان عليه النبى ﷺ وأصحابه.

ويرى أن هذا الحديث يؤكد على أن النجاة فيما كان يعمله النبى ويقره ويراه من الدين حيث أنه "ما ينطق عن الهوى" وهذا قد وعاه الصحابة ومن بعدهم التابعون، ولذلك حصر النجاة فى الآخرة فى هذه الخاصية التى حللها ابن الوزير وعمقها فى كثير من مؤلفاته وردوده على خصومه من معتزلة الشيعة الزيدية الذين ناصبوه العداء لالتزامه بمنهج أهل السنة والسلف الصالح، وتجنب البدعة عند مختلف الفرق الكلامية وعلى رأسها الزيدية المتمكنون فى بلاد اليمن منذ مئات السنين.

القاعدة السابعة: "ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع"

صورة القاعدة: "الأصل فى نصوص الكتاب والسنة إجراؤها على ظاهرها، دون تعرض لها بتحريف أو تعطيل ونحوهما، واعتقاد أن ظاهرها يطابق مراد المتكلم بها، ولا سيما ما يتعلق منها بأصول الدين والإيمان، إذ لا مجال للرأى فيها".

فقه القاعدة: تعتبر اللغة أفضل سبل الاتصال بين الإنسان وأخيه الإنسان، ويعتبر التعبير باللسان عما فى الجنان أمر يمتاز به الإنسان عن بقية الكائنات، إلا أن ذلك متوقف على أمرين أساسيين:

الأول: بيان المتكلم، وقدرته على تصوير ما فى نفسه من أنواع الإرادات.

الثانى: تمكن السامع من فهم لغة المتكلم. فالعجز فى تحصيل أحد هذين الأمرين، أو كليهما، يعود على المقصود من التخاطب بالإبطال. ومن هنا لم يكن غريبا أن يقول أبو جعفر الطبرى: "فلا شك أن أعلى منازل البيان درجة وأسنى مراتبه مرتبه، أبلغه فى حاجة المبين عن نفسه، وأبينه عن مراد قائله، وأقربه من فهم سامعه"(١)

---

(١) الطبرى: التفسير ١/ ٦ المقدمة.

فمراد المتكلم إنما يكون فى نفسه، ولا يعرف إلا بالألفاظ الدالة عليه، والأصل فى كلامه وألفاظه أن يكون دالا على ما فى نفسه من المعانى، ليس لنا طريق لمعرفة مراده غير كلامه وألفاظه، ولذا لا يحتاج المخاطب إلا إلى معرفة لغة المتكلم: ألفاظها وتراكيب تلك الألفاظ.

والمعانى المعبر عنها بالخطاب نوعان:

الأول نوع مشهور محسوس، فالمطلوب فيه لغة التخاطب فقط، وكلما كان البيان أوضح كان الفهم أرسخ.

الثانى: نوع غائب بحقيقته وهيئته، وهذا **قسمان**: **الأول** أن يكون له فى الشاهد نظير يعتبر به، فهذا لابد فى تعريفه من التمثيل، والاعتبار بين الشاهد والغائب، وفهم القدر المشترك، والقدر المميز، وكلما كان التمثيل أقوى كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

ولهذا لما خاطب النبى ﷺ، قومه بأمور لم تكن معروفة عندهم من قبل، وليس فى لغتهم ألفاظ تدل على أعيانها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعانى وجعلها أسماء لها، لما بينها من القدر المشترك، كما فى الصلاة والزكاة والصيام[1].

الثانى: ألا يكون فى الشاهد نظير، فهذا لا يفهم الخطاب به، ولا يدرك بحال، بل هو أصوات لا معنى لها، وعليه: فالخطاب من حيث دلالته على مراد المتكلم نوعان:

الأول، أن يكون المتكلم مريدا التعمية والتلبيس على السامع، كأن تكون ألفاظه غير دالة على المراد، أولا معنى لها فى الشاهد.

الثانى: أن يكون المتكلم مريدا البيان والهداية والإرشاد، فهذا يفهم معناه بمجرد تلاوة ألفاظه المعهودة معانيها لغة المخاطبين. ومراد المتكلم يعرف بطرق عدة منها[2].

أولا: أن يصرح بإرادة المعنى المطلوب بيانه.

ثانيا: أن يستعمل اللفظ الذى له معنى ظاهر بالوضع، مع تخلية الكلام عن أية قرينة تصرفه عن هذا الظاهر.

---

(١) انظر شرح الطحاوية ص ٤٦، ٤٧.

(٢) انظر شرح الطحاوية ص ١٥٨.

ثالثا: أن يحف كلامه بالقرائن الدالة على مراده.

وعليه، فصرف الكلام عن ظاهره من غير دليل يبين مراد المتكلم، تحكُّم، سببه: الجهل أو الهوى، بل الواجب إبقاء الكلام على ظاهره، خاصة إذا عرف أن المتكلم إنما يريد البيان والنصح والإرشاد، فإذا حمل السامع كلامه على خلاف ظاهره، وخلاف ما يفهم منه عند التخاطب عادة، كان هذا إخبارا منه عن مراد المتكلم يحتمل الصدق والكذب، ولا يكون صادقا إلا إذا تبين دليل هذا الحمل، وإلا فهو محض كذب، وتقوُّل على المتكلم[١].

وإن كان بعض الألفاظ يحتمل أكثر من معنى عند الإطلاق، لكن عند استعماله فى السياق مفيد، لابد من قطع الاحتمالات، وإبقاء واحد منها فقط، ولهذا لا نجد لفظا مجردا عن جميع القرائن الدالة على مراد المتكلم، بل هذا ممتنع وجوده فى الخارج، وإنما يقدره الذهن ويفرضه، أما استعماله فلا يمكن إلا مقيدا بالمسند والمسند إليه ومتعلقاتها، وأخواتها الدالة على مراد المتكلم[٢].

ولهذا يمكن القول بأنه ليس كل ما يحتمله اللفظ من المعانى فهو يدل عليها، بل احتمال اللفظ للمعنى شئ، ودلالته عليه شئ آخر، وحمل اللفظ على المعنى المراد به صلاحيته له تارة، ووضعه له تارة أخرى.

فإن أريد بالحمل الإخبار بالوضع طُولِب مُدَّعيهِ بالنقل، وإن أريد صلاحيته لم يَكْفِ مجرد ذلك فى حمله عليه، لأنه يلزم من الصلاحية له أن يكون له مراد به ذلك المعنى[٣] والسياق هو الذى يدل على المعنى المقصود، والفهم المراد.

يقول ابن القيم: "السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم"[٤].

المراد بالظاهر: والمراد بالظاهر هنا، هو ما يتبادر إلى الذهن من المعانى، فالكلمة

---

(١) انظر ابن قيم الجوزية: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ١/ ٢٠٤ تحقيق د. على بن محمد الدخيل الله الرياض عام ١٤٠٨هـ.
(٢) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٤/ ٢٠٤، ٢٠٥ بيروت بدون تاريخ.
(٣) ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد ٤/ ٢٠٤.
(٤) السابق ٤/ ٩، ١٠.

الواحدة لها معنى فى سياق، وآخر فى سياق آخر[1] وهذا المعنى يخالف الظاهر عن الأصوليين، وهو ما يكون فى مقابل النص[2]، بل الظاهر هنا يكون تارة نصا وتارة ظاهرا - بإصطلاح الأصوليين - وهذا الظاهر يجب إثباته، فهو مدلول الكلام، وعلامة مراد المُتكلم، ونفيه يكون تكذيبا للمتكلم، ونفيا لمراده.

فالظاهر هو مدلول النصوص المفهوم بمقتضى الخطاب العربى، وهذا المدلول هو مراد المتكلم، ونفيه تكذيب له[3].

أقسام النصوص من حيث الدلالة: ألفاظ الكتاب والسنة ثلاثة أقسام من حيث دلالتها على ما تضمنته من المعانى[4]:

الأول: نصوص لا تحتمل إلا معنى واحدًا، فهذه تفيد العلم واليقين بمدلولها قطعا وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[6]. قال الشافعى: "فكان بينا عند من خوطب بهذه الآية أن الثلاثين وعشرا أربعون ليلة"[7].

فعامة ألفاظ القرآن الكريم من هذا القسم، هذا شأن مُفرداته، وأما تراكيبه فجاءت على أصح وجوه البيان وأبعدها من اللبس، وأشدها مطابقة للمعنى، فمفرداته نصوص - على اصطلاح الأصوليين - أو كالنصوص فى مسماها، وتراكيبه صريحة فى المعنى الذى قصد بها. والمخاطبون بالقرآن، تلك اللغة سجيتهم وطبيعتهم غير متكلفة لهم، فهم يعلمون بالإضطرار المراد منها.

الثانى: نصوص تحتمل غير معانيها الظاهرة منها، ولكن طرحها فى الاستعمال على

---

(١) الشيخ محمد بن صالح العثيمين: القواعد المثلى فى صفات الله وأسمائه الحسنى ص ٣٦ مكتبة الكوثر الإسلامية الرياض عام ١٤٠٦هـ وعثمان بن على: منهج الاستدلال ج ١ ص ٣٩٥، ٣١٠.

(٢) الباجى: الحدود ص ٤٢، ٤٣.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٣٣/ ١٧٥.

(٤) ابن الجوزية: الصواعق المرسلة ٢/ ٦٧٠ - ٦٧٢.

(٥) سورة العنكبوت آية ١٤.

(٦) سورة الأعراف آية ١٤٢.

(٧) الشافعى: الرسالة ص ٢٧.

معنى واحد، جعلها تجرى مجرى النصوص التى لا تحتمل غير مسماها. وكون اللفظ نصا لا يحتمل إلا معنى واحدًا يعرف بأحد أمرين:

أ- عدم احتماله لغير معناه وضعًا كما تقدم.

ب- ما اطرد استعماله على طريقة واحدة فى جميع موارده، فإنه فى معنى النص لا يقبل تأويلا ولا مجازا، بل التأويل.

ج- ما اطرد استعماله على طريقة واحدة فى جميع موارده، فإنه فى معنى النص لا يقبل تأويلا ولا مجازا، بل التأويل إنما هو الشاذ الذى يرد مخالفا لنظائره، فيرد بالتأويل إليها حتى يكون موافقا لها فى الدلالة.

فعادة المتكلم فى الخطاب، واطراد كلامه، وغفلة المخاطب لسماع ذلك منه تقضى بعدم إرادة غير الظاهر، خاصة إذا كان المتكلم متصفا بالبيان، وإرادة النصح والإرشاد؛ ولهذا كان من عجيب أمر نفاة الظاهر أن نجد نصوص القرآن والسنة قد تواترت فى الدلالة على معنى معين كالاستواء – مثلا – أو العلو، ثم اردفت بإجماع الصحابة والتابعين وأئمة الدين، ثم يقول النفاة: الظاهر غير مراد، ولا نجد فى هذه النصوص المتكاثرة نصا واحدا، لا جليا ولا ظاهرا، ولا صحيحا، ولا ضعيفا، يؤيد دعواهم هذه[1].

الثالث: نصوص مجملة تحتاج إلى بيان، وهى بدونه عرضةٌ للاحتمال، وهذا القسم نوعان:

الأول: أن يحال بيانه إلى خطاب آخر، سواء كان متصلا به أو منفصلا عنه، كما أحال الله – تعالى – بيان أشياء على النبى ﷺ.

الثانى: أن يكون الكلام محتملا عدة معان، وليس معه ما يبينه ويقطع هذه الاحتمالات، وهذا ليس منه فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ شئ من الجمل المركبة، إن وقع فى الحروف المقطعة المفتتح بها السور، كما سنتناوله بعد.

ويفرق إبن الوزير هنا بين "المجاز" والمتشابه تفرقة حاسمه فيقول: "إن المجاز الذى فى القرآن غير المتشابه، وذلك أن الله أخبر أنه لا يعلم المتشابه إلا الله، والراسخون فى

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥/ ١٦٤ وما بعدها.

العلم على قول الجمهور من المتكلمين، والمجاز معروف جلى سابق إلى الأفهام مع القرينة، فإن العربى الجلف، المُكِبّ - لغباوته - على عبادة الأصنام إذا سمع قوله تعالى: ﴿ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ ﴾ (١) لا يعتقد أن للذل جناحا حقيقيا أبدا وكذا إذا سمع قوله تعالى: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾ (٢) فإنه لا يعتقد أن الجدار يعزم على الانقضاض ويريد ذلك".

ثم يتابع ابن الوزير تفريقه بين المجاز والمتشابه فى القرآن الكريم بقوله: "فإذا تثبت أن الكل من عامة أهل اللسان العربى يعرفون معنى ذلك لم يجز أن يكون ذلك هو المتشابه الذى لا يعلمه إلا الراسخون، وكثير من المجاز المتعلق بصفات الله تعالى من هذا القبيل الذى لا يستحق أن يسمى متشابها"(٣).

ثم يبين ابن الوزير القانون الثابت فى تبين الفرق بينهما بقول: "كل مجاز قرينة التجوز فيه ضرورية أو جلية غير خفية، فليس من المتشابه، وكل مجاز قرينته تنبنى على قواعد نظرية دقيقة لا يعرفها إلا الخاصة من العلماء، فهو متشابه، فتأمل ذلك، فإنه نفيس الفوائد وغزير المعارف"(٤).

الأحوال التى تصرف فيها النصوص عن ظواهرها(٥):

الحالة الأولى: أن يكون كلام مدعى التأويل لا يحتمله اللفظ بوضعه الأول كمن فسر القَدَمَ بالجماعة بين الناس(٦) فى حديث جهنم التى تطلب المزيد من أهل العذاب: "لا يزال يلقى فيها وتقول: هل من مزيد حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فينزوى بعضها إلى بعض ثم تقول: قد قد، بعزتك كرمك.."(٧).

---

(١) سورة الإسراء آية ٢٤.

(٢) سورة الكهف آية ٧٧.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٨ ص ٢٦٩.

(٤) السابق ج ٨ ص ٢٦٩.

(٥) انظر الصواعق المرسلة ١/ ١٨٧ وما بعدها.

(٦) انظر فتح البارى ٨/ ٥٩٦ فبعد أن ذكر الحافظ طريقة السلف ذكر أقوال المتأولين، ومنها: قيل المراد إذالة جهنم، وقيل: الفرط السابق من أهل العذاب، وقيل قدم بعض المخلوقين، وقيل: مخلوق إسمه قدم وقيل: آخر أهل النار عذابا، لأن القدم آخر الأعضاء، وقيل دم إبليس، وقيل جماعة من الناس قلت: وكل هذا من التكلف والتحريف لكلام الله وكلام رسوله.

(٧) رواه البخارى فى صحيحة ١٣/ ٣٦٩ فتح البارى كتاب التوحيد حديث رقم ٧٣٨٤.

الحالة الثانية: أن يكون كلامه لا يحتمله اللفظ ببيته الخاصة من تثنية أو جمع، وإن احتمله مفردا كقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1] فتفسير اليد هنا بالقدرة ممتنع.

الحالة الثالثة: أن يكون كلامه لا يحتمله اللفظ فى هذا السياق المعين، وإن احتمله فى غيره، كحديث الرؤية وفيه".. إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون فى رؤيته.."[2] فتأويل الرؤية هنا بالعلم غاية فى الامتناع، وإن جاز تفسيرها به لكن فى غير هذا السياق، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾[3].

الحالة الرابعة: أن يكون كلامه غير مألوف الاستعمال فى هذا المعنى الخاص فى لغة المخاطب، وإن ألف فى الاصطلاح الحادث، كمن أوّل الأفول بالحركة، وقال إن إبراهيم (عليه السلام) استدل بحركة الكواكب على بطلان ربوبيّتها[4].

الحالة الخامسة: أن يكون اللفظ قد طرد استعماله فى معنى هو فيه ظاهر، ولم يعهد استعماله فى هذا المعنى الذى تأوله المتأول، أو عهد استعماله فيه لكن نادرا، فحمله على خلاف المعهود من الاستعمال باطل، إذا إنه تلبيس ينافى البيان والهدى والرشاد، بل إذا أريد استعماله فى هذه المعنى غير المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به، لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف.

الحالة السادسة: أن يكون المعنى الذى تأوله عليه النص، ليس هو مدلول النص، ولا يدل عليه السياق، وليست هناك قرينة تأويل باطل ينافى كون المتكلم فصيحًا مبينا هاديا مرشدا[5].

ما يلزم صارف النصوص عن ظواهرها:

١- أن يبين إحتمال اللفظ لذلك المعنى من جهة اللغة، وإلا كان متجنيًا عليها.

٢- أن يقيم الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره، إذ الأصل عدمه وادعاؤه

---

(١) سورة ص آية ٧٥.

(٢) رواه البخارى ٢/ ٣٣ "فتح البارى" حديث رقم ٥٥٤.

(٣) سورة الفيل آية ١.

(٤) انظر الجوينى: الشامل ص ٢٤٦، والرازى: أساس التقديس ص ٢٦ – ٢٨.

(٥) عثمان بن محمد حسن: منهج الاستدلال ج ١ ص ٣٩٨ – ٤٠٠.

لابد فيه من دليل، قال ابن الوزير: "من النقص فى الدين رد النصوص والظواهر، ورد حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل[1]".

٣- بما أنه قد يكون للفظ عدة احتمالات، فلابد من بيان وجه تعيين ذلك المعنى الذى ذكره.

٤- أن يبين سلامة الدليل الصارف عن المعارض، إذ دليل إرادة الحقيقة والظاهر قائم، وهو إما قطعى وإما ظاهر، فإن كان قطعيا لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهرا فلابد من الترجيح.

هذا ما يجب على مدعى التأويل بيانه، حتى تسلم له دعواه، وأنى له ببعض ذلك. ويؤكد هذا أن ابن الوزير يورد قول الخصم الذى يميل إلى التأويل ويرد عليه فيقول: "فإن قيل ورود المتشابه فى القرآن معلوم مجمع عليه، ولابد أن يكون ظاهر المتشابه باطلا وإلا لما وجب التأويل، فما هذا إلا التهويل؟

قلنا: أما وروده فمعلوم لا ينكر، وأما تفسيره بما يوجب أن يكون ظاهره باطلا فغير صحيح لقول الراسخين فى العلم آمنا به، كل من عند ربنا. ولذم الله الذين فى قلوبهم زيغ بابتغاء تأويله، وقد تقدم هذا، فلا نسلم قبح ظاهره، بل هو محل النزاع بل نقول هو قسمان:

أحدهما: لا ظاهر له، ولا يفهم منه شئ فلا يضل به أحد، وذلك مثل حروف التهجى فى أوائل السور على الصحيح كما تقدم، فحكمه الوقف فى معناه، وكذلك المشترك الذى تجرد عن القرائن فى حق من لم يعرف قرينة مرجحة لأحد معانية وما جرى هذا المجرى، وقد تقدم الوجه فى جواز ورود السمع بمثل هذا، ولا يجوز القطع على خلوه عن الحكمة لجواز فهم البعض له ولو لرسول الله ﷺ وحده، أو لجواز أن تكون الحكمة فيه غير فهم معناه، ولعدم الدليل القاطع على أنا مخاطبون بهذا الجنس.

الثانى: من المتشابه ما كان له ظاهر يسبق إلى أفهام أهل اللغة، ولكن خفيت الحكمة فيه على العقول، مثل عدم العفو عن المشركين فى الآخرة، وعمن شاء الله من المذنبين مع أن العفو أرجح وأحب إلى الله تعالى فى جميع كتبه وشرائعه وأحكامه وأوامره، فهذا نؤمن

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٢٩.

بظاهره ولا نقول إن ظاهره باطل، بل نقول إن الحكمة فيه خفيت، ولو أنا علمناها لعرفنا حسنه، بل نقطع أنا نجهل من أن نعلم جميع حكم الله فى جميع أحكامه"[1].

ونضرب مثلا واحدا قد ذكره ابن الوزير لبعض التأويلات الخاطئة التى انزلقت إليها بعض الفرق الكلامية والتى تؤدى إلى التعطيل، يقاس إليه كثير والتشبيه، إذ الرحمة ميل القلب، فنفوا عن الله – تعالى – أعظم وصف وصف به نفسه:

ابتداء الله به كتابه العزيز، وأمر المؤمنين أن يستفتحوا به فى صلواتهم وقراءاتهم... وكل امر ذى بال، حتى أجمع المسلمون على أن – الرحمن الرحيم – من أحسن الثناء على الله – تعالى – وأجمله وأفضله، فلقنه السلف الخلف، وتعلمها الآباء والأبناء، والأكابر والأصاغر، والحضر والبدو، والخاصة والعامة، والبُلَدَاءِ والأذكياء، وبلغ التمدح بها فى الكتاب والسنة حدا فات المئات، وجاءت على السنة رسل الله وأنبيائه، وملائكته وعباده الصالحين.

كل ذلك على أنواع من التكرارات، وصنوف من الدلالات، لا تجد فيها لفظا واحدا يوافق ما عليه النفاة لها، وهم يعتقدون أن ظاهر هذه النصوص وأمثالها – فى حق الرب (جل وعلا) – من الباطل والكفر والسب والتشبيه، فلابد من ردها أو تأويلها، وإن أحسنوا العبارة قالوا: الواجب تفويضها[2].

ولهذا نجد ابن الوزير يقول:

"إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد أو ليس بمراد. فإنه يقال له: لفظ الظاهر فيه إجمالى واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصها، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلا، والله أحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال.

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

---

(١) الشافعى: الرسالة ص ٢٧.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٠، ١٣١.

وتارة يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل، فالأول كما قالوا: فى قوله: "عبدى جعت فلم تطعمنى"[1]. وفى الأثر الآخر: "الحجر الأسود يمين الله فى الأرض فمن صافحة وقبله، فكأنما صافح الله وقبل يمينه"[2] وقوله: "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن"[3].

ثم يتابع ابن الوزير تبكيته لخصمه وتوضيح هذا الأمر بأجلى بيان حين يقول: "فقالوا: قد علم أنه ليس فى قلوبنا أصابع الحق فيقال لهم لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق، فقوله: "الحجر الأسود يمين الله فى الأرض، فمن صافحه وقبله، فكأنما صافح الله وقبل يمينه" صريح فى أن الحجر ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه، لأنه قال: "يمين الله فى الأرض".

وقال "فمن قبله فكأنما صافح وقبل يمينه"، ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به، ففى نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحا لله، وأنه لى، هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس، يعنى موقوفا عليه، لم يرفعه إلى النبى ﷺ.

وأما الحديث الآخر فهو فى الصحيح مفسرا بقوله تعالى: "عبدى جعت فلم تطعمنى، فيقول: رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدى فلانا جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندى، عبدى مرضت.." الخ...

وهذا صريح فى أن الله تعالى لم يمرض، ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسرا لذلك، بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى، ولو عدته فوجدتنى عنده، فلم يبق فى الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.

وأما قوله: "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن "فإنه ليس فى ظاهره أن القلب متصل مباشرة ليديه، ولا مماس لها، ولا أنها فى جوفه، ولا فى قول القائل: هذا بين

---

(١) أخرجه مسلم حديث رقم ٢٥٦٩ من حديث أبى هريرة.

(٢) اخرجه الحاكم ١/ ٤٥٧ والبيهقى فى "الأسماء والصفات" ص ٣٣٣ من حديث عبد الله بن عمرو؛ بلفظ: "يأتى الركن يوم القيامة أعظم من أبى قبيس، له لسان وشفتان يتكلم عمن استلمه بالنية وهو يمين الله التى يصافح بها خلقه" وفيه عبد الله بن المؤمل وقد ضعفوه.

(٣) اخرجه من حديث عبد الله بن عمرو: أحمد ٢/ ١٦٨ و١٧٣ ومسلم ٢٦٥٤ والبيهقى فى "الأسماء والصفات" ص ٣٤٠ وانظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ ص ١٣٩.

يدى، ما يقتضى مباشرته ليديه، وإذا قيل: السّحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماسا للسماء والأرض، نظائر هذا كثيرة"[1].

ويؤكد ابن الوزير أن الأحاديث النبوية أيضا تشهد بصحة هذا حين يقول:

"هذا مع دلالة الأحاديث المستفيضة بل المتواترة، وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن، كما هو مبسوط فى موضعه مثل قوله: "المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن – وكلتا يديه يمين – الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا"[2] وأمثال ذلك"[3].

أدلة القاعدة: وهى من الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة، والمعقول[4]:

ودلالة القرآن على هذه القاعدة من وجوه، أذكر بعضا منها:

الوجه الأول: وصف القرآن بأنه موعظة وشفاء وهدى ورحمة، مما يستلزم أن ألفاظه تطابق مراد الشارع الحكيم العليم، قال تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ** ﴾[5].

والنفوس لا تفرح بحديث لا يوافق مراد المتكلم به، بل مراده وراء هذه الألفاظ، ولا سبيل إلى الوصول إليه إلا بعد الكلفة والعناء.

الوجه الثاني: مدح الله تعالى للعلماء الذين عرفوا الحق من طريق الوحى وشهدوا به، فلو كانت ظواهره لا تدل على مراد الشارع لما استحقوا هذا المدح والتكريم قال تعالى: ﴿ **وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ** ﴾[6].

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ ص ١٤٠.

(٢) اخرجه مسلم ١٨٢٧، والنسائى ٨/ ٢٢١ – ٢٢٢، وأحمد ٢/ ١٥٩، ١٦٠، والبيهقى فى "الاسماء والصفات" ص ٣٢٤، والبغوى ٢٤٧٠ من حديث عبد الله عمرو.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ ص ١٤٣.

(٤) عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال ج١ ص٢٤٢-٤٢٦ بتصرف.

(٥) سورة يونس آية ٥٧، ٥٨.

(٦) سورة سبأ آية ٦.

الوجه الثالث: حال المؤمنين عند سماع آيات من وجل القلوب واقشعرار الجلود، ومدح الله تعالى إياهم وهم على هذه الحال يدل على أن ظواهر النصوص تطابق مراد التكلم بها. قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾[1].

الوجه الرابع: أن صالحى أهل الكتاب من الذين تمسكوا بكتابهم وأقاموه من غير تحريف ولا تبديل إذا سمعوا القرآن خروا للأذقان يبكون خضوعا لله (تعالى) وإيمانا وتصديقا بكتابه ورسوله، وقد ذكر الله تعالى ذلك عنهم فى معرض التبكيت بالمشركين.

قال تعالى: ﴿ قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ﴾[2] قال ابن كثير: "أى سواء آمنتم به أم لا فهو حق فى نفسه أنزله ونوَّه بذكره فى سالف الأزمان فى كتبه المنزلة على رسله"[3] ولهذا قال بعدها: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾[4].

الوجه الخامس: قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾[5] وقال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[6] وقال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[7].

فكيف يتم البلاغ ويكمل الإنذار، وتقوم الحجة، وتنقطع المعذرة، بأمر لا تفيد ألفاظه اليقين، ولا تدل على مراد المتكلم، بل كل يستطيع حملها على ما يعتقده من مذاهب، وينتحله من نحل؟

---

(١) سورة الزمر آية ٢٣.
(٢) الإسراء آية ١٠٧.
(٣) ابن كثير: التفسير ٣/ ٦٨.
(٤) سورة النساء آية ١٠٧-١٠٩.
(٥) سورة الفرقان آية ١.
(٦) سورة النساء آية ١٦٥.
(٧) سورة الإسراء ١٥.

ويقول ابن الوزير فى هذه القاعدة محذرا وموضحاً: "وإن كان لقائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع فى معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، فالظاهر هو المراد فى الجميع، فإن الله لما أخبر أنه بكل شئ عليم، وأنه على كل شئ قدير، واتفق أهل السنة، وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهره مراد كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه مثل علمنا، وقدرته مثل قدرتنا.

وكذلك لما اتفقوا على أنه حى حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذى هو حى عالم قادر. فكذلك إذا قالوا فى قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[1] ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[2] وقوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[3] أنه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ولا حبا كحبه، ولا رضا كرضاه"[4]

ويوضح ابن الوزير مذهب أهل السنة وأصحاب الحديث فى فهم الصفات وفى اعتقاد معناها، من اجل إستبعاد الخيالات التى علقت بالأذهان، معتقدة فى سطحية فهم السلف أو فى وقوعهم فى التشبيه أو التجسيم فيقول:

"فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات يماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شئ من ظاهر ذلك مرادا، وان كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق، ويختص به، لم يكن له نفى هذا الظاهر، ونفى أن يكون مرادا إلا بدليل يدل على النفى، وليس فى العقل، ولا فى السمع ما ينفى هذا، إلا من جنس ما ينفى به سائر الصفات، فيكون الكلام فى الجميع واحدا"[5].

ثم يضرب ابن الوزير بعض الأمثال لتقريب فهم أهل السنة من الأذهان وإزالة وهم وجود شبه بين الخالق والمخلوق فيقول: "وبيان هذا أن صفاتنا منها ماهو أعيان وأجسام، وهى أبعاض لنا كالوجه، واليد، ومنها ما هو معان وأعراض وهى قائمة بنا كالسمع والبصر، والعلم، والكلام، والقدرة.

---

(١) سورة المائدة آية ٥٤.

(٢) سورة المائدة ١١٩.

(٣) سورة الأعراف ٥٤.

(٤) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج ٤ ص١٤٣.

(٥) ابن الوزير: العواصم ج٤ ص١٤٤.

ثم من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حى، عليم، قدير، لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد، يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأن مفهوم ذلك فى حقه مثل مفهوم فى حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت ذاته مقدسة ليس مثل ذوات المخلوقين، وصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب ولا المنسوب إليه كالمنسوب، كما قال ﷺ: "ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر" فشبه الرؤية بالرؤية، لا المرئى بالمرئي. قلت: الصفات قد تخصص بأنواع غير مختلفة، وهي: العلم، والقدرة، فإن العلم غير مختلف، وكذلك القدرة وسائر الصفات عند هؤلاء.

قلنا: بل هى مختلفة كما يأتى محققا فى القاعدة السادسة[1] "ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف الله به نفسه من الصفات، ونفى مماثلته لشئ من المخلوقات"[2].

ثانيا دلالة السنة النبوية على القاعدة:

وذلك من وجوه أذكر طرفا منها:

١- قوله ﷺ: "تركتكم على مثل المحجّة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ بعدى عنها إلا هالك"[3]. أى أن الرسول ﷺ، ترك أمته على الأمر الواضح، والنهج البيِّن لا التباس فيه ولا إلغاز، ظاهره كباطنه، لا باطن يخالف ظاهره، ولا لفظ يدل على غير معناه، ومن حاد عن هذا فهو هالك.

٢- قال عبد الله بن عمرو بن العاص: "كنا مع رسول الله ﷺ فى سفر، فنزلنا منزلا، فمنا من يصلح جفاءه، ومنا من ينتصل، ومنا من هو فى جشره إذ نادى منادى رسول الله ﷺ: الصلاة جامعة، فاجتمعنا إلى رسول الله فقال: "إنه لم يكن قبلى إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم..."[4].

---

(١) السابق ج٤ ص١٤٤، ١٤٥ ويعبر ابن الوزير هذا فى القاعدة السادسة من مؤلفه العواصم والقواصم.

(٢) السابق ج ٤ ص١٥٨.

(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧، ١٤٧ كتاب الإمارة حديث رقم ١٨٤٤.

(٤) صحيح البخارى ٦/ ٢٨٦، ٢٨٧ "فتح الباري" حديث رقم ٣١٩٢.

فالرسول ﷺ، يدل أُمتهُ، وإنما يدلها بألفاظ عربية مفهومة لدى المخاطبين، يعلمون بها مراد المتكلم، فكل ما ذكره النبى ﷺ بألفاظه فهو يدل المخاطبين على المعانى المتضمنة فى تلك الألفاظ، لا يتكلف فيها غير هذا يوضحه قول عمر بن الخطاب (رضى الله عنه): "قام فينا النبى ﷺ مقاما؛ فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسى"[١]. وفى رواية أخرى لأبى سعيد الخدرى قال: "صلى بنا رسول الله ﷺ، يوما صلاة العصر بنهار ثم قام خطيبا، فلم يدع شيئا يكون إلى قيام الساعة إلا أخبرنا به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه.."[٢]

قال الحافظ ابن حجر: أى أخبرنا عن مبتدأ الخلق شيئا بعد شئ إلى أن انتهى الإخبار عن حال الاستقرار فى الجنة والنار، ووضع الماضى موضع المضارع مبالغة لتحقق المستفاد من خبر الصادق"[٣].

ولذلك يمنع ابن الوزير هنا من تأويل كثير من الآيات المتشابهات، خاصة تلك المتصلة بصفات الله تعالى، ويرى حملها على ظاهرها، والدليل على ذلك إجراء الصحابة لها على ظاهرها دون تأويل" ولا يجوز القول بأن ظاهر هذه الأسماء كفر وضلال، وأن الصحابة والسلف الصالح لم يفهموا ذلك أو فهموا ولم يقوموا بالواجب عليهم من نصح المسلمين"[٤].

٣- إنه ثبت فى الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: "نضَّر الله آمرءًا سمع مقالتى فوعاها ثم أداها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه". وفى رواية: فُربَ حامل فقه غير فقيه، وثبت أن الفتنة وقعت بين الصحابة وما لها سبب إلا اختلاف الفهم".[٥]

ولذلك يقول ابن الوزير" "وليس كل من حفظ الحديث كان البخارى، ولا كل من

---

(١) سنن الترمذى ٦/ ٣٥١، ٣٥٢ كتاب الفتن، قال أبو عيسى: "وهذا حديث حسن صحيح".

(٢) "فتح الباري" ٦/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٣) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٠.

(٤) السابق ص ١٣٤.

(٥) ابن الوزير: الروض الباسم ج١ ص ٨١.

تفقه فى الدين كان مثل الشافعى، ولا كل من قرأ النحو صَنفَ مثل "الكشاف" ولا كل من درس الأصول والجدل ركب بحر الدقائق الرجاف.

وَما كُلُّ دارٍ أَقْفَرَتْ دار عَزّة ولا كُلّ بَيْضاء التَّرائِب زَيْنَبُ.

ومن هنا يؤكد ابن الوزير على أهمية احترام النص واحترام الصيغة اللغوية التى أتى بها، فقد تضمن معانى ومفاهيم يدركها البعض ولا يدركها البعض الآخر، ولذلك ينشأ الاختلاف ـ فى نظر ابن الوزير ـ من تفاضل الأفهام وتعدد المدارك، ويستَشْهد على ذلك بأحاديث كثيرة منها قوله:

"وثبت فى الصحيح أن عدى بن حاتم الصحابى رضى الله عنه غلط فى معنى قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾ [1] وجعل تحت وسادته عقالين أسود وأبيض فقال له رسول الله ﷺ إنك لعريض القفا أو عريض الوساد.

وثبت فى الصحيح أن ابن عمر رضى الله عنه لما روى حديث الميت يعذب ببكاء أهله قالت عائشة: ما كذب ولكنه وَهَلَ أى أخطأ فى فهم ما سمع.. وأوضح من هذا كله أن النبى ﷺ شرط التعمد فقال: "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" وهو حديث متواتر، فلولا الخطأ ما كان لذلك فائدة"[2].

ومن هنا يعرض إبن الوزير لمشكلة رواية الحديث بالمعنى فيقول: "يوضح ذلك أنه قد اشتد اختلاف العلماء فى أمرين أحدهما: رواية الحديث بالمعنى حيث يستيقن الترادف والاستواءِ المحقق فى العموم والخصوص والخفاء والجلاء، وان لا تنقل اللفظة المشتركة إلى لفظة غير مشتركة، ولا العكس، ولا لفظة لها مجاز إلى لفظة لا مجاز لها ولا العكس، ولا يعبر بالحقيقة عن مجاز ولا العكس، ولا بالمنطوق عن المفهوم ولا العكس، ولا بالمطابقة عن التضمن ولا التزام، ولا العكس وأمثال ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الشرائط وعلم اجتماعها فهو محل الاختلاف الشديد فى الرواية بالمعنى، فمنهم من أجاز الرواية بالمعنى للضرورة، ومنهم من منعها خوفا من المفسدة، ومنهم من فصل فقال إن كان اللفظ النبوى محفوظا لم يجز سواه.

---

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٣٤.

ومنهم من عكس وقال إن كان محفوظا جاز لأن معنى اللفظ المحفوظ معروف يتمكن من تبديله بمثله، ومعنى اللفظ المنسى غير معروف إلى غير ذلك من الأقوال"[١].

أما مذهب ابن الوزير هنا فهو يوضحه بقوله: "ولولا ضرورة الترجمة للعجم، ما شك منصف أن الأولى منع هذا سدًا للذريعة إلى تحريف المعانى النبوية، لأن كل أحد حسن الظن بنفسه، وقد يظن بل يقطع أن المعنى واحد، وليس كذلك، يوضحه أن الدليل على أن المعنى واحد ليس إلا عدم الوجدان لمعنى آخر لجواز الاشتراك، أو لتجوز، وهذا دليل ظنى، والظن هنا غير مفيد. فثبت أنه لا يجوز إلا للضرورة المجمع عليها كالترجمة للعجم"[٢].

ثالثا: أقوال العلماء فى الدلالة على القاعدة:

١- قال الزُهرى: "من الله البيان وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم" وذلك حين سئل عن بعض أحاديث الوعيد، فبين أن الفرض على المسلم هو التسليم بهذه الخصوصية وحملها على ظاهرها.

٢- قال الإمام الشافعى: "فكل كلام كان عاما ظاهرا فى سنة رسول الله ﷺ فهو على ظهوره وعمومه، حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله ـ بأبى هو وأمى ـ يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة فى الظاهر بعض الجملة دون بعض ... "[٣].

٣- وقال الإمام أحمد، فى اعتقاده الذى صدره بقوله :"أصول السنه عندنا .."ثم ذكر الإيمان بنصوص الصفات ، والوعد والوعيد ونصوص البرزخ والمعاد، والصراط والميزان، والجنة والنار، والإيمان بها على ظاهرها من غير تعرض لها أو خوض فى معرفة كيفيتها، بل جعل ذلك من البدع؛ فتلاوتها تفسيرها[٤]

---

(١) السابق ص ١٣٥.

(٢) انظر الحافظ أبى بكر احمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي: الجامع لاخلاق الراوى وآداب السامع ٢/ ١٧١ وما بعدها تحقيق د. محمد رأفت سعيد الكويت عام ١٩٨١.

(٣) الشافعى :الرسالة ص ٣٤١

(٤) الإمام اللالكائى: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٥٦ وما بعدها تحقيق د. أحمد سعد حمدان، الرياض بدون تاريخ.

كما قال سفيان (رحمه الله) فى آيات الصفات: "قراءتها تفسيرها"[1] قال الذهبى: "يعنى أنه بنية واضحة فى اللغة، لا يبتغى بها مضايق التأويل والتحريف"[2]

٤- ويروى ابن الوزير: "ما أخرجه الحاكم فى كتاب الإيمان من المستدرك عن ابن عمر قال: "لقد عشنا برهة من دهرنا وأن أحدنا يؤتى الإيمان قبل إقراء، وتنزل السورة على النبى ﷺ فيتعلم حَلالَها وحَرامَها، وما ينبغى أن يوقف عنده فيها كما تعلمون أنتم القرآن. ثم قال: لقد رأيت رجالا يقرأ أحدهم القرآن فيقرر أن ما بين فاتحة الكتاب إلى خاتمته، لا يدرى ما أمره ولا ما ينبغى أن يوقف عنده ينثر نثر الدقل"[3]

٥- وقال أبو عمر بن عبد البر (رحمه الله تعالى) فى نصوص الصفات: "رواها السلف وسكتوا عنها وهم كانوا أعمق الناس علما، وأوسعهم فهما، وأقلهم تكَلُّفًا، ولم يكن سكوتهم عن عىّ، فمن لم يسعه ما وسعهم، فقد خاب وخسر"[4]

ولذلك يحكى ابن الوزير عن علىّ: "قال علىٌّ عليه السلام فى وصيته لولده الحسن عليه السلام، وهى خير وصية من خير مُوصى إليه: ودع القول فيما لا تعرف والنظر فيما لم تكلف وأمسك عن طريق إذا خفت ضلالته فإن الوقوف عند حيرة الطريق يكون خيرا من ركوب الأهوال.

فقد أوصى عليه السلام بالرجوع إلى القرآن وقد دل على ذلك ما لا يحصى من برهان"[5]

ويؤكد ابن الوزير هذا الاتجاه السلفى بقوله: "وقد مدح الله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وأخبرنا أن فى كتابه آيات محكمات ومتشابهات، فنظرنا إلى ما أجمعت الأمة على إحكامه من صفات ربنا جل جلاله، فوجدناها قد أجمعت على قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ فعقدنا على ذلك عقائدنا وضمناه

---

(١) الذهبى: العلو ص ١٥٢ والبغوى فى شرح السنة ١/ ١٧١

(٢) السابق ص ١٥٢

(٣) ابن الوزير : ترجيح أساليب القرآن ص ١٤٩ والدقل هو ردئ التمر ويابسه – كما فى كتاب النهاية – وقال ما ليس له اسم خاص فيراه ليبسه وردائته لا يجتمع ويكن منثورا.

(٤) جامع بيان العلم ٢/ ١١٨

(٥) ابن الوزير ك ترجيح أساليب القرآن ص ١٦٩، ١٧٠

ضمائرنا، وطوينا عليه طوايانا وعلمنا أن ما ناقض معناها ظاهرا فهو من المتشابه الذى يجب علينا الإيمان بتنزيله والوقوف عما لا نعلمه من تأويله"(١).

٦- ولذلك قال شيخ الإسلام: "لم يكن فى الصحابة من تأول شيئا من نصوصه - أى نصوص الوحى - على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته ولا فيما أخبر به عما بعد الموت(٢).

فوائد الالتزام بالقاعدة: موافقة نصوص الكتاب والسنة لفظا ومعنى أولى من موافقتها معنى لا لفظا، وذلك أن أهل السنة والجماعة القائلين بإرادة الظاهر منها، قد وافقوها لفظا ومعنى، ومن قال بنفى الظاهر قاصدا نفى المماثلة بالمخلوقين، مع إثباته ما يليق بحقه - تعالى - يكون قد وافقها معنى لا لفظا. وشر الناس من خالف النصوص لفظا ومعنى: وهم القائلون: الظاهر غير مراد قاصدين تعطيل النصوص عما دلت عليه من الحقائق. فتبين أن أعدل الناس بموافقة الشرع ظاهرا وباطنا لفظا ومعنى هم أهل السنة والجماعة.

٢- قال الإمام الشافعى: "... القرآن عربى كما وصف، والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها، ليس لأحد أن يحيل منها ظاهرا إلى باطن، ولا عاما إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله، فإن لم تكن فسنة رسول الله تدل على أنه خاص دون عام أو باطن دون ظاهر، أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتابا ولا سنة.

وهكذا السنة، ولو جاز فى الحديث ان يحال الشئ منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عددا من المعانى؛ ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أن يذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد، لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام، وباطن دون ظاهر، إذ كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول فى معناه"(٣).

ومن هنا ينفى ابن الوزير عن نفسه تهمه توقفه عند الظاهر، فى المسائل ذات المعنى

---

(١) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص ١٧٠

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٥٢

(٣) كتاب مختلف الحديث (بهامش الأم) ٧/ ٢٧، ٢٨

الذى يتجاوز الظاهر، والتى تحتمل التأويل وينفى كذلك عن نفسه تأويل المتشابه، الواجب فيه التوقف عن محاولة إدراكه بقوله:

"ومن ها هنا نسبنى كثير من الجهلة إلى القول بالظاهر، لأنى لما استصغرت قدرى وأمسكت عن الكلام حيث لاأدرى، علما منى أنى لست من الراسخين، أنى بعد لم أرتفع عن مرتبة المتعلمين، ومع اعتقادى أن الظاهر الذى يخالف مذهب العترة عليهم السلام غير مراد لو المقصود، ولكنى أقف على تأويله، وأكيع[1] عن تعليله، اللهم إلا أن يصح إجماع العترة عليهم الإسلام على تأويل معين فى ذلك، فلا شك حينئذ فى التمسك بإجماع العترة الهداة والرجوع إلى سفن النجاة وإن لم يصح عنهم فى ذلك إجماع،لم يكن إلا الوقوف فى التأويل والإقرار بالتنزيل، لأن التقليد إنما شرع لنا فى المسائل العملية الفروعية. لا فى المسائل العلمية"[2].

٣- عدم التكلف فى الدين، والتقول على الله، والافتراء على رسوله ﷺ قال تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [3] قال الطبرى: "وما أنا من المتكلفين: أخرص وأتكلف ما لم يأمرنى الله به"[4] وقال عمر بن الخطاب – رضى الله عنه –" نهينا عن التكلف"[5].

٤- سد الذرائع أمام جميع المخالفين لدين الإسلام، والمستكبرين منهم والمستضعفين وذلك أن ترك هذه القاعدة فى بعض الدين ففيه فتح الباب أمام كل من يريد الطعن فى دين الإسلام، من الفلاسفة والقرامطة والباطنية.

ولذلك يقول ابن الوزير: "ويلحق الإشارة إلى مذهب أهل السنة فى معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [6] . قالوا المراد نفى التشبيه بتعظيم الأسماء الحسنى وإثباتها لا بنفيها كما قالت القرامطة. مثاله أنه عليم لا يعزب عن علمه شئ ولا يزول علمه ولا يتغير ولا يكتسب بالنظر الذى يجوز فيه الخطأ ويتعلق بالماضى

---

(١) فى "القاموس" كعت عنه، أكيع كيعا وكيعوعة: إذا هبته وجبنت عنه، فهو كائع، وهم كاعة.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٨ ص ٢٦٨

(٣) سورة ص آية ٨٦

(٤) تفسير الطبرى ٢٣/ ١٨٨

(٥) رواه البخارى فى صحيحه ١٣/ ٢٤٦، ٢٦٥ " فتح البارى" حديث رقم ٧٢٩٣

(٦) سورة الشورى آية ١١

والمستقبل والغيب والشهادة، ويعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور، ولا تأخذه سنة ولا نوم وأمثال ذلك فى كل اسم"[1]

كما يذكر ابن الوزير فى ذلك أيضا: "إجماع أهل السنة على مدحه تعالى بإثبات الأسماء الحسنى لا بنفيها، فإن تسمية الملاحدة نفيها تنزيها لله تعالى من مكائدهم للإسلام والمسلمين. وكم فعلت الزنادقة فى الإسلام من نحو ذلك يسترون قبائح عقائدهم بتحسين العبارات، قاتلهم الله تعالى"[2].

أما مدى التزام ابن الوزير بهذه القاعدة، فنجده واضحا فى أهم مؤلفاته خاصة "العواصم والقواصم" وإيثار الحق " و "ترجيح أساليب القرآن" حيث نجده يرجع إليه كثيرا فى محاجة خصومة ومناظرته لهم حين يناقشهم فى كثير من المسائل العقدية، حيث يعتبر هذه القاعدة هامة جدا عنده، كما هى هامة عند أهل السنة وأصحاب الحديث، حيث إن الاحتكام إليها والصدور عنها، يجنب الأمة كثيرا من الاختلافات والصراعات الفكرية والدينية التى وقعت فيها مختلف الفرق الإسلامية، نتيجة الإنسياق وراء التأويل وبدع البحث عن بواطن النصوص. فإجراء النصوص من قرآن وسنة على ظاهرها فيه كفاية للمؤمنين، ومقنع للذين يخافون من الله تعالى أن يعتقدوا فى القرآن والسنة ما ليس بصحيح، خاصة أن القرآن الكريم، قد جاء بلغة عربية واضحة ومبينة، بل هذا وجه من وجوه الإعجاز الإلهى، وكذلك السنة النبوية الشريفة التى جسدت البلاغة والوضوح وكانت أنموذجًا للتوضيح ولتبيان المجمل من القرآن الكريم.

ومن هنا يتبين لنا أمرٌ هام، فيما يتصل بمسألة الإيمان، وهو المتشابه من آيات القرآن الكريم، الذى يمنع أهل الحديث من تأويله، خاصة وأن التأويل عندهم لا يعلمه إلا الله تعالى، ومن هنا كانت مزية الإيمان به والتسليم له.

ومن هنا وصف القرآن الكريم بأنه موعظة وشفاء وهدى ورحمة، مما يستلزم أن ألفاظه تطابق مراد الشارع الحكيم العليم منها. كما أثنى الله تعالى على العلماء الذين عرفوا الحق عن طريق الوحى وشهدوا به، فلو كانت ظواهره لا تدل على مراد الشارع لما استحقوا هذا المدح والتكريم، كما أن حال المؤمنين عند سماع القرآن من وجل القلوب واقشعرار

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ١٧٩

(٢) السابق ص ١٨٠

الجلود، ومدح الله إياهم وَهُمُ على هذه الحال، يدل على أن ظواهر النصوص تطابق مراد المتكلم بها.

وقد مر بنا كيف استشهد ابن الوزير على هذه القاعدة بكثير من آيات القرآن الكريم وبكثير من الأحاديث النبوية الشريفة ليُثبتَ هذه القاعدة والتى تمثل أصلا من أصول الإيمان عند أهل السنة الملتزمين بالشريعة، والواقفين عند حدودها، والمتجنبين لكل البدع.

ولذلك يؤكد ابن الوزير على ضرورة التزام النصوص من القرآن الكريم والسنة، وعدم تأدية الأحاديث بالمعنى، لأنه "رُبّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه" وهذا ضرورى – فى نظر ابن الوزير – لسد الذرائع إلى تحريف المعانى النبوية. وسوف تُفضِى هذه القاعدة عند ابن الوزير – وكذلك عند أهل السنة – إلى تحريم التأويل وعدم الخوض فيه، والذى أدى لاختلاف الفرق وتنازعها مع بعضها البعض فى مختلف أنواع التأويل العقلى والباطنى وتكفير بعضها بعضًا، والذى نجده واضحا عند كل من الأشاعرة والمعتزلة والشيعة والباطنية، وكل فريق يخطئ الفريق الآخر ويكفره.

ومن هنا كانت ضرورة الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم تلك القاعدة الهامة التى سنجدها واضحة كل الوضوح عند كل من إبن الوزير وأهل السنة وأصحاب الحديث، والتى يشيع توضيحها وتأكيدها فى كل مؤلفات إبن الوزير، ويستشهد عليها دائما بآيات القرآن الكريم وبالأحاديث النبوية الشريفة، ويستعين على تأكيدها وتثبيتها كذلك بكل أقوال العلماء والأئمة السابقين من أهل السنة وأصحاب الحديث.

القاعدة الثامنة: الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم

صورة القاعدة: وجوب الإيمان بالكتاب كله: محكمه ومتشابهه.

وهذه القاعدة قد تشبه القاعدة السابقة التى عرضنا لها، من الوهلة الأولى وذلك فى أن ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع، غير أننا سنجد بعض الإختلاف، حينما نتناول الفرق بين المحكم والمتشابه عند أهل السنة، وعلى كل حال فهذه القاعدة سوف تؤكد القاعدة السابقة وتزيدها توضيحا، خاصة وأن هذه القواعد تمثل منظومة متكاملة، للمنهج العقدى، عند أهل السنة وأصحاب الحديث عامة وعند ابن الوزير خاصة. فإذا

أردنا توضيح الفرق بين المتشابه والمحكم عند أهل السنة، فإننا نجد المتشابه نوعان: ما لا يعلمه إلا الله (تعالى)، ما يعلمه الراسخون فى العلم بعد رده إلى المحكم، وكلاهما مفهوم من جهة اللفظ والمعنى.

معنى الإحكام والتشابه فى اللغة والاصطلاح:

*** المسألة الأولى: معنى الإحكام فى اللغة[1]:**

الإحكام من مادة حكم وهى تدور على معنيين:

الأول المنع: والعرب تقول: حكمت، وأحكمت، وحكمت بمعنى: منعت ورددت، ومنه الحاكم الذى يمنع الظالم من الظلم، قال الأصمعى: "أصل الحكمة: رد الرجل عن الظلم" ومنه حكمة اللجام، وهى ما أحاط بحنكى الدابة يمنعها من الاضطراب والشدة فى الجرى، وأحكم الشئ: منعه من الفساد وحكمت السفيه، إذا أخذت على يديه.

الثانى: الإيقان: يقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها: حكيم، والحكم: العلم والفقه، قال تعالى: ﴿ **وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا** ﴾[2] أى علما وفقها[3] والذكر الحكيم، هو الذكر الحاكم لكم وعليكم، وعليه فالإحكام هو الفصل بين الشيئين، فصلا يمنع اختلاطهما، وتداخلهما، وهو إتقان الشئ وإحسانه، وكل واحد من المعنيين يعضد الآخر.

*** المسألة الثانية: معنى التشابه فى اللغة[4]:**

الشبه والشبه والشبيه: المثل[5] والجمع أشباه، وأشبه الشئ الشئ؛ إذا ماثله، وشابه الشئ الشئ وتشابه؛ إذا أشبه كل واحد منهما صاحبه، وفى التنزيل: ﴿ **وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا** ﴾ الأمر إذا اختلط، والشبه، الإلتباس، والإشكال والإشتباه والإلتباس لأجل المشابهة.

---

(١) انظر ابن منظور: لسان العرب ١٢/ ١٤١ مادة حكم.

(٢) سورة مريم آية ١٢

(٣) ابن كثير: التفسير ٥/ ٢٣ دار الشعب مصر.

(٤) ابن منظور: لسان العرب ١٣/ ٥٠٣ مادة شبه.

(٥) انظر الجرجانى: التعريفات ص ٣١، ٣٢، ٣٥ وأبى هلال العسكرى: الفروق اللغوية ص ١٢٨ تحقيق حسام الدين القدسى بيروت عام ١٩٨١م

* المسألة الثالثة: معنى الإحكام والتشابه فى الإصطلاح:

للمحكم والمتشابه إطلاقان: عام وخاص:

أولا: الإطلاق العام للمحكم والمتشابه:

أ - معنى المحكم: هو البين الواضح الذى لا يفتقر فى بيان معناه إلى غيره، وذلك لوضوح مفرداته وإتقان تركيبها[1]. فهو كالمفسر فى أحد استعماليه عند الأصوليين[2].

ب- معنى المتشابه: يقال كل ما غمض ودق، فهو يحتاج إلى فهم المراد منه إلى تفكر وتأمل، إذ إنه محتمل لمعانى كثيرة ومختلفة. فهو كالمشكل؛ لأنه دخل فى شكل غيره فأشبهه وشاكله[3].

ثانيا: الإطلاق الخاص للمحكم والمتشابه:

اختلفت عبارات العلماء فى تحديد الإحكام والتشابه الذى وردت به بعض نصوص الكتاب والسنة، وبصورة أخص قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[4].

وأهم هذه الأقوال وأشهرها:

١ - المُحْكم ما عرف معناه والمراد منه، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، كوقت قيام الساعة، وخروج المسيح الدجال، ونزول عيسى (عليه السلام) وبعدهم يدخل فى الحروف المقطعة فى أوائل السور[5]

وهذا مذهب جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - وقتادة وقول الشعبى وسفيان

---

(١) الشاطبى: الموافقات ٣/ ٨٥ والقرطبى: الجامع لاحكام القرآن ٤/ ١١

(٢) الباجى: الحدود ص ٤٦، ٤٧

(٣) السابق ص ٤٧ وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال ج٢ ص ٤٧٢، ٤٧٣

(٤) سورة آل عمران آية ٧

(٥) ابن الجوزى: زاد المسير فى علم التفسير ١/ ٣٥٠، ٣٥١ بيروت عام ١٩٦٤ وابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٧/ ٤١٩

الثورى وغيرهما، كما حكاه القرطبى واستحسنه[1] وهو اختيار أبى جعفر الطبرى[2] وهذا المذهب هو المشهور عند ما يجعل الوقف فى هذه الآية عند لفظ الجلالة، كما سيذهب إلى ذلك ابن الوزير وأصحاب الحديث.

٢- المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجها واحدا، والمتشابه ما احتمل أكثر من وجه: قال محمد بن جعفر بن الزبير:" المحكمات هى التى فيها حجة الرب، وعصمة العباد ودفع خصوم والباطل ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعنا عليه، والمشابهات لهن تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد"

ونقل هذا المذهب عن مجاهد وإبن إسحاق ، واستحسنه إبن عطية[3] وهو المنقول عن الشافعى، وأحمد فى رواية، وعزاه ابن الجوزى إلى الشافعى وابن الأنبارى. وقال ابن الوزير: فهؤلاء رجعوا بالمحكم إلى النص الجلى وما عداه متشابه"[4].

٣- المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه ما احتاج إلى بيان[5]: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد؛ لأنه قال فى كتاب: الرد على الزنادقة[6]: "بيان ما ضلت فيه الزنادقة من متشابه القرآن" ثم ذكر آيات وأخذ يفسرها ويبينها. وقال الإمام أحمد – فى موضع – "المحكم الذى ليس فيه اختلاف، والمتشابه الذى يكون فيه موضع كذا وكذا" [7]

٤- المُحْكَمُ: الناسخ، والمتشابه: المنسوخ، ورؤية عن ابن عباس وإبن مسعود وقتادة والضحاك والربيع والسدى[8] ومن العلماء من أدخل فى المتشابه – أضافه إلى منسوخ – الحكم والمثال والأقسام، وما لا يتعلق بحلال ولا حرام، أو ما يؤمن به ولا يعمل به، وهو مروى – أيضا – عن ابن عباس[9].

---

(١) القرطبى: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٩، ١٠
(٢) الطبرى: للتفسير ٣/ ١٧٤، ١٧٥
(٣) ابن الجوزى: زاد المسير ١/ ٣٥١
(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٠
(٥) االفقيه أبى يعلى: العدة فى أصول الفقه ٢/ ٦٨٤ وابن الجوزى: زاد المسير ١/ ٣٥٠
(٦) ضمن عقائد السلف لسامى على النشار ص ٥٣
(٧) المسودة ص ١٦٠، وهو فى معنى الأول انظر العدة ٢/ ٦٨٥
(٨) الطبرى: تفسير ٣/ ١٧٣، ١٧٤
(٩) انظر تفسير البغوى ١/ ٢٦٨، وابن كثير: التفسير ١/ ٣٤٥ وانظر عثمان ابن على حسن: منهج الاستدلال ج٢ ص ٤٧٦، ٤٧٧

فقه القاعدة: يعتبر تأويل المتشابه من المنافذ التى تسرب منها الاختلاف والابتداع فى الدين – فى نظر ابن الوزير – وهذا ما رفضه بشدة، وأكثر من الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾

وقرر الوقف على لفظ الجلالة، كما قرر أن قوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ جملة مستأنفة لا معطوفه كما يقول البعض، ذكر ذلك فى معرض الرد على المعتزلة الذين أدعوا العلم بتأويل المتشابه، واستدل بأقوال بعض الصحابة، وبعض التابعين وبعض أئمة العترة رضى الله عنهم، على ما ذهب إليه[1] كما استدل بكلام ابن تيمية فى القاعدة الخامسة من التدمرية فى وجوه التأويل الثالثة التى ذكرناه عنده من قبل، كما ذكر أدلة القائلين أيضا بأنهم يعلمون تأويل المتشابه ثم رد عليه بأن الراسخون لا يعلمون تأويل المتشابه الذى هو مذهبه، بل معتقدوه من ستة أوجه أيده باثنين وعشرين دليل[2]

وممن أيد رأى ابن الوزير هذا من أن الراسخين لا يعلمون تأويل المتشابه ابن أبى زيد القيروانى حيث قال: "والله يعلم تأويل المتشابه من كتابه، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا"[3].

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة كما صرح به صاحب الطحاوية بقوله: "ونقول الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه" وقد وصف الله – تعالى – القرآن الكريم بأنه محكم كله.

بقوله: ﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾[4] وبأنه متشابها بقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾[5] وفى آية إن بعضه محكم وبعضه متشابه بقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[6].

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٨٧، ٨٨ وراجع التفاصيل فى ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ١٤١ – ١٦٧

(٢) السابق ص ١٤١ وما بعدها وإيثار الحق ص ٨٨ وكتب التفسير الآية ٧ من آل عمران

(٣) ابن أبى القيروان: كتاب الجامع فى السنن والأداب ص ١١٤

(٤) سورة هود آية ٢

(٥) سورة الزمر آية ٢٣

(٦) سورة آل عمران آية ٧

فالإحكام الذى يعنيه هو الإتقان، وهو تمييز الصدق من الكذب فى أخباره والغيّ من الرشاد فى أوامره، والتشابه الذى يعمه هو ضد الإختلاف المنفى عنه فى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ (١)

فالتشابه فى قوله: (كتابًا متشابها) هو تماثل الكلام وتناسبه بحيث سيُصَدِّقُ بعضه بعضا، والإحكام العام فى معنى التشابه العام، بخلاف الإحكام الخاص والتشابه الخاص، فإنهما متنافيان، والتشابه الخاص مشابهة الشئ لغيره من وجه، ومخالفته من وجه آخر بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو مثله، وليس كذلك.

والإحكام الخاص هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، على من عرف ذلك التفصيل، وهذا التشابه الخاص إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود فاصل بينهما ثم من الناس من لا يهتدى إلى ذلك الفاصل فيكون مُشتبهًا عليه ، ومنهم من يهتدى له فيكون محكما فى حقه، فحيئذ يكون التشابه من الأمور الإضافية.

فإذا تمسك النصرانى بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ (٢) ونحوه على تعدد الآلهة كان التحكم فى قوله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (٣) ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحدا يزيل ما هنالك من الاشتباه(٤)

ويعرض ابن الوزير فى كل مؤلفاته لمختلف الآراء والأقوال فى هذه القاعدة لما لها من أهمية عقدية عنده وعند عامة أهل السنة والجماعة، لذلك يذكر أن المتشابه هو ما احتمل أكثر من معنى.

وقيل هو ما لا سبيل إلى معرفته بحال كقيام الساعة والحكمة فى عدد جملة العرض وخزنة النار، ومن الناس من قصر المتشابه على آيات مخصوصة ثم اختلفوا فمنهم من قال: "هى الحروف المقطعة فى أوائل السور، ومنهم من قال: آيات الشقاوة والسعادة، ومنهم

---

(١) سورة النساء آية ٨٢

(٢) سورة الحجر آية ٩

(٣) سورة البقرة آية ١٦٣

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٢ وترجيح أساليب القرآن ص ١٤٤ وانظر التفاصيل فى : العواصم والقواصم ج٢ الوهم ١٥.

من قصره على آيات الصفات، ومنهم من قال المنسوخ، وغير ذلك من الأقوال التى شحنت بها كتب التفسير والأصول"[1].

أما إبن الوزير فالمتشابه عنده: هو ما لا تدرك العقول معرفته، وسنذكر تحليله لذلك، وأما المُحْكَم فهو البيِّن الواضح الدلالة، لا التباس فيه على أحد من الناس، ممن رد السفى الشهير[2]، عذل وقد قسم ابن الوزير التأويل إلى ثلاثة وجوه، موافقا فى ذلك لشيخ الإسلام تيمية، كما صرح بذلك، وبناء على ذلك فلا مانع من توضيح كلام ابن الوزير حيث إنه إختصرة من التدمرية لابن تيمية.

الوجه الأول: (كلام الأصوليين وهو ترجيح المرجوح لدليل) وعبارة شيخ الإسلام" هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به". وهو مذهب طائفة من المتأخرين من أهل الكلام وأصول الفقه.

وهذا التأويل – فى نظر شيخ الإسلام – فى كثير من المواضع أو عامتها من باب تحريف الكلم عن مواضعه وهو من جنس تأويلات الباطنية، وهو التأويل الذى ذمه سلف الأمة وأئمتها بالاتفاق.

الوجه الثانى: أن التأويل هو التفسير، وهو اصطلاح المفسرين وفى تعبير ابن تيمية" وهذا هو الغالب على إصطلاح المفسرين للقرآن الكريم كإبن جرير وأمثاله، وهذا مما يعلمه الراسخون فى العلم. قلت ومنه دعاء النبى ﷺ، لإبن عباس رضى الله عنهما بقوله: "اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل "[3] أى التفسير.

الوجه الثالث: أن التأويل هو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام، لقوله تعالى: **﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾** [4] فتأويل أخبار المعاد وقعها يوم القيامة كما قال فى قصة يوسف لما سجد أبواه

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٠ والروض الباسم ج٢ ص ٢٠٤ والسيوطى" الإتقان فى علوم القرآن" ج٢ ص ٢ وما بعدها والطبرى: التفسير ج٣ ص ١٧٠ – ١٨٤

(٢) ابن كثير: التفسير ج ٢ ص ٤ وانظر على بن على جابر الجبرى: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ج٢ ص ٥٩٤ وما بعدها.

(٣) مسند أحمد ج١ ص ٢٢٦ – ٣١٤ وأصله فى الصحيحين البخارى ج١ ص ٤٥ ومسلم ج٤ فضائل الصحابة ص ١٩٢٧

(٤) سورة الأعراف آية ٥٣

وإخوته ﴿ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ (١) فجعل عين ما وجد فى الخارج هو تأويل الرؤيا .

ومنه قول ابن عُيَيْنَةُ السُنة: هى تأويل الأمر والنهى، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر به هو تأويل الخبر، ولهذا يقول أبو عبيدة وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة"(٢).

وعليه فتأويل ما أخبر به الله تعالى عن ذاته المقدسة بما لها من الأسماء والصفات، هو حقيقة ذاته المقدسة. وتأويل ما أخبر به الله تعالى من الوعد والوعيد، هو نفس الثواب والعقاب، وليس شئ منه مثل المسميات بأسمائه فى الدنيا فكيف بمعانى أسماء الله تعالى وصفاته، لكن الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه الأسماء المعلومة معانيها فى الشاهد، ويعلم بها ما فى الغائب بواسطة العلم بما فى الشاهد مع الفرق المميز.

فإذا أخبرنا الله تعالى بالغيب الذى اختص به – من الداريْن وما فيهما – علمنا معنى ذلك الذى أريد منا فهمه وفسرناه. وأما نفس الحقيقة المُخبر عنها التى لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله – سبحانه – ولذلك لما سئل ما لك وغيره من السلف عن تأويل قوله تعالى:

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (٣) قال: الإستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وبمثل هذه قال ربيع شيخ مالك: الإستواء معلوم والكيف مجهول وعلى الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا الإيمان، ومثل هذا كثير فى كلام السلف فى نفى كيفية علم العباد بصفات الله تعالى(٤).

وقد صرح ابن الوزير بأنه نقل هذا من التَّدْمُرِيَّة لابن تيمية(٥) واستدرك على شيخ

---

(١) سورة يوسف آية ١٠٠

(٢) ابن الوزير إيثار الحق ص ٩١ وترجيح أساليب القرآن ص ١٤٢ - ١٤٣

(٣) سورة طه آية ٥

(٤) ابن الوزير: إيثار الحق ص ٩١، ٩٢ والترجيح ص ١٤٣ – ١٤٤، والتدمرية لابن تيمية ص ٣٨، ٣٩ وانظر على بن على جابر الحربى: إبن الوزير وآراؤه الاعتقادية ج٢ ص ٥٩٦.

(٥) هذا صحيح فإننا نجده ينقل عنه فى كتابه " العواصم والقواصم" فى أربع وثلاثين صفحة على التوالى ج ٢ الوهم ١٥، واختصره فى الترجيح ص ٤٢ وما بعدها، وإيثار الحق ص ٢٩١ – ٢٩٢.

الإسلام وجها رابعا فى تأويل المتشابه حيث قال: "وقد ترك شيخ الإسلام والإمام وجها من وجه التأويل ما لا يعمله إلا الله على الصحيح، وذلك هو وجه الحكم فيما لا تعرف العقول وجه حسنه، مثل خلق أهل النار، وترجيح عذابهم على العفو عنهم، مع سبق العلم وسعة الرحمة، وكمال القدرة على كل شئ، والدليل على أن الحكمة الخفية فيه تسمى تأويلا، ما ذكره الله تعالى فى قصة موسى والخضر، فإن قوله: ﴿ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [1] صريح فى ذلك، وهذا مراد فى الآية لأن الله وصف الذين فى قلوبهم زيغ يابتغاء تأويله وذمهم بذلك وهم لا يبتغون علم العاقبة، عاقبة الخبر عن الوعد والوعيد، وما يؤول إليه على ما فسره الشيخ.

فهم لا يبتغون الجنة والنار والقيامة وذات الرب – سبحانه – كما يبغيها طالب العيان، إنما يستقبحون شيئا من الظواهر بعقولهم، فيتكلفون لها معانى كثيرة يختلفون فيها، وكل ينفرد بمعنى من غير حجة صحيحة إلا مجرد الاحتمال، وربما خالف ذلك التأويل المعلوم من الشرع، فتأولوه، وربما استلزم الوقوع فى أعظم مما فروا منه"[2].

وهذه المسألة هى أهم المتشابهات، وأغمض الخفيات، ومحارة علماء المعقولات والمنقولات عند ابن الوزير فكيف يتعرض لمعرفتها حكيم، بعد قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [3] والجهل بها من جملة قدر الله تعالى السابق.

ومن هنا يقول إبن الوزير: "ومن الناس من يسعى فيما لاينفعه – بل يضره – ومن هنا يوجه ابن الوزير نصيحته للسنيِّ بقوله: "والأولى بالسنى الوقوف على ما أوقف الله عليه ملائكته الكرام، حيث أجاب عليهم أنه يعلم ما لا يعلمون، وترك التكليف فيما لم يؤمروا به، والتأدب بمثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [4] والحذر من الشذوذ عن الجماعة والنفر عن كل بدعة وشناعة".

---

(١) سورة الكهف جزء من آية ٧٨

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٢ الوهم ١٥ والوهم ٢٨، وترجيح أساليب القرآن ص ١٤٥ وإيثار الحق ص ٩٢ والروض الباسم ج٢ ص ٤٠٤

(٣) سورة البقرة آية ١١٩

(٤) سورة الإسراء جزء من آية ٣٦ وانظر ابن الوزير: العواصم ج٣ ٢٩٩

ومن هنا فوجه الدلالة من الآية – على منهج ابن الوزير – أن الخوض فى تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله – عز وجل – من القول على الله بلا علم، بل من الظنون والأوهام، وقد ورد النهى عن هذه النوع فى الكتاب والسنة، وهو الأولى والاحْوط من التكلف بلا تكليف. ونجد لزاما ذكر بعض المسائل التى ذكرناها من قبل عند ابن الوزير لأن السياق يقتضيها فى هذا الموضع، فقد سبق أن ذكرنا أن الزيادة فى الدين والنقص منه وما يلحق بهما من التصرف فى عبارات الكتاب والسنة من العبارات المبتدعة، وأنها – مع بطلانها – تقوم على أصلين: سمعى وعقلى، وأن السَّمْعِّى هو اختلافهم فى معرفة المحكم والمشابه، و هل يعلمون تأويل المتشابه ثم ما سبب وقوع المتشابه – على العقول من حيث الحكمة والدقة – فى كتاب الله تعالى، وذكرت أن المشهور هو الابتلاء بالزيادة فى مشقة التكليف لتعظيم الثواب ومخالفة ابن الوزير، لذلك المشهور، بأن سببه زيادة علم الله تعالى على علم الخلائق، مع ذكر التعليل.

كما ذكرت أن العقلى إنما عرض للمبتدعة سبب الخوض فيما لا تدركه العقول من الخفيات التى أعرض عنها السلف، ثم ذكرت الكلام على وجوه تأويل المتشابه الثلاثة التى نقلها ابن الوزير عن ابن تيمية(١) والاستدراك بوجه رابع.

وبعد هذه كله لا يسع ابن الوزير السكوت على مثل هذه الأمور، التى لا ينبغى السكوت عنها، بل نبه بأمور أربعة هى:

١ – الكلام فى ذات الله – تبارك وتعالى – على جهة التفصيل أو الإحاطة.

٢- النظر فى سر القدر السابق فى الشرور، مع عظم رحمة الله تعالى، وقدرته على ما يشاء.

٣- البحث فى فواتح بعض السور لمعرفة المراد منها.

٤ – البحث فى المجمل الذى لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، وإليك بيانها:

أولا: إن الكلام فى ذات الله تعالى، على جهة التفصيل والتصور والإحاطة، على حد علم الله تعالى باطل ،بل من المتشابه الممنوع الذى لا يعلمه إلا الله – عز وجل – لقوله عز وجل: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾(٢) ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٣).

---

(١) ابن الوزير: العواصم ج ٣ وهم ٢٨ ص ٢٩٩

(٢) سورة طه آية ١١

(٣) سورة الشورى آية ١١

فإنما تتصور المخلوقات وما هو نحوها، وقد روى عنه ﷺ النهى عن التفكر فى ذات الله - عز وجل - ولما اشتهر عن على رضى الله عنه امتناع معرفة الله عز وجل. "امتنع منها بها

وإليها حاكمها"[1]. ولذلك فأكثر البدع - مثلا - قول البهاشمة من المعتزلة إن الله تعالى عن قولهم: "لا يعلم من ذاته غير ما يعلمونه"[2].

ومن هنا فمن التحكم بالنظر فى ذات الله سبحانه، وهو من المتشابه، والخوض فى ذلك من البدع المحرمة، فالعلم بكيفية الصفات غير حاصل لنا، إذ العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكَيْنيَّة الموصوف، فإذا إمتنع العلم بكيفية الموصوف فكذلك كيفية الصفة[3].

ثانيا: النظر فى سر القدر السابق فى الشرور مع عظم رحمة الله تعالى، وقدرته على ما يشاء، وهذا من المتشابه الواضح تشابهه ومنعه، فقد تحير الملائكة الكرام عليهم السلام مع قربهم من الله عز وجل، واستفسروا ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فكان الجواب الجملى: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[4].

ولذلك يقول ابن الوزير: " وفى ذلك إشارة واضحة أن مراد الله تعالى بالخلق هم أهل الخير فالخلق كلهم كل الشجرة وأهل الخير ثمرة تلك الشجرة، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[5]

كما يؤكد على أن الله تعالى، لم يخلق الشر لكون شرا محضا، بل فيه من الخير الكامن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، بل لا يريده لكونه شرا محضا، ومثل ابن الوزير بأم الصبى التى ترى فى الحجامة شرا محضا، وبالغبى الذى يرى القصاص شر ا محضا فيقول: "والسر فى ذلك أن الله تعالى لا يريد الشر لكونه شرا قطعا، وإنما يريده وسيلة إلى الخير الراجح كما قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[6]

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم الوهم ١٥، ١٦ وإيثار الحق ص ٩٣ وترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان. ص ١٢٩

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ح٢ وإيثار الحق ص ٩٣ - ٩٤ والترجيح ص ١٣١

(٣) هكذا قرر شيخ الإسلام فى مجموع الفتاوى ج ٦ ٣٩٩

(٤) سورة البقرة آية ٣٠

(٥) سورة الذاريات آية ٥٦ وابن الوزير: إيثار الحق ص ٩٧، ٩٨ وكلام ابن الوزير فى العواصم ج٣ الوهم ٢٨

(٦) سورة البقرة آية ١٧٩

وكما فى الحدود والمصائب فهذا سر القدر فى الجملة، وإنما الذى خفى تفصيله ومعرفته فى عذاب الآخرة، وشقاوة الأشقياء، فمن الناس من كبر ذلك عليه وأداه إلى الحكم بنفى التحسين والتقبيح، فقدحوا بنفى حكمة الله تعالى، وهم غُلاةُ الأشعرية، إلا بمعنى إحكام المصنوعات فى تصورها لا سواه.

ومن الناس من جعل الوجه فى تحسين ذلك من الله عدم قدرته سبحانه على هدايتهم وهم جمهور المعتزلة،و لكنهم يعتذورن عن تسميته عجزا ، ويسمونه غير مقدور، ومنهم من جعل العذر فى ذلك أن الله لا يعلم الغيب وهم غلاة القدرية نفاة الأقدار. ومن الناس من أداه ذلك إلى القول بالجبر ونفى قدرة العباد واختيارهم[1].

وقد جمع ابن الوزير فى "العواصم والقواصم" كثيرا جدا من الأقوال والآراء فى مسألة القدر، وتقصى البراهين فى الرد على المعترض المعتزلى، وغيره حتى بلغت أحاديث وجوب الإيمان بالقدر إثنين وسبعين حديثا، وأحاديث صحته مائة وخمسة وخمسين حديثا، الجملة سبعة وعشرون حديثا ومائتا حديث من غير الآيات القرآنية[2].

وقد أشار إلى مصنفات ابن تيمية[3] وتلميذه ابن قيم الجوزية[4] فى بيان الحكمة من العذاب الأخروى.

ثالثا: فواتح بعض السور: إذ لو كانت معلومة لأهل العلم لجاز أن تنزل سورة كبيرة يكلف العلماء معرفة المراد منها وتفصيل مدلولاتها من وعد وعيد، وأوامر ونواهى، بل كان يلزم أن يكون القرآن كله كذلك. وكذلك كل كتب الله إلى جميع الرسل، كما يستلزم أن يفهم مثل هذا عن غير الله تعالى، فيتخاطب العقلاء بذلك، ولا ينكر على من دخل على قوم أن يكون أول كلامه لهم كذلك ولا يلام فى ذلك.

وهذا هو اختيار الإمام زيد بن على (١٢١هـ) والقاسم (٢٤٤هـ) والهادى (٢٩٨هـ)

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ١٩٨، ١٩٩ الترجيح ص ١٥٦ والعواصم ج ٣ الوهم ٢

(٢) ابن الوزير: العواصم ج٣ وهم ٢٨، ٢٩، ٣٠ والإيثار ص٩٩.

(٣) انظر كلام ابن تيمية على سبيل المثال فى كتاب القدر ج٨ من مجموع الفتاوى ص٩٣، ٩٥، ١٢٣، ١٢٥، ٢٠٧، ٢١٢ وغير ذلك.

(٤) انظر شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، الباب الثالث والعشرين منه تحقيق د. السيد محمد سيد طبعة دار الحديث بمصر ٢٠٠٢ م.

والإمام يحيى (٧٤٩هـ)، كما حكاه ابن الوزير. وأما قول أهل التأويل إنا مخاطبون بها فيجب أن نفهمها، هو مقلوب، صوابه أنا لا نفهمها، فيجب ألا نكون مخاطبين بفهمها، إذ لم يرد يا أيها الذين آمنوا ألم كما ورد :"يا أيا الذين آمنوا أقيموا الصلاة" فدل ذلك على أنها كلام خطاب. وقد ذكر ابن الوزير فى "ترجيح أساليب القرآن" اثنتين وعشرين حجة على أن فواتح بعض السور بالحروف المقطعة غير معلومة[1] وأنها من المتشابه.

رابعا: المجمل الذى لا يظهر معناه بعلم ولا ظن، سواء كان بسبب الاشتراك فى معناه أو لغرابته، أو عدم صحة تفسيره فى اللغة والشرع وغير ذلك. وقد وقع الوهم فى المجمل لنوح عليه السلام – كيف لغيره – وذلك فيما أخبر الله تعالى عنه بقوله :﴿ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾[2].

وإذا تأملت هذه الأمور الثلاثة التى اختارها ابن الوزير ونبه عليها أنها من المتشابه، والتى نقلها عن ابن تيمية وأضاف رابع إليها، إذا تأملت ذلك تجده موافقا من حيث الجملة للقاعدة التى نهجها فى أصول الدين، بل فى كتابه "إيثار الحق" الذى هو – كما يبدو – آخر مؤلفاته وهى الأخذ بالأحوط، وهو كذلك لأنه مأمون الخطر على من اعتقد هذا من الزلل فى الدنيا ومن العذاب فى الآخرة. أما من ناحية التفاصيل، فالأمران الأولان اللذان أحدهما الخوض فى ذات الله تعالى على جهة التفصيل أو الإحاطة، فلا شك أن هذا من البدع فى الدين وليس النجاة من ذلك الابتداع إلا بالإتباع رسول الله ﷺ، وترك الوسواس والتخيلات المؤدية إلى تشبيه لله – سبحانه – بمخلوقاته، وعدم الخوض فى هذا هو مذهب السلف. والخروج عنه يعتبر بدعة إذ لم يؤثر عن النبى ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة الخوض فى ذلك.

وثانيهما النظر فى سر القدر، وخفاء الحكمة فى خلق الشرور، مع عظم رحمة الله تعالي. وأصعب من ذلك عدم معرفتها فى خلق الأشقياء وترجيح عذابهم على العفو مع سبق علم الله وسعة رحمته وكمال قدرته، فخفاء الحكمة فى الشرور الدنيوية قد تعرف كالفصاد والحجامة، وقد لا تعرف، فإن عرفت، وإلا آمنا بأن هذا الشر حكمته كامنة يعلمها الله –

---

(١) انظر ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص١٦٤ – ١٧٦ وكتاب إيثار الحق ص١٠١.

(٢) سورة هود آية ٤٥ – ٤٦ وانظر إيثار الحق ص١٠١.

عز وجل - كما قال تعالى :﴿ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [1].
وقوله:﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [2].

أما خلق أهل النار فقد وردت بعض أدلة تشير إلى شئ من الحكمة فى ذلك. منها أنهم فداء للمسلمين، لحديث أبى موسى رضى الله عنه قال: [قال] رسول الله ﷺ :"إذا كان يوم القيامة دفع الله – عز وجل – إلى كل مسلم يهوديا أو نصرانيا فيقول هذا فكاكك من النار"[3]. ولكن الأحوط والأسلم أن نكل علمها إلى الله – تعالى – لأنا لسنا مكلفين بمعرفتها.

أما الأمران الثالث والرابع اللذان أحدهما عدم معرفة الحروف المقطعة فى أوائل بعض السور ففى هذا خلاف مشهور بين العلماء قد شحنت به كتب التفسير فليراجع فيها[4] ولكن الأحوط والأسلم عدم الخوض فيه إلا إذا كان على سبيل التعليم والحكاية لأقوال العلماء، لا على سبيل الجزم بمعرفة المراد منه، وهذا هو المعمول به عند بعض الناس، ولا مانع من ذلك إذ لا خوف على من وكل علمه إلى الله تعالى.

فإن قيل: هو كلام يجب أن نفهمه، قلنا نعم هو كلام وليس خطاب، والخطاب مكلفون به لما فيه من الأوامر والنواهى، والكلام الذى لا يتضمن خطابا، ولا وعدا ولا وعيدا، لسنا مكلفين به.

أما ثانيهما: الذى هو المجمل الذى لا يظهر معناه بعلم ولا ظن فهذا معظمه فى علم أصول الفقه، ومنه الألفاظ المشتركة كالقرء والعين فهذه لها أكثر من معنى وهذا ليس موضوع بحثنا وإنما هو فى ماله علاقة بأصول الدين غالبا، وإذا وجد منه شئ فى العقائد كلفظ السماء، فإن لها عدة معان، فإن ظهر هذا المعنى المراد للمجمل بمعنى شرعى أو لغوى فبها ونعمت، ما لم، فالأولى عدم الخوض فيه. وهى القاعدة السليمة لأنا لسنا مكلفين بمعرفة ما هو خارج عن طاقتنا ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [5].

والثابت أن وجود المتشابه فى الشرع قليل لا كثير، وذلك لأمور منها[6]:

---

(١) سورة النساء آية ١٩.
(٢) سورة البقرة آية ٢١٦.
(٣) انظر شرح مسلم ج١٧ ص٨٥.
(٤) انظر على بن على جابر الحربي: ابن الوزير وآرؤه الإعتقادية ج٢ ص٢٠٧.
(٥) سورة البقرة آية ٢٨٦
(٦) انظر الشاطبي: الموافقات ٣/ ٨٦، ٨٧

١- النص الصريح؛ وهو آية آل عمران، فقوله فى المحكمات :﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يدل على أنها معظم القرآن وعامته؛ فالمتشابهات دون المحكمات.

٢- المتشابه لو كان أكثر من المحكم، لكان أكثر الشرع لا نعلم حقيقته – عند من يقول بالتشابه الحقيقى – أو أكثره من مُشكل – عند من يقول بالتشابه الإضافى – وقد ثبت أن القرآن هدى ونور وبيان وشفاء، وأنه أحكمت آياته ثم فصلت.

٣- الاستقراء؛ فإن المجتهد إذا نظر فى أدلة الشريعة جرت له على قانون النظر واتسعت أحكامها، وانتظمت أطرافها على وجه واحد، كما قال تعالى :﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ (١) وقال تعالى :﴿ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾(٢) يعنى يشبه بعضه بعضا، ويصدق أوله آخره، وآخره أوله.

أدلة القاعدة: وهى من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومن أقوال العلماء:

أولا: دلالة القرآن الكريم: قول [الله] تعالى :﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (٣). وقد تقدم الكلام فى هذه الآية وشرحها وتفسيرها عند ابن الوزير بما يغنى عن إعادته.

ثانيا: دلالة السنة النبوية الشريفة: قوله ﷺ:"... إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه"(٤). وفيه بيان التشابه النسبى والذى يرفع بردِّه إلى المحكم أو إلى أولى العلم.

وأيضا قول النبى ﷺ:"نزل الكتاب الأول من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زجرا وأمرا، وحلالا وحراما، ومحكما ومتشابها، وأمثالا؛ فأحلوا حلاله وحرموا حرامه وافعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتم عنه،

---

(١) سورة يونس آية ١
(٢) سورة الزمر آية ٢٣
(٣) سورة آل عمران آية ٧
(٤) مسند الإمام أحمد ٢٣٨٠ حديث رقم ٦٧٠٢ وصححه المحقق (شاكر) ١٠/ ٢٢٨

واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا"[١].

وفيه بيان المتشابه الحقيقى والذى فرضه الإيمان به، ويحتمل المتشابه النسبى (الإضافي) لأنه يجب الإيمان به حتى يتبين معناه.

ثالثا الأدلة من أقوال السلف والعلماء: قال ابن تيمية :"وقد قال كثير من السلف: إن المحكم ما يعمل به والمتشابه يؤمن به ولا يعمل به"[٢].

١- قال ابن عباس (رضى الله عنه) :"يؤمن بالمحكم ويدين به، ويؤمن بالمتشابه ولا يدين به، وهو من عند الله كله"[٣].

٢- قول عائشة (رضى الله عنها) :"كان رسوخهم فى العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه"[٤].

٣- وقال الحسن فى قوله تعالى :﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾[٥] قال :"يعملون بمحكمه ويؤمنون بمتشابهه، ويَكِلُونَ ما أشكل عليهم إلى عالمه"[٦]. وهذا جمع بين المتشابه الحقيقى والإضافي.

٤- قول قتادة فى آية آل عمران :"آمنوا بمتشابهه واعملوا بمحكمة"[٧].

٥- وقال الضحاك :"نعمل بالمحكم ونؤمن به، ونؤمن بالمتشابه ولا نعمل به، وكل من عند ربنا"[٨].

٦- ويورد ابن الوزير قول علىّ ابن أبى طالب الوارد فى نهج البلاغة :"أعلم أيها السائل أن الراسخين فى العلم هم الذين أغناهم عن الاقتحام على السدود المضروبة، دون الغيوب، والإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح الله اعترافهم

---

(١) أخرجه الحاكم فى مستدركه ١/ ٥٣٣ كتاب فضائل القرآن وقال :"هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٨٦.

(٣) السيوطي: الإتقان ٢/ ٤، وتفسير الطبرى ٣/ ١٨٦.

(٤) السيوطي: الإتقان ٢/ ٤.

(٥) الطبري: التفسير ١/ ٥٢٠.

(٦) السابق ٣/ ١٨٥.

(٧) السابق ٣/ ١٨٦.

(٨) الطبري: التفسير ٣/ ١٨٦.

بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علما وسمى تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عنه رسوخا"[(١)].

٧- ويورد ابن الوزير قول زيد بن عليّ عليه السلام فى كتاب المجاز من رواية أبى عبد الله جعفر بن محمد بن هرون المقرى :"القرآن على أربعة أوجه: الحلال، والحرام، لا يتبع الناس جهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وعربيه يعرفها المعرب، وتأويله لا يعلمه إلا الله". وقال فى مواضع أخرى "والمتشابهات يشتبه علم تأويلها على أكثر العباد ويلتبس من قبلها أهل الزيغ، ويقول الراسخون فى العلم آمنا به، بما علمنا وما لم نعلم تأويله لنا فعلمه عند ربنا". وقال القاسم بن إبراهيم فى كتابه "الناسخ والمنسوخ" :"وفى ما أنزل الله يا بنى من وَحْيه، بعد أن بقى فيه من أمره ونهيه متشابه باطن خفى لا يبين منه شئ لنا جعله الله متشابها، وليس يعلمه أحد غير الله"[(٢)].

٨- قال الربيع بن خيثم :"يا عبد الله، ما علمك الله فى كتابه من علم فاحمد الله وما أستأثر عليك به من علم فَكِلْهُ إلى عالمه، لا تتكلف فإن الله يقول لنبيه :﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴾[(٣)].

فوائد الالتزام بالقاعدة: فوائد هذه القاعدة كثير منها:

١- وفائدة هذه القاعدة أن التأويل يساعد أهل البدع فضلا عن المشركين على التلبيس على المؤمنين، وإثارة أوجه الخلافات العقائدية بينهم، وتمزيق الأمة وتشتيت وحدتها العقدية والثقافية، قال أبو جعفر بن جرير الطبري[(٤)] :"وهذه الآية (آية آل عمران السابقة) وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنه معنى بها كل مبتدع فى دين الله بدعة، فمال قلبه إليها، تأويلا منه لبعض متشابه أى القرآن، ثم حاج به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة المحكمات، إرادة منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وطلبا لعلم تأويل متشابه عليه من ذلك كائنا من كان وأى أصناف البدعة كان: من أهل النصرانية كان، أو اليهودية، أو المجوسية، أو كان سبئيا، أو

---

(١) ابن الوزير: إيثار الحق ص٩٨.

(٢) ابن الوزير: ترجيح أساليب القرآن ص١٥٥ وما بعدها.

(٣) سورة ص آية ٨٦.

(٤) سورة النحل آية ٤٣.

حروريا، أو قدريا، أو جهميا، كما قال النبى ﷺ :"فإذا رأيتم الذين يجادلون به فهم الذى عنى الله فاحذروهم"[1].

ويشهد لكلام الطبرى هذا ما قاله ابن عباس (رضى الله عنهما) فى قوله تعالى: ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ﴾ [2] قال :"فيحملون المحكم على المتشابه والمتشابه على المحكم ويلبسون؛ فلبس الله عليهم"[3].

٢- وفائدة أخرى تتجلى فى عدم تضييع معالم التشريع وفى إزالة القواعد التى تحكم تقييد العموميات بمخصصات لها والعكس أيضا، من حيث كون النص مقيدا فيطلق يقول الشاطبى :"من أتباع المتشابه الأخذ بالمطلقات قبل النظر فى مقيداتها وبالعموميات من غير تأمل: هل لها مخصِّصا أم لا؟ وكذلك العكس، بأن يكون النص مقيدا فيطلق، أو خاصا فيعم بالرأى من غير دليل سواه، فإن هذا المسلك رَمْىٌ فى عماية، وإتباع للهوى فى الدليل، وذلك أن المطلق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يقيد، فإذا قيد صار واضحا"[4].

٣- أما الفائدة الثالثة فتتجلى فى الكشف عن ضيق أفق المؤولين من العقليين كالمعتزلة الذين يحملون كثيرا من الآيات على المجاز، حيث يظنون أن الظاهر لا يصح على الرغم من سعة قدرة الله تعالى وعلمه، ومن هنا يرى ابن الوزير، فى معرض المقارنة بين المعتزلة المؤولة وأهل السنة وأصحاب الأثر المتنزهين عن التأويل أن تأويل الآيات من مثل : ﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ ﴾ [5] فالمعتزلة حملوه على المجاز لظنهم أن الظاهر لا يصح، وأهل الحديث لم يتأولوه، لقطعهم على أنه لا مانع من

---

(١) هذا الحديث رواه البخارى فى صحيحه عن عائشة رضى الله عنها ولفظه :تلا رسول الله ﷺ هذه الآية "هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكماتٌ هن أم الكتب وأخر متشابهت، فأما الذى فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله "إلى قوله" أولوا الألباب" قالت: قال رسول الله ﷺ، فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم" ٨/ ٢٠٩ "فتح الباري" حديث رقم ٤٥٤٧ وبلفظ البخارى رواه مسلم فى صحيحه ٤/ ٢٠٥٣ كتاب العلم.. حديث رقم ٢٦٦٥.

(٢) آل عمران آية ٧.

(٣) الطبري: التفسير ٣/ ١٧٧.

(٤) الشاطبي: الاعتصام ١/ ٢٤٥، ٢٤٦.

(٥) سورة الإسراء آية ٤٤.

صحة الظاهر، بالنظر إلى قدة الله تعالى وعلمه، فإنه تعالى قادر على إنطاق كل شئ بالإجماع من المعتزلة والمحدثين.

وقد ورد فى القرآن :﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ (١) وكلام الهدهد والنملة مع سليمان عليه السلام، وتسبيح الجبال مع داود عليه السلام، وورد فى السنة فى ذلك ما لا يتسع له هذا المكان، مثل: حنين الجذع إلى رسول الله ﷺ، وتسبيح الحصى فى يده الشريفة(٢).

ثم يتابع إبن الوزير كلامه ويرى أن الأحوط والأسلم عدم البحث فى هذه المسائل يقول :"فإنه لا يجب البحث عنه على كل مسلم، بل ترك البحث عنه سنة عند أهل الحديث، داخلة فى عموم ما ورد من الحث على الاقتداء برسول الله ﷺ والوقف فى التأويل مع عدم العلم بالموجب له وهو الواجب"(٣).

٤- ومن الفوائد أيضا أن التأويل يكشف عن البواعث والنيات الخبيثة، فالمنافقين وأهل البدع يقرأون القرآن بنيات خبيثة، ويتلمسون فيه الثغرات أو أوجه التعارض الظاهرى، لينشرونها على الملأ، للنيل من الإسلام وإضعاف أركانه، قال معاذ بن جبل (رضى الله عنه) :"يقرأ القرآن رجلان: فرجل له فيه هوى ونيه يُفَلِّيه فَلْى الرأس، يلتمس أن يجد فيه أمرا يخرج به على الناس، أولئك شرار أمتهم أولئك يعمى الله عليهم سبل الهدى، ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية يُفَلِّيه فَلْى الرأس فما تبين له منه عمل به وما اشتبه عليه وكله إلى الله، ليتفقهن فيه فقها ما فقه قوم قط، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة، فليبعثن الله له من يبين له الآية التى أشكلت عليه، أو يفهمه إياها من قبل نفسه"(٤).

٥- ومن الفوائد كذلك عدم تضييق رحمة الله تعالى على عباده من الأنبياء والعلماء الراسخين فى العلم، من حيث علمهم بكثير من حقائق التنزيل بإعلام الله تعالى لهم وتفقيههم فى دينه. فهذه القاعدة فيها رد على أهل التفويض الذين جعلوا كثيرا من آيات

---

(١) سورة النمل آية ١٦.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ص٤٢١، ٤٢٢.

(٣) إبن الوزير: الروض الباسم ج ٢ ص ٤٢٤.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ج١٧/ ٢٩٤ وذكر ابن تيمية أنه أثر معروف.

الصفات والمعاد من قبيل المتشابه الذى اختص الله بعلمه، فزعموا أن هذه الآيات والنصوص لا يعلم أحد من الناس – لا رسول الله ولا جميع الأمة – معناها.

ولهذا قال ابن تيمية :"وإذا دار الأمر بين القول بأن الرسول كان لا يعلم معنى المتشابه من القرآن وبين أن يقال: الراسخون فى العلم يعلمون؛ كان هذا الإثبات خيرا من ذلك النفي"[(١)].

٦- وفى القاعدة رد على المشبهة والمجسمة ممن يثبتون الكيفية أو يعطلون الصفات الإلهية، ففى القاعدة رد – أيضا – على أصحاب التأويل القائلين :"الراسخون يعلمون المتشابه ليسمحوا لأنفسهم أن يخوضوا فيما يجب الإمساك عنه؛ فإنهم ما أولوا نصوص الصفات ولا عطلوها عما دلت عليه، حتى تصوروا كيفياتها وظنوا أنها مشابهة لكيفيات المخلوقين فنفروا من ذلك وراموا التنزيه بإمتطاء صهوة التأويل. ولهذا كان كل معطل مشبها، لأنه لم يعطل إلا بعد أن تصور الكيفية"[(٢)].

٧- كما تؤكد هذه القاعدة على ضرورة تحديد الفرق الواضح بين المحكم والمتشابه خوفا من صنع المعتزلة والفلاسفة والباطنية الذين يخلطون بينهما، ويجعلون المحكم متشابه والمتشابه محكما، "فنفاة الصفات والقدر أضل من النصارى والخوارج وغيرهم، إذ كان هؤلاء قد أخذوا بالمتشابه من كلام الله ورسوله وجعلوه محكما، وجعلوا المحكم متشابها، أما نفاة الصفات والقدر من الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة والفلاسفة نفاة الصفات والمعاد، فقد جعلوا ما ابتدعوه بآرائهم هو المحكم الذى يجب إتباعه وإن خالف ما عليه الكتاب والسنة ويجعلون ما جاءت به الأنبياء وإن كان صريحا قد يعلم معناه بالضرورة يجعلونه من المتشابه"[(٣)].

٨- إختيار ابن الوزير الموفق للطريق الأسلم والأحوط فيما يتصل بهذه القاعدة، يساعد المؤمن على تحقيق عنصر الراحة واليقين وسكون النفس فيما يتصل بمسائل الإيمان العقدى، فيشير ابن الوزير إلى طريقة السلف وأصحاب الحديث – فيما يتصل بالتأويل

---

(١) ابن تيمية مجموع الفتاوى ج١٧/ ٣٩٠.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ص٤٢٢ وما بعدها.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٣/ ١٤٣ وانظر عثمان بن على حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ج٢ ص٤٩٩.

والصفات الإلهية – فى كثير من المواضع، حيث يمثل طريقهم السبيل الأحوط فيقول فى "العواصم والقواصم":

"ولما اضطرب الناس فى هذا ودق الكلام فيه، وعظم الخطر، اعتصم الجماهير من أهل السنة بالإقرار بما ورد فى الآيات والأحاديث على الوجه الذى أراده الله تعالى مذعنين للعمل بذلك الوجه، لا رادين لما ورد فى ذلك من السمع ولا مشبهين لله تعالى بما لحقه من صفات النقص معتقدين أن الله تعالى كما وصف نفسه فى قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1].

منزهين الله تعالى عن كل ما يقتضى النقص من شبه المخلوقين فى أفعالهم وذواتهم وصفاتهم، وهذه عقيدة صالحة منجية لمن اعتقدها، ومن ضلل أهلها لزمه تضليل أصحاب رسول الله ﷺ وتضليل جميع المسلمين إلا طائفة المتكلمين، وذلك يعود إلى الإدغال فى الدين والقدح على سيد المرسلين، ونعوذ بالله من تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين"[2]. لأن فى ذلك مضرة بالدين.

٩- وكذلك جعل الشوكانى – وهو فى هذا متابع لابن الوزير ومتأثر به – من أسباب ظهور الفرق الكلامية، وتشعب مذاهبها، وتفاوت طرائقها: عدم وقوف المنتسبين إلى العلم حيث أوقفهم الله، ودخولهم فى أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، ومحاولتهم تحصيل أمر استأثر الله به، حتى تفرقوا وتشعبوا شعبا، وصاروا لأجله طوائف وأحزابا"[3].

ومن هنا يؤكد ابن الوزير، حجية عدم التأول فى كثير من الآيات المتشابهات فيقول: "وما زالت العلماء من المسلمين يجهلون التأويلات الدقيقة، ولا يدرون بشئ من تلك المغاصات العميقة، ولم ينكر ذلك عليهم أحد من الأئمة عليهم السلام ولا أئمة الإسلام، وإيجاب ذلك عليهم يقتضى إيجاب المعرفة التامة بعلوم الأدب على كل مكلف، وهذا خلاف الإجماع، وقد ذكر الزمخشري:

"أن التفسير يحتاج إلى التبريز فى علمى المعانى والبيان[4]، ولا شك أن ذلك غير

---

(١) سورة الشورى آية ١١.

(٢) ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ص٤٥٨ – ٤٥٩.

(٣) انظر الشوكاني: التحف فى مذاهب السلف ص٢ وانظر ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ص٥٧٩ – ٥٨٢.

(٤) الزمخشري: الكشاف ١/ ٢٠.

واجب على العامة، بل كثير من أهل الإسلام عجم، لا يجب عليهم تعلم الجلى من كلام العرب"[1].

١٠- ومن هنا لم يكن غريبا أن نجد أن الصحابة قد نهوا عن الخوض فى المتشابه فقد أخرج الدارمى فى سننه[2] عن سليمان بن يسار أن رجلا يقال له صُبَيغ قدم المدنية، فجعل يسأل عن متشابه القرآن فأرسل إليه عمر، وقد أعد له عراجين النخل، فقال :"من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، فأخذ عمر عرجونا من تلك العراجين فضربه، وقال: أنا عبد الله عمر، فجعل له ضربا حتى دمى رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين حسبك، قد ذهب الذى كنت أجد فى رأسي".

ولهذا قال الإمام الشافعى رحمه الله[3] :"حكمى فى أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام".

ومن هنا فمن شؤم التأويل على الإسلام وأهله، أن فرقهم كل ممزق، فاختلفوا فى أصول دينهم، وجعل بعضهم يلعن بعضا، وبعضهم يكفر بعضا، وترى طوائف منهم تسفك دماء الآخرين، وتستحل منهم الأنفس والأموال والأعراض.

فما خرجت الخوارج، ولا اعتزلت المعتزلة، ولا رفضت الرافضة إلا بالتأويل، وما كانت حروب الردة، ومقتل عثمان، وحروب صفين والجمل إلا بالتأويل، وما ضرب مالك بن أنس بالسياط، وكذا الإمام أحمد بن حنبل، وطلب قتله، ولما جرى على الإمام البخارى وإخراجه من بلده إلا بالتأويل[4].

١١- موافقة طريقة السلف من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث والفقه فى الدين كالإمام أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهم، وهى رد المتشابه إلى المحكم، وأنهم يأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، فتتفق

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ج٨ ص٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) المقدمة ٤١١ ٥ باب من هاب الفتيا وكره التنطع والبدع.

(٣) شرح الطحاوية ص١١.

(٤) انظر ابن قيم الجوزية الصواعق المرسلة ١/ ٣٤٨، ٣٤٩ وما بعدها وأعلام الموقعين ٤/ ٢٥١، ٢٥٢.

دلالته معه دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضا، ويصدق بعضها بعضا، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره[1].

قال ابن كثير :"فمن رد ما اشتبه إلى الواضح منه، وحكم محكمه على متشابهه عنده، فقد اهتدى، ومن انعكس انعكس"[2].

وما يؤكد كل ذلك فى نظر ابن الوزير أن الحجة قد قامت على الخلق فى الاتباع لا الابتداع، وأن رسل الله هم أقوى حجة، قال تعالى :﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾[3] وقال تعالى :﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[4].

فهذا الآيات الكريمة وأمثالها تعرف السنِّى قيام حجة الله تعالى على الخلق فى إيضاح سبيل الحق، فيدعوهم إلى الله تعالى مقتديا برسله الكرام – عليهم أفضل الصلاة والسلام – فى ظلم الحيرات، ويمتثل طماع أمره فى ﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[5] ولا يتعدى حدود نصحه فى الإعراض عن الجاهلين والمجانبة للخائضين فى آيات رب العالمين"[6].

ومن هنا لا يكون غريبا أن نجد إصرار ابن الوزير على نصح الإنسان المسلم – فى نهاية مؤلفاته – بالرجوع إلى القرآن الكريم والصدور عنه فى كل عقائده الإيمانية بقوله :"عليكم بالقرآن فإنه الطبيب الآسى، والكريم المواسى، ارتعوا فى رياض "حواميمه" وانتفعوا ببيان "طواسيمه" اقتدوا بأنوار مصابيحه، واستسقوا بأنواء مجاديحه، فإنه المعجزة الذى لا تتناوله طاقات العباد، والحجة البالغة على أهل العناد، والجديد الذى لا يخلق على طول الترداد، ولا يبلى على مرور الآباد"[7].

---

(١) أعلام الموقعين ٢/ ٢٩٤.

(٢) ابن كثير: التفسير ١/ ٣٤٤.

(٣) سورة الإسراء آية ١٥.

(٤) سورة النساء آية ١٦٥.

(٥) سورة البقرة آية ١٤٨.

(٦) ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ص٥٩٠.

(٧) السابق ج٢ ص٥٩١.

ويتابع ابن الوزير نصحه للمسلمين قائلا :"فاستخصوا القرآن واستهدوه واستخبروه واستشفوه، فإنه الناصح الذى لا يغش، والهادى الذى لا يضل، والمحدث الذى لا يكذب، والطبيب الذى لا يخطئ.

فاتّهِمُوا فيه آراءكم، واستغشوا فيه أهواءكم، واستغنوا بمنطق القرآن عن منطق اليونان، وانظروا فيما أمركم بالنظر فيه، متبعين فى كيفية النظر لرسوله الذى أثنى على متبعيه، فسرحوا أبصار بصائركم وأفكار ضمائركم فى سماء مرفوعه، وأرض موضوعه، ونجوم فى مقدرات منازلها سيارة، وعلى محكمات أفلاكها دوارة، زينة تجليها أعين المعتبرين، ومصابيح تتوهج أنوارها للمتفكرين"[1].

ولا نجد نقدا لاذعا لاتجاه بعض الفرق الإسلامية إلى التأويل الفاسد، من نقد ابن الوزير حين يذكر أن القول بمذهب التأويل يلزم منه أن يكون الصحابة السلف الصالح بين أمرين؛ كليهما باطل[2]:

١- أن الصحابة والسلف لم يفهموا الحق فى ذلك، وأن ظواهر هذه النصوص باطل. ومن المعلوم ضرورة أن الله تعالى رضى عن الصحابة؛ وذلك لموافقتهم مراد الله تعالى قولا وعملا واعتقادا؛ قال ابن مسعود (رضى الله عنه) :"من كان منكم متأسيا بأصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها عِلمًا وأقلها تكلفا، وأقومها هديا، وأحسنها حالا، قوم إختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم فى آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم"[3].

٢- أنهم علموا الحق وفهموه، لكنهم كتموه ولم يقوموا بواجب النصح للمسلمين، والعادة توجب فى كل ما كان كذلك أن يظهر التحذير منه من رسول الله ﷺ ومن أصحابه، ويتواتر ذلك عنهم أعظم مما حذروا من الدجال الأعور الكذاب، ولا يجوز عليهم مع كمال عقولهم وأيانهم[4] أن يتركوا صبيانهم ونساءهم وعامتهم يسمعون ذلك

---

(١) السابق ج٢ ص٥٩٢، ٥٩٣.

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق ص١٣٠، ١٣١.

(٣) رواه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ٢/ ١١٩، ونحوه فى مشكاة المصابيح ١/ ٦٧ كتاب الإيمان باب الاعتصام بالكتاب والسنة أثر رقم ١٩٣. قال محققه (الألباني): منقطع. وانظر: الموافقات ٤/ ٧٩، وأعلام الموقعين ٤/ ١٣٩.

(٤) هكذا فى الأصل.

منسوبا إلى الله تعالى وإلى كتابه ورسوله، وظاهرة الكفر، وهم سكوت عليه، ولو تركوا بيان ذلك ثقة بنظر العقول الدقيق لتركوا التحذير من فتنة الدجال، فإن بطلان ربوبيته أجْلَى فى العقول وأظهر من ذلك[1].

وقد أصاب ابن الوزير فيما ذهب إليه، فليس عند فرقة من فرق التأويل الفاسد معيارًا ترد به دلالة النصوص إلا ما أصلته واعتقدته مذهبا، فردت ما خالفه مهما كانت وضوح حجته، وقوة دلالته: فالرافضة أصلت عداوة الصحابة فردوا من النصوص ما دل على فضائلهم والترضي عنهم. والجهمية أصلت نفى التشبيه والتجسيم فردت ما ثبت لله من صفات الكمال والجلال. والقدرية أصلت مسألة العدل ووجوبه، فردت نصوص القدرة والمشيئة، وعكست الجبرية فأصلت القدرة والمشيئة، وردت على قدرة العبد واختياره، وحكمة الله وعدله. والوعيدية أصلت القول بنفوذ الوعيد وأن من يدخل النار لا يخرج منها، وردوا ما خالف ذلك من نصوص الوعد والتجاوز والشفاعة وغيرها.

ومن هنا فتجنُّب التأويل يجنب الأمة الإسلامية السقوط فى كثير من الإشكالات العقائدية الضارة، والتى قد تصل إلى الكفر الصريح، بل وتؤدى إلى أن ترمى كل فرقة غيرها من الفرق الأخرى بالكفر والزيغ. بل إن من فساد التأويل أنك تجد كل واحد من أهل التأويل يلزم المنكر عليه مثل ما ألزمه، فكل ما أنكره على خصمه تجده قد شاركه فى بعضه، فلا يتمكن من دحض شبهته وكسر باطله:

ولهذا "إذا استدل متأول الصفات على منكر المعاد وحشر الأجساد بنصوص الوحى، أبدى تأويلات تخالف ظاهرها، مستندات لذات حجة المنكر عليه، ولاسيما أن نصوص الصفات أكثر وأصرح، فإذا تطرق لها التأويل، فهو إلى ما دونها أقرب تطرقا"[2].

ولا ينبغى أن ننسى هنا موقف أبى حامد الغزالى فى كتابه "إلجام العوام عن علم الكلام" وترجيحه لمذهب السلف فى ترك التأويل، ولعل هذا الكتاب من أواخر كتبه يقول أبو حامد :"أما البرهان الكلى على أن الحق مذهب السلف فينكشف بتسليم أربعة أصول هى مسلمة عند كل عاقل" ثم ذكرها:

---

(١) انظر د. عثمان بن على: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ص٥٦١، ٥٦٢.

(٢) انظر ابن قتيبة: الصواعق المرسلة ١/ ٢٣٠ - ٢٣٢، ٤/ ٤٥٢ - ٥٤٥ وابن الوزير: إيثار الحق ص١٣٠ - ١٣٢.

١- أن النبى ﷺ هو أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد فى معاشهم ومعادهم.

٢- أنه ﷺ بلّغ ما أوحى إليه من صلاح العباد فى معاشهم ومعادهم، ولم يكتم شيئا، وأنه كان أحرص الخلق على صلاح الخلق وإرشادهم إلى صلاح المعاش والمعاد.

٣- أن أعرف الناس بمعانى كلام رسول الله ﷺ وأحراهم بالوقوف على كتبه ودرك أسراره: الذين لازموه وعاينوا التنزيل، وعرفوا التأويل وهم أصحابه (رضوان الله عليهم).

٤- أن الصحابة فى طول أعصارهم إلى آخر أعمارهم ما دعوا الخلق إلى التأويل، ولو كان من الدين لأقبلوا عليه ليلا ونهارا، ودعوا أولادهم وأهلهم إليه". ثم قال أبو حامد:"فنعلم بالقطع من هذه الأصول أن الحق ما قالوه، والصواب ما رأوه..."[(١)].

وعامة، وعلى الرغم من موافقة ابن الوزير على التأويل الصحيح والذى يجب الأخذ به فى بعض المواضع، والذى يحتمله التفسير الصحيح لبعض الآيات القرآنية الكريمة، وتسمح به اللغة العربية الدقيقة، إلا أنه يفضل عدم الخوض فى التأويل، خاصة بالنسبة لعامة المسلمين، لأنه يمثل خطرا يجب الإحتراز منه، خاصة وأنهم غير مطالبين به، والسلامة فى تجنبه، فالأخذ بالأسلم والأحوط، هو ما يؤثره.

ولذلك يذكر إبن الوزير فى كتابه "الروض الباسم" وهو من أواخر الكتب التى كتبها فى حياته أن :"الخطر فى تأويل مثل هذا والتوقف فيه يسير، ولكن قد يعرض من بعض المتكلمين سخرية واستهانة بمن خالفهم فى تأويل هذا الجنس من الأثر، وهذا قبيح ممن فعله؛ لأن البحث عن هذا وإن كان من جليلات علم المعقول، فإنه لا يجب البحث عنه على كل مسلم، بل ترك البحث عنه سنة عند أهل الحديث، داخلة فى عموم ما ورد من الحث على الاقتداء برسول الله ﷺ وبأصحابه – رضى الله تعالى عنهم – والوقف فى التأويل مع عدم العلم بالموجب له هو الواجب، ومن فعل الواجب لا تحل غيبته، ولا تسقط حرمته، بل من اعتقد الظاهر لأنه يظن ذلك، وقدرنا أنه أخطأ لم يأثم ولم تحل غيبته، لأن المسلم قد يخطئ، وليس كل أمر جلى فى العقل يجب على المسلمين أن يعرفوه، ولا يستحق جاهله الاستهانة والسخرية، فقد جهله خير أمة أخرجت للناس،

---

(١) الغزالي: إلجام العوام عن علم الكلام ص٢٣ – ٢٥ مصر عام ١٣٠٩هـ.

وقد قدمنا أن أهل علم الأثر لم يتركوا الخوض فى ذلك لتبلد أذهانهم عن فهمه، ولا لقصور عقولهم عن علمه – فهم أهل الفطن الوقادة والفكر النقادة – ولكنهم كرهوا الابتداع ورغبوا إلى الاتباع، وعضوا النواجذ على الاقتداء بالخلفاء الراشدين كما أوصاهم رسول الله ﷺ"(١). ثم يحيلنا ابن الوزير على معالجته العميقة والمسهبة لهذا الموضوع فى الوهم الثانى عشر من كتابه "الروض الباسم"(٢).

وهكذا فإننا لا نجد قاعدة أخرى من القواعد العقدية، حازت على اهتمام ابن الوزير الشديد ووجه لها كثيرا من عنايته العلمية، مثل هذه القاعدة، حيث نجده يعالجها فى كل مؤلفاته، فلا يخلو مؤلف من كتبه ورسائله المعروفة إلا ويعرض لها سواء فى تقريره لمبادئ عقائد أهل السنة وأصحاب الحديث، أو فى ردوده على خصومه حين يناقشهم، ويرد على اعتراضاتهم، وما أكثرها، خاصة من علماء الزيدية، الذين يدينون لمذهب الاعتزال فى كل مبادئ عقائدهم.

وجدنا ذلك واضحا فى كتابه "إيثار الحق" و"ترجيح أساليب القرآن" وموسوعته النقدية الكبيرة "العواصم والقواصم" والذى جعله فى كثير من أجزائه ردود مفحمة على خصومه من المعتزلة والشيعة، وكذلك الخوارج والمرجئة والمتكلمين والفلاسفة، بل حتى فى كتابه "الروض الباسم" الذى هو ملخص لهذا الكتاب الأخير.

وهو يستعرض فى مختلف هذه المؤلفات موضوع التأويل من كل جوانبه من أجل توضيح وجهة نظر أهل السنة، ولم ينس أثناء ذلك أن يعرض لوجهة نظر خصومه ويرد عليها، ويستعرض مختلف مذاهب المتكلمين – فى التأويل – من أشاعرة ومعتزلة وشيعة ومرجئة، وهو فى كل ذلك يرجع إلى كل المؤلفات الأصولية لمختلف المفكرين فى هذه الفرق، ولا يعتمد على مجرد الأقوال المعروفة والمشهورة لهؤلاء المفكرين، بل يرجع إلى المؤلفات الأساسية لأصحاب المذاهب، ويشير إلى الأبواب والفصول والمباحث التى خاضوا من خلالها هذا المبحث العقدى الهام.

ولذلك أتى نقده موضوعيا مبنيا على معرفة تامة بوجهات النظر المختلفة، ثم فى نهاية

---

(١) ابن الوزير: الروض الباسم ج٢ ص٤٢٣ – ٤٢٤.

(٢) السابق ج٢ ص٣٢٦.

كل مبحث كان يوضح وجهة نظر أهل السنة وأصحاب الحديث، ويؤيد كل ذلك بالقرآن الكريم والسنة وأقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين والعلماء الأصوليين الذين تعتز بهم الأمة فضلا عن العترة الكريمة من أهل البيت من علماء وأئمة يعترف الجميع بفضلهم وعيمق رؤيتهم وفهمهم للدين الإسلامي.

ويبدو أن الذى دفع ابن الوزير إلى الاهتمام البالغ بهذه القاعدة، اعتقاده الجازم بأن مبحث التأويل هذا هو الذى أدى إلى اختلاف الأمة وتمزقها إلى فرق كثيرة يكفر بعضها بعضا، ويحارب بعضها بعضا، ولذلك رأى أن مذهب أهل السنة وأصحاب الحديث فيه طوق النجاة للأمة للخروج من هذا الاختلاف والتفرق.

وقد كان سعيه عظيما فى محاولة جمع شمل الأمة والخروج بها من حالة التمزق والاختلاف التى تردت فيها والتى قد تنبأ بها الحديث الشريف الذى عرضنا له بإسهاب، والذى يجعل النجاة للفرقة التى تلتزم بالكتاب والسنة، وما كان عليه النبى وأصحابه، ولذلك لم يقدم ابن الوزير فهما أو إدراكا على فهم وإدراك الصحابة والتابعين، الذين رأى فى الاهتداء بهديهم النجاة فى الدنيا والآخرة، بل تحقيق السعادة فى الدارين.

الخاتمة

* تناولت هذه الدراسة واحدا من علماء الإسلام المبرزين فكشفت طرفا من حياته الذاتية وطبيعة العصر الذى عاش فيه، كما كشفت عن شخصيته العلمية وكيف توفر له من الصفات ما جعله يحتل مكانة كبيرة بين العلماء. وقد كان بدعوته العلمية والدينية للعودة إلى الأصول والمنابع الأولى للإسلام، المعتمدة على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وفهم الصحابة الأوائل وفقيههم عن مشكاة النبوة، يعد من المجددين للإسلام، ليس فى الديار اليمنية، فى عصره ومكانه فحسب، بل فى العالم الإسلامى وهذا حال أبناء الإسلام لا يحدهم زمان ولا يوقف عطائهم العلمى مكان.

وعلى الرغم من أن إبن الوزير انتهج – بعد اقتناع عميق واجتهاد أصيل – المنهج السلفى، فى معالجة مسائل العقيدة والأصول الشرعية المتصلة بها، إلا أنه كان صاحب اتجاه نقدى بارز، استخدمه فى براعة فائقة للدفاع عن أهل السنة، وعما ارتضاه من عقيدة، فى محاولة جادة ودقيقة لتحقيق المذاهب والأقوال، ليبطل الكثير مما شاع عن اختلاف المسلمين، ويبين بطريقة علمية وأصولية، كيفية إزالة الاختلافات الشكلية أو الناشئة عن اللبس اللغوى والتداخل الاصطلاحى أحيانا، أو الناشئة عن التعصب للمذهب وللفرقة، فى كثير من الأحايين، لجمع الأمة وتوحيد توجهاتها العقائدية والثقافية فى نهاية الأمر.

* وكان من نتائج ذلك تبنى ابن الوزير للمنهج النقدى، الذى تبدت تجلياته، فى نقد فرق المتكلمين ودحض مذاهب فرق الشيعة والخوارج، وفى تحليل توجهاته العقائدية – وهى عقائد أهل السنة – وإرساء دعائمها على أسس عقلية ثابتة.

وقد وضح لنا نقده لفرق الكلام ومذاهبه، ذاتيته الفكرية وتفرده العلمى، من حيث نقده الموضوعى، والذى يُعد خصوصية من خصوصيات فكره، وسمة بارزة من سمات

شخصيته العلمية، إضافة لكشفها عن قدرته على الصبر والمثابرة، وتحمل مشاق البحث والمناظرة.

وأما فى مجال نقده لخصومه من المعتزلة والأشاعرة والشيعة من الزيدية لا يألو جهدا فى استخدام كل مراتب النقد الموضوعى وصوره، سواء تمثل ذلك فى اعتراض أو نقض إجمالى أو تفصيلى، مستهدفا دحض مقالة لهم أو إبطال دعوى، أو نقد حجة، أو دفع شبهة، أو رد إشكال أو حل إلزام.

* وهذا يكشف عن إتجاه علمى نقدى ظهر جليا فى رسالته "العواصم والقواصم" والذى يورد فى المسألة الواحدة على خصمه ما يقارب المائتين من الإشكالات المحيرة، وعشرات المعارضات الشديدة، والتنبيهات اللاذعة، والإلزامات المفحمة، والبراهين المقنعة العقلية منها والنقلية، بوجوه متنوعة.

* وفى كل مواقفه النقدية يضرب فى اتجاهين: أولهما اتجاه تقريرى يعرض فيه رأيه ومعتقده، فى المسألة المطروحة، ويقرره فى بعض كتبه بمنظور أهل السنة والسلف الصالح، بالصورة التى آل إليها عنده، ثم يدلل على صحة هذا الرأى والمعتقد بأدلة عقلية ونقلية تثبيتا ودعما لما ذهب إليه وآطمأن قلبه إليه وإعتمد دليله عليه.

ولعل كتابه "العواصم والقواصم" وأيضًا "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان" و"إيثار الحق" وغيرها من المؤلفات التى يتناول فيها بالتفنيد آراء وأفكار المذاهب والفرق المخالفة، مستخدما فى ذلك مقومات النزعة النقدية عنده، وكل طرائق المنهج النقدى التى راقت له واتسقت مع توجهاته العلمية والدينية.

* وقد تبين لنا أن من قدرة ابن الوزير الفائقة فى إفحام الخصوم سواء فى مناظراته، أو مؤلفاته ورسائله، أنه فى كل هذا لا يستعمل أسلوبا غليظا جافا أو عبارات فجة أو لسانا سليطا، وإنما يتناول ذلك بلسان فصيح وعبارة جزلة وأسلوب رصين وبيان قوى ومنطق فطرى مرتب وعلم غزير موسوعي.

ومن هنا فقد وَلّدتْ هذه المجابهات الفكرية بينه وبين معاصريه، من أمثال أساتذته الذين اعترضوا عليه وأوردوا الشبهات ضده فى رسائل عرضنا لها، حسا نقديا شديدا، وحفزت روحه القتالية، أن يضع مؤلفات كثيرة تدعم مذهبه، وتدافع عن أهل السنة

والجماعة ما علق بها من افتراءات وأدى ذلك إلى إزدهار فى حركة التأليف فيما يعرف الآن بفقه الاختلاف بما له من أدبيات وأخلاقيات شرعية.

ولم يقتصر موقفه على الحس النقدى فحسب فقد انبرى لتحمل مسئولية الدفاع عن عقيدة أهل السنة والسلف الصالح، على الرغم ما جلبه ذلك عليه من نقمة كثير من أهله وأساتذته المعتنقين للمذهب الزيدي. ولذلك كان نقده شديدا للمتكلمين خاصة ولعلم الكلام على وجه العموم.

* وقد أضاف ابن الوزير إلى المطاعن التى يوردها خصوم علم الكلام عليه، أن هناك كثير من الأخطاء المنهجية التى وقع فيها المتكلمون وأدت إلى اختلافهم الشديد، فقد خاضوا فى عقائدهم الخلافية معتمدين - غالبا - على الخوض فى مقدمات كليةٍ وهذه المقدمات مختلف فيها أشد الاختلاف بين أكياس العالم وفحول علم المعقولات، ولذلك تكون النتائج المستخلصة منها محل اختلاف كبير.

كما أنهم جدوا فى البحث عما لا يدرك "فبحثوا أمورا لا يوصل البحث عنها إلى يقين، ولا إلى الوفاق، وهى مع ذلك لم تظهر للخوض فيها - مع طوله - ثمرة نافعة، لا باليقين صادعة، ولا للافتراق جامعة، ولا روى عن أحد من الأنبياء عليهم السلام، ولا صح عن أحد من السلف الكرام" كما يقول ابن الوزير.

ولذلك كثيرا ما استدل المتكلّمون على المعارف الواضحة الجلية بأدلة دقيقة خفية، مما أدى إلى مفاسد كثيرة، منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليف المسلمين، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك وتأثيمه، ومنها تمكين أعداء الإسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفى أمثاله.

هذا فضلا عن أن كثيرا من المتكلمين تركوا الاعتماد على تعلم الحق من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ذلك الكتاب "الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه" وفيه معايير الحق وموازين الصدق.. فترك الأكثرون الاعتماد عليه، وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التى لا تتضح والسير فى الطريق التى لا توصل، والوزن بالموازين التى لم ينزلها الله تعالى ولا علمتها رسله ولا اجتمعت عليها العقول العقلاء.

وقد وضحت لنا من البحث حقيقة ما اكتشفه ابن الوزير، فقد اختلف المتكلمون

بشدة ورمى بعضهم بعضا بالكفر، حيث أنهم يجدون فى البحث عما لا يعلم، ويسعون فيما لا يدرك، ويستخرجون النتائج من مقدمات مختلف فيها، ويستدلون بالدقيق الخفى على الواضح الجلى مبتعدين فى ذلك كله عن نصوص السمع فتوزعوا وانقسموا، مما أدى إلى حدوث البدع وشيوعها بين الفرق، سواء فى الزيادة فى الدين أو فى النقص فيه بالتقصير فى علم السمع أو بالتقصير فى علوم العقليات، على الرغم من أن الدين قد نهى عن البدع نهيا تاما محذرًا من الوقوع فيها تحذيرا شديدا.

وعلاج كل ذلك فى نظر ابن الوزير - كما رأينا - يكون:

١- بالامتناع عن الكلام فى ذات الله تعالى على جهة التصور والتفصيل، أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى، فالكلام فى ذلك من المتشابه الممنوع الذى لا يعلمه إلا الله تعالى ﴿ **وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا** ﴾ .

٢- الامتناع عن الكلام فى سر القدر السابق، فإنه من المتشابه الواضح تشابهه والمنع عنه، وإذا كان الملائكة الكرام مع قربهم من الله تعالى قد تحيروا واستفسروا :﴿ **أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ** ﴾ فكان الجواب الجملى: ﴿ **إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ . وإذا كفى الملائكة العلم الجملى، كفى كثيرا من المسلمين.

٣- الامتناع عن الجدل حول معانى الحروف المقطعة أوائل السور، حيث أننا غير مخاطبين بها أننا لا نفهمها، فهى أيضا من المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله تعالى.

٤- كذلك علينا بالإيمان بالمجمل الذى لا يظهر معناه بعلم ولا ظن سواء كان بسبب الاشتراك فى معناه أو لغرابته أو عدم صحة تفسيره فى اللغة والشرع وغير ذلك حيث يعتبر من المتشابه الذى يجب الإيمان به.

* ويظهر موقف ابن الوزير من تأويل نصوص السمع، الرفض التام، ذلك التأويل الذى تورطت فيه كثير من الفرق الإسلامية، خاصة المعتزلة بتأويلاتهم العقلية، والشيعة الغلاة بتأويلاتهم الباطنية، ومن هنا رأينا كيف برهن ابن الوزير على عدم الحاجة إلى علم الكلام بكثير من الأدلة البراهين، وكيف أكد على ثبات الصحابة وقوة اعتقادهم، بينما لا يسلم المتكلمون والجدليون من طروء الشبهات على معتقداتهم.

ولم يقع بين الصحابة والتابعين من الخلاف والاختلاف مثل ما وقع بين الفلاسفة

والمتكلمين والجدليين الذين اختلفوا فى كثير من البديهيات كالتواتر والتحسين والتقبيح وأفعال العباد والقضاء والقدر، والخير والشر وغير ذلك، ويكفينا – كما يقول ابن الوزير – أن نقف على كلام الطائفة الواحدة منهم بعضهم فى بعض، وما فيه من وصف كل منهم الآخر بالكفر والبدعة، للاقتناع بعدم جدوى علم الكلام وبأساليبه الملتوية غير الدقيقة.

ولم يغب الموقف النقدى لابن الوزير، فى مباحث الإلهيات حيث أنه مثل أهل السنة والجماعة – يقدم النقل على العقل – ويستخدم العقل المسترشد بهدى الدين فى فهم النقل، ويؤمن بأن النقل الصريح الصحيح لا يتعارض مع العقل الصحيح، الذى لم تلوثه مقالات الفلاسفة ولا أساليب الجدليين.

مما دفعه إلى التنقيب فى القرآن الكريم عن الأدلة الصحيحة على إثبات وجود الله تعالى بعد أن رفض أدلة المتكلمين المتهافته وبراهين الفلاسفة المفتعلة، وبعد أن أتى بالأدلة والبراهين على عدم صحتها ونقدها نقدا لاذعا.

فوجدناه يكشف عن أدلة مستمدَّة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مثل: دليل الفطرة، ودليل الأنفس، ودليل الآفاق، ودليل المعجزة، وعلى الرغم من أنها أدلة مستمدة من نصوص القرآن الكريم، إلا أنها – كما بين إبن الوزير – تتطابق مع العقل السليم وتتوافق مع الفطرة البسيطة وتقنع العامى البسيط، كما ترضى العالم المتعمق. ومن هنا كان اكتشاف ابن الوزير الفطرة التى فطر الله الناس عليها، متضمنة سبعة أمور هي:

١- إثبات العلوم الضرورية التى يتبنى الإسلام ثبوتها.

٢- ثبوت الرب عز وجل.

٣- توحيده سبحانه وتعالى.

٤- كماله بأسمائه الحسنى.

٥- ثبوت النبوات وصحتها فى الجملة.

٦- ترك الابتداع فى دينهم بالزيادة على ما جاء فيه والنقص منه.

ووجد ابن الوزير أن الستة الأولى مجموعها هو دين الإسلام الذى فطر الله عباده على معرفته، والخلاف فى كل واحد منها كفر مجمع عليه. والأدلة عليه جلية وفاقية بين

المسلمين، ولا يوجد أحوط منها ولا أولى، وأما السابع، وهو عدم الزيادة والنقص فى الدين، فهو العصمة من البدع المفرقة بين المسلمين، وهو لاحق بها قبله فى ثبوت الفطرة.

وقد رأينا كيف ربط إبن الوزير بين الأدلة على وجود الله تعالى، والمستمدة من القرآن الكريم، حيث جعل كل منها تصدق الأخرى فضلا عن دلالتها بنفسها على وجود الله سبحانه وتعالى.

وفى الحقيقة فطريقته فى الاستدلال على وجود الله نجدها عند كثير من المفكرين السابقين، خاصة منهم الذى يصدرون مباشرة عن القرآن الكريم ونصوصه البينات الواضحة فى كثير من أهل الحديث والأصوليين كابن تيمية، وهذه الطريقة عندهم عرفت بطريقة "الاعتبار" وهو اتجاه عقلى ينتفع مخلصا بروح القرآن، ونصه مع سلامة الفطرة، وهى الطريقة التى رد بها المخلصون على كل من المتكلمين والفلاسفة لوضحها وبداهتها، واستساغتها عند العامة والخاصة، وقربها من الفطرة السليمة والبداهة السهلة.

ولكن فضل ابن الوزير هنا يظهر واضحا فى قدرته النقدية الجلية، حيث هو يدعم هذه الأدلة الشرعية المستمدة من النصوص بتحليلات عقلية دقيقة، واستنباطات يحمد عليها خاصة وأنه يتوقف عند كل دليل، حيث يدعمه من ناحية بالكثير من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، ثم يستنبط منه كثيرا من الاعتبارات الجديرة بالتأمل، مما يعطى هذه الأدلة قوتها، ويوضح جوانب الإعجاز فيها، خاصة وأن للقرآن الكريم أوجه من الإعجاز لا تبين إلا لذوى العقول الراجحة، ولا تكشف عن مكنونها إلا للمخلصين من علماء هذه الأمة.

وقد اتضح لنا أيضا موقف ابن الوزير من الصفات الإلهية، فكما أن العقول تعجز عن معرفة ذات الله تعالى، على جهة التصور والتفصيل، أو على جهة الإحاطة على حد علم الله تعالى، فإنها تعجز عن معرفة حقائق صفاته وكيفيات تعلقها بذاته.

وقد رأى ابن الوزير أن مخالفة هذه القاعدة هو الأساس الذى أدى إلى حدوث المشكلات والبدع المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته وأسمائه، وأكدت هذه الحقيقة السنة النبوية الشريفة التى نهت عن التفكير فى ذات الله تعالى وحثت على التفكير فى آلائه.

ومن هنا كان تأكيد ابن الوزير على أن معرفة العامة التى لا تنعقد شرائط اليقين إلا بها ثلاثة:

١ - إثبات الصفة باسمها من غير تشبيه.

٢ - نفى التشبيه عنها من غير تعطيل.

٣- الإياس من إدراكها ومن ابتغاء تأويلها.

ولذلك أكد ابن الوزير على مذهب السلف فى اعتقادهم فى الصفات أنه يجب على المسلم هنا سبعة أمور تعرضنا لشرحها عند ابن الوزير هي:

١ - التقديس.

٢ - التصديق.

٣- الاعتراف بالعجز.

٤ - السكوت.

٥ - الإمساك.

٦ - الكف.

٧- التسليم.

وقد شرح باستفاضة وعمق هذه الأصول السبعة التى يجب على المسلم إتباعها حيث تمثل السبيل الأسلم والطريق الأحوط للعقائد الإيمانية الصحيحة.

وابن الوزير هنا يتبنى "المنهج الجملي" فى العقائد، بل فى الأسماء والصفات، لأنها من الأمور الخبرية المتفق على الاعتقاد الجملى فيها، وقد حكى هذا الاتفاق عن شيخ الإسلام ابن تيمية فى أثناء حديثه عن الفرق بين الاختلاف فى الأحكام العملية والاعتقادية، وأن الخوض فى تفاصيل العملية جائز، بخلاف القولية، فيكفى فيها الإقرار الجملي.

ولا ننسى – وهذا قد وضحناه كثيرا – أن الفطرة وما جبلت عليه تلعب دورا كبيرا فى الإقرار بمعرفة صفات الله تعالى، وعلى توحيد الأسماء والصفات، ويلعب مفهوم الفطرة – كما مر بنا – دورا هاما عند ابن الوزير فى هذه المعرفة.

ولم يقتصر دور ابن الوزير فى منهجه النقدى على مجرد الهجوم على علماء الكلام

ومذاهبهم بنقض أفكارهم وبيان تهافت مناهجهم، من أجل توضيح مذهب أهل السنة، وتأييده اعتمادا على النصوص الدينية بشكل مباشر، بل تضمن منهجه النقدى محاولة مخلصة وجادة تجاه التوفيق بين مختلف الفرق الكلامية الإسلامية، خاصة بين الأشاعرة والمعتزلة، وهم يمثلون غالبية المسلمين ويمثل مذهبهم القاسم الكبير والعريض لعامة المسلمين.

هذا الاتجاه الإيجابى لمحاولة ابن الوزير إيجاد مساحة مشتركة بين مختلف الفرق الإسلامية المتعارضة يكاد يكون فيها ابن الوزير غير مسبوق، وهو هنا يحاول تأكيد روابط العقيدة الإسلامية بين المسلمين ومد جسور الوفاق بين مدارسهم العقائدية، حيث أنهم خير أمة أخرجت للناس.

ولذلك وجدناه يحاول أن يزيل التعارض وما يشبه الاختلاف بين المدرستين - الأشاعرة والمعتزلة - فيما يتصل بمسائل عقائدية هامة متصلة بإرادة الله تعالى وقدرته على هداية العصاة وكذلك تأكيد الفرق الإسلامية على حكمة الله تعالى فى خلقه وإيجاده، ومسألة الجبر والاختيار والقضاء والقدر، وغيرها من المسائل العقائدية الهامة التى أدت إلى فرقة المسلمين واختلافهم.

وفى قواعد العقائد عن ابن الوزير والتى حاولنا الكشف عنها فى كثير من مؤلفاته ورسائله وجدناه يتابع منهج أهل السنة وأصحاب الحديث والسلف الصالح، حيث يجعل من معيار الحديث النبوى الشريف "ما أنا عليه وأصحابي" معيارا ثابتا يصدر عنه ويعود إليه فى كل ما يتصل بالعقائد الإسلامية والأصول الشرعية.

وذلك يقتضى - فى نظر ابن الوزير - أن أى فرقة تنكبت منهج الاستدلال بالكتاب والسنة - كما هو منهج الصحابة والتابعين - إلى منهج أهل الابتداع والأهواء، أهل الكلام، كالاستدلال بالحدوث والأكوان، على وجود الله تعالى - مثلا - فليسوا من أهل السنة، حيث أن الفطرة - كما يرى ابن الوزير - من أوضح الأدلة على وجود الله سبحانه، مع طريقة القرآن الكريم التى عرضنا لها عنده.

ومن هنا فقد كان الميزان التى توزن به جميع الأقوال والأعمال والاعتقادات، وجميع الفرق والمذاهب "ما أنا عليه اليوم وأصحابى". فلا يكفى أحدا من الناس أو فرقة من

الفرق أن تدعى النجاة حتى تعرض نفسها وأقوالها وأعمالها واعتقاداتها على هذا الميزان، كما لا يكفى أحدا أن يستدل بالكتاب والسنة حتى يقف على فهم الصحابة – رضوان الله عليهم – لهذين المصدرين: الكتاب والسنة.

ولذلك لم يكن غريبا أن يتخذ ابن الوزير من منهج أهل السنة والجماعة أو السلف الصالح منهجا وحيدا لمعرفة العقائد الإسلامية، وتأكيدها، والدفاع عنها، ويتميز هذا المنهج بوضوحه، ووحدة مصدره المتمثلة فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كما يمتاز بأنه منهج واحد لا اختلاف فيه بين أتباعه القدماء والمحدثين.

فقد امتاز منهج أهل السنة فى مسائل الدين وفروعه، بخصائص جعلتها أكثر موافقة للحق وإصابة له أجملنا بعضا من خصائصها، وهى متمثلة جميعا عند أئمة أهل السنة مثل الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية وتلاميذه، كما هى عند ابن الوزير الذى سار على هديهم فى التأسى والإقتداء، كما يمكننا أن نتبين نفس المنهج العقدى عند تلاميذ ابن من بعد الإمام الصنعانى والإمام الشوكانى، دون اختلاف كبير.

وقد وجدنا أن الخصائص العامة لهذا المنهج متمثلة فى :

١ – وحدة المصدر.

٢- منهج توقيفي.

٣- تجنب الجدل والخصومات فى الدين.

٤ – اتفاق السلف فى مسائل العقيدة.

٥- منهج وسط.

ومن هنا لم يكن غريبا أن يسوق ابن الوزير الأدلة والبراهين العقلية والنقلية على صحة مذهب أهل السنة الذى هو مذهب أهل السلف، بل يحشد كل مؤلفاته خاصة "العواصم والقواصم" و"وإيثار الحق" و " ترجيح أساليب القرآن" بالأدلة والبراهين والآيات التى لا حصر لها فضلا عن السنة الصحيحة، على صحة وصدق ذلك المنهج الواضح الذى يسير عليه أهل السنة والذى أوقف حياته ومؤلفاته لنصرته.

ومن هنا فقد انتهينا إلى أن إبن الوزير كان فيما ارتآه من آراء وما اتخذه من مواقف موافقا لأهل السنة.

وظهر ذلك فى مؤلفاته والتى تمثل مرجعية دينية ثابتة، يصدر عنها ابن الوزير، وعامة أهل السنة، وهى القواعد المنهجية التى توحد بين أهل السنة قديما وحديثا. وهو يطبق هذه القواعد فى كل مؤلفاته، خاصة فى ممارسته لها – حين يناقش خصومه ومناظرهم – فى مختلف المسائل العقائدية. أما قواعد المنهج العقدى عنده فقد ظهرت فى مؤلفاته خاصة موسوعته الأصولية "العواصم والقواصم" وملخصه "الروض الباسم" و "إيثار الحق على الخلق" فضلا عن مخطوط "ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان"(*).

وقد أتينا بالأدلة النقلية والعقلية التى كان يسوقها ابن الوزير لتأكيد صحة هذه القواعد، فقد كان الوزير دقيقا فى توضيح مصطلحاته الأصولية الخاصة بهذه القواعد، ولذلك تمكنا من صياغة معانيها عنده – وعند أهل السنة – كما أتى بكثير من الأدلة النقلية الخاصة بكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة – وقد كان له مؤلف كبير فى علم الحديث – لإثبات صحة هذه القواعد وتأكيد صحتها، ثم يستشهد بأقوال الصحابة والتابعين وإجماع العلماء السابقين من السلف الصالح. ولم ينس أن يدعم كل ذلك – وهو صاحب المنهج النقدى – بالأدلة العقلية الاستنباطية على صحة ما تذهب إليه نصوص الشريعة الواضحة، وهو فى أثناء ذلك لا يعدم أن يورد الفوائد الدينية والدنيوية التى تترتب على هذه القواعد وضرورة التمسك بها، ويرد فى أثناء ذلك على خصومه – وخصوم أهل السنة – ممن ينازعون فى هذه القواعد، أو يسلكون فى اعتقادهم على خلافها، موردا كثير من الإشكالات عليهم، والاعتراضات التى لا يمكن دحضها، مبينا أن قواعد العقائد عند أهل السنة والجماعة تحقق للإنسان المسلم اليقين الأعمق والأمان والمطلق، فضلا عن السعادة فى الدارين.

وقد كان تطبيق ابن الوزير لهذه القواعد أثرا كبيرا، حيث نجدها مبثوثة فى كل مؤلفاته ورسائله، وفى ثنايا ردوده وإجاباته، بل إننا لم نستخلص هذه القواعد النظرية إلا من تطبيقاتها العملية، وممارسته لها فى مناقشاته ومحاوراته لمختلف الفرق والمذاهب والأقوال التى كان يرد عليها أو يفندها ويدحضها، فمعظم مؤلفات ابن الوزير – كما مر بنا – هى ردود على حملات من النقد والمعارضة والإشكالات التى وردت عليه من خصومه

(*) قام الباحث بتحقيق المخطوط فى دراسة مستقلة.

ومخالفيه، خاصة الزيدية والذين يمثلون فى اليمن حينئذ البيئة الفكرية والدينية السائدة والمسيطرة.

وإذا كانت بعض القواعد العقدية التى استخلصناها عنده أوضح وأعمق من البعض الآخر، فهذا يعود فى الحقيقة إلى أن ابن الوزير لم يكن يختلق المسائل أو يفترض الموضوعات الدينية التى يبحثها، بل كان يناقش ويمحص وينقد، بكل الإشكالات والاستفسارات التى يعترض بها عليه، وعلى أهل السنة فى زمنه. فهو – غالبا – لا يتوقف إلا عند المشكلات الأصولية المثارة فى العصر والبيئة الدينية والثقافية التى يعيش فيها، ولذلك وجدنا إسهابه الشديد وتحليله العميق لبعض هذه القواعد دون بعض.

أما أهم قواعد المنهج عند ابن الوزير، فهى :

١- "الإيمان بجميع نصوص الكتاب والسنة"

٢- "اشتمال الكتاب والسنة على أصول الدين: دلائله ومسائله"

٣- "لا نسخ فى الأخبار، ولا فى أصول الدين"

٤- "رد التنازع إلى الكتاب والسنة"

٥- "درء التعرض بين العقل والنقل"

٦- "حجية فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة"

٧- "ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع"

٨- "الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم"

أما أهم التوصيات التى يمكن القيام بها فيه: أولا: دراسة ابن الوزير كمحدث من قبل قسم الشريعة.

ثانيا : دراسة محاولة ابن الوزير للتوفيق بين مختلف الفرق الإسلامية.

ثالثًا: دراسة موقفه من التأويل فى دراسة مستقلة حيث إنه أصل لقواعد منهجية فى التعامل مع قضية التأويل فى مجال الدراسات الإسلامية.

وهكذا اتضح لنا أن ابن الوزير لم يكن مجددا للدين الإسلامى فى اليمن فى زمنه

فحسب بل كان مجددا فى العالم الإسلامى، ساعد على نشر مذهب أهل السنة والجماعة والدفاع عنه دون تعصب اعتمادا على المنهج العملى، متوسلا إلى كل ذلك بمنطق العقل الإنسانى الفطرى الذى لم تلوثه أساليب المتكلمين ولا طرائق الجدليين.

ولذلك فمن أفنى معظم حياته فى الدفاع عن سنة رسول الله - ﷺ - مع نشر العلوم الشرعية، وتأصيلها على أسس اجتهادية، من كانت هذه حاله، فهو جدير بدراسة حياته وتحقيق مؤلفاته، واستخلاص قواعد العقائد عنده، وهى التى تمثل من الدين جوهره وحقيقته، فجزاه الله خيرا عن الإسلام والمسلمين، وجعل أعماله ومؤلفاته فى ميزان حسناته.

المصادر

أولاً: المصادر العامة:

أ ـ القرآن الكريم.

ب ـ كتب التفاسير:

* ابن كثير (أبى الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقى).

تفسير القرآن العظيم: تحقيق البنا وزميله. دار الشعب بالقاهرة. بدون تاريخ.

* البغوى (أبى محمد الحسين بن مسعود البغوى).

عالم التنزيل: حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعه، وسليمان مسلم الخرشى، ط. دار طيبة للنشر والتوزيع.

* القرطبى (أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى).

تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن: دار الشعب القاهرة.

جـ ـ كتب السنة:

* ابن الأثير (أبى السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزرى).

جامع الأصول فى أحاديث الرسول: حقق نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: عبد القادر الأرناؤوط. مكتبة الحلوانى ومطبعة الملاح ومكتبة البيان دمشق.

* ابن حبان (الحافظ أبى حاتم بن حبان أحمد التميمى).

صحيح ابن حبان: تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. مطبعة المجد عام ١٣٩٠ هـ.

* ابن ماجه (الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى)

سنن ابن ماجه: تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقى ط. دار الفكر مصر بدون تاريخ.

* الإمام أبى بكر بن أحمد بن عمرو ابن أبى عاصم.

كتاب السنة: دار الصحيحين للنشر والتوزيع، الرياض.

* أبو داود (الإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى).

سنن أبى داود: ومعه كتاب معالم السنن للخطابى، إعداد وتعليق عزت عبيد وعادل السيد ط. دار الحديث، بيروت ـ لبنان.

* أبى داود الطيالسى.

مسند أبى داود الطيالسى: دار الكتاب اللبنانى ـ دار التوفيق.

* أحمد بن حنبل (الإمام)

كتاب السنن: تحقيق وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصارى، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ السعودية بالمدينة المنورة وبذيله تعليق المغنى على الدارقطنى، للمحدث العلامة أبى الطيب محمد هاشم [ ] الحق العظيم آبادى ط. دار المحاسن للطباعة.

* أحمد عبد الرحمن البنا.

الفتح الربانى: لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانىَ، مع مختصر شرح بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى ط. دار إحياء التراث العربى ـ بيروت.

* البخارى (الإمام).

صحيح البخارى: بتحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، وخدمة محمد فؤاد عبد الباقى ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية دار المعارف، القاهرة، عام ١٣٩٠ هـ

* البيهقى (الإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى).

السنن الكبرى: وفى ذيله الجوهر النقى، ط. دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

* الترمذى (الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى).

سنن الترمذى بتحفة الأحوذى: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط ٢ عام ١٣٨٤ هـ.

* الدارمى (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهران الدارمى).

سنن الدارمى: ط. دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

* العسقلانى (الإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى).

فتح البارى شرح صحيح البخارى: رقم كتبه وأبوابه محمد فؤاد عبد الباقى ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

* مالك (الإمام)

* الموطأ طبعة الحلبى، مصر بدون تاريخ.

* مسلم (الإمام الحافظ مسلم بن حجاج القشيرى النيسابورى).

صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى. توزيع الإفتاء عام ١٤٠٠ هـ.

* النسائى (الإمام الحافظ أحمد بن شعيب بن على الشهير بالنسائى)

سنن النسائى: شرح الحافظ جلال الدين السيوطى، وحاشية الإمام السندى، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه: عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

د ـ كتب السيرة:

* ابن سعد.

السنن الكبرى، دار صادر. بيروت.

* ابن كثير (أبى الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقى).

السيرة النبوية: ط. دار المعرفة، بيروت عام ١٣٩٥ هـ.

* ابن هشام.

السيرة النبوية: مع شرح أبى ذر الخشنى، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه همام عبد الرحمن سعيد ومحمد بن عبد الله أبو صعيليك، ط مكتبة المنار، الأردن ـ الزرقاء.

ثانيًا: المخطوطات والمصورات:

* ابن الوزير (محمد بن إبراهيم الوزير).

ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان: بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء رقم ١١٩، ونسخة فى الأوقاف فى صنعاء رقم ٧١٨، ونسخة بمكتبة آل الوزير بالسر من صنعاء.

الحسام المشهور فى الذب عن الإمام المنصور: صنعاء المكتبة الغربية رقم ١٢٠ - ١٣٠ مجاميع.

ديوان المرتضى: صنعاء، مكتبة الجامع الغربية رقم ٩٦- ١١٩ مجاميع.

* إبراهيم بن محمد بن القاسم الشهاوى.

طبقات الزيدية: فرغ من تأليفه سنة ١١٣٤ هـ ، صنعاء المكتبة الغربية رقم ٢٦٤ تاريخ.

* أبى الحسن على بن أبى بكر الخوارزمى.

العسجد المسبوك فيمن تولى اليمن من الملوك: مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ٧٠ صورة، عنه مخطوطة تركيا.

* أبى القاسم الحسين بن الحسن المؤيدى.

الزيادات: صنعاء المكتبة الغربية رقم ١٣٠ فقه.

* أحمد بن صالح بن أبى الرجال.

مطلع البدور ومجمع البحور: صنعاء مكتبة الجامع الشرقية رقم ١١٢ وتوجد نسخة منه فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ميكروفيلم.

* أحمد بن عبد الله بن أحمد الوزير.

تاريخ بنى الوزير: صورة مصورة عن ميكروفيلم رقم ٦ بمعهد المخطوطات العربية.

* عبد الباقى بن عبد المجيد اليمانى.

بهجة الزمن فى تاريخ اليمن: يوجد بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى وقد طبع عام ١٩٦٥م بتحقيق مصطفى حجازى.

* عبد الرحمن بن الحسن العلوى.

تحفة الزمن بذكر سادات اليمن: صنعاء المكتبة الغربية رقم١٠٦ فقه.

* الإمام القاسم بن محمد بن على.

الأساس فى عقائد الأكياس: يوجد فى قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم ٣٠٧.

* محمد بن على الزحيف.

كتاب العزلة: وقد طبع بتحقيق إسماعيل الأكوع، صنعاء مكتبة الجامع الغربية رقم ١٦٥ الشرقية ١٤.

* محمد بن عبد الله أبى علامة.

التحفة العنبرية فى المجددين من أبناء خير البرية: صنعاء، المكتبة الغربية رقم ٥٦٥٧ تاريخ.

* محمد بن يعقوب الشهير ببهاء الدين الجندى.

السلوك فى طبقات العلماء والملوك: بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ميكروفيلم رقم ٣٠٨ تراجم وتاريخ اليمن إلى سنة ٧٢٤ هـ.

* الهادى بن إبراهيم الوزير.

الإرشاد الهادى إلى عقائد الزيدية: صورة بدار الكتب المصرية رقم ٥٨٧ عقائد تيمورية.

* الهادى بن صارم الوزير.

تاريخ بنى الوزير صنعاء: مكتبة الجامع الغربية رقم ٤١ مجاميع.

ثالثًا: المصادر والمراجع المطبوعة:

* الأشعرى (الإمام أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى).

الإبانة عن أصول الديانة: حققه وخرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط. مكتبة دار البيان دمشق عام ١٤٠١ هـ.

مقالات الإسلاميين: دار إحياء التراث العربى، بيروت.
* الأصبهانى (الحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله)
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: دار الكتاب العربى
* الآمدى (سيف الدين أبى الحسن على بن محمد الآمدى)
غاية المرام فى علم الكلام: تحقيق د. حسن محمود عبد اللطيف مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة عام ١٩٧١م.
الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب: تحقيق إسماعيل الأنصارى توزيع الإفتاء.
هداية الحيارى فى أجوبة اليهود والنصارى: مؤسسة مكة للطباعة والإعلام.
* الإيجى.
المواقف: تحقيق د. أحمد المهدى، دار الحمامى للطباعة.
* إبراهيم اللقانى. جوهرة التوحيد: مع حاشيتها: تحفة المريد، للشيخ إبراهيم بن محمد الباجورى مطبعة الاستقامة، القاهرة.
* ابن الأثير (أبى الحسن على بن محمد الجزرى)
أسد الغابة فى معرفة الصحابة: تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض. دار الكتب الحديثة.
*جامع الأصول فى أحاديث الرسول: خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط مطبعة الملاح.
* ابن أبى يعلى (القاضى أبى الحسين بن أبى يعلى)
طبقات الحنابلة: بيروت دار المعرفة لبنان.
* ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية)
الاستقامة: تحقيق د. محمد رشاد سالم الرياض عام ١٤٠٤ هـ.
الإيمان: صححه وعلق عليه محمد خليل هراس دار المطبعة المحمدية بالأزهر.

إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: تحقيق د. ناصر بن عبد الكريم العقل شركة العبيكان للطباعة والنشر بالرياض عام ١٤٠٤ هـ.

بغية المرتاد فى الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية: تحقيق ودراسة موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم.

بيان تلبيس الجهمية فى تأسيس بدعهم الكلامية: السعودية مكة المكرمة عام ١٣٩٢ هـ.

التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات. تحقيق محمد بن عودة العدوى.

درء تعارض العقل والنقل: تحقيق د. محمد رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن عبد العزيز عام ١٤٠٣ هـ.

الرد على المنطقيين: دار المعرفة بيروت.

شرح حديث النزول: تحقيق محمد بن عبد الرحمن الخميس دار العاصمة بالرياض.

مجموعة الرسائل والمسائل: علق عليها وصححها جماعة من العلماء دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤٠٣ هـ.

مجموعة الفتاوى: جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم النجدى مكتبة المعارف صورة عن الطبعة الأولى عام ١٣٩٨ هـ.

منهاج السنة: تحقيق د. محمد رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض عام ١٩٦٩ م.

نقد المنطق: تحقيق الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة مطبعة السنة المحمدية عام ١٩٥١م.

* ابن الجوزى (الإمام عبد الرحمن)

تلبيس إبليس: تقديم وتحقيق محمود مهدى الأستانبولى بيروت عام ١٤٠١ هـ.

القرامطة: تحقيق محمد الصباغ المكتب الإسلامى ط ٤ عام ١٣٩٧ هـ.

زاد المسير فى علم التفسير: المكتب الإسلامى.

* ابن الجارود.

المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: دار القلم لبنان.

* ابن حزم الأندلسى.

الفصل فى الملل والأهواء والنحل: مطبعة صبيح مصر.

* ابن حنبل (الإمام أحمد).

الرد على الزنادقة والجهمية: ضمن عقائد السلف للدكتور على سامى النشار منشأة المعارف بالإسكندرية عام ١٩٧١م.

* ابن خلدون (عبد الرحمن).

المقدمة: المكتبة التجارية مصر.

* ابن خلكان (أبى العباس أحمد بن محمد بن خلكان)

وفيات الأعيان وأنباء الزمان: دار الثقافة بيروت.

* ابن دقيق العيد (تقى الدين).

إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: تحقيق طه سعد. مطابع دار الشعب بالقاهرة عام ١٣٩٦ هـ.

مدارج السالكين: تحقيق محمد حامد الفقى، دار الكتاب العربى بيروت عام ١٩٧٢م.

* ابن رجب الحنبلى.

الذيل على طبقات الحنابلة: تصحيح محمد حامد الفقى مطبعة السنة المحمدية مصر.

* ابن رشد.

مناهج الأدلة فى عقائد الملة: تحقيق د. محمود قاسم، الأنجلو المصرية عام ١٩٦٨ م.

* ابن السبكى (تاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى)

جامع الجوامع: إحياء الكتب العربية.

العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية: قدمه وضبطه الشيخ خليل الميس. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

المنتظم فى تاريخ الأمم والملوك: تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

* ابن عساكر الدمشقى.

تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعرى: دار الكتاب العربى بيروت عام ١٣٩٩ هـ.

* ابن قتيبة (أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة)

تأويل مختلف الحديث: تصحيح محمد زهدى النجار. دار الجيل، بيروت عام ١٩٧٣م.

* ابن قيم الجوزية (الإمام محمد ابن أبى بكر بن أيوب).

إجماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: بيروت دار الكتب العلمية عام ١٤٠٤ هـ.

أعلام الموقعين عن رب العالمين: تقديم طه عبد الرءوف سعد دار الجيل لبنان، عام ١٩٧٣م.

الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى: المطبعة السلفية مصر عام ١٤٠٠ هـ.

حادى الأرواح مطابع الرجوى بالقاهرة.

زاد المعاد فى هدى خير العباد: تحقيق شعيب عبد القادر الأرناؤوط مؤسسة الرسالة بيروت عام ١٣٩٩ هـ.

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: تحقيق د. على بن محمد الدخيل الله. الرياض عام ١٤٠٨هـ.

طريق الهجرتين وباب السعادتين: المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٧٥ هـ.

الفوائد. بيروت ط٢، عام ١٣٩٣ هـ.

الكافية الشافية فى الإنتصار للفرقة الناجية: الرياض بدون تاريخ.

مفتاح السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: دار الكتب العلمية. بيروت.

* ابن كثير (الحافظ أبى الفداء بن كثير الدمشقى).

البداية والنهاية: طبعة بيروت، عام ١٣٩٨ هـ.

* ابن المرتضى (أحمد بن يحى بن المرتضى).

طبقات المعتزلة: دار المنتظر. بيروت.

* ابن منظور.

لسان العرب: دار صادر، بيروت.

* ابن الوزير (محمد بن إبراهيم).

إيثار الحق على الخلق فى رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد. بيروت، ط ٢ عام ١٩٨٧م.

البرهان القاطع فى معرفة أو إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع: المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٤٩ هـ تحقيق عبد الكريم الخطيب دار المأمون للتراث. دمشق.

ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان: طبعة الجمعية العلمية الأزهرية المصرية عام ١٣٤٩ هـ.

تلقيح الأنظار فى علوم الآثار: مع شرحه وتوضيح الأفكار للصنعانى، مصر مكتبة الخانجى عام ١٣٦٦هـ.

الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم: المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٨٥هـ.

العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم: حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة ط٢ بيروت عام ١٩٩٢م.

* الإمام أبو محمد هبة الله بن سعد.

مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: دار الكتاب الإسلامى، القاهرة.

* أبى عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى.

المستدرك على الصحيحين: بيروت.

* أبى الفرج الأصفهانى.

مقاتل الطالبيين: شرح وتحقيق السيد صقر. دار المعرفة بيروت.

* أبى القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائى.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: تحقيق د. أحمد سعيد حمدان، الرياض دار طيبة للنشر والتوزيع بدون تاريخ.

الناسخ والمنسوخ: الحلبى ط٢، مصر عام ١٨٧ هـ.

* أحمد بن قاسم العبادى الشافعى.

الآيات البينات: على شرح الجوامع لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى. ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت.

* أحمد بن يحيى بن المرتضى.

البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: ويليه كتاب جواهر الأخبار والآثار للعلامة محمد بن يحيى الصعيدى. مطبعة السعادة بمصر.

* أحمد حسين شرف الدين.

اليمن عبر التاريخ: ط٢ عام ١٤٠٠ هـ.

* أحمد محمد الشامى.

رياح التغيير: ط عام ١٤٠٥هـ.

* البخارى (الإمام محمد بن إسماعيل البخارى)

أفعال العباد: تحقيق عبد الرحمن عميره، دار عكاظ، ط٢.

* الباقلانى (أبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى)

إعجاز القرآن: تحقيق السيد أحمد صقر. دار المعارف بمصر ط٣ عام ١٩٧١م.

* البغدادى (أحمد بن على الخطيب البغدادى)

الرحلة فى طلب الحديث: تحقيق د. نور الدين عز.

تاريخ بغداد: بيروت.

* البغدادى (عبد القاهر بن طاهر البغدادى)

الفرق بين الفرق: تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعة المدنى بالقاهرة.

* البيهقى (الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى)

الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث: تحقيق أحمد عصام الكاتب. بيروت عام ١٤٠١ هـ.

الأسماء والصفات: خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله بن محمد الحاشدى، مكتبة السوادى للتوزيع.

دلائل النبوة: تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة دار النصر عام ١٣٨٩ هـ.

المدخل إلى السنن الكبرى: تحقيق د. محمود ضياء الرحمن الأعظمى. دار الخلفاء للكتاب الإسلامى.

* البيضاوى (القاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى)

نهاية السُّول فى شرح منهاج الأصول: الشيخ جمال الدين الأسنوى، عالم الكتب بالقاهرة.

* التفتازانى (سعد الدين).

شرح العقائد النسفية، مطبعة كردستان العلمية، بمصر عام ١٣٢٩ هـ.

* التهانوى (أحمد العثمانى التهانوى)

قواعد فى علم الحديث: تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب ط٢ عام ١٣٩٢ هـ.

* تقى الدين محمد بن أحمد الحسينى الفارسى المكى.

العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين: مؤسسة الرسالة، بيروت.

* الجرجانى (الحافظ أبى أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى)

الكامل فى ضعفاء الرجال: دار الفكر.

...مد عبد الحميد موسى.

...ث العلمى عبد العرب: دار الكتاب اللبنانى، بيروت عام ١٩٧٢م.

...ام الحرمين)

الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد: تحقيق د. محمد يوسف موسى، وعلى عبد المنعم عبد الحميد. مطبعة السعادة، مصر عام ١٣٦٩هـ.

البدر الطالع فى محاسن من بعد القرن السابع: مطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٩٩م.

البرهان فى أصول الفقه، حققه وقدمه د. عبد العظيم الديب.

الشامل: تحقيق ج. على سامى النشار وآخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٩م.

العقدية النظامية فى الأركان الإسلامية: تحقيق أحمد حجازى السقا دار الشباب عام ١٣٨٩ هـ.

الكافية فى الجدل: تحقيق د. فوقية حسين محمود، مطبعة الحلبى مصر عام ١٣٨٨هـ.

لمع الأدلة فى قواعد عقائد أهل السنة والجماعة: تحقيق د. فوقية حسين محمود، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر عام ١٣٨٥ هـ.

* الحاكمى (الإمام حافظ بن أحمد الحاكمى)

معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول فى التوحيد: تحقيق محمد صبحى ابن حسن هلاف. دار ابن الجوزى.

* د. حسين عبد الحميد رشوان.

العلم والبحث العلمى: المكتب الجامعى بالإسكندرية.

* الذهبى (الحافظ أبى عبد الله محمد بن عثمان الذهبى).

تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام: مكتبة القدس.

تذكرة الحفظ: دار إحياء التراث ط ٤ بيروت عام ١٩٥٨م.

سير أعلام النبلاء: تحقيق نذير حمدان وآخرون، خرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط بيروت عام ١٤٠١ هـ.



'عتدال فى نقد الرجال: تحقيق على محمد البجاوى، دار المعرفة بيروت لبنان.
خر الدين).
نكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين: وبذيله تلخيص المحصل لنصير الدين الطوسى: تقديم طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

* الزبيدى (السيد محمد مرتضى)

تاج العروس: طبعة دار صادر، بنى غازى ليبيا عام ١٩٦٦م.

* الزركشى (بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعى).

البحر المحيط فى أصول الفقه: بتحرير الشيخ عبد القادر عبد الله العانى وراجعه د. عمر سليمان الأشقر ط ٢ دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع بالغردقة.

* الزمخشرى (جار الله أبى القاسم).

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل: تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض.

* السبكى (عبد الوهاب).

طبقات الشافعية الكبرى: تحقيق محمود محمد الطناحى وعبد الفتاح محمد الحول دار إحياء الكتب العربية.

* السخاوى (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن).

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: بيروت عام ١٩٠٢ م.

* د. السيد رزق الحجر.

ابن الوزير ومنهجه الكلامى: الدار السعودية للنشر والتوزيع عام ١٩٨٦ م.

نقد منطق أرسطو بين المسلمين ومفكرى الغرب: مكتبة الزهراء، القاهرة عام ١٩٨٨م.

* سيد قطب.

فى ظلال القرآن: دار الشروق ط ٤ عام ١٣٩٧ هـ.

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن).

علوم القرآن: مطبعة حجازى بالقاهرة.



اة فى طبقات اللغويين والنحاة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

* الشاطبى (أبى إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبى).

الاعتصام: تعريف محمود رشيد رضا. المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر.

* الشريف الرضى.

نهج البلاغة: مع شرح الإمام محمد عبده. مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت.

* الشهرستانى (عبد الكريم)

نهاية الإقدام فى علم الكلام: تصحيح الفرد جيوم.

* الشوكانى (الإمام محمد بن على الشوكانى)

إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع: تحقيق د. إبراهيم هلال، دار النهضة العربية بمصر. دار الاتحاد العربى عام ١٩٧٥م.

نيل الأوطار شرح منتقى الخيار: الحلبى. مصر.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: تحقيق د. حسين بن عبد الله العمرى، دار الفكر المعاصر ـ دمشق.

* الصعيدى (عبد المتعال)

المجددون فى الإسلام: دار الحمامى للطباعة بمصر.

* الصفدى (صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى).

الوافى بالوفيات: باعتناء هلموت ريتر.

* الصنعانى (أحمد بن عبد الله الرازى الصنعانى).

تاريخ مدينة صنعاء: تحقيق حسين العمرى عام ١٩٧٤م.

(محمد بن إسماعيل الأمير).

لأفكار، شرح تلقيح الأنظار: لابن الوزير. تحقيق محمد محيى الدين. طبعة ١٣٦٠هـ.

إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة: حققه وعلق عليه محمد صبحى بن حسن حلاق، دار ابن حزم ـ بيروت.

* الصنعانى (المؤرخ محمد بن يحيى زبارة الصنعانى).

أئمة اليمن: المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٧٦هـ.

* الطبرى (أبى عمر يوسف بن عبد البر).

جامع البيان عن تأويل آي القرآن: دار الفكر بيروت.

* عبد الجبار (القاضى).

شرح الأصول الخمسة: تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة. مطبعة الاستقلال مصر عام ١٩٦٥م.

* عبد العزيز المكى.

الحيدة تصحيح: تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصارى. دار عمار، الأردن عام ١٤٠٩ هـ.

* عبد السلام ابن عباس الوجيه.

أعلام المؤلفين الزيدية: طبعة مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية.

* عبد القاهر البغدادى.

أصول الدين: طبع استانبول، تركيا عام ١٣٤٦هـ.

لسان الميزان: صورة عن الطبعة الهندية، مؤسسة الأعلمى، بيروت.

* د. عبد اللطيف محمد العبد.

التفكير المنطقى بين المنهج القديم والمنهج الجديد: دار العلم للطباعة نشر مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٧٧م.

بى حامد عبد الحميد بن هبة الله مدائنى.
ﻧ البلاغة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء التراث العربى للنشر

* العسقلانى (الحافظ أحمد بن حجر العسقلانى).

الإصابة فى تمييز الصحابة: تحقيق طه الزينى. مكتبة الكليات الأزهرية مصر.

بلوغ المرام فى أدلة الأحكام: حققه وقدم له محمد صبحى بن حسن حلاق. قدم له القاضى محمد إسماعيل العمرانى: طبعة دار ابن تيمية القاهرة.

تهذيب التهذيب: طبعة الهند عام ١٣٢٧هـ.

لسان الميزان: دار إحياء التراث العربى، مؤسسة التاريخ العربى - بيروت - لبنان.

* علاء الدين على بن بلبان الفارسى.

صحيح ابن حبان: بترتيب شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

* القاضى على بن على بن محمد بن أبى العز الحنفى.

شرح العقيدة الطحاوية: تحقيق شعيب الأرناؤوط. مكتبة دار البيان دمشق عام ١٩٨١م.

* عواد بن عبد الله المعتق.

المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها: مكتبة الرشد، الرياض.

* القاضى عياض أبى الفضل.

الشفا بتعريف حقوق المصطفى: تحقيق على محمد البجاوى، دار الكتاب العربى، بيروت - لبنان.

* غالب بن على عواجى.

فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام: وبيان موقف الإسلام منها. مكتبة ليلة للنشر والتوزيع.

، حامد محمد بن محمد الغزالى).

، أصول الدين: المكتبة التجارية.

م الدين: دار المعرفة.

إلجام العوام عن علم الكلام: ضمن مجموعة رسائل الغزالى، الحلبى، مصر عام ١٣٠٩ هـ.

فضائح الباطنية: تحقيق د. عبد الرحمن بدوى، الدار القومية للطباعة والنشر مصر عام ١٩٦٤م.

فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: تحقيق د. سليمان دنيا، الحلبى مصر عام ١٣٨١ هـ.

قانون التأويل: تحقيق د. سليمان دنيا، دار إحياء الكتب العربية مصر عام ١٩٦١م.

القسطاس المستقيم: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

المستصفى فى علم الأصول: دار صادر المطبعة الأميرية، مصر.

* القاسمى (محمد جمال الدين القاسمى).

دلائل التوحيد: مطبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية. ط٢ مصر القاضى المسورى.

تيسير المطالب فى أمالى السيد أبى طالب: دار مكتبة الحياة.

* القرطبى (أبى عمر يوسف بن عبد البر القرطبى).

الاستيعاب فى معرفة الأصحاب: تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

* القفطى (أبى الحسن على بن يوسف القفطى).

إنباه الرواه على أنباه النحاة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مؤسسة الكتب الثقافية بيروت. دار الفكر العربى بالقاهرة.

* الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز على الفتوحى.

شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: تحقيق د. محمد الزحيلى ود. نزيه حماد مركز البحوث وإحياء التراث الإسلامى مكة المكرمة.

. الزينى.
تيمية ومنهجه الفكرى: بيروت عام [؟]
. . . . سينى أبو سعده.
المنهج النقدى عند الباقلانى، القاهرة عام ١٩٩١م.
* محمد الحسين آل كاشف الغطاء.
أصل الشيعة وأصولها: المكتبة الحيدرية ط ١٤، النجف عام ١٣٨٥ هـ.
* محمد خليل هراس.
شرح العقيدة الواسطية: راجعه عبد الرازق عفيفى، مؤسسة مكة للطباعة والإعلام. ط٥.
* محمد الخضرى بك.
أصول الفقه: المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
* محمد رشاد خليل.
اعتقاد أهل السنة والجماعة وفقههم أساس معرفة الصحابة وتاريخهم: ضمن بحوث ودراسات فى كلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٨ هـ.
* محمد رشيد رضا.
السنة والشيعة: مطبعة المنار مصر عام ١٣٤٧هـ.
* محمد عجاج الخطيب.
أصول الحديث: (علومه ومصطلحاته) دار الفكر الحديث ببيروت عام ١٩٦٧م.
* محمد ناصر الدين الألبانى.
سلسلة الأحاديث الصحيحية: وشىء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف الرياض.
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها فى الأمة: تخريج محمد ناصر الدين الألبانى. مكتبة المعارف ـ الرياض.

ذهب ومعادن الجوهر: تحقيق محمد محيى الدين. مطبعة السعادة بمصر ط٤. عام [illegible] هـ.

قواعد المنهج السلفى: دار الدعوة بالإسكندرية ط ٢ عام ١٩٨٤م.

* المقدسى (موفق الدين بن قدامة).

ذم التأويل: تحقيق بدر بن البدر. الدار السلفية، الكويت عام ١٩٨٦م.

لمعة الاعتقاد الهادى إلى سبيل الرشاد: شرح محمد بن صالح العثيمين. مكتبة الإمام البخارى.

* المقبلى (صالح بن المهدى المقبلى اليمنى).

العلم الشامخ فى تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: مع كتاب الرواح النواضح، مكتبة دار البيان، دمشق.

* المنذرى (الحافظ).

صحيح الترهيب والترغيب: تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى، بيروت.

* نشوان الحميرى.

رسالة الحور العين: تحقيق كمال مصطفى، مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٤٨ هـ.

الحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى.

كشف الأستار عن زوائد البزار على كتب السنة: تحقيق العلامة حبيب الرحمن الأعظمى. مؤسسة الرسالة.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: دار الكتاب العربى، بيروت.

* النووى (الإمام أبى زكريا محيى الدين النووى)

الأربعين النووية: مع شرحها لعبد الرحمن بن شهاب الدين، الشهير بابن رجب الحنبلى ط٤ الحلبى. مصر عام ١٣٩٣ هـ.



طالبين: طبعة المكتب الإسلامى.

ى (الإمام الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى)

المستدرك على الصحيحين: وبذيله التلخيص للحافظ الذهبى. دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان.

الفهرس



ردمك: ٦-٢٢-٣٢٢-٤٣-٩٩٦